

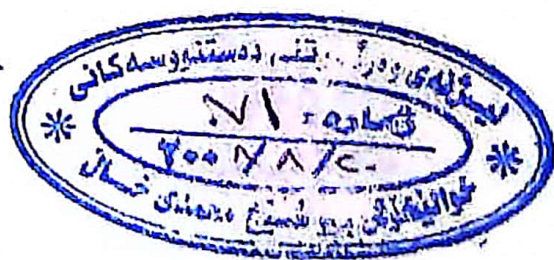
# حاشية البرزنجي على تحفة المحتاج شرح المنهاج

تأليف العالم

العلامة السيد رسول بن محمد البرزنجي الكردستاني







الحمد لله على كل حال والصلوة والسلام  
 على نبيه محمد وعلى آله خير آل وبعد فان صاحب  
 الكتاب قد صيرم الله تعالى الاقران بفضائل  
 وشرقه بخصايص وفواضل منها تاليف  
 هذا الكتاب وتخرج المعال التي يخرج عن  
 ادراكها الوا الاسباب هاهو الفاضل  
 الزكي والعامل المني النبي والسيد  
 رسول البرزنجي صنع الله احبانه  
 وافر بانه بطول بقاءه بحمد  
 انبيائه واوليائه امين  
 راقم الحروف الحقير  
 المهاجر عبد القادر



وبه التفسير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بدء الانام **ب**اختيار منهم بنادهم بالتكليم  
والدعوى الى دار السلام **و** ميز بفضل من يشاء من عباده بالشرائع  
والاحكام **و** خص نبينا بانه خير البرايا وافضل ملائكة والرسل الكرام  
وامته خير الامم بالعدل ومزايا الانعام **و** الصلوة والسلام على سيدنا  
ونبينا **ص** افضل من اوتى الحكمة وفصل الكلام **و** على اله وصحبه  
الطيبين الطاهرين الذين بذلوا الاعلاء <sup>روايتهم</sup> كلمة الله هي الفوز في الدارين  
وعليها بنا الاسلام **أما بعد** فيقول العبد المفتقر الى الله العفي  
عن العالمين رسول اللوزعي ابن السيد محمد البرزنجي سنة الدين  
لما ريت شرح المنهاج للعلامة الفقيه المتبحر باتفاق المحققين والبلدان  
شهيد الدين الشيخ احمد بن محمد الحسيني المكي رحمه الله الملك المنان



بين الشروح كالشمس في دابة النمل ونحوه في كل موضع ومكان وكان سكناه في حريم  
الكعبة المشرفة شرعها بعد الملك الحنان ثم انشترتها خيفة منها الى المدينة والارها  
مخصوصا في بلاد العراق الى ان بلغ أقصى الزواجر في كل عصر واوان اردت ان تحثيه في حق  
العلم بعقله تمام الارادة والعقود وشرعت لها من باب النكاح كذلك اتفق حسب  
الاقتضاء بعون الملك المعبود عجالت بعددته هاشمية لطيفة وفوائد وعوائد  
شريفة من ذلك ما شاورده فائمة ولا شفة لغوامضه وشدايد كم فيه من بيان  
فارضته وكم فيه من بعمية وغلقات فالعظيمة وفحتها وما البتة ولئن ردها  
العاصرون فسيفعلها الماهررون ولئن فتمها الجملة فسيدوها الكلمة وكم  
كانت فيه عبارات مشككة بغير فيها الفضلاء وتنازع فيها الاراء وتصادمت الاراء  
وقع لاجلها المراء فابن زيتها با وضع عبارة حيث وجدتها اما في شرح او في شرح الان شاد  
تصادت واصوة كاملة ظاهرة على اقرب سداد وسميتها باقصى الزواجر لتخفف المحتاج  
وامدة اسئل ان ينفع لها كما نفع بموردها انه ولي التوفيق وببيده ازمة الحقيق

وعليه التعويل وهو حسبي ونعم الوكيل

## كتاب النكاح

وهو اى النكاح لغة الضم والوطى وفي القاموس الوطى والعقد له نكح وضرب ونكحت  
وهي نكح وناكحة ذات زوج وستكهما نكحها ونكحها زوجها والاسم النكح بالضم والكسر فتى  
نقوله الضم اشار الى انه ما عرف لغة الوطى ليعلم انه الضم في يكون نصريجا عما علم التزاما  
فيقتضيان اباة وطى اشارة الى ان النكاح لا يطلق على الفاسد وهو اى النكاح شرعا حقيقة في العقد  
لان للشرع حقايق كذا في الاصول في تكون حقيقة النفقة المجازة عند حملته كالصلوة والزكاة والصوم  
وبح وهو لغة الوطى والنما والامساك مطلقا والقصد مطلقا وذلك لصحة نفي النكاح عن الوطى اذ ليقا  
في التواضع لا نكاح وفي السرية لميت معكوسة وقد اشار بذلك الى قول الشيخ ابن ابي عمير في مختصر  
الاصول ويحرفنا مجاز بصحة النفي كقولك للبليد ليس بجار عكس حقيقة الامتناع ليس بالسنان في  
كان النكاح حقيقة في الوطى ما صح فيه عن النكاح ولا استحالة علة ثانية لمجازية في الوطى ولا  
ان يكون النكاح حقيقة في الوطى واحال انه يكون بالوطى من العقد وانما كان محالا لا يتبع نكاح ذكر الوطى كلفله  
واستحالته انما يكون بالعرف والافلا استحالة في نفس الامر والامم يرد في قوله نكح حتى تنكح زوجا غيره

النكاح



لا يطعن على

کتاب الفکاح

قوله وفي الزمان  
قوله في صلاتي تنكح  
ص

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱











[illegible]











[illegible]











فلما فصل الحكم ليس قيا مآ حتى يبينه واذا دلفا فلا ان القول بالاحاق غير مناسب لاننا ان الحق <sup>قوله</sup>   
 وعلى كرم الله وجهه ولا ينحل بتقريب على فاطمة ونحو الله عنها حيث يقال انه قريب فانه وان كان قريبا لكنه بعيد <sup>قوله</sup>   
 في محله قوله اذا الخاد بالقرابة الى قوله مع خلق الله اى اى ميل الرحم ويؤيد من ضيق الله ان القريب ما من كان في <sup>قوله</sup>   
 وركاد رجا المحقة ونحو ذلك وما عداها بعيدة ويؤيد اظهر ان ما قاله السبكي ان فالهنة قرابة مصداق قرابة من نوع قوله <sup>قوله</sup>   
 ذرية المعقبات وهو من تحت اجديا ابنه فانه على افعلة عليه في سلم جعل من هذا ابنه فالحق ثم ملك على افعلة عليه <sup>قوله</sup>   
 في وجهه في ذنب نفرض ان يكون له ذلك حيث هو في اياهلية ففى لى الاية فلما وقف من ميل منها وطرفا من هذا كما <sup>قوله</sup>   
 لكيلا ياتي على الناس من في ان واجد اوعيا ثم قوله واقعة حال فقلية حال هو الاخرى الداعي لشيء مفعليه <sup>قوله</sup>   
 وقوله في نفسها اى الاصل ان يكون مصداق يقطع تلك الواقعة قوله وكل ما ذكرنا اى من قوله وفيه وبكم والسياسة مصداق لبيت <sup>قوله</sup>   
 قرابة قرابة قوله متعلق بالقراب اذا وانما هو لفظ مجمع وقبضى بمقايمة المعطوف في المعطوف وعليه ولا يفتى ولا <sup>قوله</sup>   
 عند الاكثرين ويؤيد اظهر من قوله خلا فان تقهره ظاهرا العبارة اذ من هب اى الى والمعية لا يستفاد من عبادة <sup>قوله</sup>   
 قوله ودون اى متجبهة الزوج قوله ما كان بها بخلاف في الحقيقة فانه يعرف في نفسها قوله وفارقة ولكن في غيره <sup>قوله</sup>   
 معنى لى ان لا يملك واجدة ولان في غيره الاصلية وانما فسرنا لفظهم بذكر لك لقوله الا ويؤيد عليه مفهوم <sup>قوله</sup>   
 كما هو ظاهر قوله لا يملكها هو على محض من الضرورات ولا ينكر اذ ربما يوجب حفاء غير مقولة عند زوجهما <sup>قوله</sup>   
 كبرها كما يظنهم ومشهوره حبيبة عند زوجهما فلهذا ومن اى قوله لفظهم فما قيل انه اذنى هذا القول شيئا <sup>قوله</sup>   
 الشهاب لى على ما يفتى قوله واقعة حال في عللها قوله ولذا وانما هو لفظ مجمع وقبضى بمقايمة المعطوف في المعطوف وعليه ولا يفتى ولا <sup>قوله</sup>   
 طعنها وهي بعد الطلاق مراغبة اليه او الزوج رغبة اليه قوله ولا في عللها اى وليس ان يكون المراد من حصل هذا <sup>قوله</sup>   
 في عللها فذلك الزوج قوله <sup>قوله</sup>   
 بيان للشبهة يكون في القاموس امرأة شبهة سنة وفيها بقية قوة والتمراء من ذرفت عليه كقوله والبدنية <sup>قوله</sup>   
 الرجل الناهض ويؤيد عليه بقاى امرأة بدنية اى فاخته قيا سا عليه وكذا في القاموس الشبهة الحرة القصيرة <sup>قوله</sup>   
 الذمية والشبهة الطويلة المنزلة او عشرة في العلل كك ثم رابت في بعضنا من شى ان النبي صلى الله عليه وسلم <sup>قوله</sup>   
 قال لى من هذا لا تنزع الشبهة ولا الذمية ولا العترة ولا الهندية ولا الصفوة فقال ما لا يسؤل <sup>قوله</sup>   
 لا عرفنا قلت فقال صلى الله عليه وسلم اى الشبهة فالتمراء البدنية اى الشبهة الطويلة المنزلة واما الشبهة <sup>قوله</sup>   
 فالتمراء البدنية واما الهندية فالقصيرة المنزلة واما الصفوة فذات النسب من غير ان يكون له صاهبا لى في <sup>قوله</sup>   
 المطلوب في شرع اخذ هذا لى لا اسفل في كلام الش تولى رجاء ظاهر او رجاء موكدا ان يجاب فقيده <sup>قوله</sup>   
 لانه اذا لم يوجد ذلك الرجاء لا يفتى بغيره لى قوله وعلمه غيره لى لانه اذا لم يكن وجه الرجاء لا يفتى <sup>قوله</sup>   
 نظره اى قوة واختراجه ايضا كالرجاء الظاهر باعنه المذكور قوله علمه بغيرها اى بان يعلم ذلك انحل قوله <sup>قوله</sup>   
 لان هذا النظر ناهض هذا العلم بانحل عن كماله وعلة تحريره لا الفطن كاهى فافى في ما قيل علمه او لفظه قوله <sup>قوله</sup>   
 فاذا لم تحرره كالبائين قوله كالمقربين وكذا ان المقربين في عدة الوفاة جاب من كذا كذا هو النظر قوله على ما ذكره

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

اى من علم بغيرها



او من علم خلوها وعلة حرمتها في قوله فلا من به في خبر الصحيح وذلك قوله صلى الله عليه وسلم بمغيرة بن شعبة وقول عقيب  
 امرأة انظر اليها فانه امرى ان لو دم بينكما حسنة منكم الترفي وصحة منكم محاكم فيقول بن الامم فلا باعة لانه امرى  
 كغيره والى الامم من الصلوة وقال لا بد الامم من هو ب كاهن علقه وقيل لا يحل له النظر ما لم يحرم الركوب اليه والى الامم  
 واستخرج في قوله بالمرء الاكل كذا قوله ونظرها اليه كذا قال الله في شرح الامام فدين بن عبد السلام بنو بالنظر من  
 رجا وظاهره انه يجب بالخطبة دون غيره قال فان خطبة الله لا يجب بالنظر وفي الاستقواء احتمال وجوب النظر للمرأة  
 عن غير من على نكاحها وهل غيرها على نكاحه وان لم يحرم هو كاف به بالقبول السابق من ابن عبد السلام عا فيه ان لا  
 من غير من كل محتمل ومنه الاول قرب ان ينظر منه غير محرم مع الممكن وعدم الاذن والشك في تحقيقه من جهة  
 من يتقرب من خطبه من هذا اطلاقه بعد بيان اصل الخطبة واما لانه يعلم بانها ليست على كذا فانه في كل من  
 التي عرضت لبعضها من قوله في خطبه من قوله في الحسن لا في الحسن او في حقيقة بل ما يتحقق فيه اثباته وبلين عليه  
 حواشي في خطبة من خطبة او خطبة وكل ذلك من ان كلامهم فالقوله خلافة قوله خلافا من ولهم فيه حيث ينظر من ان ان لم  
 لم ينظر وكان لها ابن امير حان فظن بها في قوله ونظرها من قوله في قوله في الاستقواء في الحقيقة  
 اي الاستقواء في الذي يقتضي ان ينظر ونظرها الامم كذا فينا عن نظرها قوله بكذا دليل محتمل للخطبة التي ذكرناها  
 ما يقا من قوله لا فالحق في قوله لا ذكر في الخبر المشروط المتكوس منها من الاجابة رجا وظاهره ومنها علم خلوها  
 ونحو علم خلوها عن قوله ونظرها في رواية بل في رواية بل في ثلث احدها قوله صلى الله عليه وسلم ان  
 خطبا هذه امرأة اي راد ذلك فان انظر ان ينظر منها ما يدل على ان نكاحها فليفعل وقوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا خطب احدكم امرأة فلا جناح عليه ان ينظر اليها ان كان انما ينظر اليها بخطبة وان كانت لا تعلم  
 اي من والشاهد هنا بقوله خطب الذي في رواية الخليفة بن شعبة حيث ينظر وقد خطب اي راد  
 يعني وانما اراد من خطب كذا في قوله وهو قوله اذا التقى الله **قوله** وان من مع ذلك اي مع الثاني يجوز لان  
 اي من ينظر على الجوارح كذا في الاصول لا ينظر على لانه حيث لا ينظر ب او لم **قوله** بانما خبر مصحح بجوابه  
 حيث قال انظر اليها وهو عام **قوله** فيقول مصر ما لا فيما قبل الخطبة **قوله** وانما وكوه اي اخر بما قبل الخطبة  
 ما في النسبة للاولية يعني الاولى وبعد الفصل الا لو كان النظر قبل الخطبة **قوله** اذا ما علق به اي وهو قوله  
 ما في امرى **قوله** في كل من حاله اي قبل الخطبة وبعد الخطبة **قوله** بانما الشايع حيث امر الميزة بالنظر  
 وهو خطاب عام حيث يتبع مع غيره يعم كل مخاطب ونظيره قوله تعالى ولو اتى اخاك منكم بالسوء فسلمه فلا  
 علة لعلم انما واذن وليها وقوله في رواية في قوله العلم لعدم انما خلاصة **قوله** وان كانت لا تعلم قد سبق تمام  
 انما **قوله** قال جيع وهو الامم واليه في ولم تكن من النظر وانما في الحقيقة قال ابن سراج في معنى فاد فليما هو  
 وهو في اول سورة **قوله** ونظر فيه الا من امرى في قوله ابن سراج في **قوله** في المثل ولا ينظر على الوجه والكفان  
 ولا يركبها من ان نظر وجهه وكيفية ما عدا باقي السرة والركبة لانه سبي سواء حصل المقصود بذلك

امرأة



وعموم السرا  
ليتلزم تفعل  
ص

۷۵۵۸



[illegible]



٧  
قدّم على منجى الفضا  
رحمته والولاية  
لهن صم



منه الى الامام او منعه من سبب من الغرض هو ان الجواب او النكرامة هو على ما هو عليه وهذا قسم من القسم  
 اي ملكه كما ينبغي في الاصول والاعتقاد لا يشترط في غيره الا ان يشترط في الباقي لان كل واحد من  
 في اعتقاد كثير من الناس انهم لا يفتنون في طاعة هذا الظاهر وقد فتح الله علينا طهارة في غير ما ذكرنا من  
 قولهم وهو بالسر فاعلموا ان لا يكون في قولهم بل هو جوب بدون مقتضى ما هو جوب فيقولون مقتضى كما هو مقتضى فيقولون  
 مطلقا وهو بالسر عليهم بل ولا يمنع ما في الامام او انما به قولا ومركبة المصالح في اي في هذا الزمان والافضل  
 لهجه بل لا يجوز المتكسر الا انما انقطعها لان قرا نتم في مقتضى ما سبق وقدر في وجه طاف له وجه بالسر  
 مطلقا من صف الامام ونفاته **قولهم** ثم رأت ابا ن رعة افعى بما يفهم في هذا الامام منافا ما قال في قولهم فيهم  
 لان جوب من هذا المستوفى حقيقة على رتبة الا جانب افعى فاما في الامام رعة والافضل لم يفت ليحي حقيقة فاعلموا  
 وكون الاكثرين في جواب عن سوال وهو انكم قلتم ان الصحيح مقابل وجه ضيف وهذا ان الاكثرين مقابله فالصواب  
 ان يقولوا ان الامام فاجاب بما قال **قولهم** ومجابه اي ربحان الاكثرين ان التخصيص يدل على ان المقابل فوجب ربحا  
 على ان الامية وهي قوله تعالى قل الله ولا يعبد من دونه من الاطراف منها وقد فسر بالوجه والكف في قولهم  
 اي قلت الاخرة وهو قوله تعالى قل لله وحده **قولهم** فقول لا لا سقوى في قولهم ليس في محله قال في شرح الامام  
 وصواب الاسقوى لا في الرقعة واصحابا عن الاكثرين في جواب النظر الى الوجه والكف في عقول من الفقه من غير شق  
 فقولوا اكثر من عليه وردة البليغة فقال الترابي بعبق المراك والفقير على ما في الامام في قولهم وقال في  
 هذا الباب لان طاف سببا في افتتان كثير من الناس انهم **قولهم** ليس في محله وذلك لان ما في الرقعة في اصطلاح  
 ظاهر في حق النظر في ان الوجه والكف في غير عورة وهو محتمل في محتمل ان ذلك عورة في النظر في الصلاة في  
 عورة مما في غير من وجه كبرى ومضري في الكبرى ما على الوجه والكف في اصطلاح ما في السرة والركبة فيجب ستر  
 الكبرى في الصلاة والصبر في النساء عن رجال الحارم **قولهم** واقيم في عطف على قولهم ولينم في اي اقيم في الآية  
 وهو لا يعبد من دونه وهو في تخصيصه في الكشف ظاهر في غير البعد لان غيرهما لا يدين والحاجة **قولهم** لانه اي الشان في  
 كشفا الظن ان يقول انما لا طاعة لكشفها **قولهم** واقتضا لان من محتمل في حيا الدليل **قولهم** ولا دليل اي في الآية في كل  
 على حق نظر وجه محتمل وكشفها **قولهم** بل فيها امثلة للشر في قد يقال في وجه الامارة فان ظاهرها جواز ان  
 ان في تعاقب بالنهاية ومعنى ما احرمه اذا لم يفت في وجهه على ما ذكره الامام في **قولهم** المهم ولا يظهر من كلامه في  
 السرة والركبة في كلام الشافعي من وجه نفس السرة والركبة في هذه المسائل عن السورة حتى يحل نظرهما وهو كذلك وفيه  
 انه لا يات في انفس السرة والركبة ملحق بالسورة على الوجه فاقول وهو كذلك ليس كذلك **قولهم** وبه فاذ في اي وبالافضل  
**قولهم** حيث لا شبهة اي ولا هو في فقهنا على سابق ما ياتي في قولهم ولما كان لا يري حرمه نكاح المحارم اعلم في سبب  
 هكذا وجدنا بعض نسخ الشرح وفي بعض لا يري نكاح المحارم فعلى الاول على معناه بناء على ان العاصلة ويجل النظر كالحق  
 لا يري حرمه نكاح المحارم لان حكمه من حيث باق في نفس الامور وان كان لا يري حرمه نكاح المحارم وعلى الثاني

فمنه الى الامام او منعه من سبب من الغرض هو ان الجواب او النكرامة هو على ما هو عليه وهذا قسم من القسم  
 اي ملكه كما ينبغي في الاصول والاعتقاد لا يشترط في غيره الا ان يشترط في الباقي لان كل واحد من  
 في اعتقاد كثير من الناس انهم لا يفتنون في طاعة هذا الظاهر وقد فتح الله علينا طهارة في غير ما ذكرنا من  
 قولهم وهو بالسر فاعلموا ان لا يكون في قولهم بل هو جوب بدون مقتضى ما هو جوب فيقولون مقتضى كما هو مقتضى فيقولون  
 مطلقا وهو بالسر عليهم بل ولا يمنع ما في الامام او انما به قولا ومركبة المصالح في اي في هذا الزمان والافضل  
 لهجه بل لا يجوز المتكسر الا انما انقطعها لان قرا نتم في مقتضى ما سبق وقدر في وجه طاف له وجه بالسر  
 مطلقا من صف الامام ونفاته **قولهم** ثم رأت ابا ن رعة افعى بما يفهم في هذا الامام منافا ما قال في قولهم فيهم  
 لان جوب من هذا المستوفى حقيقة على رتبة الا جانب افعى فاما في الامام رعة والافضل لم يفت ليحي حقيقة فاعلموا  
 وكون الاكثرين في جواب عن سوال وهو انكم قلتم ان الصحيح مقابل وجه ضيف وهذا ان الاكثرين مقابله فالصواب  
 ان يقولوا ان الامام فاجاب بما قال **قولهم** ومجابه اي ربحان الاكثرين ان التخصيص يدل على ان المقابل فوجب ربحا  
 على ان الامية وهي قوله تعالى قل الله ولا يعبد من دونه من الاطراف منها وقد فسر بالوجه والكف في قولهم  
 اي قلت الاخرة وهو قوله تعالى قل لله وحده **قولهم** فقول لا لا سقوى في قولهم ليس في محله قال في شرح الامام  
 وصواب الاسقوى لا في الرقعة واصحابا عن الاكثرين في جواب النظر الى الوجه والكف في عقول من الفقه من غير شق  
 فقولوا اكثر من عليه وردة البليغة فقال الترابي بعبق المراك والفقير على ما في الامام في قولهم وقال في  
 هذا الباب لان طاف سببا في افتتان كثير من الناس انهم **قولهم** ليس في محله وذلك لان ما في الرقعة في اصطلاح  
 ظاهر في حق النظر في ان الوجه والكف في غير عورة وهو محتمل في محتمل ان ذلك عورة في النظر في الصلاة في  
 عورة مما في غير من وجه كبرى ومضري في الكبرى ما على الوجه والكف في اصطلاح ما في السرة والركبة فيجب ستر  
 الكبرى في الصلاة والصبر في النساء عن رجال الحارم **قولهم** واقيم في عطف على قولهم ولينم في اي اقيم في الآية  
 وهو لا يعبد من دونه وهو في تخصيصه في الكشف ظاهر في غير البعد لان غيرهما لا يدين والحاجة **قولهم** لانه اي الشان في  
 كشفا الظن ان يقول انما لا طاعة لكشفها **قولهم** واقتضا لان من محتمل في حيا الدليل **قولهم** ولا دليل اي في الآية في كل  
 على حق نظر وجه محتمل وكشفها **قولهم** بل فيها امثلة للشر في قد يقال في وجه الامارة فان ظاهرها جواز ان  
 ان في تعاقب بالنهاية ومعنى ما احرمه اذا لم يفت في وجهه على ما ذكره الامام في **قولهم** المهم ولا يظهر من كلامه في  
 السرة والركبة في كلام الشافعي من وجه نفس السرة والركبة في هذه المسائل عن السورة حتى يحل نظرهما وهو كذلك وفيه  
 انه لا يات في انفس السرة والركبة ملحق بالسورة على الوجه فاقول وهو كذلك ليس كذلك **قولهم** وبه فاذ في اي وبالافضل  
**قولهم** حيث لا شبهة اي ولا هو في فقهنا على سابق ما ياتي في قولهم ولما كان لا يري حرمه نكاح المحارم اعلم في سبب  
 هكذا وجدنا بعض نسخ الشرح وفي بعض لا يري نكاح المحارم فعلى الاول على معناه بناء على ان العاصلة ويجل النظر كالحق  
 لا يري حرمه نكاح المحارم لان حكمه من حيث باق في نفس الامور وان كان لا يري حرمه نكاح المحارم وعلى الثاني







[illegible]















[illegible]



۴۰۰ منها ما عرفت بالا احتياج بعنه واما هو فليس بمختلف لكن يفرق ما احتاج اليه من

والله اعلم  
فاما ابن  
المصطفى  
المعتبر  
وفي  
باب  
ولم  
الذي  
على  
اذا  
كما  
فكأنهم  
الامر

بعية العورة حتى الفرج **قوله** فاحذر منه اي من هذا الجوانب المباحة التي اما احتشامها او ليكن ذاك وليست الممنوعة  
اي من ذلك اي من الغتة وهدم الشهوة **قوله** بغيره من كذا **قوله** خذوا حيل منكم او كان من قضايا **قوله** غلط  
واستحيهم وانما قال به ذلك مع الغتة في الحياط لانه ان الشهوة فلا تليق الى ما قيل لا يجعله تقييده بالحيل  
**قوله** المتيقن خلافا لغيره **قوله** فيا ترى بما اي بالجنبية **قوله** في ذلك اي في احكامه **قوله** فليؤيده اي يثبت احكام  
الاحكام بالجنبية في احكامه **قوله** ولم على امره انما قال لانه لا يفسد مفهوم من افقة وشروطه انما يفسد مفهوم من افقا  
عليكم كتحريم الضرب على المتألف في قوله تعالى ولا تسبقوا اتي ولا تبغضوا بالادنى على الاكفون وانما كان في غيره ان  
فلم يصر على امره ومثله ففاز به كالمادة والرجل على كل من يبغي ان يفهم المقام **قوله** ان كان طلق في اي الا ان كان طلقا  
وهو ان رآه كذا في القاموس اي لم يبلغ حيفا لطيف فيه الحقيقة باعتبار العادة الفالبة للقاسم لا حيفه قاله القاموس  
والاشي الثابت الذي طوى شاربو امره **قوله** ولم تنبئ بحديثه فاذا ذكره الله يقارب ما في القاموس **قوله** ومنه من علم انه  
اي لا يرد المحكم في القاموس **قوله** بالضم والافتلام اجماع في النوم اشار الى من علم الى ان لا يرد القاموس **قوله** لم يرد هذا المحكم  
في القاموس **قوله** قال في قوله تعالى

[illegible]

٧  
وَأَمَّا يَحْيَىٰ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ رَاحَتَهَا  
وَعَلَيْهِمْ قَضَىٰ نَحْنُ نَحْكُمُ  
ذَلِكَ وَفِيهِمْ مَّنْ قَوْلٌ وَآخَرٌ  
لِّأُولَئِكَ مَرْغُوبٌ  
فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ  
عَذَابٍ أَلِيمٍ  
بِأَنَّهُ إِذِ اتَّخَذَتْ رَاحَتَهَا  
وَأَمَّا  
شَتْرَبَهُ بِالنَّظَرِ لَأَنَّهُ

٧  
وَحِجَابٌ لِّقَابِلِ  
الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ  
لِيَسْتَفَادَ مِنْ عِبَادَةِ  
الْإِلهِ وَالْمَعْلُومِ  
فَالْتَقَابِلُ تَقَابِلُ



٦  
منه تيمنه  
المرآة  
على قلوب  
للطابع  
صفاي  
لله



[illegible]

وقوله يا ايها  
العبدة



قال في التمهيد الثاني انما الزمنية كما للمسلمة لان احسن واحد فكانا كالتجليين المسلمين والذين صححه الفراء وقال ابن  
القشيري انما القياس ومعدل لم حار وى الشيطان وغيرهما عن المشية ان وجودية جانت لسا لها فقال تعالى عاذه الله منه  
عذاب القبر فاحبث عايشة بولك النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكره عليها واذا قلنا بالتحريم فكل ما فيها كالحرج  
الا جنبتي او ترى منها ما يبذل واعند المحضه وجهان اشبهما عند الشيخي الثاني انتهى فاقع في بعض نسخ الشرح  
صحيحاه بدل صحيحاه ~~نظيرها~~ قوله من كل نظرهما سنا هذا مستعمل هو المعتمد قوله واعتمد  
هذا صفيق قوله واقى المصاحح اعتمد على هذا سنا في المحرر كما قال ابن قاسم قوله على محرم غطف على قوله على ما يحتمل في  
اي تعيينها به اي بكشف وجهها على فعل محرم <sup>المحرم</sup> ومعين المسلمة الكافرة على فعل محرم ومن كل من حرام فان قلت ان لا عامة <sup>المحرم</sup>  
واذا كانت حراما على الفاعل تكن ليست للمفعول لزم هو الكافرة لا هاتنه بعدا للكفر لا يبقى شيئا قلنا انما ذلك عند بعض  
قالوا ان الكفار مكلفون كما افاده الشرح <sup>المحرم</sup> قوله على متى اي في شرح قوله وكذا عند الامس على الصحيح من قوله لانه لا يعلم  
منه شيء الا عام الى قول الله ولا ينظر من محرمه فاعل هذا قوله لم يعلم من مطلق بقوله تعيينها في الصور التي <sup>فقط</sup> على ما يحتمل في  
وقوله على محرم اي واذا كان حراما على الكافرة حرم على المسلمة المتكلمين لا ينفك تعيينها به على محرم كما يستفاد من المتن قوله  
ولا يجوز نظر المسلمة فيها كما هو مقتضى كلامهم وهو المعتمد خلا فان لم يقف فيه وهو التبركشي لانتفاء العلة المذكورة  
في الكافرة الا ما بين السرقة والركبة <sup>قوله</sup> اذ لا يجوز رجمه وانما انتفاء العلة المذكورة وهي الالة وقوله ولا منها ما يقتضيه  
قوله ومثلها فاستق لبحاق قال في القاموس امرأة سحابة بنت سوسى هي انتهى لكون الذي يظهر في شرح الحديث  
ان السحاق هو ان تتحقق الجماعه فترجها فخرج احدى حق مني لان منيةها <sup>قوله</sup> فيجوز التكشف لهما لان ما علوه من حرم  
نظر الكافرة موجود فيها وقول ابن عبد السلام والفاستقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة مردود كما قاله  
البعيثي وان جزم به التبركشي <sup>قوله</sup> يتبعني انه يجزم على الامر التكشف لحي هذه حاله لا ذكي <sup>قوله</sup>  
امع كذا في اي عقب قوله الا ما بين سرقة وركبة <sup>قوله</sup> لنظر عايشة في علة لقوله صواب النظر <sup>قوله</sup> وفارق نظره في  
نظر الا جنبتي اليها اي في الا جنبية <sup>قوله</sup> ولذا وجب ستره اي سري في الا جنبية علقا وبه في الا جنبتي  
قوله وليس في خلايت عايشة في دفع ما يورد من ان هذا الحديث مع الحديث الذي في من قوله لنظر عايشة تنافضا  
وخاصا لدفع ان الحديث لا يدل على نظر عايشة وجودهم وامانهم وانما نظرت لبعيم وعلهم فلا تنافضا  
قوله حرامهم قال في القاموس صريح كفرهم <sup>قوله</sup> ولا يلزم منه اي في نظر عايشة محشنة بعد نظر البساق وان  
وقع النظر في عايشة الى مودع حشنة ولا فضلا صرفت عايشة نظر حالها <sup>قوله</sup> من حرمه نظرها اي الحشنة لو حشنة اي  
الا جنبتي <sup>قوله</sup> وبما عطف على وقعة ابرام مكنتهم <sup>قوله</sup> في انه لا فرق في اي يهي الوجه والكفان وعناهما <sup>قوله</sup> ان لم  
اي تمنع الزوجة يمنع الزوج اباحا للنظر <sup>قوله</sup> في قد علم منها تقدم وقد يقال بان كل من كان من عبد السلام  
على ما اذا علم ونظرا نظر منهم غير الوجه والكفان <sup>قوله</sup> وفي اي عقب قوله الا ما بين السرقة والركبة الخافها  
اي السرقة والركبة خلا فالصاحب الناية فانه قال انما ملحقان بما يحل نظره <sup>قوله</sup> وانما ملحقا على ما في شرح قوله

وهيه ان كان  
المقدّر بعد  
الى ما لا يشهد  
كما في بعض  
النسخ اما  
انما كان  
بدله لا  
فمن قبل الشرح  
٣























[illegible]

٧  
 وقيل  
 وتحمم مضافاً إليه  
 وكما للمضاف ماله  
 كثيراً في ولايتنا  
 اشبهت في جميع  
 فاحتمل ان يضيف النظر  
 والمشي من اجلها  
 الاصل صم



ابو جهمرة ارض  
ابن صافا و محام  
عمر مشرك الله

وہی کبریا تھا  
منہ خطب ایضاً  
وہ خطب ایضاً  
ص

وہم و ہمتہ  
ہم و ہمتہ



[illegible]



مما يقتضيه

الحملان ومكسب مع حرة العقد قلت. يقول ما في حرة لا يخرج عن العقد فلم تقع على السرية الى سريته عمداً  
والكرامة فانهما لغويان يحمل عليهما فخرهما الى سريته وهذا التوجيه مع ما في الشرح متفقاً من اربعين نقلاً وقفاً  
الغيرية قوله بقوله لا نقضاً اي نقضاً العدة على خبرها الذي قد يكون بالاعتدال في ذلك لا يخالف مع عدم

قوله لا يقول قد علمنا وجهاً من التحليل لمصطلحها بانها حرة وانما هي تجري على ما في وقتها وكما في الاثر هنا

قوله اي بالقطعة  
مجرد التماس  
اي من الاولياء  
او من غيرهم  
فلا يتفكر

الى الحرة هنا قوي وقوي لا محتمل قوله ان كفيضة المصطلح هي وانما هي كفيضة المصطلح هي وانما هي كفيضة  
المصطلح هي سنة اي لمصلحة صلبه عليه كما في قوله مصطلح باطلاً اي بلا شرط شئ قوله لعدم خلا الكيفية عليها قال في القفا

والقفا المصلحة عند الملك والدرجة والقرابة والاولاد ان يعيدان فالمراد بها الثالث وهو القرابة وعلوم ان كفيضة المصلحة هي ان

المراد من ذلك كاح في بيان القرابة او الكيفية المصطلحة من الاثران لا ولياً في حق القرابة لان الاستيفاء عند كونه مع الخطية

قفا وما في الشرح هو فقولنا ما قاله الشرح ان كاح لا يفيق فحق عليها باطلاً اي على خلا المعنيين لا في كفيضة فيه وانما في كفاية

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها

المراد من قفا ما في قوله من ثم يقع اعتبار التوفيق في العملية بل يكفي فيها الأعضاء ولو في جملة بطلان لا في جملة فيها







[illegible]







و یوں عیوضاً  
قولہ مانا ہوتا  
ہے کہ ہم نے اس



[illegible]



وقوله الحمد لله

٧ المتأخر

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً لا دار الآخرة فيها وكذا الاستحياء ثابت لكل من العلى والمعية والبر والحق  
 والبر والحق كما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 فيفتقر إلى حجة وضعية الإحتمال بالقبول والبرهان لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 وكذا أي مثل ما ذكره في المنهاج حاصل في الأول كان من قوله قلت الصحيح في قوله وأصلها بغير قوله ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 أي مع زيادة التعصية قوله في مصنفه أي جعل الأصوف في الروضة صواباً قوله واستبعد الأول أي في المنهاج قوله خطباً أي في  
 صلبه عليه وسلم وعلى كونه الله وجميعهم ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 التزم في ظاهره ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 بيان طائفة الذين هم في غيرهم في مصنفه بغيره ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 وأما عقلاً فلا قال ابن الرخوة هم أي في ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 والحوادث توجب من طرفها ثم لما في الثاني وآخره ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 قال الله عليه وسلم الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً لا دار الآخرة فيها وكذا الاستحياء ثابت لكل من العلى والمعية والبر والحق  
 أن في حق فاطمة من علي من في طالب فاشهدوا في قدره وقبيل علي أو بجائته متفقاً لأن الرضا في ذلك ثم دعا عليه السلام عليه وسلم  
 بطبق من خبرهم قال لا تقبلوا فاشهدوا ودخل على فاطمة في وجهه ثم قال لا تقبلوا فاشهدوا ودخل على فاطمة في وجهه ثم قال لا تقبلوا فاشهدوا  
 متفقاً لا فاطمة أو ضيفت قال رصفيت بغيره يا رسول الله فاشهدوا في قدره وقبيل علي أو بجائته متفقاً لأن الرضا في ذلك ثم دعا عليه السلام عليه وسلم  
 أي ذلك القول وهو الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً لا دار الآخرة فيها وكذا الاستحياء ثابت لكل من العلى والمعية والبر والحق  
 كونه التي أي خطبة قوله من خطبة بغيره الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً لا دار الآخرة فيها وكذا الاستحياء ثابت لكل من العلى والمعية والبر والحق  
 لما مر من المنهج لا أنكر الأصل في التعصية بغير العلم صحة الكلام فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 التي في اندعوى كونه عقلاً لا يقبل لا يستحق الاعتقاد قوله ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 بعد قوله على الصحيح ما ذكره فقط ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 فيفتقر طوله فتثبت من جهة عدم صحة الكلام حيث يشترط الطول أي بالبرهان ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 أي فاقول لا فاطمة ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 بأي لفظها لا يسكت من أي جواب أي في جوابه وكلام من نقضه بغيره ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 أي الباطن فكما قال ثبت فيفتقر إلى لفظه فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 أي في المنهج لا أنكر الأصل في التعصية بغير العلم صحة الكلام فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به  
 أي في المنهج لا أنكر الأصل في التعصية بغير العلم صحة الكلام فإما لا بد من ما صرح به ~~فإنما لا بد من ما صرح به~~ فإما لا بد من ما صرح به

هذا من قال في  
 وجوب الاستحياء  
 عليه السلام  
 وهو ما  
 في المتن

بغيره  
 بغيره



والفضل له  
واما الخبثي فمن طلب جوابه فليصبر  
وان قصير  
فان القصير لا يضره ولا يطويل  
فاسقوس بها

قوله وبالكسوت عطف على قوله باجنبتى قوله واشترط ان عطف على قوله قوله ان الفصل قوله وان لا يزوج المبتدأ  
اي منه ظاهرا فالمراد بالزوج ما ذكره في حاشية الفروع طوقا لا يخرج عن الفروع ثم روي  
فقال على ما ذكره لم يزوج قوله اشترط ان ذمها كغير الحجة والقياس قوله لا بالنسبة للمهر اي ليس هذا المقبول على وفق  
مهر حتى لو تخالف فيه لفسد المسمى فيجب من المثل فلم يضر بالعقد قوله ولا كذا في الحاشية في الاحكام والقبول وانما  
تضر بالعقد وان كان المهر دون ما سماه الزوج لا في المهر الا المسمى قوله انما اشترط في المهر  
معتد وقوله وقفة اي خيل في المقبول قبل ذكر المهر وما يتعلق به قوله وانما اشترط هذا اي ذكر المهر وصفاته ثم روي  
البيع بالنسبة اي بما ينبغي في المهر قوله بالصفة المصنعة بغيره قوله واشترط في المهر قوله لان ذكره  
في بيعه معناه لا قيل قوله كذا في المهر اي ليس من تمام الصيغة المشترطة فلا يشترط الفروع قوله صحة المسمى والاشترط  
عروض اشترط فروع من ذكر المهر وصفاته قوله المصنعة المصنعة لا صلاح العقد وهو الاحكام والقبول قوله وان كان  
قوله في انشاء ذكر المهر وصفاته اي ولو قيل ذكره بالحرية قوله لان احكامه لقياس بانها من الاشراط المذكورة ثابت  
لان وقوعه بحكمه مع تكلم المبتدأ بالمهر قوله لا يوجب احكاما قوله في وقت تكلم المبتدأ يقع لفظ قوله وفيه  
اي في قوله الا انما يباح ما فيه وهو القياس الصحيح قوله المصنعة اي الواردة في الزوج في سؤال  
وفي العرض قوله في قوله اي غير المصنعة في علة مع قولها فكانا في المهر قوله في علة مع قولها قوله في قوله ما لم يرد  
قوله يكون عطف على قوله قوله المهر فيه قوله في قوله لا يوجب قوله في قوله لا يوجب قوله في قوله لا يوجب  
قوله يطلب ذلك من غيره وعليه قوله لا يوجب قوله في قوله لا يوجب قوله في قوله لا يوجب قوله في قوله لا يوجب  
على ينبغي لفظه في تعليم ذلك حيث جعله قوله قبل العقد اي عقول ذلك اي لا ثم يكون الاحكام ما فيها بالصفة المصنعة  
منه فيكون الخطوبة وانما هي من صفته من جعله قوله في قوله لا يوجب قوله في قوله لا يوجب قوله في قوله لا يوجب  
قوله عتبه اي عقبا العقل من طول الزمان عرفا فينبغي ان في المهر العقد يوجب له ذلك اذا لم يزوج قوله لان  
طال الزمان قوله وظاهر كلامه لا ذلك قوله في قوله لا يوجب قوله في قوله لا يوجب قوله في قوله لا يوجب  
ان يجيبه بالمال في مقابل ذلك وينبغي ذكره وصاف الزوجة بل قد يجوز ذلك اذا كانت لا وصافا مما يستحي  
من ذكرها قوله كيف وجبت اهلان وصار كالمهر لا لانه صلى الله عليه وسلم امرها على ذلك كغيره واطلق لها ذلك



[illegible]

فيعود ان يكون ما جتهد منها واحدا كانت فاهمت استحباب ذلك منه صلى الله عليه وسلم بطريق ما لم يلقا بينه وبينه  
ليس كسبب كيف وجدت مندوبا ~~مطهر~~ سواء كان قائما او رابعا او جانبيا او واهبا او غيرها ~~واضح~~ ~~الخط~~  
~~استقر~~ ~~قوله~~ ما اشرفت اليه من ~~المراتب~~ ~~الاجانب~~ وكذا في معرفة السنة ~~بمقتضى~~ ~~الاجانب~~ ~~قوله~~ وهو اى الدنيا  
بالرفاء والبنين اى عرست بالرفاء والبنين فالرفاء الالتئام والالتقاء والبركة والخلافة وقال كل منهما ~~المراتب~~  
اى نداء فقام ان التسمية في حق كل منهما سنة على الاكفائية ~~قوله~~ وليتعمل او يطلب ما هو اوى استحضار ذلك  
اى بهجته اى بعدد ما في قلبه اى لا ان يحتفظ في ذلك الوقت ~~قوله~~ ولا يكره الوطى مستقبلا الى القبلة ~~قوله~~ لا متى فيه  
كيفية اى لا يكره ان يفعل كلامه الفاعل اجزاء مضطربة متلقية وغيره اى اذ بلغ الحلال ليوطى الا لفاخ قهرها الى ~~المراتب~~  
~~قوله~~ لا يفتنى اى لا يكره شئ من كفياته الا الكيفية التى يقضى الى منى كراهية ~~قوله~~ بل صح ما يقضى الى ولو مرة واحدة  
~~قوله~~ ان كمال المتأمل ويظهر ذلك باخبارها او بقراين بل عليه ~~قوله~~ كالا فراط فيه اى اجزاء ~~قوله~~ نعم في خبره  
في حكمه ~~قوله~~ المستثنى مع الايمان مع التمسك ~~قوله~~ اى اى اجزاء مع امراته اذا اى امراته لطيفة ~~قوله~~ به اى اجزاء متعلق  
باص ~~قوله~~ بان ما اى وطئه مع زوجة مثل الوطى مع الحقة المحبة ~~قوله~~ وفعله عطف على افتى و ~~قوله~~ اى وحيد ب فعل ~~قوله~~  
معد ~~قوله~~ ومنه ~~قوله~~ في الليلة التى وقعت قدوم مثلما في السفر بل اى في يوم ان اتفقت خلوة ~~قوله~~ من سفر  
اى يحصل به غيبة عن امرته ~~قوله~~ والحقى ~~قوله~~ خبره مباحة فاقبل خبره ~~قوله~~ في سبيله علما في بعض النسخ من ترك  
~~قوله~~ لا نه ~~قوله~~ ووطى محاط اى بعد ظهوره عليها ~~قوله~~ حيث حدثت بها فيه ~~قوله~~ بل اى غلب على طمعه ~~قوله~~ من هم  
ولوها والنه وهو طمعه ان تقى ~~قوله~~ بحيث الحق بالبنين وكان القربى ترتب عليه لولدها لا يحتمل عادة متفصلة ~~قوله~~  
اعضائه ولا يترك هذا عام في الرحم انه يحرم له وطى لانه امره ان كان في الرحم لانه ليس ثم ضرر محقق في  
مقتضىه وغايته ان سبب الخلق محرم اجلى واخبره لانه امره ان كان في الرحم لانه ليس ثم ضرر محقق في  
واين فاما خبره المتعلق بالمرأة لا الله ~~قوله~~ محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ~~قوله~~ في هذا ان كان  
ونقابه اى كان كالحمار والشاة وكالشاة على اذن امرته ~~قوله~~ وهو الا ان كان اربعة قال في النهاية وهو ~~قوله~~  
حتمه ~~قوله~~ وتوجيه ~~قوله~~ في النهاية ~~قوله~~ في بعض النسخ ان الله هذا الشاهدان باننا العلم  
اى هو اى شئ دون الاخر وكذا ~~قوله~~ محققا ~~قوله~~ وكذا فاهما العقل بان من غير ذلك ~~قوله~~ واما ما  
النهاية ~~قوله~~ محققا ~~قوله~~ وكذا فاهما العقل بان من غير ذلك ~~قوله~~ واما ما  
لطول الكلام عليها قال ابن قاسم كثيرا ما يقولون قد خرج الشئ بقوله الكلام عليها ~~قوله~~ انتهى بشرط ما يرد عليه ~~قوله~~  
ومرود لان مقتضيات لا يقتضيات شئ دون شئ ~~قوله~~ بل من الهازل اى لا لعب اى لا يباح لانا لا يباح به الهزل  
واللعب لقوله صلى الله عليه وسلم ثلثة ضرر من جد وجعل من هذا الطلاق والعتاق والنجاس ~~قوله~~ وكذا القول ~~قوله~~  
يعتد به من الهازل ~~قوله~~ من نية الوعد ~~قوله~~ لا الاضمار ~~قوله~~ وظاهره ~~قوله~~ مع الاطلاق لان ~~قوله~~

وعدا وغيها  
بسم الله الرحمن الرحيم















بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



[illegible]











ما قال على ان ان ينفذ ذلك على ان هذا التعلق هو مقتضى الاطلاق ولما لم يحجب الحق فلا يضر التبرع به  
 واراد عليه لانه وان لم يكن على ان ان ينفذ ذلك على ان هذا التعلق هو مقتضى الاطلاق وهو يقول بالاحضرة الى ان ان ينفذ  
 قوله وانظر الى دفع طاعنه بان الاستصحاب وهو اصل بقا الحياة لحق بيقين الصدق وانظنه لا يحل ان على ان  
 فيما قاله باليقين وما اصل بان اصل بقا غير الحق بيقين العقل وانظنه لما ان صدقا فبحر هذا عليه بخلاف ما قاله  
 البليغ قوله لا اول هو قوله ان كانت فلا تخرج والثاني هو قوله ان شئت في قولنا ما من شئت اراى مني مني لا  
 هذا قوله قوله لا توقيت اي حيث وقع ذلك في صلب العقل اما لو اقول فقا عليه قبل ولم يتغير ضالاه في العقل  
 لم يضر ان ينفذ كى اهتد اخذ من نظيره في التحليل قوله لصحة التمس قال صلا الله عليه وسلم كنت قد اذنت في  
 اجتماع هذه النسخة الا وان الله قد حرم ذلك في يوم القيمة في كان عنده منقوش شيئا فليحل سبيلها  
 ولا ما هذا واحدا منكم من شيئا قوله وجاز اي المتوفيت اوله في اول الاسلام قوله حجة الوداع اي عامها  
 على كافة الملا اي لا يحل من كلج به هذه الشبهة قوله وهذا اي باذكي من استمراد ابن عباس على كلج  
 موافقة مع اياه قوله حرمت قرين وما تكون راسخه ايضا مقتلة والوصف قوله عامسقة الناب وعبد نظم  
 ذلك بحال السيول في قال وانج مكر والنسخه هاء جاءت بها الاخبار والامارة فقبلة ومقتبة  
 واحمر كن الوديع عامس الناب قوله لا يرفع اما والفتاح من الارث وغيره لغز وجوي قوله لرفعوا امر لرفع  
 السكاح قوله لان الموت الى قوله على الفلقتهاه ولما لا صاحب موهب ما انه اذا قال بقتل هذا هيا ملك لم يضر البيع  
 كالسكاح اي لا وعلى عللة لشم من ان الموت الى خيل في ما اورد على ان قوله لفرق بين ما بان ملك يقتل في المبيع  
 لورثته اشترى والزوجية تنقطع ما حوت قوله على صحة الحديث يعني ان الحديث النبوي فيه بلغ حد الصحة فلا ينفذ  
 من نفى جهته اي علة المعلومة اما مجهول قوله نفى صحة العقل قال ابن قاسم ان كافا في الاعتراف على  
 فودة قوله على شراح وفي شرح الخمر ومثل ما قلنا لما قلنا عبدة لا يتبع الدنيا اليها انا فاده شيخنا الفرحاني  
 على ان العبرة بصحة العقول لا بما فيها قوله وفي رواية في نفى صحة العقل اي اصل العقل المضم بناو على  
 في عرنا ان كان في السكاح الوقت بالاصل وانما على لشم انما الحنفية صحة الفتاح والفاء التوقيت كخبر قواعدا مع انه نفعنا  
 في الحنفية قوله ومنه سطر المبدأ اصله اي على سلطان قوله ان يلقى ايمان يكونان في بعضها على ان يلقى من تفسيره  
قوله ابن عمر ما ايم اي ما رواه الحديث قوله او رواه اي شيخه اي ابن عمر قوله بان يقول في وجبها من ربيك فلا  
 السطبان فان لم يقل بذلك ارضع كل من ارضع ولا يقال اذا لم يقل ذلك سقط أصل البضع هذا قالها في بيان اصلها  
 لكن لا ينسب الصلوات فيجب منها العقل الى سمي شر والفتاوى السلطان لتضمن هذا الشرط على ان اجتماع بالحق لان  
 ملك المرأة وليس لها ان يفتق ملك غيره الا باذنه ذكره الحق والاصح الا ان للمعدم التشرية قوله لا ينفذ  
 اي ينفذ في البيع استيجاب اي يقول في وجب عليك بيعك على ان ينفذ في وجب عليك بيعك وان وجب عليك



[illegible]



[illegible]



[illegible]



من بقية الاوليات فيفيد عدم الصحة اذا مضى منها فانه الثلاثة عقلا نشأ بها العقلية فلو قيل العقل  
عن نفسه لا يملكه العقل لانه فله عقله الصانع له من العقلية العقلية فليست هي التي افق لا الصحة في صفة  
ان كانت اذنت له في حقها اما اذا خصصت الاذن بالاعراض من الاعراض واذنت لها في حق كمال من شئ فكل  
ففي الصحة فله لانه يصرف العقل عن كونه وكذا يصير عن وهاذا هو الذي هو بطل فليست هي التي بان كانها اعراض  
والوحي قال نعم يستور العقل انى ولو كان العاقد احكام كما ياتي في الامور فظاهره بالعلة انه مشهود  
منها اسبابا للعلة في حيل في الواجبات والاطا واجتبابا للحجرات بخلاف العلة كمرافعة صادق مجهول في معرفة  
حاجتها ولا شهود منها اسبابا للعلة وهذا يتفق الفرق بين النفس والحق والصدق وبعبارة المتنبية ولا يصح في العلة  
الاحكام من شاهد من ذكر من عاين من سماعي فان عقد مشهادة مجهول في خلق على المصنفين عليه انتهى  
~~وحيث شهود من عاين من سماعي فان عقد مشهادة مجهول في خلق على المصنفين عليه انتهى~~  
~~وحيث شهود من عاين من سماعي فان عقد مشهادة مجهول في خلق على المصنفين عليه انتهى~~  
~~وحيث شهود من عاين من سماعي فان عقد مشهادة مجهول في خلق على المصنفين عليه انتهى~~  
فان قيل ان العقل لا يملكه العقل لانه فله عقله الصانع له من العقلية العقلية فليست هي التي افق لا الصحة في صفة  
ان كانت اذنت له في حقها اما اذا خصصت الاذن بالاعراض من الاعراض واذنت لها في حق كمال من شئ فكل  
ففي الصحة فله لانه يصرف العقل عن كونه وكذا يصير عن وهاذا هو الذي هو بطل فليست هي التي بان كانها اعراض  
والوحي قال نعم يستور العقل انى ولو كان العاقد احكام كما ياتي في الامور فظاهره بالعلة انه مشهود  
منها اسبابا للعلة في حيل في الواجبات والاطا واجتبابا للحجرات بخلاف العلة كمرافعة صادق مجهول في معرفة  
حاجتها ولا شهود منها اسبابا للعلة وهذا يتفق الفرق بين النفس والحق والصدق وبعبارة المتنبية ولا يصح في العلة  
الاحكام من شاهد من ذكر من عاين من سماعي فان عقد مشهادة مجهول في خلق على المصنفين عليه انتهى



وہابیہ، عیسائیہ

والعبد المذنب عبد الله بن محمد

صفتی مبین العبادۃ علیہ السلام

فان ما اذا استقرى لا تضاعف كونها لعل لم معلوم عند القاضى هذه العقل قوله وان لم يجد في عطف على قوله انه لا

نفاذ من بعد واصل ان تصرف اموالكم الى غير الله فليس الا من قبله **قوله** في غير نفقة متعلق بقوله **انصرف** في تابع اي في تابع

المكافئ خلة في حكمه فيما قبل خلاصه ما انما هو المكافئ في العلم يعلمه منق السامد شرح ما انما لم يفقهه فلا يحكم به

في شمس الارض وقصبيته منه شرقيةها فالان كشي وبغيره والملك ملاه معوا وقفا ليه امه انشها

ما وجب عليه من غير ما وجب في الكفاية ما شرع به من غير ما وجب في الكفاية

بیت منور و آن ذکر هو لا وجه الا فقه خلافاً لاجل **فقط** لا مشاع لا قلام و اما قلام الترویج **فقط** حیث لم

مجاورة النهاية فبان من كلام علي العبد حيث ظن وجهه شرم قمه بان خلقها كان بان فسادها فسادا والافلا

وغيره الخرج منها وعليها قال ابن قتيبة سمعته يقول في الحديث كفى في الزهادين الخ الخ حيث قال في كتابه

بعد از آنکه در علمای خود علی بن ابی طالب و فقیه نظر داشتند که این الطین مقابل لشت و همان لیسای طریقه طریقه

ما اذا شك في صحة نفس في الدرع والناهي فالعلم لا يحل الا ان يكون بين الظن وبين العلم في نفسه وانما العلم في نفسه

لهم لا تشكوا مني فانه قال في الزيادة عني لا تشكوا مني فانه قال في الزيادة

قوله بان لم يعرف حاله اي حال الشاهد في اصلها اي الاسلام و كسر القاف تسهيله على

بیشتر مع طاعت تقصیر است و ای السلام و علیکم  
 و آله و سلم و ای السلام و علیکم و آله و سلم

يعرف اسلام ظاهره على قيا من حقوق رعا العالمة فاولى وعليه ان من حاله كذا صنف كافوا وبعضهم فسره بنى كرفي ظاهره

لما عرفت اني ساقط فلان راد عليه بان العالم بالسر من هذه الله فلي هذا لا يصح فخرج احب فقوله فلا عزم عليه

بإذنه وهو فاضل من الحق المسمى في حاله داخل بها مع التقييد بأن كافح وحاصل الحق كاف كان

وكل هذا سلمونا وامرار مع ظهور الاسلام والحيثية في الشاهد وكما يري حاله في المباحث في الاسلام او كما

لم يمتح كالمطهر، بل يحفظ فيه كحمول البهائم ولا غالب، ويظهر الاحكام والكمالات بالقدرة على بعاد المسلمين واولادهم

الاسلام و جعل يسلم من طاهر ان مستورا الاسلام مع كبره في كل عصر حب عقده بالعاو فليكن الاخير اسم باب  
وهذا ما كان فيه ثمة له الله به عذابه ولما لم يزلوا اية بل انكار قلة الامم عذبه عذبه كما ورد في سورة الاحزاب

والله اعلم بالصواب

وَالْخَلْفَةُ كُلُّهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَنَاسِكِ فِي تَقْوِيمِهَا أَيْ فِي تَقْوِيمِهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَنَاسِكِ فِي تَقْوِيمِهَا

هذا واضح في ظاهره وباطنه لأن لا شئ في الحقيقة عقود بعد الموت سوى معنى هذه المقامات

~~وَعَنْهُ قَالَ إِنَّمَا أَتَى النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّي الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقُ سَوَاءٌ أُنْذِرَهُ أَمْ لَا تُنْذِرُهُ وَلِلَّهِ الْأَلْسُنُ بِمَا قَالُوا وَعِنْدَ اللَّهِ عَذَابٌ أَلِيمٌ~~

Handwritten musical notation on two staves, featuring various notes and rests.







منه من وجه وليس هو ذا <sup>بما ذكرنا</sup> مع قول له نعم انه علم به ظهر كنهه قوله ضعف اطلاقه من غير ان يقول اضلالا  
 اطلاقا لانه لم يثبت في قولهم ان العلم قوله كنهه الا في قبيل فضل تعلق الطلاق اي في قولهم لا يصح والاصح انه من  
 الى قولهم ومدين من قال قوله على انه اي العلم على غير محال من ان كان ذلك العمل قوله اي هو هو ما في  
 الكا في وانما هو اي ما نقل في الكا في حيث لا بد من لا ينفك لانه الكا في قوله اي ما لم يبق منه اقوال بصحة اي وعليه يسقط  
 التمسك لا كنهه عليه الخ من الطرافة قال الزيد اي هو عند قول الشاذ لم يرد كنهه من ماضيه وانما يثبت عليه على  
 عموم صحة الشكاح ويثبت على ذلك سقوط التحليل لانه من بعد ان انتهى وهو مخالف لما ذكره الشاذ وعلم به  
**نوع** سئل عن الحشر المشراعي الواقع على التباينة عن طلق وجهه ثقتا عايدا عالميا هل يجوز له ان يثبته  
 بعباد العقل الاول <sup>دعوى له</sup> بل بان يكون الولي فاستأوا والاشهاد كذلك بعد مدة من السنين وهل يجوز له ان يثبته  
 على ذلك ام لا وهل هذا العقل من غير وفاء علة <sup>في</sup> كنهه الاول وهل يثبت وقف بكاهه الثاني على حكم حاكم  
 بصحة وهل الاصل في عقود المسلمين الصحة اما السناد قوله فاجاب باصورية العمل على ذلك لا يجوز له ان  
 يثبته على ذلك عند الاصل ولا يستمع دعواه بذلك وانما وافقته من وجه عليه حيث اصابه استقاط التحليل  
 نعم ان علم بذلك جاز له فيما بينه وبين اهله قوله العلم به فيصح بكاهه لانه غير محال ان وافقته من وجه  
 ومن غير وفاء علة من لانه يجوز له ان يثبته في علة نفسه سواء كان عن شبهة او طلاق ولا يثبت  
 حل وطيم لهما وثبوت النروية له على حكمه بل اعاد على علمه بعباد الا قوله في مذهبه واستجاء الشافعي بشرط  
 الصحة المحل كنهه او بعضها في العقل الاول ولا يجوز له ان يثبته المقرض له وفيما فصل واما القاضي فيجب عليه  
 ان يثبت قضيته اذا علم بذلك والاصل في العقود الصحة فلا يجوز الاعتراض في كنهه ولا في غيره على ما حسن استنباط  
 في فله ان عقد لم يثبت وساده بطريقه اخرى وهذا كله حيث لم يحكم حاكم بصحة الشكاح الاول من يري صحة  
 مع فسق الولي والاشهاد اما اذا حكم به فلا يجوز له العمل بخلافه لا ظاهرا ولا باطنا لا هو متصرف في حكمه حاكم يرفع  
 مخالف ولا فرق فيما ذكر بينه وبين حاكم من النروية في تقليد غير احكام من الشافعي من يري صحة الشكاح مع فسق  
 الشهود اي الولي ام لا وبعبارة شاذ في المحرم ثم محل مطلقا كنهه باثباتها فليس لغير القاضي المقرض لهما قوله  
 وبعبارة بعبارة عطف على بعبارة قوله من اي قبول بعبارة قوله اي بانها كنهه في ذلك قوله اطلاق بعبارة  
 اودت بعد ان لم يثبت لا يثبت البينة مقيدة بما اذا اودت من المثل بمبا الوطى قوله وعليه اي بناء على ما روي  
 الغرض من قول الاطلاق البينة لوان كانت البينة معواء كانت الاقامة من النروية او النروية بعبارة اي بعبارة الشكاح  
قوله في تعيين الاحكام لانه يقبل اقامة الشهود من النروية على السناد قوله التحقق في المهر وما غيره ومن النروية  
 اوداة من المثل ومن الغير قوله ومنه يوصى اي من قول له انما يثبت بما في قوله لا فله صاحب لافان قال قال  
 المتوفى في التعلق لم يستمع الابينة تقوم على سناد العقل الاول لانه هو حقه وقال القاضي في الفتاوى  
 ولما قام النروية البينة على السناد لم يستمع وحاصل كلامها انما يستمع ان شملت حجة ولا يستمع

منه من وجه وليس هو ذا  
 من وجه وليس هو ذا  
 من وجه وليس هو ذا











ما  
عنده وقوله في قلبه  
بضمير في الحكم ص  
والمعنى

و لکھو سرے سے دفعہ

المحقق في روائه كان  
وفيا في حقه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱







رسیدہ

من غير ان يكون له حق في نفسه ولا في غيره من غير ان يكون له حق في نفسه ولا في غيره من غير ان يكون له حق في نفسه ولا في غيره  
 هو ان يكون له حق في نفسه ولا في غيره من غير ان يكون له حق في نفسه ولا في غيره من غير ان يكون له حق في نفسه ولا في غيره  
 يعني يجوز التقاضي في الصورة الاولى ولما وجد المحاكم المحتمل لان الحق المحتمل بين مضمون صيغة البيت لغيرهم وفي الصورة  
 الثانية يجوز التقاضي في الصورة الاولى ولما وجد المحاكم المحتمل لان الحق المحتمل بين مضمون صيغة البيت لغيرهم وفي الصورة  
 لا تقام بحكم قولهم نعم فنقد بقوله الصورة الثانية وما حصل ان كان حكمها ان كان حكمها ان كان حكمها ان كان حكمها ان كان حكمها  
 مع قولهم بوجوده اي في حكمه قولهم ان كان حكمها ان كان حكمها ان كان حكمها ان كان حكمها ان كان حكمها ان كان حكمها  
 بوليته اي الذي يجعله وليا لحكمه بوليته اي الذي يجعله وليا لحكمه بوليته اي الذي يجعله وليا لحكمه بوليته اي الذي يجعله وليا لحكمه  
 يتبين ذلك اي بوليته اعلا قولهم في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله  
 اي العلة التي هي وليته اعلا قولهم في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله  
 فوجبت وجلا اي الاذن قولهم في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله  
 قولهم في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله  
 من وجه بوليته ذلك الوجه قولهم في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله  
 لان وجهه في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله  
 ويحكم عن نفسك قولهم لانها اي الميزة الموكلة قولهم في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله اي في محله  
 اميها لمن يوجبها لا مالا متكلفة من فقهنا من فقهنا من فقهنا من فقهنا من فقهنا من فقهنا من فقهنا من فقهنا  
 وكذا لو تزوجت كافرا كافرا قال ابن قاسم اي تزوجت نفسها وهو ما صورته الفقه الزكشي هذه المسألة اقول بضمير  
 الزكشي لا يرد على الشك لانه صاعدا لنهاية صورة المسألة كما صورها الشك لكن قال الشك في شرح الارشاد الفقه الزكشي  
 نفسها في الكفر ثم اسكت هو في رد هذا اقرار على ذلك انتهى فاعلم ان الذي اخبرنا به هذا مجمع عليه ومن ذلك قولهم بوليته  
 هذا القيد غير محتاج فالاولى كماله في شرح الارشاد في الكفر وعكسنا في الوجه باننا لم نكن بوليته احب او من اهل في  
 المكافاة الذي يكون فيه يكون دار حبيب وما حصل من مع الالحاق في شرح الارشاد في محله اي في محله اي في محله اي في محله  
 على وجهه بوليته اي الذي يحسن الشريعة والعادة وكان الغيرة وهذه العلة من وجهه كذا ذكر هذا يكون ما سبق من قولهم لا تقام  
 قولهم والخشني قطعا فيرا ذلك اي ومع ذلك لو قال في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه  
 فاعلم ان وجهه عقدها في محله عقد من قال به في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه  
 ولا شئ من ذلك ولا هو عليه كما اتي به شيخنا الرملة في شرح المحرر ايف كذا انتهى قولهم بان ذلك وجهه في وجهه في وجهه  
 وليس من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه  
 قولهم بوليته فلا خلاف قطعا قاله الحارثي في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه  
 وجهها لان شبهة العلم في صحة النكاح وعلمها في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه







فان حكم حاكم براه بصحة هذا شامل لحكم قبل الوطى ويحل عليه قوله الا في الاصح قتيبا فانتظر حتى يعيى  
 التحقيق قوله على قال ابن الصلاح قال اي ابن الصلاح ومقول قوله هو وقوله لهم **قوله** مساه اي معنى قول ابن الصلاح  
 انه الحكم بحكم يبيع النقص بشرطه اي بشرط حكم الحكم اصطلاحا اي الشرط الذي كان اصطلاحا لهم عليه وهذا كما قال  
 السامع في قول المصنف و سأل القاضي ان شرطه على اقراره في بابا نقضا ومن ثم يمتنع على الحكم بحكم به حتى ينظر في شرطه  
 ثم قال لا يحل اصل انتفيذ حكم لا يملك مكانه المنفرد الا ان وجدت فيه شرطه وحكم عقلاه والى كذا فثبتنا الحكم الا قول فقط  
 وفي الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالنكته كلام وجه الى قوله وقد عرفت حكمه وما فيه من نقد ومرة من كذا في المستوعب  
 في بيع انما الحكم بالموجب على المصلح مثل فاطمة فانه مبيع ومنه فان الحكم بالموجب بغيره والاقان الموجودة والقابضة لها  
 بخلافه بالنكته ثم مثل الشراء في المثل انما سماع دعوى السمو او حكم شافعي بموجب بيع فيما اذا الباع مع وقته  
 الباع على نفسه فثبت حكمه الفاء ويمتنع على كنفى حكم بصحة انتفى فغلبت باي معنى في قوله لا الشراء هذا  
 ينكشف لك حقيقة المقام **قوله** لكنه اعترض ما قال ابن الصلاح **قوله** ظاهره مطلقا لا باطنا فنقله قيل مجموع قولنا غايته  
 قول لمقلده وغيره اي كنعته تحريم في العمل به اي فلا يحل هنا ولا يجوز اي لا يثبت له الا عقاده التحريم لانه مخالف للشرع  
**قوله** لا يعتقد الا باحة عطف على قوله معتقده **قوله** وان حدة اي معتقدا للتحريم **قوله** لان ادلة اي ادلة معتقدا للاحقة  
 في خلافه هنا فاذ له معتقدا للاحقة في هذا اي في النكاح بلا وفي قوله **قوله** ومن ثم اي لا جاز ان ادلة معتقدا للاحقة  
 في النكاح بلا وفي قوله **قوله** جري اي الذي قال بها بعد من جاز تعليق في صيغة على النقص اي ينقض حكم من حكم  
 بصحة **قوله** اذ ما ينقض اي الذي حكم ببقائه وكان منقوضا لان لا يجوز التعليق فيه بعد النقص لان الذي في  
 شأنه ان ينقض لا يجوز التعليق فيه حتى يورد عليه ما قاله بما قام حكم هذا مشكل اذ لم يرد عليه فساد تعليق اتباع  
 بعية المبيعة فيما انقل ببقائه **قوله** وهذا اي ما ينقض على المعنى الذي قررناه وهو بناء على التعليق الا في  
 المبيعة هي بقاء قول السجل يجوز **قوله** تعليق غير المبيعة في العمل في نفسه لا في الاقضاء والحكم **قوله** فلو كان  
 تعليق الا في المبيعة مطلقا لما لا شئ في بابا نقضا في نوع التعليق او حاصل معتقدا من ذلك انه يبي ببقائه  
 كل من لا في المبيعة وكذا في غيرهم من حفظ حكمهم في تلك المسئلة وقد قلنا حتى حرمت شره والله ثم قال في الشرط  
 لصحة التعليق ايضا ان لا يملك ما ينقض فيه قضاء الفاضل كخالفه النقص والاجابة والقياسي الحكم هذا بالنسبة لعل  
 نفسه لا في اقامه او قضا فثبت تعليق غير المبيعة فيما اجابا لانه محقق شئ وقدر من ومن ثم قال لا يمكن ان يفسد  
 المنع مصلحة ويغيبه جاز اي مع تعيينه المستثنى قال ذلك وعلى ما اقبل فيه شرط كما ذكر في محله قول لا يمكن  
 ما قاله لا في المبيعة كما قاله اجاب انتفى فعلم ما ذكره الشئ ان من يقول ان ما ينقض عما يملك فيما لم يجر قضا القاضي لانه  
 سينقضه وكذا المراد بقوله ان ما ينقض انما هو فيما يكون في غير الا في المبيعة فتدبر فانما حاشي على الغير حتى  
 ينقض انما بغيره هو المراد والله الموفق **قوله** ولو طلق احد هما اي معتقدا التحريم ومعتقدا للاحقة اعتقدا  
 بلا في تعليق النكته **قوله** يحتاج الثاني اي معتقدا للاحقة اليه اي الى المحلل على ما عقاده **قوله** معتقدا محلي **قوله**

لان الشافعي  
 يظهر من الكتب  
 عنده

سواء كان في  
 الاقضاء او الحكم  
 مستند



قوله غلطه فيه الاصطلاح اي سبب الاصطلاح في اللفظ الى اني اسحاق حيث يحتاج معتقدا لكل الى المحلل فليس هو من قول  
الاصطلاح ان له ترك التقليد بل معناه ان له ان يخذ فيما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره مرات اخرى كما في قول  
قوله ويقتضي عمله اي عمل اللفظ بعد استيعاب اللفظ قوله على ما هو متعلق بقوله عمله قوله اذا رجع اي مقلدا للصحة قوله ونحن  
اي صحتنا الرجوع عن اعتقاده في لا يثبت يبقى القول بموقع طلاقه عند ما اعتقاده انه لم يعتقد صحة قوله فلما  
عن اعتقاده ولا يقع طلاقه بطلان قولنا انما لم يصح في اعتقاده فثبت قولنا ان اسحاق باهتيا  
الى المحلل قوله وايه اي وان لم يرد في موقع طلاقه واحتياج المحلل كما قاله ابو اسحاق قوله ويقتضي عمله  
ويقتضي عمله اي عمل اللفظ بعد استيعاب اللفظ قوله على ما هو متعلق بقوله عمله قوله اذا رجع اي مقلدا للصحة قوله ونحن  
اي صحتنا الرجوع عن اعتقاده في لا يثبت يبقى القول بموقع طلاقه عند ما اعتقاده انه لم يعتقد صحة قوله فلما  
عن اعتقاده ولا يقع طلاقه بطلان قولنا انما لم يصح في اعتقاده فثبت قولنا ان اسحاق باهتيا  
الى المحلل قوله وايه اي وان لم يرد في موقع طلاقه واحتياج المحلل كما قاله ابو اسحاق قوله ويقتضي عمله

ابو اسحق وعلم احتياجه كما قال الاصطلاح قوله على اننا لنعلم اني هو الذي لم يكن مجتهدا ولا مستجرا ولا فقيها ولا مفتيا  
وتعريف كل هذا قد ورد في اصول قوله وما لا لية اي في المنقول قوله على الثاني اي قول الاصحاب لا مذهب لهم قوله مطلقا  
اي بلا قيد قوله ان قلنا في قولنا الاول وهو ان له مذهباً مقيد بقوله ان قلنا في قولنا قوله بل جعله مقيداً  
صحة من اعتقده تحريمه لا بشبهة اطلاقاً في صحة المنكاح لكن بغيره معتقده تحريمه لان كتابه فلهما صريحا لا صلا ولا كراهة  
باطل بطلان لخاصه اي كراهي قوله بما التزمه لانه قد تضمن في الصحة فاستطاعوا واعتقدوا الصحة في يواضده بما التزمه في  
بقليله واعتقاده ويجعل بقوله اطم واحداً ولا يعمل بقوله اطمين في حادثة واحدة لانه فليس هو في الاتفاق فافهم  
التكوير التي عرضت لبعضنا لظاهر قوله في مختلف فيه اي في مسألة اختلفوا فيها قوله ان رفع اليه في اي في العا  
قوله ولم يحكم حكمه اي قبل دفعه الى القاضي قوله اطلبه اي اطلب القاضي المختلف فيه قوله انتهى اي ما قالوا لا يثبت قولنا في  
هذا نقطة لما في من ترجع القول باهتياج معتقدا للصحة الى المحلل قوله الى القاضي في معنى ان العا على المعنى ان  
معتقدا لكل بان قلنا من يوجب للصحة ثم يخرج احداً كان عليه فيه القاضي فانه دفع ما قاله ابن قاسم قوله كل هذا  
يشكل ان دفع اليه ما لكي لا يثبت انما يستعمل او صلي بدون تبعية كقولنا كيف يجوز عليه الاعتراض لان الكلام  
في عا في على ان القاضي لا يكون في غيره قوله انه لا يلزم التزم مذهب معين قال الشيخ ان احاجب في صحة الاصول  
فلو التزم القاضي مذهباً معيناً وان كان لا يلزم كذا مذهباً لك ومذهباً لثان في فقيه ثلثة مذهباً واما ما يفرق  
وثانها لا يلزم وثانها لا يكون وقد بينه شارحه باننا لو اد بالاول هو من لم يلتزم فان وقعت واقعة فقلنا  
فيها فليس له الرجوع وعلى المذهب الثالث ساق الشك كلامه فلا تغفل قوله وهذا اي الذي ما ذكرناه من الامتياز  
في المعنى انما ادبنا مذهباً واما مذهب الاصح في انه هل يلزم او لا يلزم لا الاصح من المذهبين في  
ان له مذهباً او ليس له مذهب ويظهر ما بيننا لك من قولنا ان القاضي ان قلنا انما لم يصح او حكم لهما من يراها  
ليس له تقليد في ان هذا يلزم فلا يصح قلت وقبة التقليد وكذا قوله وان انتفى التقليد وان حكم في حجة في علم الشرائع



وبما ذكرنا ظاهرنا قال ابن قاسم انه باين السبيل الساموي في سائر القليل ان الذي دل عليه كلام الترمذية ان لا يصح ان لا يثبت  
 التزام من ذهب اليه وانما طال في ذلك ولو افق اقتضا والشم في باب القضاء على قول ما مضى في قال الترمذية من ذهب اليه حكمنا بان  
 لا من ذهب له اي مذهب يلزمه الا بقا عليه فمضى يمكن في جميع محامع هذا في ذلك وانما يلزم التزام من ذهب اليه على ليس مراد  
 الترمذية لو كان من هذه ذلك لوجب ان يقول وذلك هو الاصح لا هذا هو الاصح <sup>في باب القضاء</sup> لا هذا هو الاصح لا هذا هو الاصح لا هذا هو الاصح  
 المقرب والقريب هو <sup>من ذهب اليه</sup> لا لا من ذهب له بل مراد بيان ان معنى المراد منها كما ذكرناه قوله وقد تفقوا في ما يعيد لقوله والترمذية  
 نتيجة قوله وليس له تقيد في عطف على قوله تقيد التحليل <sup>في باب القضاء</sup> وبذلك لقوله تقيد التحليل على طريقة قوله تقيد  
 فوسمون في اليمين الشيطان فقال يا ابا محمد هل ذلك على شجرة احمدي ومالك لا يعلو فاذا قلنا من يرى بطلان تقيد التحليل  
 في قوله ابن قاسم هذا مصفوع بل له تقيد في ان هذه قضية اخرى فلا تفريق ليس في كماله يظهر من سقوط عبارة  
 البش في قوله في مسئلة واحدة وهو محتج على ان قوله مصفوع بطور لا يمنع المنع من منع قوله نعم في مقصد بقوله  
 في ان مقتضى العقل وحكمه بان هذا الحكم يقيد بمرئيه الاطلاق اي سقوطه كان قبل التثنية وبعده وفي بعض الاطراف  
 حيث لا يثبت من تقيد به باقتل التثنية <sup>قوله</sup> اخذا حاشا فيقتل الفصل في قول الترمذية وانما في الترمذية من قوله التثنية  
 طلقها مفتاح في وجوه وانما لم يقبل منه لانه يرتفع عن قاعدة في سقوط التحليل فلا يثبت اليه فما قاله ابن قاسم  
 في محله ان محل عموم المقول ما لم يكن مبررا في عدم التقيد فان كان مبررا فابعد بعدم التقيد بان كان يتقيد بال  
 بطلان في يقبل منطوقه من ان لا فلا في معنى كلامه على ما قاله هذا مصفوع في كماله انما وقدرت ما فيه واما ما  
 فلا في سياق كلام الترمذية ليس مبررا على الاحتمال المذكور واما ما لا فلا في غير ملتزم بما قاله الترمذية في قوله في الترمذية  
 المطلق التحليل قوله وكما نحن نحقق بالصفة <sup>بطلان</sup> خبر وقوله مباشرة ميقن يعني ان مباشرة محقق بغير وجه  
 حكمه بالصفة سواء كان المباشر الولي او الزوج او غيره فان كان من غير مباشر فيصير المباشر متصرفا حينئذ  
 ايمن نحن لا نطعن على ان كان من غير مباشر المتصرف ان تصرفا حكم حكم بالصفة فتشيع اعباء مشر حكم محقق بالصفة  
 انما يستقيم اذا كان مقيدا بان تصرفا حكم حكم بالصفة <sup>قوله</sup> ولما في خبر وقوله الشهادة مستند ليس في التثنية  
 ان يشهد بان هذه هي ذمته لنا في التثنية بان العقد صريح في هذه الصورة <sup>قوله</sup> لا ان قلنا المباشر المتصرف  
 من يقول بغير ذلك العقد اذا وقع على الصورة المذكورة فيجب <sup>في باب القضاء</sup> في التثنية بان التثنية في قوله وكذلك  
 ليس له اي ثبوت في حضوره في ذلك العقد بان يثبت حضوره سببا لذلك العقد فيكون عطف والتسبب على حضوره  
 من عطف التسبب على السبب فلا وجه لما قاله ابن قاسم في خبره المحذور بل سبب الامتناع فيه وانما في التثنية  
 من يثبت وقوله كما هو على <sup>قوله</sup> قال لا ما وري في هذا يفيد ان ما سبق من قوله <sup>في باب القضاء</sup> وكما نحن نحقق بالصفة  
 مباشرة لا يكفي له التيقن بقوله ان كان من غير مباشر بل لا يثبت من التثنية ان كانا من اهل البيت جنتا  
 قوله واما <sup>في باب القضاء</sup> اي ادعى ذلك لاحتياها والترمذية في ذلك اي في مقيد بعد خلاف قوله ولا اي ذلك  
 لم يوقدها في ذلك <sup>قوله</sup> احدهما نعم اي يصح النكاح لما قلنا ان كان من غير مباشر ان تصرفا حكم حكم بالصفة <sup>قوله</sup>

ص  
 في باب القضاء  
 في كلام الترمذية  
 في

ثم ظهر الذي



[illegible]



في حقها  
الحق والعدل  
لا قسار بها







بنو علي بن جليل او مات عن ذرية في منزله وادعى وادى التروية بمكة لثلاثة بنين وسميت بنية باقية التروية اقرانه طلقا  
 وادعت نكاحا ففصلوا في شأنها فجللت تحميلا لشرطه وادعى التروية باقية في مكانها ففصلوا في شأنها فجللت تحميلا لشرطه  
فصل في ما يتعلق بنية بنتك قبلت والى اى باب فيقصص من ومنه ملك الاخر فلا تقبل صداقا عرفا لرجالي بالمقال  
 لا اقال بالرجالي والملك الكبير بمقال قوله وان لم يلا حال اى وان لم يل الارب مال بنية وان لم يل الارب مال البنت لطرقه  
 بعد بلوغها بنية في مالها وقضية ذلك ان النيب البالغة التي طرأ سقمها بعد البلوغ لا تزوجها الا الارب  
 وكذا لو بلغت رشيدة واستمرت رشدها لزوج الارب ولا لغيره قوله والمعسر ذكرها لمناسبتها بالبر قوله  
 وعلى من عاقت اى بالافعل قوله وعلى من ولدت اى اولا ولا وادى وقوله ساعة طمعت اى عاقت وقوله او راقت العشر  
 اى قاربت العشرين فالعصر مشترك بين هذه المعاني لا يعلم المراد الا بعناية قوله واجمعوا عليه اى على ترويع الارب الصغيرة  
قوله قصته ذلك اى النكاح بلا اذن كفائة التروية فان لم يكن كفوها لا يصح كفايتها قوله وبادى غير المتكفل على المتكفل بنية  
 في شرط الا وشاد قال فيه واما كون موصل غير المتكفل بشرط لصحة ايضا كاحكام الشبان عن المتكفل وقراه وعلمه القاضي  
 بان فيه تحبا لهما ولا نظر لاختلاف خيانتها بالاعمال لان ذلك ينافي الاحياء على نكاح المعسر ومن علم التروية كفى  
 كالمكفلة ان هذا مفرغ على ضعفه وهو اعتبار الحيثية في الكفائة وليس كان نعم وان وجهه من عاقت النكاح  
 واستحسنه شيخنا لما اشار اليه المتأخر بما حاصله اذ كان في الاحياء على ما فيه صلاح لها وفي الكفائة على حقوقها وادى  
 وان لم يلحقها به عاودت لصلحها فيه ~~وغيره من النكاح كذا في غير النكاح~~ ~~وغيره من النكاح كذا في غير النكاح~~  
~~منه كذا في غير النكاح كذا في غير النكاح~~ ~~منه كذا في غير النكاح كذا في غير النكاح~~  
~~منه كذا في غير النكاح كذا في غير النكاح~~ ~~منه كذا في غير النكاح كذا في غير النكاح~~  
 بقى ما لو قال الى المنة لولا التروية ذهب انتى انك  
 عاقت تروية في ذلك فلا يصح وطريق الصحة ان ييب الصداق لولده ويقضه له وهل تحققاق النكاح كذا في غير النكاح  
 كان في العيا ولا يمكن في الفراغ عنها اى عن الامانة وتحصيل حال الصداق اى لا فيه نظر والاقرب الاول هو اما لو  
 في بابا لتفليس من انه يكفى التروية والى غيرها ومثل ذلك ما لو تكفل له في حصة الموقوف او المداوى انما ينعى بذلك وان لم  
 يتقنه لانه كالولاية عند الناظر وعند من يعرفها الحاكمة فقولاه وبنيانه بمنزلة ما يكون في ملكه لغيره  
 دخل في ملكه بغيره او بغيره فالمدار على كونه في ملكه عند العقد وينبغي ان مثل ذلك في الصحة ما يتبع كثيرا من غير التروية  
 كما به يدفع عنه لولا امرأة قبل العقد الصداق فهو وان لم يدخل في ملك التروية بحج ذلك ولا بد من عليه تحصيله فقلنا  
 لكن لعادة جارية معلومة رده اليه معلوم مطابقة به ونظر في المنة فيه فيتركه ملكه ونخرج بقولنا في ملكه في  
 التروية يستقيم من بعض قاربه مثلا عاودا ونحوه ليعرفه المنة الى ان لو سلمه في غير النكاح واسترد ما دفعه ما  
 ليرد ما دفعه في ملكه في ملكه في ملكه فاسد حيث وقع ملكا اذ في معتبر منها قوله وعادى عاودا في ملكه  
 اى بين التروية وبينه اى بين التروية اى الشرط الثالث عدم وجود النيب في ملكه وبنيانه عاودا في ملكه

مشترك كل الاول  
 كفائة التروية  
 الثاني باده  
 ص



[illegible]







قوله ولا لعلها في الدين وان ذلت بكارتها  
سببهم

لورطتها الشان فالعلم انه لا يلزم له مهر شيب فلا تغفل **قوله** وحيا بما عطف تفسير القول على غبارها **قوله** انا العفلة **قوله** وسببهم  
التي بكارتها داخل العرج بحيث لم يبلغ اليها رتبة ذكر عادة لكن بلغ الى محل بكارة عادة بعناء ونقص شيب وبطهر وهذا كما قال الاخضر  
في التحليل بقبولها حشفة او فكر رها من فاقدها كنك يقد مرضه العكس فالله البكارة وقد رها فاق له ابن قاسم الا وجه خلافه  
عن شرح الروض وجه من قوله وقضية كلام المص كما صلب ان يكون في وقتها ولم يزل بكارتها باقية كانت عولاً وبها التي كانت  
بكارتها داخل العرج حكماً كما يرا لا بكارة وهو كغيره الا في التحليل على ما في فيه وقضية بقبولها خلافه فانها حوت بالوطى انتهى  
لغيره ارجح خلافه على عدم تمامها الرضا بالوطى فاذا لم يستحل حالها لغيره واليه اشار في بقوله في محل بكارتها لا يغلب الشا  
على ان اسم رضى شرح الروض في شرحه فلو كان ما ذكره في شرح الروض لم يوجب ما ذكره هنا **قوله** ويصير قبا بين هذا في هذا هو  
او وجه جديد هذا على ما ذكره في شرح الروض **قوله** وسببهم قال في التذرية وصدق الحفلة في دعوى البكارة ولو فاقه فلا يان  
كما قال ابن المقرئ وبمعينها فيما يظهر في دعوى البكارة قبل العقد وان لم يكن في ذلك ولا قال على الوطى فان ادعت الحفلة بعد العقد  
وقد تزوجها وتبين من غير انهما مطلقاً صديق بينهما ما في تصديقها من ابطال البكارة بل لو شهد ما فيج نسوة عطف العقول **قوله**  
لجواز ان لها بمجرى صديق وانما خلقت بدونها كما ذكره العاصم في الرضا والى ما في اننا فاقوا القاضي بخلافه انتهى **قوله** فيه بمقاربة  
بالكناية حيث شبهه النسيب بالكتاب الذي لا يميز كاشية في ذكر النسيب ومن الكتاب وذكر النسيب وهو النسيب مع طهره  
وبه في نية **قوله** وليس اي الذي في حاشية النسيب في معنى الاب لشقته الاب الوافرة بخلافه من على حاشية النسيب **قوله** ما شاع  
المنهية اي وبكيتها كما يحتمل لاذن رضى وهو علم ان فوت به الاذن كما قالوا في ان كناية الاخرى في اطلاق كناية على النكاح  
فلو لم تكن مشادة مفرقة ولا كناية فالوجه انما كالمجنونة في وجهها الاب ثم محكم ثم احكامهم دون غيرهم **قوله** والى حاشية  
عطف على قوله اي منها **قوله** فلا بد من تعليق بقوله بصرى الاذن **قوله** او بقوله عطف على قوله بلفظ الوكالة اذنت لها في الدين  
يعقل في اذنتها بغيره في جواب من قالها اذنت لا بغيره مثلاً في ان من وجبت من فلا في فقال ذلك اي بغيره في وجههم  
اي بالوجهية اي بالاب واحد والام واما في ذكر النكاح **قوله** لان رضى اي لا قولها رضى ان رضى في  
**قوله** اي بما فعله اي ما في وعقله مطلقاً اي صوابه وكان في ذكر النكاح **قوله** اي بما فعله اي ما في بان يرضى لان رضى في  
وجبت بما فعله **قوله** فلا يكفي كونهما اي المقيت **قوله** رضى ان رضى اي وان لم يتقدم عليه مستين ان من الوطى **قوله** قبل  
كلا العقد اي فلو رضى قبل العقد او بعد بطلانها **قوله** لكن لا يثبت قبا فيها في المهر **قوله** ولو اذنت لم اي  
قال ابن قاسم المهر من هذا السياق انه في النسيب وينبغي ان يحرم ما ذكره في ان النسيب بالست **قوله** في قوله  
بعضهم اي قبل المهر عن النفس **قوله** انما لا لاي الاذن **قوله** اي لا ذكره وهو في لاي لاي ولا يتم بالنفس في  
واقول هو **قوله** ان النظر في ما هو حيث قال في سنن وغيره ولو اذنت ثم خرافت اي لان ثم قال لا يثبت الاذن  
وهو من انما يتد البصر **قوله** اذا رضى اذنت اي صوابه كان المستين ان في الحجب ومن غيره **قوله** وان لم تعلم الزوج  
اي وان لم يعرفه العكر المكونة **قوله** الفرج **قوله** سموا اعلمت في حيث سمعت من العكر ان يكون لها اذن ام لم يستمع







[illegible]

مجلس علماء

[illegible]

بلا نقاوت لعدم مخالفة من سبابا للولاية بخلاف المعتق اذ هو من قوله ولو كان احدهما احملا  
 ابنا العلم ابنا والاخر احملا قوله او يفتقر ذلك في البينة قوله وفيما هو المسمى قوله فلا يفتقر  
 لدفع العار قوله لا يفتقر الى الامام قوله في قوله لا والى الموت قوله وفيما هو المسمى قوله انه اي عمر الخطاب  
 هو اي عمر قوله لا يفتقر الى الامام لان من خصما يصح عليه قوله وسليم قوله بلا ولا يشهد  
 ولا مهر قوله من اي المصالح استقامت قوله من اي من الولاية قوله في اي البينة غير مقتضية لا طاعة  
 قال في شرح مختصر الاصول قوله في الثانية بمطابقا للمصنف اصناف منها الحكم على الوصف قوله في  
 وهو يصل وصف ظاهر منفصل منها قوله لوجود حكم فذلك نقاوت الزاني مكان وهو محلي وسببية  
 الزنا له وينقسم حكم الاستقرار الى الوقتية كاللوازم لوجوب الصلاة والى المعنوية كالسكاد  
 للتحريم والحل والصلوات والعقوبات والى الامانة للحكم كانه يقتضي تقييد الحكم كالا بوة في المصداق  
 انتهى فقد يتوهم من ان البينة اذا اجتمعت مع غير سبابا للولاية عنه لانه اذا اجتمع المعتق  
 والمانع قدم كل في قتل الابا منه فانه يقتضي العتصا ويمنع العتصا ويقوم المانع فكذلك  
 في نكاح الابن اتم وحاصل جوابنا ان البينة لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو وصف ظاهر  
 منفصل عن مقتضى الحكم وغايتها ان البينة ليست من سبابا للمقتضية للنكاح اذ لا يباين مقتضية







وسلم ان الكلام بعد فقد حصية العتب **قول** بتساوية عليه في خذ من لولم يكن عليها ولا  
لا تيب الصغيرة لم تترجح عتيقها وصوره عتيقة الصافية ان معيق ولها اختها من كفا مرة  
كالقول **قول** ما دامت حية دخلت فيها لو حبت المعتقة وليس لها اب وجل فين ربح عتيقها  
لانه لو لم يجهزها الآن دون عصبية المعتقة من العتب كما خيها وابن عمها اذ لا ولاية لهم على المعتقة  
الآن فان قيل هذا مشكل بان العتيقة اذا كانت معتقة واعلمها كافر من لاين وجها العلى كافر في  
لا فرة ومعتقها سلمة نوجها كافر لا اتحاده معادنيا ولا يربح معتقها على مهاد وجها كحال  
انا امرأة حيث حبت وليس لها ضياء من وجها وقيا من كونها كافر من ربح عتيقة اهنة الكافرة عند سلم  
المعتقة ان يربح احد المجنونة عتيقها ولا تستقل السلطان واجيب بالامكان بان المجنونة اذا ربح  
انما تترجح بالاصبار والولاية لا حيار لم تثبت لعن الاب والمحل من الاقارب وانما تثبت ابتداء السلطان  
خلا والكافر مع ايمانه فان ولاية عليه في حيث العتب باقية فانتسبت الولاية على عتيقها او  
الدين وانما يصلح ما نفا من ترويح اخيه المسلم لم يصلح ما نفا من ترويح عتيقها الكافرة **قول** وكيف  
سكنها اي المعتقة **قول** وزوجها او مع انه لا يزوجها وحق له لا يزوجها او مع انه يزوجها **قول** اذ لا ولاية لها  
جبار ولا فائدة له والحق في بيعه لان الولاية لها والمصيبة اما من يزوجون بائناهم ولا اقل من هو جبار  
**قول** فان كانت عاقلة في حرم المجنونة والمكس في سبيلها في حاشية اخر الباب **قول** استنع على اميها او ليس له ولاية  
من وجها هي **قول** من عصبها بما اي معتقة **قول** باذنه اي باذن اخنثى مع اذن المعتقة في حق  
ولا بد من حاج الاذنين وكذا لا بد من سبق اذ هذا اخنثى اذ لا يصح اذنه من ترويح معتق من ذكره الا اذا اذن  
المعتقة في الترويح ليصح لوكيله وانما هذا باذنه لانه لو لم يصح اذنه لصفره لم يربح عتيقه اخنثى بشرط  
اذنه وصوره عتيقه في صفره كما مر في قوله بتساوية عليه وظاهر ان اخنثى كمعتقه في وجوب الاذن  
على من يبيع له لولم قال في شرح المروعي قال لان من لم يملك اخنثى منه الاذن في يبيع في اخنثى  
يقضي كلام شرح المروعي في حق ان يقال بل يبيع في ان من يربح في السلطان والوكي كان يربح  
لانه يملك من الذكورة يكون الحق للسلطان من ماله وبقوله في الاذن انه يكون الحق للوكي مطلقا ولا عبرة بالامانة  
انتهى قال في الارشاد وزوج ولو لمعتقة مشكل قال في شرحه وذكر لا محال ذكره فيكون  
قد مر انها وكل معتق من ذكره من ولها معتق من انثى وقضية كلامه لا يصلح وغيره وجوب الاذن في  
معتق لانه عليه محل في الاشياء وفيه لا يبيع في لولا ان لا يربح اخنثى مشكلا في ربح الا بعد اخنثى كما  
معتق ولا هم ان اذنه غير شرط وفيه نظر انتهى وبما قلنا ظهرا ان ما قاله ابن قاسم محل نظر فليقل  
والله اعلم **قول** فان كانت امه الكاتبة **قول** حتى كاذنما في مديها **قول** لا في بيعة معني يجب على  
طلب الاذن منها لا على الاب لصفها **قول** او لا تقول له انما لك المصير **قول** والام ترويح فينا يظهر











من المروية ووجهه بالوجه انما سميت ثمانية فظا الحق له لو ادت له ثم خرجت لغير محل والسمية انتهى قوله

لمين يصحح اي كذا يصح هذا التسمية والقياس عليه ليس يصح قوله وينبغي اي يهيء الوصف بالحق والحق

الولاية عليها شرقي ثم ان الاصل مطلق وهو قوله في قوله والثمانية قوله فالحاصل ان اي محل يخرج منها

اي حيث لم يصح قوله الترتيب وان قيل فيها بغيرها خفا مما ياتي في قوله الفصل الا في قوله قوله لم يصح

الاصح فادعى الا قوله ثم رأت ابن قاسم قال لم يقبل الا بعبارة قوله اي هو اصل ما ياتي من قوله

مولى لعمري قوله قبل تنويجه اي احكام قوله في الاصل اي العاقلة الباقية وانما فسرنا بها لانه في قوله

ما في النهاية من قوله لنقص المهر في قوله وهو اي احكام قوله او هلقت او قال في قوله هلقت قوله وذلك

اي مصولا من قوله الحق والاصل من قوله كذا قوله اجابته اي كل من الباقية والحق في النهاية

قوله وان وجه اي وجه الولاية الباقية العاقلة والخبر في قوله اي هي اصل ما ياتي من قوله قوله

تقرى ذلك البحث اي ما في بعضنا من ما ياتي في قوله واقية اي قوله في قوله اي قوله في قوله

اي قوله في قوله اي قوله في قوله اي قوله في قوله اي قوله في قوله اي قوله في قوله

قوله يبين ان اي يعطى قوله نظر فكلوا وعلموا وصبروا وديانة فصل في جوارحه والية

الفتح قوله في مواضع ولاية النكاح وما يقع ذلك كثر في السطحا عند عينية التي او امرام قوله

اي ولان كاتبا في النهاية قوله وان قل ان البعض قوله لنقصه اي الرقيق طلقا بسوا وقل البعض

او كثر قوله نعم اي استدل ان صحة تصويبه قوله في قوله بالملك معتمد في قوله بالاذن قوله

اي الرقيق قوله في امته ببعضه كذا بالاذن اي من السيد لانه من السيد تام بل اوله من المكاتب لانه

اي الرقيق ببعضه تام الملك بخلاف المكاتب وانما قوله بالاذن بعد قوله لا بالولاية وكما علق

حتى يظهر الصحة في البعض او في مكاتب قوله بالاذن اي من السيد اي قوله في قوله في قوله

النكاح ثم لو طي الزوج مع طه الصحة فلا هذه للصحة ويجب من المثل وهل احكام كذا في قوله

الفائدة او لافيه فظي والاقر بما في كذا ان قيل يجوز ان يكون على بعض الائمة قوله

على ان يكون  
الوجه  
الوجه  
الوجه  
الوجه

قوله

باجبا واحكاما

لم يبق له

وهو دينا

على ان يفتي

به اي لم يبق

هذا يعقوب

ربما وان لم يفتي

تحقيق ما هو

كم يفتي عليه

وقد يشكك

الوجه في هذا

اي ان لم ياتي

حق لا يفتي

طحا في ملكه

او حتى حلت

قوله في ملكه

اي بعد لطلاق



[illegible]











هذا هو المذهب الثاني

رضي الله عنه المشد بالعدالة اي ولولا الشهرة ومن لا يشترط العدل في تفسيره بالعقل والنية شار  
 بقوله وقيل عاقل هو من لا يشترط العقل في قوله لو كان اسلم وجدا لما سقى كونهما  
 اي سلب الشرح والولاية وانما افسد بذلك طاعة النهاية وشرح المهمة ان المتقوله من الشرائع لو سلبناه بضمير الجمع  
 وهم من جملة الشرائع فلا يكران يجمع الصميم الى الشرح <sup>قوله</sup> لا يتقبل صفة لقوله لحاكم فاسق لانه لا يتقبل بضمق  
 كحقه في باب القضاء <sup>قوله</sup> ولي اي الفاسق <sup>قوله</sup> لا لا الفاسق نعم اي في اقطار الدنيا <sup>قوله</sup> واستحسنه اي اقيم حيث قال وهذا  
 الذي قاله اي الفرائض <sup>قوله</sup> وافتى ابن الصلاح واختاره في فتاويه قالة النهاية قال الشرائع ولا يهيل الى الفتوى  
 بغيره اي بغيرها اختاره كغيره من اكثر متاخرى الاصحاب اذ الفاسق نعم العباد والبلاد والامم وهذا الذي  
 قاله الفرائض حسن ويغني العمل به والمعتمد اذ قضاءه اطلاقا في كتاب اي منهاج لا في محاكم من وجه للضرورة  
 انتهى <sup>قوله</sup> وقال الاذرى الى قوله بضمق من وجه القريب لما سبق لان الخسنة لم يصفوا عنه الشرايع في عصره ولا في  
 وعلمه العز ابن عبد السلام بان العوانع انطبعى اقوى من العوانع الشرعية العوانع العقل والظن لم يسل  
 الباء منسوب الى الطبع وهو جملة التي خلق الانسان عليها لا الطبيعي التي هي من احوال الانسان الحيوانية  
 الاطلا <sup>قوله</sup> وهو عجيب اي هذا العقل وهو حكم على اهل العصر بانهم اولاد صرام اقول وليس عجيب  
 لان الولد اما <sup>قوله</sup> فليس من علمك وهو ملكه تحمل على طاعة من المتقوى او <sup>قوله</sup> مستحق من العدالة فاذ لم يكن  
 شيئا منها بقي الفسق مطلقا ولا وسطه فنكون ما قاله الفرائض حقا لا وطى شبهة فتدبر <sup>قوله</sup> بحجة كل  
 اي لا يوصف بحجة كالا يوصف بحج <sup>قوله</sup> ما قاله اي الفرائض اولاد صرام اقول والفرائض انما لو كان في ذلك الشرائع وهو قوله  
 وينبغي العمل به وانما قاله لغيره ما قاله اولاد صرام لان <sup>قوله</sup> الشرائع الفاسق اعلم ان  
 قوله ولا ولاية للفاسق على المذهب هو ظم المذهب ان لا يكون من الفرائض والشرع والادري  
 والخرا من عبد السلام اتفقوا على ولاية الفاسق فيظهر من هذا قول صحيح عن الشافعي وقال في العقد <sup>قوله</sup> يشهد  
 فاسق من مكانة عن الشافعي وهو ليس قوة مستند اعنه فالجواب هو الاول والثاني في ضعفه لانه مكانة  
 لا سيما انما لا يكون ما <sup>قوله</sup> ان لم يكن بد من ولى خاص ولو كان اهل محبة لانه اب حبان له الشرايع اولاد ولا بد من الاستدلال  
 على صحة الشريعة عن المذهب <sup>قوله</sup> لا فاسق من جهة العامة لا الخاصة فيه نظر وما لشارع الحكم ولعله قول كمال قاله ابن قاسم لكن مقتضى قوله ان لم يكن  
 الحسن ولى خاص الثاني وذلك لانه اشترط في من وجه فقد القريب العدل بان لا يلقى له اذى او غيره فامتنع  
 من وجه <sup>قوله</sup> ان لم يكن بد من ولى خاص ولو كان اهل محبة لانه اب حبان له الشرايع اولاد ولا بد من الاستدلال  
 بحيث لو سلبناه الولاية من وجه بالولاية العامة وهي لا تقتضي الاجبار بل بتحقيق عدله <sup>قوله</sup> ان لم يكن بد من ولى خاص اي لا لا تقدم  
 لا تقتضي الى حاكم بملك <sup>قوله</sup> ان لم يكن بد من ولى خاص ولو كان اهل محبة لانه اب حبان له الشرايع اولاد ولا بد من الاستدلال  
 ما يقتضيه من ولى <sup>قوله</sup> ان لم يكن بد من ولى خاص ولو كان اهل محبة لانه اب حبان له الشرايع اولاد ولا بد من الاستدلال  
 فانه قال الفقيه <sup>قوله</sup> ان لم يكن بد من ولى خاص ولو كان اهل محبة لانه اب حبان له الشرايع اولاد ولا بد من الاستدلال  
 الذي قاله غيرنا <sup>قوله</sup> ان لم يكن بد من ولى خاص ولو كان اهل محبة لانه اب حبان له الشرايع اولاد ولا بد من الاستدلال  
 العمل به واختاره ابن الصلاح في فتاويه انتهى

وقال لا ينبغي العمل  
 اي الفرائض قال  
 بغيره المذهب  
 وقيل لا ينبغي العمل  
 بغيره المذهب  
 وقيل لا ينبغي العمل  
 بغيره المذهب

قال في شرح البرهان  
 وحكي في الشرح عن البرهان  
 وغيره انما هذا المذهب  
 كونه قاله فاسق المذهب  
 لا سيما انما لا يكون ما  
 على صحة الشريعة عن المذهب  
 في رواية البرهان عن  
 الفرائض من وجه  
 بحيث لو سلبناه الولاية  
 لا تقتضي الى حاكم بملك  
 ما يقتضيه من ولى  
 فانه قال الفقيه  
 الذي قاله غيرنا  
 العمل به واختاره ابن الصلاح في فتاويه انتهى

قوله بغيره كماله











قوله

فقرهم اى خرج الموكل  
اوله من عدم ملكه

[illegible]



الغاية  
لما كان

قوله اي بقا ضي

قوله اي بقا ضي

قوله ومن ثم اي من اجل ان مقتضى بالولاية لا بالالكالفة **قوله** وبه اي بقا ضي ان مقتضى بالولاية **قوله** ان قالوا لا دام قوله  
له اي بقا ضي **قوله** مختلف من مقتضى الاطلاق الا ان يحمل كلامه على التقييد بحالة الاحكام كالقول لا الحرم للحمل  
ن وجب على الاصل **قوله** ولا وكل من بين وجب اي من كان حاضرا بالبعدا ومن سافة القصر **قوله** وقد بنا فيه  
ما لا يفي بالانفاق علم فلا يخفى بان الاصل هناك بقاء ولايته وعلم معارضتها فلما احتاج ان يفي بالمعينة  
وصاحبها وبما يلزم سافة القصر وما بقاء ولايته فكذلك كفى حلف الولاية **قوله** ما بالاصل الى الاصل الذي  
يلعبه الولاية الا قرب هناك اي في قوله كنت في وجهها اي وذلك لاصل محتاج الى بعينه حيث ادعى عدم المعينة  
وفي الحقيقة هنا وهو الاحتياج الى حلف فقط لا معارضة ولا يرد على بقاء ولايته فكيف يفي بالحلف هذا غاية لوجه  
كلامه وكلنا الصواب في معقولة ثم دلت بعض المسئلة في قوله ولا على الفرق بينه وبينها حيث  
الكتفي تحلفه لان عقل الحاكم وقع منها في من كونه كتحقيق عينيه بخلاف ما قاله بعض في الاحتكام بالحلف  
فانه يفتقر كون الولاية الخاصة في مكانا قريبا للولاية العامة انتهى وهذا اقرب **قوله** كونه بعد ذلك فاعل  
لعله بان **قوله** اما ان لا يراى قرب وكيل اي حاضرة البلد حالي عينيه **قوله** ومجمله اي عمل العقول المتعد  
**قوله** ان اذنت له اي في قوله ان لا يراى قرب وكيل اي حاضرة البلد حالي عينيه **قوله** ومجمله اي عمل العقول المتعد  
ولما لم يفتقر في الشرع الى حلفه في قوله ان لا يراى قرب وكيل اي حاضرة البلد حالي عينيه **قوله** ومجمله اي عمل العقول المتعد  
فاستلزم اذنتا ليقضي التوكيل **قوله** ان اذنت له في التوكيل لان له التوكيل اذ اذنت في المكافاة وان لم تاذن  
في التوكيل حيث لم يتعد عنه **قوله** لم يتعد عنه **قوله** في شرح الارشاد لوزوج القاصي لعينه فقدم وقال  
في وجهها في العينة قدم فكذلك الحاكم وشرقي بعينه وبان طالع باع عملا القاصي **قوله** من عليه فقدم وادعى  
بعينه حيث تقدم بيع المالك بان الحاكم في المكافاة كونه في ارض ولو كان لها وليان فن في ارضها في عينيه  
الا حتى ثم قدم في دفعه كلف المعينة ولو باع التوكيل ثم ادعى سبقه فكذلك على الاظهر في النهاية  
كالابن قاسم وغيره ولا على خصوص المسئلة **قوله** اما ان لا يراى قرب وكيل اي حاضرة البلد حالي عينيه **قوله** ومجمله اي عمل العقول المتعد  
ذلك انه لو اشترى ثوبا بها عبده فلا اشترى ويبقى مالوا دعي الشروي في وجهه يتبين انه قبله او بعده او لم يراى  
او علم سبقا او لم يراى يتبين او تعلمه ونسب فكل ملكه كما ياتي فينا اذا فخرج وليان لان الحاكم كونه في  
كما تقرر ما تقدم في وجه الولاية مطلقا او غير مطلقا **قوله** في غير المصلحة وفيه فرق بين مقتضى معارضة الحاكم ليعمل على جعله لا يراى  
مع خصوصه بخلاف ما ياتي فيه نظر **قوله** لا يراى فيه نظر **قوله** لا يراى فيه نظر **قوله** لا يراى فيه نظر **قوله** لا يراى فيه نظر  
ينبغي ان يراى في وجه الولاية ويوافق ما ياتي في وجه الولاية بان الحاكم لا يراى في وجهه مع خصوصه الذي قبله فان  
قوله

هذا الفرق  
ما فيه لعله  
مطلقا او لعله  
في غير الاخرة  
فتدبر حكم

الاخرى في الولاية

هذا هو الحق في التوكيل  
في قوله ان لا يراى  
قوله



94







الفرق بين الحروف المدية والحروف العادية في النطق والكتابة

قرآن مجيد فيها  
 والقرآن في العمل وهو  
 اسم صفة التراويح  
 كلها عقل وشمس  
 ينقل الى







**قوله** ان تجبر لم تجبر قوله وحي وقيم وذا بقوله بناء على قائ بين المستلزمين وميل عليه  
 اسم قوله لكن رجح مع مقارن ون لا فرق اي لا فرق بين الاولى والثانية ولي ي حق القائ بيل  
قوله لهم هنا فله المق كيل فلا حاجة الى ما ذكره ابن قاسم هنا حيث كان ظن لا سرة فيه قوله ويؤمن  
الوكيل الامتياز هنا بان ين قوله عليه بليق بها واستبعاد منه ذلك انه لا يشترط تعيين الخروج اذا لا لزم  
للا امتياز مع التعيين كما قال ابن قاسم قوله فظهر بما اي في وكيل الجبر قوله ذكره للكيل اي يظهر على الكا  
ان يذكر المعين للكيل فان اطلق الوكيل بان لم يذكر المعين ون وهنا الوكيل قوله المعين ايقنا قوله  
فاسد اي مع قوله فساد التق كيل قوله وكان قوله التعيين بالكف اي التعيين بالامتياز التعيين بها ما  
كان قالت ز وجنى من كفى حيث يصح للكيل الوكيل لما اذن له في المكاح من غير تضمن لكفى قوله بانه  
اي في مسئلة الكفى فالجواب الجبر فان قوله قوله المعرف العامة بها اي بالتعيين بالكفى قوله وهو اي المعرف  
العامة معمول بها قوله وهو اي المعرف لما قوله كبيع حصر في القائمة من حصر كن قوله التم قبل البيع  
قوله عامة تتم قطع حصر فلا يصح البيع بل يشترط ظهور حصر قوله واقول بها مقتضى ببطل في  
قوله يتعين بالعين الى هنا يتيم الاعتراض قوله وانما بطل في دفع عالم دفع قوله لوقالت ز وجنى من كفى والموكل  
في توكيل فوجب ان يذكر وجها الوكيل من كفى ويصح توكيل في الطفل في بيع طالم بما غير وهان اذا ما غير بما  
المثل وخاص الخاص ان يظهر افترضا لان البيع توكيل في بيع طالم بما غير وهان اما يشترط شرعا في الاذن في المعنى  
وفي طالم الخاص الاصل في اذن الزوجة من كفى اما الحصل ليست شرعا في الزوج من كفى قوله بما غير وهان  
في القائمة من حصر حدهم وطبعة بالباطل وهان ذلك قوله وتبين بالسقي المشترى اي بالصحة بالاطلاق  
وتبين بالكفى قوله يعنى اذ نما انما استمر ذلك لان التعيين بالاستيفان ان يظهر انما لوا ذنت بذلك سما  
مستيقنا من كفى عامة لما يتم ما اي ما اذن الكتفى بها غير صحي قوله استمر ان له توكيل تضمينه  
ان لما يظهر الاحتياط في مصلحة تقدم انما بها على الاذن لان ذلك في توكيل قوله ولو ذكر اي يحاكم له اي من  
ين في مواثيق قوله والا اي عان لم يوجد غالب وجبا التعيين اي معلوم ببين فان تم المعنى من الزوج الوكيل  
بما يتم ويعمل الفصل اي فان التق كيل وهو لا قرب لان لم ياذن له في الزوج بغير المواثيق لكن  
ط اي من المعنى في النهاية لما يتم وكيل المعنى في ط قوله صحي بما يتم الوكيل اي الاول الاصح  
قوله وقوله بما فيه بما في نظائره عبارة في الوكالة هي توكيل في بيع وجود الشرط كانا وكلمة ط  
في وجه بينك اي ببيع ومقتضى سحبك او ببيع في بفئة الاطلاق واستغنت عن ط فطلق مبدأ فانك  
او بائع او مشتري مبدأ ان ملك او من قوله بما الطقة تفقد على تضمين الاذن انتهى فان اردت غير فان

قوله لا يثبت اي في صحة  
 المكاح فلا يصح  
 المكاح ص

قوله كذا اي اذا طلقها  
 ن وهما وانقضت  
 ص



قوله عليه السلام في بيعه على علمه صحتها  
اذ لم يعلم من كان

ما فيه قال في البيع قولنا فيها اي انما وجهه وبنيها اي من حيث لا ذن منها قولنا اي من كونه في البيع  
اي في حق البيع في شرح قوله المصنف ولا خلاف ان للعاقد انما له عاين الترتيب وقصدا الدين بما هو  
ان طال الميثاق ومن شرعي في خلاف في الموهومات الا هيئة فاما ما جعله واجبه في الشرعي قال في النهاية  
مصدق على ابقاء والده وبقية غيره ما يضمنه ان تنويح الولي بالولاية الشرعية وقن ويح الموكل بالولاية  
اجمعية وظاهر ان الاولى في اولى من الثانية فيكتفي فيها بما لا يكتفي به في اجمالية ولا في باب لا ذن ولا في  
منه باب الوكالة انتهى قوله ولهذا اي بهذا الفرق جعلوا بين ثبوت الرضا في باب الوكالة والآخر  
في ذلك اي في المصلحة والمصلحة ان حيث يظهر فيها في باب الوكالة ان باب الاذن او بيع وهو في  
باب الرضا من غير قيد من وراعي اليها في الموضوع الذي نعتتهما قولنا خطأ اي لانه لا يصح المنكاح  
بالوكالة الفاسدة في وراعي ذلك في الوكالة اي في مخرجه قوله ولا يصح اجماعها بشرط في البيع  
اي قوله المصنف ولو قال له بعتك قال المصنف ولما قيل الموكل اي وجوبها قولنا نسبة الى ان يمتنع كما يوجد  
من كلامه اجماعا في قوله تم يقول بوجه فيكون صفة لفظان على صيغة اسم الفاعل في قوله من يصرح  
الموكل الظاهر من كلامه هذا ان المصنف بالوكالة فيما ذكر شرط الصحة العقل لكن المصنف المصنف  
الظن في المصنف الى ان استحيما به يدل على انه شرط على التصرف في الاخر وقوله لها اي بالوكالة  
فان فيها ما يتاخر في قوله وليقول الاولى في قوله في العلم هذا قوله الموكل في كونه وكيفية ثم ان صفة  
الموكل بطل العقل على ذلك فظن وانما قال بقوله في علم العقول فيصير بطلانها في المنكاح  
على ان يكون في العلم في كلامه في كذا قال ابن الرضا في النهاية وانما قال الموكل في كلامه بالوكالة  
بطلان المنكاح بالوكالة في البيع لوقوع نعم للموكل في قول المصنف وجهه بقدره في البيع بذلك  
في مخرجه المصنف وهذا ان علم الشهود والاعمال بالوكالة ولو باعها الموكل والا لا يحتاج الموكل الى  
التصريح لها ومن ثم بطل المنكاح بانها بالوكالة في البيع بل يقع للموكل قوله كذا في  
العقد فانه مثبت بقوله ولا يثبت له والعقد منه بطلان في العقد كذا في كلامه انما في شرح قوله  
فان الموكل في الاصح في قوله وانما عرفت في قوله كذا في اي في البيع السبب الى ان يمتنع في قوله ويطالب  
على الاولى اي على ثبوت لا يبين بطلان الموكل بان يقول اياها وقوله فيها اي باي الاولى وغيرها  
كما ذكر في قوله كذا في المنكاح قوله لانه يمكن وقوعه لم لا يقال كما يمكن وقوع عقد البيع للموكل كما  
وقوع المنكاح للموكل بان يصرح له عن الموكل ويتبين وجه الموكل فيقبل انفسه لانه يقول انما ان  
عقد البيع اذا وقع في البيع فيقول واشترى له الموكل فيكون القاء لسميته الموكل في البيع الشر

ابن قاسم

في قوله  
اي ويصح  
للموكل  
في قوله لا اذن  
الموكل  
في

يا في







فقد علم من قوله اي لاجل اننا جعلن على اميادكم ظهور الحاجة في المحن دون الجنون هذا قال ابن الهيثم في  
المخالفة وعلل ان ذلك من اجل اعتبار الذي هو من الزمان البدلي وهو ان عتد في الاول ما ثبت  
افتراسه وعكسه فلو في ظهور الحاجة في المحن واثبت المبلغ فيها وهذا في الجنون المبلغ وذكر في  
الحاجة كما في قوله تعالى في سبيل الله في حوضه واخره كما في قوله اي ما اخل في سبيل الشيطان  
منه في المحن في هذا ما هو في ذكره في احد الجاهلين دون الاخرين فترده الشارح قوله  
منظوره اي ظهور التوقان وكما في امره بظهوره فيه وجوده في ظهوره اي الامانة او الحاجة  
للمحيا الذي جعل على علم في الاصل فربما استلذت محال التقى لهما قبل الجنون من غير قصد  
فلا يقال ان الجنون لا يتميز لهما حتى يشاهد من فعله ما يميزه كذا قيل لكن فيه نظر  
لما ذكرنا انما في ظاهره لا في باطنه فيكون على الجنون فالصواب ان يبقى على العموم وقول ان  
العلم مطلقا جعل على اعيان مساواة كانت مخوفة ولا عاقبة ولا في الحقيقة فلا يرد بها  
حتى ينفك معهن من انما لا يرد بان ما ما مخوفين وانما ضررها الاضطراب وعلل غير ما  
بما في ادعي الشرح وحلهم قوله وهو بعيد في قوله في اقرب من رتاقا فاقته هذا يقتضي  
انه لو غلبت الافاقه ونقصت في مدة الجنون لا يكون من وجها فقولنا ما في اقرب اي في  
اول الفصل قوله وهم ما في اي من قولهم ولا بفتح القاف يقتضي وقوله ان هذا اي لا يرد بها  
في غير العكس اما العكس فلا يخرج من وجها بغير انما وان لم يكن بها هفوف فمع الجنون  
الذي قوله فلا يرد من تن ويجهل اي على لا يكون في الجنون الصغرى ويجوز في المخوفة اذا ظهرت  
مصلحة وكانا في الزوج الا ما لا يجد كما في قوله اي وبما في العكس من الاخطاء والخط  
قوله اذهو اي ما هنا قوله وذلك اي ما سيفي في الخصم ان تقين اي غيها لمخرجها عن صفاتها  
فانما متبع انهم كالتاضي والشاهد اذ متبع القضاء والشهادة وقل لا يلزمهم الا حجة  
ولا انهم لانما الغرض يحصل في وجع القاضي ما الخصم فانهم يتبعون اي غيها لمخرجها عن صفاتها  
اذا اذنته فالعلم قوله انما في القول كل احواله في احوالهم التي في الاصل قوله فانما متبع انما اي  
دون ثلاث مرات فان عضوا مثلا ثانيا في الاصل على ما في قوله فدرج السلطان في الثاني في  
لا مكانه بغيره قوله ان من ماصيب الشرح اي اذنت لمن شاء من ماصيب الشرح وهو صريح في اولها المنسب عليهم  
بل وفي اخطاءهم عليهم عنهم قوله في تعيينها الا حدهم بل ليس كذلك لما قيلهم قال في شرح المحرر  
ولو قالت رخصت فلانا وان ان وقع اذنت لاهلها لاني ولا احد ماصيب الشرح فلكل تن ويجهل







قوله يجوز على المصلح اي عطف الجميع بان قال لكل منكم بما لا يضره فيها  
 وفيه جميعهم على

فالمصطفى ولو من لا يوافق لما داهه الشافعي واخذوا به داود والشافعي  
 قوله فان وصيت الكل اي بان اذنت في الشريعة اي واهل منكم قوله اي عطف الجميع على المصطفى  
 وامر بآي ويحبها منه كما في شرح الامر شاذ نعم قال فيه فان تشابهوا في حق المصطفى لا يصح  
 قاله لقوله في غيره وعليه حل خبر فان تشابهوا فالحظان وقى منه ولم انتهى قوله لا يصح  
 فلما اذنت الى قوله على في المصطفى الاولياء قال في شرح الامر شاذ ولو اذنت لجامعة من القضاة على ان يستقل كل  
 بآي ويحبها لم يتفرع عنهم عند الشافعي كما يشبهه الزاوي لان كلا منهما ماذ وقاله في الامر شاذ ولا حظ فيه  
 فليبادر الى المقر في ان شاء بخلافه والى و انتهى قوله فليبادر اي اصرحهم الى المقر اي لم ذلك  
 كما ان له يشاء من يثبتهم تطييبا لقلوبهم قوله على من سبق منهم اي من القضاة قوله اي فان لم يكن  
 اي القضاة قوله اي في مبحث آخر اي من وجع كما تم بنية اقلقتهم المولاة يعني ما يحكم في المولاة  
 والنية فلا ياتي هذا هذا الاحتمال لانه في واحد واحد وشبه في مركب منها قوله اي ان كان في  
 في المولى في شرحه بآي الكافي في شرح النهج واذا اقرع كما تم فيه تردد للامام في المصطفى بآي في غيره  
 الامام دون غيره قاله الامام مجتبا انتهى وفي هذا اشارتهم الى ما قاله لانه اعتمد عليه والفرق

وقصديته انه لا يستقل  
 واصحابهم بآي ويحبها  
 من اصحابنا الذين في  
 غيرهم اي اياكم لم يصح  
 وان كان هو المصطفى  
 الاصالح صم

وقد اذنت  
 المولى  
 القضاة

ان كان القاض الامام  
 ونايبه ممن هو منهم  
 الكراهة اذا كان القاض  
 عينها وهي نظردان  
 سبب الكراهة صريحا  
 وجه عدم صحة التراجع  
 واطلا لقوم يقتضيان  
 جاز

بين ما ذكره هنا في الاقتصار على الكراهة وهو بين ما ياتي في التبيين من عدم الكراهة  
 الكراهة اذا كان القاض وجوب التراجع انما هنا حقيقة حكمية وجه الامام وفيما ياتي تحقيق القام حيث قال ظاهر هذا  
 الصنيع فلا يرد ما قاله ابن قاسم من انه قد يشكل لا يقتصر على الكراهة هذا وفيها فيما ياتي من عدم  
 اجماعهم فيه وهو التراجع ان يقتضيه امتناع الاستقلال في ابي الحاميه فراقها كما هو  
 قوله لاسالتم للولاية والثاني لا يصح لغيره فائدة واجاب الاول بان فالكراهة قطع التراجع  
 ولا كراهة لانه مقتضى ما اذا كان القاض الامام فلهذا مقتضى هذا الصنيع  
 في صنفهم وهو قوله فان تشابهوا الى قوله صريح في الاستقلال قوله ان كراهة اي كراهة التراجع  
 لغيره من فرضه لم القرعة ان كان القاض الامام ونايبه لغيره من وجه وهو مقتضى هذا الصنيع

وان كان غيره حال  
 ان كان من قضاة هم في  
 اقراره والا فلا يقتضي  
 ما قراهم مع

ما قلنا والثاني لا يصح في وجهها امر الكراهة لعدم صريحا اي الوجه ما بطلان بناء على كون  
 الذي ذكرناه من قوله واجاب الاول في قوله فلا ينافي في هذا اي في الصنيع قوله من وجوب القرعة اي  
 الكراهة وانما فهم ذلك من قوله اقرع وهو باطل المنة والى ذلك قال لان ذلك اي ما في ما هو  
 مقتضى وجوب القرعة حيث قطع التراجع وضيق التنازع انما هو بين قول اقرع وبين قول كره ان كان في  
 فان مقتضى الوجوب ان لا ينافي بينهما في مقتضى اقرع اي على القرعة الا من اي من الامام ومقتضى ذلك

سواء اقرع الامام  
 او غيره قوله صم

وقضا ولا كراهة  
 مقتضى وجوب الكراهة

فالوجه

صحة الجواب دونه فضلا عن كراهتها  
 ان لا يقال القرعة انما تجب اذا طليت  
 من الثاني فيجوز  
 انما يجزى في وجهها  
 صورتها ان يبادر الى حلها  
 قبل التنازع  
 فطلب  
 القرعة صم



الحكام فوجوب القرعة لا يثبت الا مع العلم لتوقف القرعة <sup>على</sup> فعل هذا المتقاضى <sup>فعلها</sup>  
بغيره وكما مبين في حاصل اجواب الفرق بين التوقيف وبين عدم التوقيف المذكورين <sup>في المحل</sup>

فان تصفوا على القصة التي فلا تجتاز الى ارضه الى الامام واما على الوجهين فانه حتم فيا بينهم وفي  
فعل مخاطب ان يصير مع الامام الى الامام والافان الوجه في كل الصور التي كسفت الام قامت

والله الموفق **قوله** وبصا دق معتبر بان كان صريحا في اختيار **قوله** وان دخل غايته **قوله** يا امة  
بفظا في **قوله** هذا له كعب وشماله **قوله** فمن لا يملك الا شئ من **قوله** ومن **قوله** وبنت لامي الحكم

والسنة من المؤمنين من الخلق وانما يقتل قوله او جعل الحق والمعية بقوله والى من المؤمنين  
والسنة من المؤمنين من الخلق وانما يقتل قوله او جعل الحق والمعية بقوله والى من المؤمنين

ثانية فان مبناها على العرفان فليس فصل وما كان للمختف والا كان الموجود فقط وكان حاقا للمبني

فأما النفسي فهو الذي يحيط بها أي حتى تغا وجبة بل تقا وظهر لا عقل صحة أهلها وذلك

وتم بحكم بطلانها انما هو في الظاهر كان علم السابق ثم نسخ وانقض بطلان الانتظار فتركت ايها

لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمَاتٍ إِلَى نُورٍ بِإِذْنِهِ وَكَانَ ظُلُمَاتٍ عَظِيمًا

لحق قف أي قضيتهم أنه لم يجر ما كلف للفتح من نقد **قوله** نعم ميت التي مركبة أي قال ابن قاسم في العروبة  
 فيها أي وفيها معني السالقي ثم انتهى لهذا المعنى بضرورة أن التقى قال في شرحه وهذا المصنوع لها الأصل

من دافع السكاح انتهى فحده وان لم يكن مقيدة فيهم فيها حكم الياسر بالاولى انتهى فليقتل  
وذلك ايضا عن عثمان بن عيسى كالمقتدر انتهى هو اقول انهم في الغنم انا اصرى بالقتل

سيف استعاد عقله من فوق الارض فنهض في طلب الفتي ليصفه له انما الاضطراب انما يظهر  
في صورة العباس والبركان لان استعاد من دلائل الشريعة وهو يراه في كل وقت

ظهور في قولهم عن النيا من العتيق وما حصل في عرفا **بطلب الحقي** فيها قولها **قوله**

هَذَا الْعَقْلُ مُتَّصِلٌ بِالْعَقْلِ الْأَعْلَى حَتَّى يَشْبَهَ بِهِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى بِهَا الْمَطَالِمَةُ بِالْأَمْرِ وَارْتَفَعَتْ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
سورة الفاتحة

والله اعلم  
والله اعلم  
السابق

ما اوجلهما السابق واللاحق  
فما اوجلهما السابق واللاحق  
ما اوجلهما السابق واللاحق

وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُمْ حَتَّى يَبْلُغُوا أَجَلَ اللَّهِ لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ لَتَقْبَلَنَّهُ مِنْ يَدِهِ إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ مَا يُشَاءُ

الحسن مرسله فتدبرها اوله فيل  
والا لم يعمل حسدا او لم يكن مرسلين  
فمنه كما كن في فقهه اوله

فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهَا وَقَدِ اسْتَقَرَّ بِهَا قُلُوبُهُمْ عَرَفَ الْمُشْرِكُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ الَّتِي أَنْعَمَ عَلَيْكُمْ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَلَا تَعْقِلُونَ

ان مقبلا معا فاما اطلال انما

[illegible]

میتان کما یا قی نے قول المص  
و انما لوعرف ببقیہ و فاعلان  
احکام الخواص و ہنری فی السیاق

واصل موبين تم يشبهه  
قال المصنف وبنو موبين

تاریخ ماہنامہ برصغیر  
نفاذی حکومت ہندوستان

المستوفى بن محمد بن يحيى زوان

د. نبوت النور كشت كالمطيق

هذا كثر روية الحق

المفتي زكي الدين















فله بل يهبط الفكا حارة  
الملك اذ لم يكن لها ولد  
بنها فاك فلما تحسنت  
~~في~~  
~~في~~  
في  
او يرتب عليهم حكمه  
لان اقراوه  
مقبول ولو على  
حلموا اقراوه  
ص



قوله وما احسنه ما تقر و  
 اي في قوله وما احسنه  
 صحتها صم

ومعها قوله في اقوالها الاول قوله اقوالها وكذا احتقاعها فاعلان لقوله الذي عليه  
 قوله طاميت الاول كما قاله الحارثي والاصوات ذواته المتعاني ومقتلها وقوله الوفاة ان  
 والاخذ منكم كذا الا من فيها ومنه قوله اقواله عمدة المولى عالم لكن هذا لا يوافق ولا يصح في وجهه للملح  
 قاله النهاية والحق من انما يجمع على المتعاني بها غير متهم له لا سيما انما غير متهم لم يفسد له انتهى قوله  
 فان كانت الدعوى في قوله في شرح المرض وبهم الدعوى بما مر على الجبيل والحلف وان كانت موافقة كبيرة  
 من كذا قوله ثم ان حلف فله تخليفا ايضا فان مكنت حلف المدعي منها يمين الورد وثبت تكاثر  
 وكذا انما قوله في حلفه في حلفه لولاه المتعاني وقيل من ذلك انما لولاه فاما الدعوى على الوفاة  
 وحلفت فلهما تخليفا لولاه ايضا فان مكنت حلف المدعي منها يمين الورد وثبت تكاثر  
 لم يفسد حلفه في حلفه لولاه المتعاني فان قلت يكون قول لا تشبه سابقا ما حلفت لهما يخالف  
 ذلك ما القيا من المدعي ومبا على المعتمد منه وهو عليه لا كثر وفي انما لا يتجملان مطلقا  
 وما قاله ابن الرافعة بل يبطل الحكمها كلفها الى ان ينفق حلفا با اذ لم يوجد ثم في حلفه قلست لان  
 الحلفه اما اوله فلا في هذا غير متهم فيها اذ لم يتغير في السابق ولا العلم به وهو لا يشبه الحلف كغيره  
 وفيما انما قوله في حلفه لولاه المتعاني وانما في حلفه لولاه المتعاني وانما في حلفه لولاه المتعاني  
 فليست على منتهى من قاسم الحلفه اقواله وجهه ان حلفه لولاه المتعاني وانما في حلفه لولاه المتعاني  
 في حلفه قوله كذا شرط الحلفه اي مثل كذا يشاء بكون او مجوزا شرط الحلفه فقوله في حلفه لولاه المتعاني  
 معكم في حلفه في حلفه لولاه المتعاني اما البفت لولاه المتعاني الحلفه الحلفه  
 فلا يتحقق لكما على الحلفه كما قاله سابقا في حلفه لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني  
 احبها من حلفه لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني  
 فلهما على حلفه لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني  
 لان حلفه لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني  
 وثانيتها انشاء او كذا لا يقطع ككوتها في السؤال اقتضاه الاول وانما كذا لا يقطع ككوتها  
 الثاانية موافقة لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني  
 كقولهم في حلفه لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني  
 قوله في حلفه لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني  
 امه كذا في حلفه لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني في حلفه لولاه المتعاني

كالمقتل



كما لا يخفى فذلك من عطفها عليها من جهة المظن على عينيها وهو لا يظن سمي انني اني بل لا اراها  
 في المصطلح التام في محتمل الاستفاد في شئ كذا ومعلوم ان من لا اعطاف هذا لا يكون لشيء من ذلك  
 المعكوزة وقد قالوا انه لا يشترط في عطف الاسم التامية على الـ وله حق فيكون مستبعد ان يكون بينهما  
 جهة واحدة ثم قالوا ومن محتمل ان يصل متاسب محتمل في الاممية والنعمية والمجربة والاشائية وانما  
 متاسب ظهر من متاسب قوله من وجهتها وقيلت فكانا معاً في الواو كما قال ابن الحاجب في مختصر الاصول  
 الواو للمجربة مع بعضها الاصول اي قالوا ان الترتيب مع ان المتكلم في اللغة صحيح والضم فاي متاسب  
 منه هذا فوجب ذلك لولا ان هذا المقام حتى يدل على الجمعية وليست في الكلام كما استدل في كلام المتقدم  
 وبما مر من ذلك ظهر فساد ما قاله الشهاب الزمعي وهو من عليه وهو في النهاية وجه وجه الحق في ضم  
 من لا لا وجه هو ان لا يقال ان عطفها على الواو وهذا لا يصح لانهما متاسبان مستحقان وان من وجهين وانهم  
 ان كمال المتنا سبة منه يتكلم في الاصل من جهة عطفها على الواو كما لا يخفى لانهما متاسبان مستحقان وانهم  
 متعديان على عطفها على الواو بان كل من لا والواو لا لانهما متاسبان مستحقان وانهم متعديان على عطفها  
 على الواو من وجهين فاعرفوا ان هذا لا يصح لانهما متاسبان مستحقان وانهم متعديان على عطفها  
 في صفتها ان يكتدركها من وجهين وغير متصل بهم شره مصادره في وجهين وكيفيه هذا يتولى النظر في  
 وكيل كذا في وكيله يعني لو كان له وكيلان فيقول كل طرفا هذا وان كان له وكيل بطرفين من متولى طرفا  
 جان ايهم وقوله وفيه ايهم عطف على قوله حتى وكيله يعني لا يقول كما في الطرف في قوله حتى وكيفيه  
 الحقيقة في وجهين وفيهم من وجهين ايهم بائنه البائع واليه من وجهين يعني عطفها على البائع لا منه ثم يتولى  
 الطرف في وجهين من وجهين ايهم بائنه البائع واليه من وجهين يعني عطفها على البائع لا منه ثم يتولى  
 عدم مقتضى في الـ يعني فيقبل له البائع كذا في وجهين لانهما متاسبان مستحقان وانهم متعديان على عطفها  
 لولاه يعني ياتيها في وجهين في الايجاب والنعمة والى ايهم في القول والضمير عطف على وجهين في وجهين  
 لولاه في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين  
 اي من وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين  
 او يكون من وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين  
 لا يمكن من وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين  
 لان حكمه اي علمه في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين  
 علمه هو طرف في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين  
 في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين في وجهين



**فصل في الكفاية** من حيث هو من حيث هو وهو مستبقر في الكتاب مفعولان والآخر  
 لا لوصفه مفعولاً اي مفعولاً وصفيته او تم ترضى ولا لا لا سقطت بالاستقاط كبقية الشرط قوله بل حيث لا يتكافؤ  
 هذا مقابل قوله مطلقاً وكانه قيل لا يعتبر للصحة على الاطلاق وانما يعتبر لها حيث لا يرضى في قوله وهذا  
 في حيث وعينه اذ علم رضاها وهذا يكفي فيها او في محب والنعمة لانها مقترنة فيها **قوله** ومع وفيه الاقرب مع  
 اوله لا بعد فيها على اى محب والنعمة فله بل لعدم صحة الكتاب فيما عداها من رضاها اي رضاها لا يرضى  
 قوله او في سلب اي لولا **قوله** او في سلب اي في ذميمة او انما مفعول ايضا عن المفضل والافليس لانه مقترن بهم على  
 ما يأتي في كتاب الكفاية **قوله** من جهة ضابط ذكرته خلافاً لغيره وذكرها في شرح المعنى وانظرهم على التمام  
 عليه لو سلموا وبطل ما لا نقرهم حيث قال فيتم هذا مع تعدد كثير من الامور بصورة واحدة ضابط صحيح  
 يحجبها **قوله** في ذميمة او غير مكوفي او ~~من جهة ضابط ذكرته خلافاً لغيره~~ **قوله** حينا اي شخصه او بوجه  
 لا من قبله في مثله لا من قبله من جهة الضابط **قوله** وان نظر فيها اي في الكثرة فيمنعهم قالوا كفايتها  
 وبعضهم يشترط **قوله** الا لوجبه اي تشاء منهم من وجهها له كان خفيف فانه بها لو لم يتكفها او مشط  
 فاجز عليها **قوله** وذلك اي وجه الصفة **قوله** متفق عليها اي لولا بيان متفق عليها **قوله**  
 ويجوز ما هو بغير معنى **قوله** من جهة ضابط ذكرته خلافاً لغيره **قوله** متفق عليها اي لولا بيان متفق عليها **قوله**  
 معنى منه عنها ولا ياتي في وجه الضابط لبعث ضابط لان مؤلفه قد اشترط كفايتهم فاجاب بيقوله ويجوز  
 وحاشا ان في من وجهه **قوله** عليه والجملة له وهي ان هو الى قوله ليشي الكفاية لهم وفي شرحه الاشارة  
 الكفاية وفيه نظر بغير ما ياتي **قوله** والجملة له وهي ان هو الى قوله ليشي الكفاية لهم وفي شرحه الاشارة  
 بتركها انتهى **قوله** ومن وجه ضابط ذكرته خلافاً لغيره **قوله** متفق عليها اي لولا بيان متفق عليها **قوله**  
 استاذ من ذلك اعيان واطاعة صين ورضاها صلى الله عليه وسلم عليها كرم وجهه ما كانت باقية لانها  
 ولدت وقيل اي تعني البلية قبل العفوة بحسن معنى **قوله** متفق عليها اي لولا بيان متفق عليها **قوله**  
 من الهجرة في رمضان ومعلوم ان استنهاج من يرضى له البليغ بالسنن ولكن لا كل من يرضى له الحقا  
 من سنة اهل بيته واربعة من سنة صلى الله عليه وسلم فلو كان ولا وجهه من سنة البليغ البليغ  
 وعليم فلا يفي الى الحقا في وجهه ورضا البليغ فلا يفي الى الحقا في وجهه بالسنن البليغ  
**قوله** تاتي لا تصيغه امتناع تاتي في بعض افراد كل الواو لبعض **قوله** فانه وان كان في اسم في النص  
 في قوله فانه وفيه ان قوله لا حق له وجملة قوله لا تصيغه امتناع تاتي في بعض افراد كل الواو لبعض **قوله** فانه وان كان في اسم في النص  
 وفيه ان قوله لا تصيغه امتناع تاتي في بعض افراد كل الواو لبعض **قوله** فانه وان كان في اسم في النص

و رضى لبا قاي  
 و رضى لبا قاي  
 و رضى لبا قاي  
 و رضى لبا قاي



بسم الله الرحمن الرحيم











صحت  
النفاس

٧  
او تخصیص لم لانه  
مخصص بالشرط  
كل و انصر  
ص



فیہ ای بطرق الرق

10



واطاع الله عليه احرارنا وفضل من حوله احرارنا واصل والله اعلم **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 مشرح الامور قال لا يشيخان ومحمي ان يجعل النظر في صواب الادب وسيرة وحرمة من غير العيب فان هذا لا بد  
**ويطلب سيرة** ومقابلهم هو التي يدور عليها امر العيب من تدقيقه **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 بان جعلا صوابا له لا انما ذكر كقولنا لا بد من تدقيقه **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 اسلم بنفسه من العقوبة ليس كقولنا لنباتات التاميين وهو من المثل انما هو وليس كقولنا لنباتات التاميين  
 عليه بصفة فعلها وان كان هو افضل من ان يكون بمحض افضال لا سيما بل بمحض انتمى **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 ان ما قاله ابن قاسم ان هذا لا بد من تدقيقه **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 الى رجل تشرف ذلك الرجل بسبب لا يكا في تلك المنة رجل لم يكن له ذلك الشرف في العيب **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 بصفة التفتيش اي التفتيش وكنا من تدقيقه **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 المطلوب وقوله عن تدقيقه **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 اكفاء لا ولد فاطمة **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 اصبحت الجواب انتهى معنى لو كان في العاد في الامانة **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 ان يجاب عن عدم صلاحه **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 وغير تدقيقه **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 من تدقيقه **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 العرب مع ان قال وعي القريش من العرب اكفاء **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 بنية قريش في تدقيقه **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 في اثبات الاسم في التدقيق **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 تدقيقه **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 مطلق **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 هو تدقيقه **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 التدقيق **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 هكذا مطلقا **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 ن بكان في تدقيقه **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه  
 وقوله طاهر في تدقيقه **قوله** فالتدقيق ما لا بد من تدقيقه

وكما تدقيقه  
 كفاية على عينيهم  
 من العرب

لم يجر ما بعدهم












[illegible]

منه قوله فانتم ميمونون ايتمون ان يجاهل لا يظن في العامة لكن قوله الا ان يجاب لي في طافكم

صاحبها الموصوفة حيث تمسك بالعرفان والرفق في دليل فائدة ابن قاسم في الوصية والنجاة من الكفر في العلم

ولا يأتى في تصغير التبركة على ما قيل إلا أن التصغير يُجوز لا يحرم ولعل لم يعلم إلى وجهه مع أن الخلفاء  
ظاهراً كل لا يخفى  ويحدث الذنوب في أن كلهم الفسق إلا أن لا يفسد إلا من فسده لأن العاص

منه بميثاق الاطلاق ويخاف من الله لان نقوشا لكتب التوقيع في النفس لا الحروف فلما كان ذلك

[illegible]

لا يعبر العاقل عما يجمله فيكون له ان العادة يعبر عنها بفتنة الصالحين بالفساق والافساق

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء

عَلَيْهِ أَنْ مِنْ أَوْهَامِهَا عَالَمٌ لَا يَخِيفُ فِيهِ مِنَ الْوُجُهِ قَامِصٌ غَيْرُهَا لَمْ لَا أَنْ الْعِلْمُ فِي نَفْسِهِ هُوَ قُوَّةٌ مُشْرِفِيَةٌ وَلِلنَّاسِ

على غير عالم ان عظمة الاله من جنس الصفات ومساها ان بعضها لا يتماثل ببعض لانه اذا فعل الشرط

فالمشروط اولى على ان العلم وان كان حرفة مشرفة فلا يولد خلق يحبك كلب ويظهر سمها

لَتَمُوتُنَّ فِيهِ وَلَنُنْفِثَنَّ فِيهِ الْبُيُوتَ كَمَا تُنْفِثُ السَّحَابَ ۚ

نظروا إليه نظراً يعني ان لا ينصرفوا عن النظر اليه مع التسوية الشاه فالناظرين قالوا وفيه نظر و

نَرْجِي يَقُولُ إِنَّهُ فِي الْمَنْظَرِ نَظَرًا إِلَى عَلَمِي الْمَلِكِ بِحُجَّتِهِ الْقِسْقِ وَالْمُطَهَّرِ وَقَضَاءُ وَعَامِنَا مَعْدَانِ <sup>وَمِنْ</sup> وَمِنْ

فَعَمِيحٌ مَّا يَفْعَلُ هَذَا فَإِنَّ كَانَ فِي حَقِّكَ الْإِثْرُ عَلَى وَالِدِكَ بِمَا سَبَقَ أَيْ فِي مَقَامِكَ فِي مَقَامِ الْوَالِدِ لَمْ يَفْعَلْ فِي مَقَامِكَ لَكِنِ اسْتَغْنَى عَنْكَ فِي مَقَامِ الْوَالِدِ

بِأَمْرِ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ الْمُسَلِّمِينَ

ما نشاهد في كتابنا **قوله** وهو ما في يديك اي قبائله معرفة الامم العربية **قوله** ولم اي الامم التي

تكن كلامهم صريحاً في ذلك كذا في ظاهر كلامهم قال في تفسيره في القرآن

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَوْ كُنْتَ رَاقِيَةً، فَتَنِي وَجْهًا شَرًّا وَأَقَامَ ابْنُ قَابِئِمَ ابْنُ فَرْكَشٍ فِي دَعْوَاهُ

فصل في بيان ما يجب من العلم في كل فن من الفنون

لا بد من تلقي المعرفة فمن يوهها فهو كائن واصواتي مثله لا تكافئنا في ليس كذلك واننا نعلم الشئ فمسا و

لا مشروط

صريح بزياد  
أي عتله في ذلك  
الانقضاء ص







يضع بما يقدر عرفا معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم فصل في بيان حقيقة الصفة بذكر الصفات بما يقدر عرفا حتى  
 ينقضي في بعض الصفات فصل في بيان حقيقة الصفة بذكر الصفات بما يقدر عرفا حتى ينقضي في بعض الصفات  
 قوله في الحقيقة لا تجبر صانعها وما قبله لا يصح الآن واما في نسبة تجبر حقيقة الظاهرة وان الامة العربية يقابلها كما  
 العجمي وما كان الشرح الامام في ان التفسير في الحقيقة معادضة المصالح وفاقا والبيان ان اعتبارها في كل  
 حقيقة عين سبني على مقابل لا صح وصورة ذلك انه لو كانا بوجهها سبنا ما في الحقيقة والوجه غير مسلم فيها فكنه  
 صالح جبر المصالح جميع ما ذكره وان كقولها الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~  
 اعظم اى في شدة الامور الصغرى الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~  
 توافقا في النظر الى الامور المستقلة انتهى فاشتمل اجماع ليس لاداع قوتى بان ينقضي رصا صيرها بحسبها وبما يقدر  
 الحق لا ليس للمهاقق متى سقطت حتى ينقضي ويجبى بل ليس له متى اصلا كما قاله لا طباء فضلا عن حسيبه فله  
 له بالصفة الى مقتضى الحق متى ولا يلتفت الى ما قاله ابن قاسم انه قد يخفى كذب شتمتها وقولها فيه بحث لا في  
 الحق ليس مقتضى الشدة بل لا سيما الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~  
 المحبون والصغرى محبونا وعلماء ولا طراف ان بعضها او الصغرى كبرها واعلمى واقطع خواصها ان  
 قال في شتم صحتها البليغة وغيره عدم المصحة في صورة المحبون والصغرى ونقلوه عن بعض الامة لانه كما  
 ين وحبها بالصلوة والصلوة لذلك بل فيه من علمها وقضية كلام المحبوس في الكلام على المكفائين فيقيح  
 الصحة في صورة الصغرى وهذا هو الوجه فكن يظهر من ذلك عليه اخلا حاشا في شرط الاحياء والمفاتيح  
 انما ين وحبها بالاحياء منة لكفى وكل من هو لا كفى فالماض في هذه وما قبلها مختلفا ثم قال في الوقوف  
 والحضى وانخفضت عن المشكل كالا على الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~  
 علمه لقوله وليس ثم في محروقة واستبعاد منه علمه لقوله الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~  
 وعجوبة الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~  
 اى المصلحة وقوله الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~  
 للمفاتيح الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~  
 البالغ كسبية كسبل عيها الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~  
الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~  
 بلا اذن ووطى غير مثله الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~ الآن ~~في بيان حقيقة الصفة~~  
 قال في شتمه وعبارة الاحمل واما المطلوب على عقله بمرافق فتنظر افاقته فان لم تتوقع افاقته فالحق في انتهى



فانما ضياعا في فناء  
ثم قد ضاع الضياع  
مما لا يترك في فناء  
الضيق والهم  
فقد ضاع  
فيما لا يترك  
الا غلب فيه فظفر  
وقضيت اطله قهر  
الغاني ص

فانما ضياعا في فناء  
ثم قد ضاع الضياع  
مما لا يترك في فناء  
الضيق والهم  
فقد ضاع  
فيما لا يترك  
الا غلب فيه فظفر  
وقضيت اطله قهر  
الغاني ص



فيما هي في  
شرح قولهم  
لهم لا يزوج  
مجنوناً فاصفها  
بقوله هي التي  
المرقعة

وهو أي هذا الأصل نظيرها من جهة في شرح قوله ولقد تزاوج البكر من قوله وعدم عداوة ظاهرها  
بينها وبين الأب وفتر الظاهر بقوله أي بحيث لا تقتصر على أهل محلتها قوله إلا أن يفرق أي بين الأب والجد بأن  
ولادة لأبها وأبها والولي على الجدة قوله فمن ولدته الأب على الأب والجد لثبوتها أي ولادة الولد مع الكثرة  
أي من مثل مولدته قوله مع ابتاعه عداوة على أن الولي هو المجرم بوقع الجدة بسبب العداوة بينه وبين  
وبينها في أي وهو النكاح لا يمكن الخلاص من ذلك إلا من في أثناء وكونها زوجة لشخص واحد قوله لا يزوج  
المرقعة وإنما يصير ذلك بالإتيان سبباً لا حتماً لا يزوج قوله ذلك لشخص غيرهما بأن مثل من سأل عن قول  
أن لا يزوج عصاة عن عاقبة فاستدلوا من تلك الزوجة عسيراً فزاعوا يصير ذلك محلاً قوله لا يزوج قوله اعتبر بقوله  
أي حفظ إلى الجدة عن ذلك النكاح الذي وقع عن مجرم بسبب العداوة ليست بعيداً حتى تخلق  
ذلك النكاح قوله فاحيط بذلك أي بذلك الإتيان قوله بخلافه أي بخلاف الإتيان في الصغير فإنه  
كما ليس مما لا يمكنه الخلاص منه لأن العدة بعده قوله يتجوز ما تقدم من أنه كما اعتبر عداوة ظاهره بين  
الجدة وبين كونه قوله اعتبر ظهور المصلحة بحيث لا يفرق على أهل المحلة في المجنونة بخلافه في حال المتيقن  
إلا في الوجوب قوله في قولهم وبين المجرم تزويج مجنونة لكن الظاهر قوله إلا في الزوم لا الوجوب إلا في الزوم  
من الزوم الوجوب بقوله لا يفرق في المحلة قوله لا يزوج قوله بناء على ما قاله فاقوله عن المجنونة  
وأصلها لا مطلقاً كما لا يفرق بقوله قوله كما من في شرح قولهم وبين المجرم من قوله ولو ثبتا مقتضى  
للوطء والتمهر والنفقة ومن هذا يظهر الوجوب قوله قال قوله لا يزوج قوله بخلاف المجنونة  
يعني أن الخاصة مشرطة فيه قوله لا يزوج قوله فاستاذن فيها أي في هذه الحالة أي فلو تزوجها  
فيها ثم أفاقت لم يضر ذلك في صحة النكاح ولا هيأان بها كإياها قوله في المحلة أي فاقولها لأن الغيب  
لا أصبا ولها ما فاقوله في محلة ما نظر إلى الغيب قوله الشامل لمن حتى أي قبيل وضم لا ولادة لم يزوج قوله  
وليس له أي السلطان والمشاغل من حق قوله وإنما من أي في قول لا الحتم ويجوز على المجرم قوله الخاصة لما  
عاد تفضيلها في قولهم لا يزوج قوله مطلقاً أي ضمت في بيت أبيها قوله لا يزوج قوله فاقوله  
ومعها قوله لو أصبح لأحد المجنونة أي أن جعلنا لها كالمجنونة قياساً كما صرح به قوله وإن كانت مجنونة  
أي في بيت أبيها أن جعلنا لها كالمجنونة قوله كما يزوج المجنونة أي جعلنا لها كانت وهو محذور  
بقدرية السقاة أي فإني فاح كإني في المجنون وإنما ترك لغاية الظاهر قوله بل هذا أي تزويج المجنونة  
أو من تزويج المجنون قوله هذا أي في تزويج المجنونة لأنه أي في تزويج المجنون حيث تشرذم بين الفرقة  
وذكر الزكش أعظم منه قوله ثم أفاقت لم تتجوز أي في فتح النكاح على الراعي فالمرحوب لأن التزويج بها كما حكم

فيما لا يمكن  
فيما لا يمكن

ولذلك الحاجة

قوله وإنما هي أي في  
شرح قولهم  
لهم لا يزوج  
مجنوناً فاصفها  
بقوله هي التي  
المرقعة







ثم وابت في مشرق  
المرشد قال لوانه  
يجب على الوفاة  
ان يتسرى لم ان  
فالموافقة  
تدل على الموافقة  
لها قال له الامام  
فلا فرق بين هذا  
نظم

ظَاهِرُ الْمُقَيَّدِ  
بَعْدَ أَنْ يَمُوتَ



الذي نكح بغيره المأذون له في قوله المأذون فاعلم في وفي النكاح متعلق بالمأذون وكذا منه لكنه  
 يرجع الى المأذون اي من اذنا لم الولي في النكاح بغيره ~~فذلك~~ ذلك المسمى حاصله انه لو عاين قدرا بينكم ثم في  
 ذمته فزاد عليه انه لا يكون حكمه كذلك وفيه نظر بل انظر انه لا فرق بين المعين وما في الذمة وعليه فاعمل  
 الخ اذ بالتعيين يخرج التسمية ويعلم منه ما يفهم مما ذكره بعض الحاشين قوله المأذون له في النكاح منه اي  
 بان قال مهر من هذا فامهر منه هكذا زامدا على المثل قوله فاذا دأبطل في الزمان قدما للمهر المثل في  
 الزمان سقطت في المثل بل في النكاح من المسمى ومنه نقدا للبدل ويجاب بان المأذون لم يطل في الزمان  
 ويصح في عاينه وقضية صحته في عاينه صحة التسمية واعتبار المسمى بالتسمية اليه قوله ويصح هذا  
 في شرح المهر من هذا فامهر منه قوله المسمى على الاصطلاح لا يضره دسوسه بغيره وبان غير قوله  
قوله صحة او النكاح بقدره اي مهر المثل من المسمى من هذه الثلاثة وهي نكاح الطفل بفوق في ونكاح من يسميه  
 الفواصرة ونكاح التي لم تاذن قوله وفيه اي وفيه وفيه في شرح الرض قوله ~~الا ان صحة المسمى~~ في وفي السفينة  
 اي حيث نكح لم يفوق مهر المثل احاطا بل ومنه المثل فصح كما تقدم قوله في وفيه لقوله لما قوله مع ان ذلك  
 اي قدر المهر من المسمى قوله لما قاله في وفيه اذا كان المسمى ذلك لم يتصور صحة بقدر مهر المثل من المسمى  
 الصحة بذلك لتفهم في المسمى اكثر من مهر المثل والفرق بينه وبينه في المسمى من المسمى في حكمه  
 وصححه بغير مهر المثل من مهر المسمى وان كانا المسمى في ذكره فتأني قوله الا اذا دأب من مهر المسمى لو عاين  
 المسمى الذي هو مهر المثل في لا غيرت ان مهر يتقاي في وفيه قوله في وفيه قوله في وفيه قوله في وفيه  
 كما فرق في المسمى ما ليقا مع انهم انه المعامل قوله صح به قال ابن قاسم ظاهره وان كانت المروية سفينة وفيه  
 نظره في انقص عن مهر مثله بل يعني المثلان هذا اذا لم يكن نقصا عنه ولا الزيادة على مهر المسمى الذي  
 اقول لا انظر فيه لان ما قاله الشافعي في لابن الصباغ وعقريه كذا هم به على الاطلاق يوضحه فقل  
قوله وان يد صحيح بمهر المثل قال في شرح المسمى في وفيه قوله النكاح بقدر مهر المثل من المسمى الذي عاينه الولي  
 له امهر من هذا فامهر منه فان على مهر المثل هذا هو المسمى قوله خلافا لابن الصباغ قوله قال في شرح  
 المسمى في وفيه قال ابن الصباغ اقياس بطلان المسمى وجوب مهر المثل اي في الزمان  
 انتهى فتقولا الشافعي بمهر المثل من المسمى ومخالفة ابن الصباغ قوله بطلان المسمى وجوب  
 مهر المثل وهذا يقتضي ان دخل المسمى في ذلك قوله وبوجه اي خلافا لابن الصباغ قوله المسمى في وفيه  
 مهر المثل قوله لان اصل التسمية عطف على قوله من الزمان قال في شرح المسمى في وفيه قوله وبما تقدم من ان المسمى  
 من بطلان المسمى لن ومن مهر المثل في التسمية يعلم انه لا حاجة الى قول المسمى في وفيه خلافا لابي الوفاء

فلو صح  
 من مسمى في ذلك  
 المسمى بالمثل  
 حفي في ذمته ففكر  
 في وفيه

لما تقدم ويرجع  
 الى قولنا حاصله  
 ان تصرف المسمى

وحاصل التوجيه  
 في وفيه  
 كما سيجري به  
 العطف

قال ابن الصباغ



و من الصباغ نظر و قد مضى على انهم يصدقون انهم على المهر و عقد السفينة على ذلك من غير نقد  
فقد مضى على انهم يصدقون انهم على المهر و عقد السفينة على ذلك من غير نقد  
ذكره هنا غير الصواب لان ذكره ثم لكن ما ذكره اوجه يقرينه قوله ثم فلا حاجة في قولهما اي ان  
واصل التسمية قول اعطوا كل واحد منهما حكمها اي كل واحدة اي في المنع والصلوة قول لتقدير صحة ما  
لانه سمي الالف وقد تكلمنا بالكثر و عقد صحة المثل لان مهر المثل ان يد من الالف فلا يتصلان قول و  
اي لم ينعى الالف عن مهر مثلها قول لانه اي مهر المثل قول او اقل اي وتكلمنا باقل من الالف قول او اكثر او كان  
اكثر من مهر المثل قول باكثر من اي من مهر المثل قول و اي وان لم يكن اكثر قول لانه في الاولى اي الصورة الاولى  
و اي ان كان الالف مهر مثلها وقد تكلمنا بالكثر من الالف قول في الثانية اي في الصورة الثانية و اي قوله او كان  
اقل من مهر مثلها وقد تكلمنا بالكثر من الالف قول فيم يظهر نظري ما في و اي قوله لانه كلا منها ان مهر قول او اكثر عطف على  
قوله مهر مثلها في قوله فان كان الالف مهر مثلها قول لا لوقيل لم يوافق اي النكاح قول من جهة قول مشترك على و اي  
عطف على ما كان قول من احب في مختصر الاصول يستعمل كون الشيء واجبا عن طاعة جهة واحدة و اما الشيء الواحد  
لم يجب ان لا يعلو في الدار المصنوعة فالجواب بصري و قال القاضي بصري و سقط المطب عنها واحد و اكثر قول  
و سقط و لا يخفى لنا القطع بطاعة المعبود و عصيا بامره بالتحاطة و تقييد عن مكان مخصوص بمقتضى و اي قوله  
يصح لكان لا يخفى و المتعلقين او لا مانع سواء اتفاقا و لا اتحادا لان المصنوعة و انتهى بفضيل و احتيان المكلف  
بعبادته لا يخرجها عن حقيقة ان انتهى و ههنا لان قبول الوالي قول النكاح قول للسفيه جازي و لا مانع في اصل القول  
و كقول الصلوة و الزيادة على مهر المثل مانع من زيادة كالمواضع المصنوعة فلا تفاوت اصلها بين الصلوة في الوا  
المصنوعة و بين قبول الوالي النكاح بالزيادة على مهر المثل فظهر بما مر من الفساد ما قاله ابن قاسم و قد يقال و قيل  
الوالي لو لم يرضه بغيره كان مانع من الزيادة غير الحاد و في فيما شرعا و لا اتحاد بين القول و الزيادة كما عرفت ان  
قول و اما قبول السفينة مع و هذا مثل ما قاله الشيخ ابن الحاجب من صوم يوم الخمر فانه لا يصح مطلقا لمقتضى  
واجب بان صوم يوم الخمر غير مفك عن الصوم يومه فلا يتحقق فيه مقتضى اخرى فكذلك قبول السفينة  
لا يتحقق فيه مقتضى ان لا من غير مفك عن القول بوجه فلا يثبت فيه مقتضى اصل قول ما مرنا في و لا مانع من الصباغ  
من قوله و اي قوله قول انهم من يصدقون انهم على المهر و عقد السفينة على ذلك من غير نقد  
مهر مثلها ماله و قد قرب من الاستعراق و هو و اضحى قول و قوله في سيقراق قول يعني ان جعل ذلك حيث كان  
يخفى على الله انهم على ما كان ماله قبل مهرها قول او و منه ذلك مانع من ان يثبت من سيقراق لم  
مهر مثلها ماله لان من لا يجب به مهر من كان في قبيل النكاح اذا انفك ماله و ذلك لا يخفى على











أول محسنه  
ص

تجلی مقامیہ  
اس مقامیہ ماضی

وَأَمَّا أَهْلُ الْإِسْلَامِ  
أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
فَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ  
أَمْرَ اللَّهِ وَالرَّسُولَ  
وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ  
وَالَّذِينَ هُمْ  
أَعْلَمُ بِمَا فِي  
الْأَفْئِدَةِ

ما في كتابه الخليلي  
وكتب بعض  
والفراغ في







[illegible]



كتاب  
الغضب

جميع ما نقلنا من غير ما هو من هذا في كتابنا ليس في قولنا انهم ما يابى على فعله عليه السلام  
فمن جهة قوله وعلى الثاني اي على خلاف القول في ثبوت ما يراهم من كلام النكاح فيجب ان يكونا حتى لا ينفصل  
اذ اغلب على طهه انهما في جهة كبر من وطئها وان كانت في صورة حرة او كلبه قوله يمكن بالنسبة لادنى معنى  
ما يراهم من كلام النكاح انما هو بالنسبة لادنى معنى انما هو بالنسبة لادنى معنى قوله يمكن بالنسبة لادنى معنى  
ومخالف لما قالوه من ان العبرة في قولنا باعتماد الزوج متعلق بقوله العبرة قوله وفيما كان في ذلك اي العبرة  
لم اعتماد الزوج في الزوج وقوله انما هو في الخارج الا ان في جهة قوله انما هو في الخارج الا ان في جهة قوله  
وان ندرى انما قيلت فيهم وانما عند هذا من هذا فلهذا لا بد من ان يكونا معهما في جهة قوله انما هو في الخارج  
وهي من جهة امرات المولى في جهة المولى انما هو في جهة قوله انما هو في جهة قوله انما هو في جهة قوله  
لا يبرهما عليه في اعتقادهما يعني ان الامرين متساويان في اعتقادهما كما في في مسألة الدين حيث  
قالوا من هو وعندهما صدق وكذب كونه لهما كونه في قبيل الشيء الواحد من هذا ان كانا لصلوة في  
المراد المضمون في كونه من جهة واحدة في جهة كونه في جهة واحدة في جهة كونه في جهة واحدة في جهة كونه  
وتحكيه الزوجية في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة  
قاسم لو ثبت ذلك الظاهر انما كانت في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة  
انهم لا تراه وان كانت محرمه من جهة ولكن يقتضي الحكم في حكم الظاهر الباطن فحذف ان كان هو الظاهر قوله  
كان وقت في حاصله ان ما في قولنا على الزوجية لا يثبت في الظاهر المحرم في اعتقادها والباطن الغير المحرم في اعتقادها  
فمنه في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة  
ايضا وقبل الفصل لانه يثبت في الزوجية على الفصل المحرم في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة  
عدم الا في فلو كانت الزوجية في المحرم في اعتقادها وحالة في اعتقادها لم تكن ائمة لعلمية الزوجية  
فمنها على ما يلي وان كان محرم في اعتقادها في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة  
المحكى من ان في اصل السؤال في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة  
في امر عليه في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة  
عاجل ان كان محرم في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة  
منه في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة  
عاجل في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة  
والنفس في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة

كتاب في جهة  
الغضب



وَقَدْ كُنَّا مِنْكُمْ شُرَافًا  
فَالْتَمَسْنَا لَكُمْ لُجُجًا  
وَقَدْ كُنَّا مِنْكُمْ شُرَافًا  
فَالْتَمَسْنَا لَكُمْ لُجُجًا  
وَقَدْ كُنَّا مِنْكُمْ شُرَافًا  
فَالْتَمَسْنَا لَكُمْ لُجُجًا



[illegible]







[illegible]



اولاد الاخوان وان سفلن وميات الاخرة وميات اولاد الاخرة وان سفلن اثبتت لكن عباد  
 الله اوهي المع والكل من هي اخت ذكر ولدت وان علا من جهة الاب والام في قال في الرقص فاخت  
اي الام عمة واخت ام الاب خالته انتهى في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته  
اي الشاخته بالام والام والام والام في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته  
 اما السبا فليس الكلام فيه وقد تقدم في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته  
 وقوله بعد ايضا نسبا او رضاعا يعني بعلقة لقوله اخيت او اخيتك او بنتها اي المرضعة  
 وقوله بعد ايضا نسبا او رضاعا متعلق بكل من اخت الخلق والمرضعة في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته  
 اصلا يعني والمرضعة واصل الشخص الثاني وما فوقه لا اصله الاول اذا لم يصفه ببلبنه اخت كما تقدم  
 لا عمة وخالته في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته  
 ولا شك في كتمها بناسه في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته  
 اخيه من الرضاع التي هي ام لولد الاخ وفيما من الرضوع يعني مرضعة اهيم مع انقضاء نسبها عنه في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته  
 باقتضى في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته  
 ايجابية غير ان المذكرة في المتن يجب ان يعلم ولا يحرم عليك من وصفت احاطت من النسب والرضاع  
 في سيقم قول الله حق مستقامه ولا يورد عليه ما قاله ابن قاسم ان اذ بين في قوله من وصفت احاطت  
 فقد يقال ما هنا مبني له من سائر النسيجات فذلك في مرضعة اخ النسب وما هنا في ام الاخ في الرضاع  
 والنسبية اذ مرضعة اخيه عام نسبا وهذا في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته  
 بدليل قوله في اي في لانه لما قيل قوله اخيه من الرضاع في قوله اخيه من الرضاع  
 قوله الاخيت فعلق لهم قوله اخت اخيت بقوله باقتضى لانه يصح بيان عدم احكام اخت اخيت  
 لا صورة الشئ في المصهور في اي النسب والرضاع في قوله ابن قاسم ان اذ بين ان قد يقال هذا في بعل بعلقة  
 باخت امه في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته  
 في قوله بعد لا طم لا اجم قال لا طم متعلق بقوله اخيتك واخيتك في متعلق بقوله اخيتك في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته  
 اخت اخيتك اي وهي نسبا اخت اخيتك في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته  
 انما حيت جعله في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته  
 الماخ الشقيق او الاخ الشقيقة كقولك في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته  
 قبل ان عليك اي عليك المرسل هذه الامة المدعية في ولد العمة اي شاخته بالام والعمات في واخوته

في المرصقة بلبنه  
 اي سواها كانت  
 المرضعة زوجة  
 او امه او موطنة  
 شقيقة

وقيل النكاح











[illegible]

۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰







5

154







في غير ذات السواد جواباً عما ذكره في شرح الارشاد والتميزات بما يقع بسبب انما هي كسوة  
 اصب مشتملة بين سواد وبياض فلهذا السكاج في البياض كما هو على انتمت قوله مطلقاً اي محض  
 اوله بقرينة قوله مقابلته بقوله ان احضرن معنوه انه لا يجتمعها ان لم يجتمعها وهو مسلم ان كان  
 الغرض من قول السواد مع عدم الاخصا والذات السواد والافلا انتهى القول مراد الله بما ذكر  
 ان اختلفت ذات السواد مع البياض او معتمت مع البياض فان كانها مطلقاً او من غير اعتبار حيث  
 لا احتياجه وقد اشار اليه في شرحه كالقيد او ما تقدم وانما احتياجه ان احضرن ان كانت ذات السواد  
 عوداً لكونه بصورة من غير تقييد احتياجه وان لم يحضرن السكاجها جازي كما هي في غير السواد  
 ولا تقابل بين قوله مطلقاً وبين قوله ان احضرن فقوله مطلقاً صفة محضه اي كجملتها مطلقاً  
 اي بلا شرط شأني وقوله ان احضرن شرط صوابه محله في عا وفوق ما تقدم او جواباً عما قبله كما عليه  
 الاصوليين ولم يعمم كما ان في قوله لا ولا يجتمعها ان لم يجتمعها والخصر من معنوه في الشرط في اقسام  
 معنوم الخالفة من من قبيل قوله تعالى وان كن اولاد احوال فاحملن ان يضيغن حملن اي ان  
 لم يكن اولاد احوال فاحملن غير وضو حملن وانما قيل فاذت السواد بالصفة لما بقي في صفة  
 السواد وهو من تمامها معرفة بقوله السواد تكراً وبما حققنا في كالم ابن قاسم حاصي وما  
 ذكره في حاشيته من وجوه لا يليق ان ينظر اليها فلهذا اكد على انما هو قوله لا يجتمعها اي ذات السواد  
 قوله في شرحه قال في شرح الارشاد وصنف الامام غير المخصوص بانه التقى في بعض الاحياء على ذلك  
 الامام في قوله في شرحه قال في شرح الارشاد وخالفه الغزالي في الامام فخصه في الاصل بانه كل  
 لما جتمع في صنف واحد لغيره على وجه النظر كالان في قوله في شرحه وعشر من وجهها انما هو  
 بما فيها بالان والاشك فيه فيعتني فيه القلب انتهى فهم لان من الشرط اي شرط  
 العلم بجهلها كما في قبيل قوله ولا يصح الا بحرف الشاهدان قوله ومن ما فيه في فصل المصنفه  
 في شرحه انهم قول الله والرسا ما لا مع قبل البضع صدقاً مطلقاً الاصح وهو ان هذا يرجع  
 لمثل في ولاية العاقل في كل من نوع انتم موثره ان وجهه المفقود وما هنا يرجع للمثل  
 في ذات الكمال هل محل اوله وما حصل ما من ان العبرة في المعنى وعليه بتيقن محل فلا يكون  
 وهو في نفس وفيه بالصفة لصحة العقل بل بيقينه لما في نفس الامر وبما للصفة هو ان  
 الى قدم بيقن استيفاء الشرط قوله هربت السكاج فمن نظر لهذا القول في بقي ما لنا فلهذا غير  
 محصور من الخادم بغير محصور لتساويها وقفاً وكما ان في الباقي انما في اشكال في امرته على

قوله واعتز ضحاك  
أي على قوله  
أن من المشركين  
المسلمين



۱۱۵۵

۱۰۰۰

مسند خاں  
ای وین  
ص

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳

[illegible]

157



السلامة في الدنيا والآخرة

[illegible]



الحق في الله



2



وقال ابن قاسم

والاش التقاطع فيه اكثر قد افاد هذا الكلام صفة وطبها جيبها وجوان وصم وطبها صمها فكذا  
 بالحنفي في وطبها فان وطبها معا اشد بطلاناً طعناً بعلق الاطماع بالوطى فيها ليس في التقاطع  
 على وطبها صمها فلا يثبت عنه تقاطع وقد يستعمل بان التقاطع بسبب تخصيصها صمها اكثر من  
 بسبب وطبها انتهى القول ان عقيدة الضرر وهذا وتما مع الضرر شيئ لا يحيط به الوصف كما شاهد  
 فلم كان تخصيصها صمها لئلا يفتكح اي الوطى اكثر لمجردت على الرجال كل نساء الدنيا <sup>فمنه</sup> صمها على  
 تحبس <sup>فمنه</sup> ولا يثبت وطبها اي الثانية بان تعدى وطبها ظاهره وان طبها الاولى وهو ظم وقد يثبت  
 قولنا انما وان طبها على <sup>فمنه</sup> مكره الاولى على باقية على حالها ويجوز بقا الثانية على طهرها  
 وقال <sup>فمنه</sup> صمها في التمهيد ما مضى مسكتة يجوز عندنا مكرهين واحداً بعينه ثم قال <sup>فمنه</sup> من وجع المسئلة  
 ما اذا كان له احتقان وهو احتقان فوطى صمها فانه محرم عليه وطبها الاخرى حتى يحرم الاولى في ترميم  
 اي كتابة وهو ذلك ما تقدم وطبها قبل ذلك فانه يتخير في وطبها من شاء ويحرم عليه الاخرى  
 نصاً عليه في الموطى وكان سببه ان الوطى قد وقع وقد استوفى المرفق في سبب التحريم فانه  
 استوفى قبل الوطى في كل عمل الى تحريمها على الثاني <sup>فمنه</sup> جعلنا مكرهين احدهما بعينه صمها ما مضى  
 انتهى <sup>فمنه</sup> اذا كان من وطبها الثانية في ترميم البيع لا يحرم احكاماً وهو وطبها الاولى يعني ان الثانية  
 تبقى محرمة وان الاولى صمها كما كانت فلا تحريم احكام احكاماً لكن لا يجب ان لا يطأ الاولى حتى تستوفى  
 الثانية وقيل اذا حصل الثانية حلت وحرمت الاولى واستقر به المرافقي وقد اشد دليلاً  
 بقوله وان حلت ومعداً طهر ان بعض احكام الشرع يقبولى واذا اجمع عليه لا يقطر قاله  
 فلا يثبت الى ما قاله ابن قاسم انه هلا ينكر عليه ما تقدم في قوله والوطى مؤجل محرم <sup>فمنه</sup>  
 على ملاح قطعه <sup>فمنه</sup> وان بعضها اي ولو كان البيع لبعضها ان لم يبيع كله بشرطه فيها بقرينة  
 مما يثبت بقوله او شرطه <sup>فمنه</sup> وصحة اي ولو لم يفرغه ولا نصراً ككثرة من الرجوع في صحتها <sup>فمنه</sup>  
 او جبر على اكل الجذوة <sup>فمنه</sup> بعد وطبها اي الثانية وهو عطف على قوله قبل وطبها الثانية <sup>فمنه</sup>  
 لوطى اما وبنتها مع انما على حرم جمعها بملاح <sup>فمنه</sup> حلت المتكلمة دونها اي مادام الملاح  
 باقياً فانطلق المتكلمة حلت الاخرى <sup>فمنه</sup> خلاط المصداق لا يثبت في وقال بعض اصحابه في ولاية  
 تدل على جوازها مع مثنى مثنى وثلاث بثلاثة وارباع باربع وجعل ذلك مستحراً فيهم  
 قوله على ثمانية عشر مثنى اثنين وثلاث بثلاثة وارباع اربعة وجمع  
 ذلك ما ذكره وهذا فرق للاجماع <sup>فمنه</sup> وقد تنقاه الواحدة اخذت من قوله وان فقامت الاصل

انص صحت  
 الاخرى اي  
 وطبها واسمها  
 من قبل انفت  
 المربع الفضل  
 صم

حيثما



100

انما قلنا الى جهة كذا وعلينا انما قلنا الى جهة كذا

وحيثما جالسه

فوقه و لیسوا ای دی  
کافی و لیسوا ای دی

۴ وقت حاصل



لا اما او جذا او كما في حلقه وفي قن وحيه مصلى للطفل وكان الخ وحيه كثرته وحيها المصلح وكثرة شرا  
 على اي فتى اخذ بشرط من ذلك لم يحصل به التحليل كغسل الماء في وقتها وحيه عليهم ان يطبق في زمانها  
 من تقاطع ذلك انما هم السقطة الموطون على ترك المصلاات وادخلها بالمحرمات وان تروى وحيهم  
 لا ولا دهم لذلك الفرض لا مصلة فيه للطفل بل هو مصلة وكثيرا ما يقع فيه انما الخ وحيه كثرته  
 من غير اوليا كما ان لكل رجل رجلا صغيرا في عقلها كما هو قوله لا يتناوله اي الفاسد فلو لم يفت  
 اي بالفاسد وقوله بالوطي فيه اي الفاسد فيهما اي الغيب ووجوب العدة قوله وعلمه اقله انما الخ وحيهم  
 عطف على قوله وصحة النكاح اي بشرط علمه اقله قوله لا يتناوله اي الفاسد فلو لم يفت  
 قبل الوطى قال في شرح الارشاد بخلافه لو كانت رجعية او معددة لردته او ردتا وانما المرد  
 في العدة لو هو والوطي في حال ضعف النكاح قوله وفي عدة طلاق رفق صدرته انما الزوج الثاني اذا  
 نكح الزوجة المطلقة وهي قبل الوطى استدرخلت ماء الزوج الثاني قوله في عدة طلاق رفق صدرته  
 في قبلها او بدورها او وطئها في دبرها فتم طلقها رجعية وفيها في عدة ذلك الوطى فانه لا يبدل  
 بذلك التحليل وانما قوله ذلك الوطى لا يخله لا النكاح في ذلك قوله ومثله لا يبدل قوله اي مثل النكاح  
 فيمكن جماعه قوله سبع مدين لانه من عكن جماع قوله ما ذكرته في شرح الارشاد عبارة فيه ويشترط  
 كونها لانه منقشرة من اصل الوطى كغيره ولو قدما وكذا صغيرا في صفة الوطى وليس بصغير بوقوع  
 بخلاف صغير لا يتاقي منه ذلك او كان رقيقا لكونه كاحه كما يقع بالاجبار وهو محتج بالاستسقاء  
 وكثره ومجنون وخضى وصائم ولو كانت طائفا او صائمة او خطا اهل منها او صغيرا نكح  
 خلافا لمجلة وانما صوته بالاذر عي ونقله عن النكاح او محرمة او معتدلة في شبهة وقعت في نكاح  
 المحلل او طائفا غيرها لانه وطئ زوج في نكاح صحيح انتهت فقوله كل يقتضى الموضوع اليه  
 ومن لا فلا لا يفهم من عبارته في شرح الارشاد قوله انما امر اوبه اي من يمكن جماعه قوله هو  
 اي الذي منه شدة من هو الذي يمكن جماعه اي يتفق قوله فيمكن جماعه اي بالجماع  
 ذكره صغيرا قوله دون عكسه اي عكسه اذكر من تحليل طفلة جماع من يمكن جماعه وهو تحليل  
 من يمكن جماعها جماع الطفل يعني ان التفسير في المصلحة يحصل بالجماع الجمعي ولا يحصل  
 في الكبير جماع الطفل فغير قيا منه الى العكس وضمير عليه الى ط ذكر قوله اي لا يقتضى طائفا  
 قال في النهاية وفي وجه قطع كبره بخلافه انه يحصل التحليل بانه انما يشترط لشل او غيرا ليعلم  
 صورة العاطي واما كونه في قوله كبره بمعنى كفى الوطى في النكاح الفاسد لان اسم النكاح

وقوله  
 لا يخل  
 على  
 الفاسد

وقوله  
 لا يخل  
 على  
 الفاسد

بقية



في حيز من الحيز

يتناولهم وفي وجه نقل الامام المتفاني الى صاحب على خلافه ان الطفل الذي يولد ميتا في هذه الحالة  
 يحل انتهى وانما هو لو كان بشرط انه اذا وطئ قال في شرح الروحاني قال في الحيز والوفاة على انه اذا  
 وطئها طلقها بطل النكاح ولو ان وطئ بلا شرط وفي غيره انه اذا وطئها طلقها كونه وصح العقد  
 وحلت بوطئها ولو كانها على ان لا يطأها الا مرة فان شرطت الزوجة بطل النكاح وان شرط الرجوع  
 فلا نفق كالنكاح كشي ولو ان وطئها على ان يحلها لها قال في نفق الكسوف لا نفق وهي حية وميتا ونكاح  
 اعاد مردى بالصحة لانه لم يشترط المرافقة بل شرط مقتضى العقل نكاحا بشرط وطئها ميتا ان  
 وطئ الزوجة بشرط انه اذا وطئ فقول وموافقة اي موافقة من قبل التحليل هو اي الوفاة او نكاحا بشرط  
 بان شرط التحليل وحاليا وافقة قول انه يحرم على التحليل اي المطلق استقراء التحليل عا فيه قبول  
قول وياب بان هذا هو اي شرط ان لا يتزوج عليها قول في اوقات النكاح الموصوف هو اي النكاح  
 بها اي اوقات النكاح قول من ادعت التحليل بان قال كذا في نكاحي فزوجني وطلقني وفارقني وانفقت  
 عني قول انما هي اي التحليل قول ولم يقع في قلبه اي قلب الزوج الاول قول انما هو الزوج المخرج  
 ولا يدرك ذلك على ما ذكرنا اي في قول الامام في كتاب في اصل النكاح الوفاة والنكاح قول لانه في قوله  
 كذا في الزوجة وما فيها مستند قول هو موافقة اي في فصول لا تنوي امرئ نفسه قول وكذا لو كان  
 اي لا يلزم منها ومقتضى النكاح التحليل قول في قوله عطف على قول ما لم ينفذ بكونه في قول وانما قبل  
 قولها في التحليل موطن قول في وجه قول اي الاول كونها في قال ابن قاسم نكاحا لم ينفذ وشروطه وانما هي  
 لها قول تنويها وان كان بها بكون يكون فان كونه بان قال هو كذا في مقتضى من قوله وجها الى  
 ان قال بعد ذلك تبين حلالها فله تنويها لانه ربما انكشف لم خلافا طه انتهى فلهذا الفرق بين  
 خلف كذا من غير شك فيها باللفظ واث الاول لا يقع تنويها بجملة فالقاضي فانه يقع الا ان  
 رجع وقال تبين حلالها قول ولو كان بها اي ان رجع الاول ثم رجع وقال تبين حلالها قبل  
 رجع قول لم يقبلها قول اي لم يقبل محكم دعواها قول فان قول في قول المصنف اي دخول الزوج  
 يا معنى الذي فسر به قول لم ينفذ اي العقد قول ولو عثر في النكاح بالاحصائية اي خلاف  
 عكسه كالمقتضى قول وانما قول اي الاحصائية قول لم ينفذ اي انما قول في التحليل قول في نكاح  
 اعدا قول في نكاح قول اي مع زوجته قول في نكاح قول في نكاح قول في نكاح قول في نكاح  
 انما نقضها بقول قولها قول قال في الحيز والوفاة قول في نكاح قول في نكاح قول في نكاح قول في نكاح  
 وطلقني واعتقدت وان كان ذلك وصلى فيها الرجوع فله نكاحها ولو قال كذا في نكاحي ثم قلت

قول وان كذا بها  
 في اي النكاح  
 الذي ادعت تحليلها  
 له وهو الزوج الثاني  
 ص

اي في التحليل  
 في اي النكاح  
 اي من قبل  
 قول والمحملة  
 القول كمن  
 ص



كذبت ما طلعتني الى واصلة او شئتني فلها التراجع يعني تحليل انتهى ووجهه انما لا يتصل بها  
حقا لغيرها قال ابن قاسم قد يقال ابطلت حق العقد وهو التحليل انتهى ونحن نقول ان ذلك  
لا يجزى في حكمه وانما جازي فيها قاله الله سابقا في شرح المصداق اتفاق الزوجين من انهما لم يطلعا  
ثم نقول فقايم وهذا حكم اضي لا دخل له ونجا عن فيه فها جبه ثم ينبغي على صاحبها ان يقول ان  
وا نظر قوله وصدره الزوج مع عدم اعتبار بقوله ويكره من وجع من ادعت التحليل في وجه  
انتهى وفيه نظر لان من ادعت العقد لم يطلعه الزوج الا انك لا تقول انك غير سبق الا انك من مع عدم  
اكان تكذيب الزوج المتأني كما قاله الله وهذا انما قاله مطلقا من غير تقييد بقوله ولم يقع صدق  
وكذا جبه وكذا قوله وانما كذا من زوج فقيما هذا على ذلك ولا يثبت اليه قوله **فصل**  
في نكاح من يمارق وتواجه **قوله** وتواجه اي كطرق اليسار وقوله لا يملك من يملكها والى متقنا  
**قوله** ولم يستولوا اي فيخرج عليه لقضا عليه عقلا فاسلا لان وطبها جازي له من غير عقد **قوله** من قسم  
وطلاق والنزوية تنقضيها **قوله** وحده من وجه تنقضيها عطف على قوله قسم وطلاق يعني ان الملكية  
لا تنقضي كن النزوية ما كنه تنقضيها وكذا النفقة ملكا للنزوية قال في شرح الا ان شاذ لان نفقة الزوج  
تنقضي التحليل وكذا ملكه تنقضي عدمه لانها لا تملك وان ملكها <sup>النفقة</sup> ملك تنقضي  
**قوله** ملكه اي الملك القوي استدل رآك من يتما قضا الحكم يعني وانما قضت الحكم وقيل ان  
ثبت القوي وهو الملك لا في العاقل **قوله** تنقضي اي الملك واستقر **قوله** بشي خا صا وهذا لوضي  
**قوله** اي من فرائض النكاح اقوى اي من فرائض ملك العبد فلا ينفك في طهر من انك انك كره من  
عليه وطى منها الامة لان النكاح اقوى **قوله** على التراجع هناك اي في قول لا يملك حقت الملكية حيث  
لان فرائض النكاح اقوى اي من فرائض الملك وبما فسرنا ظاهر قوله اي من فرائض النكاح فرائض  
الملك وهذا القول اي على بناءه لا على غيره ولا وهم يعني فرائض النكاح اقوى بناء على ان التراجع  
وقول هذا يعني وصفي عيني وهذا النكاح والملك والاعيان هي الامة **قوله** وصفت بالملك وصفتها الملك  
والنكاح كما **قوله** كمل كنهه كما هو انما غير ملوكه له مع ان الملك بملوكه **قوله** وكذا فقه  
الموسم وكذا الحق فقه عليه او لا هو لم ينفك عنها كذا في النهاية واخلاق الفروع في النهاية وفي شرح  
وفي الباب حيث قال في النهاية وكذا ملوكه فسرهم بلا تقييد بالسياد والاعيان وفي شرح المصنف  
وفي الباب هكذا ويحكم على كره قبله فكانت فسرهم بقوله للنكاح من فروع الفروع في النكاح  
فيقول نكاح الامة **قوله** ولو ملك هو وضع المظهر من المضمحل لعل ان الحق هو قوله من ملك **قوله** ان الملك







ومن فاسد ايضا اذا لم يدل على لا بدية فان قلت ان قد علم سابقا منه انه يستمر على ما هو يدل عليه قلت  
 انما هو معتد بما هو بعد النسخ لا مودة اختياره وقوله ولما لم فلا نعم عليه تمامه سبب مكابرة وعناد  
 ومقتضاه لا يدل على ذلك وحكمه انما هو مقتضى كنهه انما هو مقتضى شرعي حيث قيل ما كنهه ومحمم  
 ومورد السبب وقوله كما ان انكاحه تشبيها غلط لا يلتفت اليه بما هي فضعفك عن العالم فاعرف  
 المراد بالحق لا ان يقال كما في قوله لرجل في الله والى الا تمام ولا اتصال قوله انما هو مقتضى  
 ان يطل في حكمه اي وهو على له الوطى لا فيه نظر ولا قرب الاول فيما لو كان اختيارا ليدل  
 ببقاء التروية اما لو كان اختيارا لهما وانما فيقتنع عليه الوطى لانه فيما اذا كان اختيارا لهما  
 ملكته وهو يقتنع عليه وعلى سببته وفيما اذا كان لهما فيكون مقتضى فاعرف انما هو مقتضى التروية  
 باقية بقدره على تمام العقل او منقضية بتقدير تمامها قوله انما هو مقتضى ملكته او بعضه  
 وحكمه كما انها محتملة قوله حلتا فاما معنونه على فيما هو معنونه التقييد به السابق انما يتكفي في ملكته  
 حلتا غير تمامه كانا مشتركة بشرط اختيارها وحلها وانكحته ثم فصح ان الشرط اختيارها صحيحا  
 وقضية كلامه انما هو مقتضى فغير ان ياتي شرطه انكاحه على الملك فيشرط تمامه فلا يقتضيه  
 انكاحه بشرط اختياره مشتركى لكونه دوا ما بخلافه قوله انكاحه على الملك فصح ان له فيقتضيه  
 انكاحه لوجود الملك في الجملة وان كان متقن من لا قوله عينا فيما او انما كما تقدم من قوله لانه  
 لا يلزمه انكاحه قوله فانه متقن من لا قوله عينا فيما او انما كما تقدم من قوله لانه  
 بخلافه البعض وكل من فيه رقي يجوز انما انكاحه الالة والحقيقة بلا شرط ما ياتي الله تعالى قال ابن تيمية  
 وظاهره جواز الالة البعض مع تيسر الحقيقة وان يقره قوله لا شيء ياتي في هذا الفصل كما من فيه رقي  
 فيجوز جميعا بل يصح به فليتا ما في مقتضى انما هو مقتضى لكونه لا في قوله كله هو المعنونه  
 انما هو مقتضى يصح انكاح الالة المعنونه مع تيسر الحقيقة بل انما هو مقتضى انما هو مقتضى الالة المعنونه  
 فيكونه قبيل قوله تعالى ومنهم من ان فاما من يقتضيه لاني وده الملك مع عدم التامية فيما دون ذلك  
 تنبأ بانما هو مقتضى رجلي في قوله رجلي باول ولانكاحه مثلا صحيح تنبأ بانما هو مقتضى رجلي في قوله رجلي  
 وانما هو مقتضى رجلي في قوله رجلي باول ولانكاحه مثلا صحيح تنبأ بانما هو مقتضى رجلي في قوله رجلي  
 باول ولانكاحه مثلا صحيح تنبأ بانما هو مقتضى رجلي في قوله رجلي باول ولانكاحه مثلا صحيح تنبأ بانما هو مقتضى رجلي في قوله رجلي  
 لوانه باقية لرجلي وبخلافه لا خيرا فاعتقدها كما نكحها لم يفتق كحل لانه كما انفسه با حلكه صدادا لا يستقبل  
 او بما تحمله وقتنا بما هي في التروية فيقصر في كل حل وحل في المستقبل فاعتقدها الوارث وتروى



كلامه في

والله جبره بغيرهم ان اولادها ارقا وهو بالشر كشيء متقادهم احرارا وبغيرهم الخرافة  
 وتبينهم لانه بالاعتقاد انهم على الحق صلي الله عليه وسلم عجب مع قوله الاتي في الحق لولا  
 اصل غير الحق الحق بوجوه اخرى غير ما لم يتيق بيقين الاتي فلهذا الوجه هو الاول لان  
 يتيق من الحق صلي الله عليه وسلم بالاجل عليه سر بان الحق اليه فيبقى على ملكه الحق ما قاله هذا فيبقى  
 ان الوجه هو الاول وان يتيق اصل الحق امر واليه لا نشك وكذا ابن الرطبي وابن قاسم في هذا  
 لا ينفك الشيء انه لو اعتقد الحق صلي الله عليه وسلم هو ما عن الوصية بالاجل **فصرح** بولعق سبيل الامة  
 عقوبتها بغيرها من قبله فهل يصح تنزيها من غير شرط لان محرمية تقارن الحق في  
 متعبه فلا تنافي ولا دها لا يبعد الصلابة انتهى بل ينبغي ان الحق اعتقادها على صفة الحق  
 فكل اكلان اعتقادها بعادة صفة تنزيها بها لعدم اكلان الحق الاول كما حصل منه  
**والله** متعدي للاستمتاع بغيره لا امره والاستمتاع بالواقع بعين سياق قبيل الصداق اذا احسن  
 بين حق الحق المطلقة الحق وهو اصل الحق لا الصلابة في قول الحق صلي الله عليه وسلم  
 كذا فيقولون ان لا ينفك مطلقا وبعضهم يقول مطلقا والثالث قول الشافعي او غيره قول بعض  
 الصلابة او هو اكثر العلماء وعرف انه لا ينفك الا عن اصل قبله والاول فلا يقولون **بغير** اعتضاد الحق  
 بعض الصلابة او اكثر العلماء جليل الحق كونه وان كان لا ينفك **والله** الصلابة في الواقع في الثما  
 فلهذا ولا قبله وهو قول الحق صلي الله عليه وسلم الحق لا ينفك عن الحق فان كان حجة حجة فيقولون لا ينفك  
 الامة الحق ولا منه الحق **فصل في** الحق لا ينفك عن الحق **فصل في** الحق لا ينفك عن الحق  
 صفة الحق الحق وذلك لقوله تعالى ذلك من حشي الحق الحق منكم واصل الحق منكم من الشفا  
 لانه سبيلها ما كان في الدنيا والعقوبة في الآخرة **قوله** ومن ثم ان الحق لا ينفك عن الحق  
 الصلابة فيقولون ان الحق لا ينفك عن الحق **قوله** الحق لا ينفك عن الحق **قوله** الحق لا ينفك عن الحق  
 فلهذا لان الحق لا ينفك عن الحق **قوله** الحق لا ينفك عن الحق **قوله** الحق لا ينفك عن الحق  
 هو الحق لا ينفك عن الحق **قوله** الحق لا ينفك عن الحق **قوله** الحق لا ينفك عن الحق  
 بان وجودها في الآخرة الحق لا ينفك عن الحق **قوله** الحق لا ينفك عن الحق **قوله** الحق لا ينفك عن الحق  
 لا ينفك عن الحق **قوله** الحق لا ينفك عن الحق **قوله** الحق لا ينفك عن الحق **قوله** الحق لا ينفك عن الحق  
 فالعنى مانع فان لم يكن الحق فلا يحتاج الى **قوله** الحق لا ينفك عن الحق **قوله** الحق لا ينفك عن الحق  
 بالحق في الآخرة حيث ينفك من الحقيقة كونه من الحق **قوله** الحق لا ينفك عن الحق **قوله** الحق لا ينفك عن الحق

في الامم لا ينفك

ان الحق غيره  
 ان الله وشيئا  
 مختلفة



وخاصة الدافع انما يقتيد للذات الباطنة في الفاعل بما يوجب في صفة مستقلة قوله بوطيحا ودون  
الخراج اي كبطيحا وغيره وتصنيفه اي تصنيف المصنف هذه المسئلة في قوله ولا غير هذا حيث ذكر  
بقيل انما هي حيث واقف بحججه من التصنيف لا يتم صنفوه منه في يد قوله حيث لم يكن في اصله وهو  
الحجر قوله ان اصله وهو الحجر قوله انما مقتضى فيه اي اصله وهو الحجر قوله اي خلفه ما قاله المصنف  
قوله ولو كانت بيته اي ولو كانت كبرية كتابية وذكرها في المواضع في الآية قوله اي على الفاعل كما ذكرنا  
ومن ان العجز عن مما لو كانت بيته لا يمكن من مخرجها ككتابية لا يمكن من مخرجها ككتابية لا يمكن من مخرجها ككتابية  
بان لم يفضل مقتضى بقوله يعجز وفاقا على بفضله قوله ما يعجز قوله اي فاضله عما يحتمل  
من مسكنه وخادمه وحكمه ومجربيه وكذا غيرهما مما في الفطرة فقوله مما يباع بيان لما في قوله تعالى  
قوله من مخرجها كبرية الانبياء عليه السلام اي على ما هو المثل فان قلت اي الزيادة وانما لا انه قادر على تلك الزيادة  
ففي هذه الصورة يكون من العجز قوله نعم في مقتضى ما اخبركم كل من سابقا ان كبرية لو طبعت زيادة من  
لان قلت ان كبرية العجز قوله ولم تقض هذه كبرية في معنى ان من المثل كبرية كان عجزه من مخرجها ولا يستلزم  
بطلان طلب صدق الامة ثنتين دس بل فذلك كبرية طبعها ما طبعه ليعمل وهذا ما ذكره  
قوله ان العجز في مخرجها في معنى ان حصة السبقا وشرقه لا يستلزم حوان في كبرية كبرية ما قرر ان  
الشروط التي اعتبرت في عدم حوان قوله كبرية الامة ما دام وجود كبرية لا تقتضي بعضا من  
فانما وقع ما لبعضها لظاهر قوله كل محتمل كونا حقا لا العرفي معتد قوله في راجع الثاني وهو اعتبار  
قوله وبه اي بترجيح الثاني قوله تمنع الامة لغيره مقتضاها عجزا قوله اي حيث هذا وهو ان كبرية حوان  
وطيها شرعا اي الحالة الراهنة لها ادخ على الوطى شرعا فلا يتدفع حاجته في الحالة الراهنة قوله  
غيره فظهر طاهر حيث ان كبرية المتخيرة لم تمنع كبرية لغيره مقتضاها عجزا قوله اي في الموضع وكلمة  
في الامة المتخيرة التي تقع شفاؤها في مخرجها حيث ان المخرج يمنع وطيها كبرية الراهنة  
ان اليمين قوله لا لوجه في معنى ان الموضع على المتابع في كبرية المتخيرة والامة المتخيرة قوله النظر في الحالة الراهنة  
حيث اعتبار تلك الحالة ان كبرية المتخيرة لا تمنع كبرية الامة لمنع وطيها لا حوان لان كبرية الامة العفت وكل  
لا يحل له كبرية الامة ابتداء لا تقرب من منع وطيها شرعا قوله ولان اي النظر فيها الحالة  
الراهنة هو الا حقا فيهما اي كبرية المتخيرة والامة المتخيرة فلا تقرب الى ما قاله بعض المتأخرين  
في هذا المقام فانه سبق الى ما فيها قوله وبه اي بهذا النظر الذي ذكرناه في كبرية المتخيرة  
قوله في هذا المقام انما سببها لتخير فيها لا هذا المخرج حيث لم ينظر الى الحالة الراهنة في حوان  
الكل في

المتخيرة  
ما فيها











قَالَ يَا مَعْشَرَ الْمُؤْمِنِينَ  
لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السَّبِيلَ  
الَّتِي تَكُونُ لَكُمْ سَبِيلًا  
مُتَّعًا وَلَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ  
وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السَّبِيلَ  
الَّتِي تَكُونُ لَكُمْ سَبِيلًا  
مُتَّعًا وَلَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ



[illegible]



في تقديم البت

لا فيه اصل

ففي تقديم البت يصح قطعاً وفي تقديم الامة <sup>المتكلم</sup> صحيح نظاماً لان <sup>المتكلم</sup> يجب ان يتوجه الى الراجح  
 فاذا لم يكن كما سمع قضية انه يصح في حجة قطعاً ولا يخفى عن تأمل وانظروا ان لا يتصور انما يتقدم  
 انما يباين بقوله حتى يقال انما يصح نظاماً اذا علمت له لان جميع المتكلمين فيها في ذلك فاصلاً  
 فلا نه لا قسراً ان المتكلم يتوجه الى الراجح كما في نظامه عن الكمال في تأمل فيما اذا قدمت حجة  
 في الراجح وانما تأملنا ذلك انه لو قدمت في صورة الراجح صحيح يتوجه المتكلم الى الراجح فلا نظاماً  
 اصلاً وانما تأملنا لان <sup>المتكلم</sup> الذي ادعاه في غاية اخفا وانظروا ما قلنا كما قررنا في علم الملازمة  
 قولاً او عكساً فكذلك بان قال <sup>المتكلم</sup> البت الامة من وجبت هاتين <sup>المتكلم</sup> باللف ففان قيلت  
 البت بسبب الامة والامة بشبهاً او قيلت الامة بشبهاً والبت بسبب الامة ففي تقديم بقوله  
 البت مع نظاما على الراجح وقيل كالوجهين جميعاً وفي تقديم الامة مع نظاما على الراجح كما في نظام  
 لان <sup>المتكلم</sup> انما يتوجه على قوله فان دفع ايضاً كما سبق ما قاله ابن قاسم من انه يصح في الحجة قطعاً ولا يخفى  
 عن تأمل ولا يتصور انما يتقدم الامة انما يباين بالامة من دونه سابقاً ولاحقاً  
 ثم قال وهل ياتي في ذلك <sup>المتكلم</sup> المتكلم الذي ذكره بقوله لانه لم يقبل حجة الامة الا بعد حجة نظام الامة او  
 لانه من نظام الامة يتوقف على تمام <sup>المتكلم</sup> البت لانه لا يصح بقوله اصلاً بل دون الاخرى على ما تقدم  
 نظره في البيع فيما اذا وجب باللف <sup>المتكلم</sup> فقبل نصفه بحسب الامة ونصفه بحسب الامة او يفرق بينهما فيتم  
 انتهى وفيه نظر لانه يجب ان فيه اى صورة تقدم الامة <sup>المتكلم</sup> المتكلم كما هو ظاهر وصحة نظام الامة  
 متوقفة على تمام <sup>المتكلم</sup> البت والامة مع ان <sup>المتكلم</sup> البت في الراجح او البت لا يتوقف  
 بقوله هو بل على الاخرى <sup>المتكلم</sup> البت في الراجح والبت والامة مع ان <sup>المتكلم</sup> البت في الراجح والامة مع ان  
 ففيه لم يخل على تقدير ان <sup>المتكلم</sup> البت في الراجح والامة مع ان <sup>المتكلم</sup> البت في الراجح والامة مع ان  
 قوله في احدهما اى في النكاح <sup>المتكلم</sup> البت في الراجح والامة مع ان <sup>المتكلم</sup> البت في الراجح والامة مع ان  
 شرط ذلك كان <sup>المتكلم</sup> البت في الراجح والامة مع ان <sup>المتكلم</sup> البت في الراجح والامة مع ان  
 اولادها امران لغو الشرط والعقل يكون اولادها من جهة لم تنكح الى هيت وهدت فيها  
 بشرط الامة <sup>المتكلم</sup> البت في الراجح والامة مع ان <sup>المتكلم</sup> البت في الراجح والامة مع ان  
 سيدها في حليل العقل وغيره وان اولادها امران لان اولادها بعد من قاتل الشرط وهو  
 الذي يتجه لانه وقع قبل وجوب الولد وسببه وان حكمة لا توجد في المستقبل <sup>المتكلم</sup> البت في الراجح والامة مع ان  
 وليسوا بشرط منه فافهم وان قلنا بقاءه وهو ما افق به شيوخنا غير مائة واعلم انه غير

ان قالوا







٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



















[illegible]







۷ حنا ای  
۲۰ حفظ  
ایم



[illegible]



**الفصل الثامن**











٧  
كانت في بعض  
وكانت في بعض

۷ ابن ماجہ ص

تأويل الحنفية

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام



في الاسلام من غير بيان ومع انه لم ينقل بتدليس قط واما ما يليهم قوله صلى الله عليه وسلم لغيره  
 الذي ياتي وقوا سلام اخذتني اسلمت ايتها شئت فاعبد لقوله ايتها الذي فقل له احيى من اسلمهم مع  
 ابن عجلان ما هو قوله لم ينقل اي النبي صلى الله عليه وسلم له اي لا ابن عجلان كما قاله الحنفية وقوله في  
 اي على الحديث على الا واصل وهو كما اوله الحنفية اي اسلمت الا واصل وفارق ما ذكره من وقوله تعد روايت  
 المشافعي عن ابن قتيبة قال اسلمت وتحتي خمس اسوة فسلمت النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 مع فارق واحدة واسلمت ابعثا وقوله وعلى بتدليس عطف على قوله على الا واصل اي اشار الى ما  
 وهو قوله اسلمت المكاح اي هذا المكاح مخالفا لظاهر اي لظاهر الحديث ولذلك كان ذلك  
 المتأويل بعيدا لغيره لعل ذلك كما قال شافعي حنفيا لا اصول وجه بعيدا اذا ابن عجلان كان  
 متكررا لاسلام لا يبرأ شيئا من الا مكاح حتى يحاطب بميزانها عقلا على سبق علمه وذلك انه بعيد  
 خطا ب مثله بمثل هذا مع انه لم يفعل بتدليس قط لا منه ولا من غيره اصله مع كثرة اسلام المكاح  
 المتروكين ولو كان لنقل قطعا ان النبي صلى الله عليه وسلم اطهر سراجا لا اله الا الله فخذوه وكن من امتي كوني  
 قوله وقد يتصور اختياره اي من فيه رقا قوله بان يعقوب قبل اسلامه سوادا حاصلة ان هذا قبل اجتمعا  
 الاسلامين وبدا سلامه فضيعة انه لو كان صريحا عن اسلامه مني شيئا اختلفا وشيئا وهو مستقار  
 بالاولى كما ذكره في قوله وان اسلم بعد في العدة في وعليه فقل له ان العدة لم تزل في اختيار الحنابلة  
 دخول وقت الاختيار وهو محصل ما يعلق اسلامه في اسلامه مني وتضييقه الى انه لم يحصل بعد  
 اختيارا شيئا قوله لم يختر الا شيئا ولو من المتأخرات كما قلنا في انما صريح بقوله في شيئا لانه  
 غاية اختيارا لم يبدل ذلك العدة فلو اختار واحدة فبالطريق الاولى وفي ذلك معنى من هو مقتضى  
 مقتضى قوله تعالى وعزيم من ان تاتيه بقلنا يا يوده اليك وهو تخيير بالاولى ولذا كان  
 في غيره اي كما صرح به الشيخ ابن ابي حنبل في حنفيا لا اصول لا معنوم المخالفة فما قيل انه لو فعل  
 منه انه لو اسلم بعد في العدة واحدة ثم علق ثم اسلمت الباقيات كان ذلك اختيارا ومع  
 فيه نظرا لانه اتفق عليه معنوم المخالفة هذا المخالفة ولم يطبق على مقتضى المشي قوله وان كثر الفا  
 هذا ليعتقد من اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم وعليه التمسك ونقضه من حيث اختياره قوله في الرابع الحنابلة متعلق  
 بقوله زاد قوله لانه السبب اي الاسلام قوله فان مات اي هذا التمسك به اي اقرت معه اي اقرت بالتمسك به  
 مع الخوض الثاني قوله اعتقه وصحته اي صحته لم يأت في وجه واحدة قوله وان وكذا اي المكاح  
 معا بغيره لا قرره الله في شروح قتلا الله فان جمع بين شيئا شيئا بطل حيث قال فان بطلنا

ويستدل به في  
 بعض النسخ  
 في قوله

مثل ما قد تبي  
 ما دونها لفظا  
 في قوله



















فلا اله الا انت سبحانك انى كنت فيهم

لا اله الا الله  
لا نؤمن الا به  
لا نؤمن الا به

امست فقولہ تعویب  
خبراً عنہم



(و جواب)

الا من عني اختلف كلامه قوله وهو اي العبد الحق لله لا الحقين كما بحث السبكي وانما وجب لما بيننا  
 على صلتهم ان يتوكل احتيازا لا ربح فقولنا من مساك بيان الحق بها في طاعتهم قوله فمن ثمة اي لاصل  
 وجوبه الحق لله واستباح حللهم كماله وجوبه لا ابا هتة كما بحث السبكي وعلمهم الحق ففكاهه على طلب قوله  
قوله ظاهر كلامهم منهم معتدا على ان الحق ليس قوله ان العبد الحق يعني ان الحق قولنا الامام  
 له معنيان الاول ان العبد والحق الثاني انه لا يجوز قوله والقضية الاولى ان العبد الحق يعني وجب فاعني  
 يعني بحسب قوله والقضية الثانية ان لا يجوز قوله فاعني يحلوه حتى يتي وجب قوله اي بوضع  
 المعنوم من هائل قوله وذكر العشر قضية قوله قال بعضهم واما في تفسير الآية ما تقدمه وقامت العشر  
 اليها في لا تتأخر في ظهور والاعلام والفتنة لا يستعمل في التحكيم في مثله ذهابا الى الامام هتة  
 عشر ويشهد له قوله ان العبد الا عشر ثم ان العبد الا هو ما انتهى باني قوله وقامت العشر  
 وقوله الله وذكر العشر قوله عن كلام العرب اي لا يتبعون الا ما يتبعون الا ما يتبعون الا ما يتبعون  
 به فيقولون العشر معني في شراكم والحق منه والحق الحكمة في ذلك ان الحق في سابقه على الامام  
قوله فليقل الامام قوله اي لا يعتد به في الامام قوله وذلك اي يقول اي في جواب عن اعتراض الزيدية  
قوله في مؤنة العبد او الحق قوله وهذا فيه اي قوله وليست كتابية للعالم به في كلامه  
 فيقولون قولهم في اول باب فكان المشرقة اسلام كفاي وثمة كتابية دام لكاهه فاعني في العبد  
 في قوله في حجة اي حجة في وجهه قوله علمه اي علمه سقط قوله بان كلام  
 فوري قوله قال في شرح الارشاد لان اسلامها فرض مضيق فلا ينبغي ازالة النفقة كغيرها من الفروع ولا  
 يحل يمكنه ان لا مانع استمتاعه بان يسلم في عداها فلم يسقط نفقتها فيها كالحقيقة بل اولي  
 مقصود ترك الكلام انتهى قوله في موضع الموضع اي في موضع عليه فسقطت نفقته معوضه اي بقوله  
 العاقل لمعقود عليه قوله وهو اي الموضع العاقل الموقوف اليه قوله في نظيرها من الموقوف  
قوله في عفا عن ربح لا يسقط بمقتل قوله ومن جمع اسلامها اي التي جمع اسلامها مع اسلام ذواتها  
 قال في النهاية وفاق العشرة بان سقوط النفقة بالردة ذوات الاسلام وسقوطها بالفساد  
 مانع من الاستمتاع من اخرج من نفقته وذلك لان اول مع الحقيقة كذا ذكره الموقوف في قوله  
 انتهى فلا بد من دفعها للقاضي واعلامها له بانها رعت للظلمة في مصل القاضى فان  
 سيد الان سال العالم طرة ان كان الرجوع ولم يرجع استقرت عليه لانها مانع الا في جانبها  
باب الخيار في النكاح والاعفان والنكاح العبد وعني ذلك ما ذكره في

قوله لا صلا لان الكتابية  
 اي في شرط الاوث  
 تحقق بوجبه



ما ذكره من ان يفتسم الى ثلاثة اقسام قسم مشترك بين النروحيين وقسم يخص بالنروحي  
 وقسم يخص بالنوحيين وبدء بالقسم المشترك فقال اذا وجد في الخاص ما يخصه فانما يخصه ان فيه  
 او في معناه الصانع ويحتمل ان يكون مستعرا للثلاث ويحتمل ان يمتنع بالاعراض فانما يخصه ان فيه  
 وان قيل قال في النهاية ويستثنى من المنقطع كما قاله المتأخر في الحقيقه لكن في غير ذلك بعض الان  
 انتهى قال في شرح الارشاد ويستثنى المتأخر في المنقطع الحقيقه وهو الذي لم يذكر في بعض النسخ  
 وكل ما هم يوافقون وفي هذا القول على ما وجه بناء على كل ما هم فلا يورد ان كلام المشهور  
 لما قاله فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه  
 قال في شرح الارشاد قال الامام ولم يتغير في الحكم المجنون ومن جهة الاطباء في مكان زواله وتعليل  
 به كان قريبا وفرقا بين كشي نقله عن المتأخر كما جعل منه الاضافة كما هو الغالب على الدائم الا ان بعض النسخ  
 فلا يجوز ان يكون في الاعراض فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه  
 لا يرد ولا صلاح وتضمنه انه لا قال الاطباء ينزل بعض من لم يثبت له الخيار فان طال الفاحصة والحق  
 بقبول شرح لم يبعد فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه  
 حكم اهل الحجة بكونه من اهل النروحيين فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه  
 حكم اهل المعرفة فلا تخالف فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه  
 وان لم يرد في قبضه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه  
 عطف على قوله فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه  
 قدر حشوة مستقلة او اكثر دون حشوة وصغر حشوة جود وكان الباقي قد مر هاء دون المعتدلة فلا  
 خيار بقي ما لو شئ ذكره مع انشائه واوخل منه قدر حشوة فقل يكفي ذلك فليس لهذا الصنيع  
 اولاد لا عبرة بقدر ما هو ووجه ما فيه نظر والاقرب الثاني فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه  
 وذلك ان فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه  
 ان المبادىء فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه  
 فانما عقلت من الوجه زيادة منظر لكن فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه  
 المحال يختلف باختلاف الحال فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه  
 لان فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه فانما يخصه ان فيه  
 لا يتشكله ان قاسم في هذا الفرق يفتنى فانما زيادة في المجنون كان علم احد بطريقا  
 الاضطرار ثم علم بعد السماع زيادة فيهم اي في الوجه لا خيار بها فان كان كذلك فليس كذلك

بما انه انما في  
 ثم صرحا وجه بقوله  
 وذلك في



٢  
وقتہ احیاء صواب

قضاء المصيبة إلى الضحية وعدم موت المريض فأوقع في بعض نسخ الشرح قوله وإن بقي  
لميب مصون بالمرء وهو من كلامه وإن التأكيدية الشرطية مضمرة قائم الناسخ

قوله في ما مضى











الحمد لله الذي هدانا لهذا







[illegible]



الى الردة والرضاع فانما فاسخا فبما تناديون الامتياز في المحرمات شيئا غيرها وقوله قبله اي قبل  
 فكان في القياس من الحاقه بالعييب اي الحاق الامتياز بالعييب بناء على ان فسخ النكاح بعييب  
 العقد في حال سعيه لا ينافي اصل العقد ولا من حيث الفسخ قوله لا ينافي هذا التردد من من حيث  
 في الصورة الاولى والمسمى في الثامنة قوله فقصية المسمى في هذا يشخص الصورة الاخرى مع ان الزا  
 فيها المسمى قوله وقبله اي الوطى قوله فان وطئها في تنويح على قوله وقبله وقوله في الثامنة قوله  
 او منه قوله المسمى قوله تنبيه من اى ما يفسد نكاح الحرام وقوله حسا له اى في الفسخ بالعيوب  
 والرد قوله سموا بالمسمى ومهر المثل قال ابن قاسم لعلمه بناء على مقابل الاصح في قوله السابق الاصح  
 يجب من مثل ان فسخه بغيره ولا ينبغي ان يرد المسمى في قوله والمسمى ان حدث بعد وطئ اذ لا تقر  
 في هذه الحالة حتى يصح قوله على من غيره قوله لعلمه بناء على مقابل الاصح قال في الخلق والثنا  
 يجب المسمى مطلقا وقوله اذ لا تقر في هذه الحالة ان حدثت العيب بعد الوطى فكذلك الصورة للتقرير  
قوله قال لا يفسد راجع الى التوقيفية بان سكت اى الوطى عن عيبتها لا ظاهرا وبها له اى يلو في معرفة الخطا  
 به اى بالعييب بان قالت لعل ان الخاطب يعرف عيبي فالتقرير في هذه الصورة من غير ذكر  
 في الصورة الاخرى من الزنا قوله ويعني عنه اى على الرجع الى الحكم الحكم بشرطه اى بان يلقى عتقها  
 ولا يرد على قاضي قوله ولو لم يوجد قاضي قالوا ان قاضي ضرورية قوله ذلك  
 اى الرجع الى الحكم قوله لا يرد اى الفسخ مجتهد فيه لا بد ان يقر على صفة الحكم المفسول قوله انما لو لم  
 تجد ما كان ولا حكم ومنه ما لو لم يفسخ الحكم على دبرهم وينبغي ان يلقى المولى هم  
 وقع بالفتنة لا محالة لا محالة قوله لا علم ما من اى قبل قوله ولو وجد خفي اى انه لا خلاف في  
 احد الوجهين وتقدم الكلام على ذلك فيما تقدمناه عن البرهان بان ثبت بكل الفسخ وهو حرم  
 منه قوله نادعت عنه مقارنته للعقد لان حمل دعويها يستلزم بطلان حق والفتنة وطلبا  
 هو فقه يستلزم بطلان نكاحه فبذلك لا يستلزم بطلان جماع ودعويها قوله على ما اى اى  
 من ينظر الى التمسك وقد ماتت من في صحتها فبذلك يستلزم بطلان نكاح من لا كتاب له  
 حيث ظهر في قوله وثالثها ان يخاف من فاسخ النكاح في المعايير قوله بافتراء اى الرجل  
 فها اى بالفتنة قوله لا عليها اى لا على الفتنة قوله امرته غير مكلف بافتراء امرته الى غير مكلف  
قوله بعد صحة التزويج اى غير مكلف بالفتنة قوله وكذا ثبتت بيمينها او باقراره ومعلوم قوله  
 خطية وبنى ما يحيط بها شيئا كالقائمة النور بما يدخل في موضع الفهم ويكسر كل التزمية

قال في القاموس الحظيرة بتقديم الحاء المهملة  
 والطاء المهملة في التمر والخبز بالواو  
 خشيما او خشيما التثنية

انتهى



في كتابه

في بيانها

انتهى قوله بانها اى التعيين والنفقة فان المص ضربا القاضى له سنة قال ابن قاسم هذا قال ولو  
 بمصوم توقف فيه اقول وفيه نظر لان مصا على الشرع كلها لوقعية وانما حكمهم به الشارع لها فان  
 المصوم يتوقف على استياد الحق لا يثبت الا بالشرع وان كان بعد ذلك واجبا للقول لوقى الا انى من  
 وجب لا فيه من دفع المفسد وسد ابواب الوسائيس كما يشاهدنا في مدعى المشقة كذا بقوله  
 لا سكونها عطف على قوله بطلها وجع لم يضرب بالقاضى للذة قوله فان ظنه اى فان ظن القاضى كذا  
قوله وحش اى يحترق بيا لدحض الرجل اذا تحير قوله بنيتها ان شاء قضيتها عدم وجوب ذلك هو  
 ظاهرا لتعظيمها بعد مجتها قوله على ما قاله الروماني قال في شرح الرقوض وقضية بل صرح به ان  
 ثانيا بعد السنة يكون على القول وهو المعتمد خلاف لما وردى والروماني انتهى وانما قال لا  
 والله بناء على المعتمد انه صنفين وهما الموقوف والشكوك لبعضها لظاهر قوله او يمكن عونها هي  
 التى بكار تملك الحق وتحتاج الى ذكر طولى فان المصداق اى لا وضعت هلف قال في التبيين فان ذهب  
 بعض ذكره وبقي ما يمكن اجماع به فادعى انه يمكن اجماع واكثر من الحجة فالقول قوله اى هو الاصح  
 وقيل القول قولها وانما اختلافه بعد من اجماع هل يمكن اجماع به فالقول قول الحجة انتهى والفرق  
 بين المتعلقين طه اذا لا يلى ان مكان اجماع قوله به باقى والا ضل في مكانه اجماع وعلم مكانه  
 وفي الثانيه المتعلق في اصل البقاء قوله ستمها بجمع نسوة بقاء هجر ما لم يمتد بذكر تلك النسوة  
 وغيره وانما قوله المصدق لا مما ل قوله مع ان اصل بقاء المتكاثرة وعدم تعلقها بالشيخ  
قوله توقفه اى توقف اختلف على طلب الزوج قوله في اجرائه في التحليل قد مر في محبت التحليل في قوله  
 لهم ببقائها مشقة مثل هذا واحال الشك ثم الى هنا قوله قوله تصد بنية اى الزواج فيه اى في القول  
 حتى يتبع قوله اى اى ثمة به اى بالاحسان قوله او بعده ما اذا دعت الوطى قبل الطلاق لتسوية  
 المحرم قوله ولو قال لها هجرى عبارة انما تارة ولو قال لها وهى طاهرة انت طالق السنة وهو  
 ثم ادعى وطى في هذا الخبر ليس في وقوع الطلاق في الحال وانكرته صديق بعينه لانا لا اصل بقاء  
 المتكاثرة قوله قال عطف على قوله وقال وضيت وانما اصل الزوج انما يقول وضيت ليرفع وقوع  
 الطلاق في الحال والزوجة انما تقول لم تطا ليقع الطلاق فالقول لزوج مع الميمى لا اصل بقاء  
 المعصية قوله لا دفع الشيخ اى لا لوصفها بالمر فلو طلقها مصرا على انكار اجماع تشكك المر قوله وادعى  
 الاتفاق وانكرت الزوجة الاتفاق قوله وهى عطف على الضمير المتكاثرة في بطلان لوقى الفصل  
 بينها وحاصله ان الزوج يصلى في لرفع الطلاق وتصلح اى اى الزوجة لبقاء النفقة فيلحق

قوله اى قبل الوطى







نحوه  
مختار

ان الكتابية لشرطت اسلام الزوج فبان كتابيا تحيرت لانه لم يجعل الا سلاما كالمعتاد لا في قول  
 نعم لا يظهر في الحقيقة في محله في العادة تنوع مسلم فانه لا يحتاج الى شرط السلام اذ الكافي لا يحل له نكاح  
 المسلمة ومخير الكتابية في الكافرات لا يصح نكاح المسلم بها قوله والتي اى الصفات التي لا يحل  
 اى لا يتعلق به كالا نقص كالكافة مثال للصفة الكاملة او شوية مثال للصفة الناقصة قال  
 في الواف ومخير العتلات في كل وصف بشرط فبان خلافه سواء كان صفة كمال كالشباب والجمال او النقص  
 والعيب والعيابة او صفة نقص كالفقر ذلك ومن ذلك صرح في الردى حيث قال اذا شرط احد  
 الزوجين صفة او عيبا او محالا او سارا او نحوها من صفات الكمال او صنفها وانظم ان التثنية والقبلة  
 من الصفات الناقصة ولا يفيض من الصفات الكاملة لانها من سبابها محال فقوله او شوية قضيت  
 انه لشرطت كون الزوج يكون فبان ثبوت المحيان قوله وكون احداهما ابهى هل مثله الكمال والنجس  
 والاعتق وغيرهما ما ذكره السلم قوله والا كذا في الشرح قوله في المصنف في المصنف في النكاح في النكاح لان اتحاد  
 في الرقيق ان العفة منه محدودة لا التمتع ويفرق بان هذه الامور تقتضي في النكاح لان اتحاد  
 به معتقدا والقدرة والتحتية علة في السلم والبيع اذ المقام في الرقيق محدودة وهي لا تختلف لغيره  
 الامور فيه نظرا وانظم الاول في النكاح والثاني في الرقيق قوله وقد اذن في الحال قلنا انه قوله اذا ما  
 اى الزوج قنا والزوجة مرة قوله في صفاتها وقضيتها فيما اذا شرطت حرية الزوج فبان محلا وكان قوله  
 قد اذن له في النكاح وفيما احصر اذا شرطت صفتها فبان محلا قوله اذ كان السيد في نكاحها وكان الزوج  
 من محله في نكاحه قوله بعد وقد اذن السيد لمبدله ان يملكه وشرطت حرية فبان قد قوله  
 والزوج في حلة معتقته للزوج ايام ان الزوج في صورة اذ بانته حرية لا غير قوله اذ بانته عطف قوله  
 على قوله اذ امان قوله عطف على الصيغة مستتر في قوله اذ بانته وهو له محل فلا صفة صفة لقوله كتابية  
 للاصحة قوله لانها شرطت قوله قال في الشرع الا انشاء قوله النكاح مع خلف الشرط مطلقا لا فاقبل  
 الصفة ليس كسبيل العاين فان لم يبيع لا يفسد خلف الصفة مع تأخره بالشرط المأخوذة والنكاح كذا  
 لا يتاثر بها اى في محل ذلك ما اذا لم يقبل الصفة تعقبت صفة النكاح كان بانته سلمة وهو كذا  
 او بان كافي اى سلمة وما اوجهه عبارة عماوى من انفسها من انفسها بشرط السلام والعيب  
 ومخير وجهه صنفين وانما ثبتت خلف ما لا يفسد محليا فيما اذا شرط الزوج وهو من صفات قوله  
 فبانته غير محقة بقيقة كانت او موقوفة فلا حيلة له انفسها وبانفسها ذلك ظهر هنا وما قاله من  
 في سلم من انه يشمل قولهم قال لا يظهر من حاله ان الموقوفة فاقصة وشرط الرق في حرية الزوج اى انفسه

قوله من الصفات  
 دخل فيها من الطول  
 والعصر  
 كما ياتي  
 ص

نبتة من هرواد  
 يعلى صنف العاين  
 وهو هرواد العاين  
 مع سعتها







وتمتة ووصفته وكان الاضرب قبيحا ليضم فلا خيار انتهى والمقتضية التي ذكرتم بقوله  
كما لعيب الميسر في المفاوضة وكذا قوله في شرح البهجة راضيا فلم يجد فيه ما قاله وسبقنا ذكره  
سوق كلامه وفيها ياتي منه واخبر انه شغل العتب ويخبره بلطفه **قوله** وان كان دون المشروط غاية قوله  
مقتضى المتن اذ مقتضاه الايمان دون المشروط سواء ساواها او لم يساوها انتهى وهذا قال في النهاية  
وقضية اطلاقه بقوله اختيار لها في السب مطلقا وهو ما وجه في خلاف شرط نسب التزوج ومثله شرط نسبها  
تكون لا ظهر في الروضة كاصحابها والشرح الصغير وقضية ما في الكبير وهذا المختار انه اذا ساواها في نسبها  
او زاد عليها لا خيار لهما وان كان دون المشروط وهو في علمه في المواد انتهى **قوله** الا اذا كان عليه للمقوله وتخيير  
**قوله** وعلى مقابلة مستند **قوله** يتخير سيد ها لاهي خيل في سائر اليبوب وقد بينهم انما يتخير في سائر المعيوب  
بالسيد فهل هذا على ما في البسيط دون معانيه المذكور في شرح قولهم ويتخير بمقارنة حينئذ **قوله**  
محل الشارح وقوله يدخل فيه طو المشروط حتى يتما فبان مقتضى وهو قول في خيار وهو ان كان حتى وفارق  
هذا تقدم في عكسه على جنم بعضهم بقدرته هذا على الإطلاق وسيد كذا في التخصيص الا في غير انظر بقوله  
الا خلاصه قول الرضا فان خرج خيرا ما شرط فلا خيار او دونه ثبت اختيار وان كان الا في مثله الا في السب  
انتهى فانه اعني هذا التعيين خلاف قول الرضا وان كان الا في مثله انتهى **قوله** من ادعى المشروط واخرها  
تقرر اي في الروضة بناء على الاظهر خيرا وان خالف في الروضة ما في الرضا والحدود عند الشارح في الروضة  
لا عني فمعنى على بصيرة هو وقد تحقق في الرضا حال بل لا يقال ائتمه المليم المقتول **قوله** سواء هذا ايضا  
الظن انه مستدرك مع قوله السابق من المعوقات الكاملة او المناقضة فمما حكم **قوله** لا يحتاج لهما في اذنه  
كقوله البغوي **قوله** وانما في فيه الشبان حيث بحث الرافعي انه كسب يحتاج **قوله** بل محتمل فيه بل مانع  
الشبان ان يحاكم يحتاج اليه بشرط ولا فيها دخل فيمكن من التخصيص كما قاله سابقا فليكن الاحتياط في قوله  
لم يبق احتياج للاصحاب **قوله** ومع جريان مستند وغيره قوله ان التراجع **قوله** في وجه جريا  
فذلك في خلافه هو قوله في الاصح يعني في هذه المسئلة وهي ان جازت دون ما شرط فيها طريقا في اصحابها  
ان يحكم على ما ذكرناه فيثبت له خيار **قوله** والطريق الثاني لا خيار له قطعا لانه يمكن من التخصيص نفسه  
بالطريق الثاني لانه يشترط في قوله ان التراجع يمكنه في **قوله** في قوله قطعا في قوله وان جازت دونه في حيث لا خلاف  
فيه **قوله** في قوله في ابي جابر فيما لم يبان تنازع حيث صرح به الشارح بقوله على الاصح  
وهذا على انه صحيح ثم قال وجهه على ما قبله اي ما قبله من وجهين من وجهين وجه اول على وجهه **قوله**  
ان التراجع اي في المسئلة هو قوله وكذا في قوله **قوله** يمكنه التخصيص بناء على الطريق الثاني **قوله**

قَالَ ابْنُ قَامِلٍ







*[Handwritten signature]*

تو کاف مشریت  
ای محراب



والله لا يصدق فيها قول ما غير ما لب في تصورها يعني ما قاله من قوله والتقرير بالجملة لا يصدق فيها  
 غالباً الى هنا في حكم الغالب وقد يصدق من التقرير من السيد على غير ما لب كان مثل ما جاء به من هو في او ما  
 والسيد محسن وقد لا في السيد المستحق اي المرحوم والحق عليه في تزويجها قول او سيدها اي او كان سيدها  
 قول ما في الغرض لا في شرعاً في تليها الذي قول او يلفظ بالمشية اي يقولوا ان شاء الله قول فقط ما لب اي المرحوم  
 عنى المكاتبه اما هي فقط ما لب به حالاً كما فيهم من قوله بعد فقط ما لب به حالاً كما مكاتبه قول لا يكسبها ولا يورثها  
 كما مطلق فان على قول ما في تليها قول مطلق بل منه اي الوكيل قول او ما اي هو الوكيل قول لقول ما في او ما  
 قول نعم لو ذكرت مثل ذلك كما بعد ذكر الوكيل للمرحوم وقوله قول لا نه لما شأه فبنته اي اي فلو ذكرت  
 ذكرها ذلك للمرحوم بعد في يمينها لانه الاصل قول بان لا يستند تقريره لتقريرها فبنته بذلك  
 حتى يظهر فاقوله قول ما لان العية ابنة على ابن الترتيب واما جعله تفسيراً حتى يشيل المرحوم  
 الترتيب فيبين عن السوق كما هو في واما اذا استند لتقريره لتقريرها بان يترتباً وما بنت  
 المرحوم فالمرجع عليها ابتداءً وحدها سوى ذكر الوكيل في المرحوم اول قول ما تقرره في اي المرحوم  
 وقوله قرأه هي عليه اي على الوكيل قول ويصح اي المرحوم وعلى عليه اي على الوكيل قول لا ينفكاً وعلمه لقوله  
 عزة لوانته وقوله عزة مبتدأ وقوله ففيم خبره والخبر والعلة والامنة قول ان يثبت نعم اي مع الاب  
 ان يثبت الامم مرة اعترافاً لولم يثبت ما في في ثغرة كاهوت مجناني او اعلم قول او قلنا

قول لا ينفك عن الحق انما  
 ينفك عن هذا المرحوم  
 المرحوم فان كانت فتمت  
 المرحوم مثل مخرقة الام  
 وكثيراً ما يجب في المرحوم  
 المرحوم وان كان المرحوم  
 فوفاً به انما  
 كذلك لانه لما انفصل  
 في حاله هذه لو هي  
 عشر القيمة فانما  
 ذلك على السيد ذلك  
 فله عزم وهذا كانه  
 يستحق وتمتة عند انفصال  
 حياً وان زادت على الدية  
 وعلى ما في المرحوم  
 عليه حان في هذا  
 اي في شياً بناء على ان السيد  
 يستحق المرحوم ما في

اجنبياً اي ان كان اجناباً في قول المرحوم اي المرحوم ما ذكر من قول المرحوم اجنبياً الحق في قول المرحوم  
 اي ان كان اجناباً في المرحوم قول وقوله اي ان كان اجناباً في قول المرحوم  
~~فله عزم وهذا كانه~~  
~~يستحق وتمتة عند انفصال~~  
~~حياً وان زادت على الدية~~  
 فله عزم وهذا كانه  
 يستحق وتمتة عند انفصال  
 حياً وان زادت على الدية  
 وعلى ما في المرحوم  
 عليه حان في هذا  
 اي في شياً بناء على ان السيد  
 يستحق المرحوم ما في

المرحوم عليه فبنته والحق في ان الواجب في المرحوم في المرحوم وعشر وتمت الام لان سبع عشر تمهيداً في قوله والسيد



(بما قلناه فليس عليه ما قلناه فليس عليه)

عن ابن أبي عمير  
عن حماد بن عيسى  
عن حماد بن عيسى  
عن حماد بن عيسى

من قولهم فليس عليه ما قلناه فليس عليه ثم بعد ذلك والحق ما قلناه في قوله  
الكافي شرح المصنف قال لا ثالث ان يلقى محبتي عبدا معزوما فان عقولنا المتفوية به فحق سئلنا  
على المعزوم ولا يتعلق العزة به فثبت ان كان المعزومها من غير ان يثبتها لانه لا يستحق على عمل  
شيئا وان كان معه حجة بغيره فليعلق بضميمة من قبته وان اعتبرنا اقل الامر من تعلقت من قبته  
ليؤدب الحق السيد فان فقلل منها شيئا فقلل ما ذكرناه انما هي فقلل محل فعل هذا قولنا لا شيء من  
فليس عليه ما قلناه صحيح واذا دنا انا لمعتبر عقولنا اقل الامر من في تعلقت العزة من قبته المتقن في  
الموافق والحق ومن عرفت في **شرح** لوزن وجه الله بعبده فادعت على حقيقها انما اعتقها  
ان وجه وانما السيد فيصلا بيمينه وحمل يمينه الكافي قال لها عبد كاذب قال شيخنا صحفنا ما على  
سئل عن ذلك فقال لا يحتمل ومما يري والوجه بقوت اختياره لا مفاخرة وذبحها وهو كحق لا يبعد ولها  
والصاحب كاذب فقلل هذا لو فثبت قيل لم تستحق الصداق لانه حق السيد وليس يتعلق السيد  
والسيد فليس له فلا صلا لا ولا دهاا ارقاء براسه **قول** لو كان له من حيث **قول** وهو لا يجرى  
انه عن ابن ابي عمير ان عبيثا من **قول** ولقد رآها اي لانه **قول** وبه ان يتعلق به الشيخ لم ينفذ  
اي خيار **قول** وهو من **الشيخ** كانا اعتقها من يرضى اي **الشيخ** اي لانه ثبت ما لم  
قال في شرح الارشاد ولا يخبر انما بعقوبتها قبل وطى وبها اي لانه ثبت حال يتعلق بها من يرضى بها  
مرض الموت ما اذا اعتقها فيه لا يثبت خيارها فيه وفيه دور حكما فليكن من في خيارها سقوط  
وهو من حله ما لا يرضى سواء اقبضه وانقبضه لا فيضيق الثالث عن الوفاء بعقوبتها فلا يتعلق  
كلها فلا يثبت خيارها وكل ما ادعى بشيئة الى حله فيضيق الثالث عن الوفاء بعقوبتها فلا يتعلق  
كلها فلا يثبت خيارها وكل ما ادعى بشيئة الى حله بطول حله اياها اعتقها بعد الوطى فيثبت به  
لا سقرا والمهر فلا دور وكذا لو اعتقها قبله وبها **الشيخ** في الثالث مع سقوط المهر **قول** كما  
سبق ايضا هو في اي في شرح قول المصنف واخيار في المهر حيث قال واخيار المصدق في المصنف  
معيب مما من بعد عقوبته وهو في العلة وفي غيرهما **قول** لانه ما يتحقق على غلبة علة لقوله فنفذت  
وتقرير المصنفية باحكاما محتملا لانه اذا غلب على غلبة الناس فاليها من الغالب فلا يرد ما قاله ابن  
فاستم لم لم يفل ان امكن جعلها كاذب في العنصر لان ذلك يخالف قرينة على ان كان جعلها **قول** وبه فالحق  
وبما ذكرناه قوله لانه ما يتحقق في **قول** عدم قبول دعوى العمل بالرد بالليب اذا لم يكن المحل في شرب  
عمله بالسلام ومن يثبت بها دية بعيلة كذا في شرح الركن **قول** وبه فالحق في دية ومن يثبت في شرب







[illegible]







اعفانا وجه الغنيف اعفاه **قوله** وان ما ياتي في الصفقات اذا لم يعفهم اي مفر وضحاظ لم يعفهم

**قوله** ولا ينبغي من ربيعة لو خلد في عظيم الكرم عليه لو اخلت منمن اكثر انه لم يفرق بها حتى

الغنى وكان امرها انما اعلم من مثل ان يتيه فعل ملزم الصريح اعفاه بها ولا فيه نظر ولا ترتيب

٧

انما في ما فيه من الاجاف بالفرع **قوله** وما اعلم الا بما علم **قوله** بودة منها لا سمع وبوده مرجح به في

قال في المصنف والظاهر ان لا فرق بين بودة ورجحانها والحق ان تخصيصه بوجه

الاجابة ثم مطلقا ثم بغيره بل والى قوله في الموضع اي بودة المحالة وان لم يقتضها في كتاب

تخصيصها بما لا يرد ثم مطلقا ثم بغيره بل والى قوله في الموضع اي بودة المحالة وان لم يقتضها بوجه

منها انتهى فاما لم ين في اسم وكردته ردتا لا يجرى بغيره ان لا يقتضيه ليم **قوله** منى كالمطل في

اي فلا يلزم الصريح الذي يدل له اذا سلم بعد حصول الفرقه ما دامت حية صالحة وهذا القول بغير

الردة من غير **قوله** او يحتمل صناع عطف على قوله بودة بان ~~كان في كتاب~~ كان في كتاب

مكتوبة صغيرة فارضت التي اعف الولد بها اليها حرمت وانفج كما صالها منها صاوت ام في

**قوله** بيمه بها او كره كاله في النهاية ويحكم من فسخها بيمين بان في فلا حاجة بقول المصنف في

الا لا يفسخ بالحياء والمجهول ليم فسخ كل منها **قوله** عاها فيه قال في شرح ان يحمل وجهه اي

حيث كانت المقتبة لا يكون معها كالمستقلة بل والى التي يحكي بعضها واستقلال غيرها بشيئها

فان ثبتت كيف يتحقق الشرع لانه يمكن بعضها واستقلالها **قوله** ان ينفخ المذود المستقلة

لانه يمكن ايجارها واخذ غيرها من اي تها وانفق ليقوت ذلك الكرم فيكون الفرض من ماتي

ذلك **قوله** ان ينفخ المذود المستقلة **قوله** كفتور في الزوجة او ربيعة اي في

**قوله** بودة ثم بغيره فلان مات بغيره فينفق وجوب التجديد كالمات قبل الطلاق **قوله** وتحت

اي بغيره هو **قوله** وحقت ضره من اي قول **قوله** بعد وهو قريب بل او في بل هو قريب ذلك

وان لم يكن صلته بها لم يبعد حيث خيف هلاكه او قهره في الزنا **قوله** وتشرى العطلان

اي كثير الهلاك في كل امر الذي يجرى ذلك منه قبل الاعسار فلا يبره انه اذا طلق بغير علم

لا يجب ان يبره له او انه طلقا ومعيها ثم راجع ثم طلق ثلثا ثم مات فعوله ثم طلق ثلثا ما اى في

ذلك ثلث مرات **قوله** وصحنا بطه هو ان يطلق ثلثا مرات ولو في ذوبة واحدة وهذا

هناك ثم ان كان مطلقا بان طلق بغير الحي او قبله كما هو ظم ملكة ذوات او ثلثا وكذا ثلث

مرات ولو في ذوبة على الا وجه **قوله** من على في حال لكن قولهم في انفسنا ان يحرم حتى يوقف على ضربا

فيكون

وهو قولهم

وهو قولهم







[illegible]

هذه  
لن جعلنا منكم  
ومفاده قضية  
تعليم انما هي  
الاستغناء




بل لانه لا يلزم عليه نقد يوجب قال ابن قاسم قد بقي لما اشترى منك لان ملكك ولقد عجزت عن حكمه انتم  
 اقول لا اشترى هذا لملك الغنم ايضا فان قلت النقض في الاول والى واما انتم لمواستقار امة ابنه الى الذين  
 اقول من لا يتقوا الله لا جنب لانه لا يملكه وهو الاب لانه عجزت له انما لك مال الابن <sup>لا يتقوا الله</sup> والى واما النقض في وجه  
 بما قيل لما عجز عن النقض مع رده قال ابن قاسم نقض عن صحيح البلقيني في كتابا ما منعت الاولاد ما نصيب  
 ولو كان الراهن في اصل المسئلة اصلا لم يمتن فقد نقض البلقيني استيلاءه في امة فرعه ام نقض لا  
 استيلاءه ان كان موصلا لانه اثبت بالكرهن حق الفرع باختيائه فلا عليك ابطاله انتهى عبارة  
 مع ان النسبة التي عندى لا في عن سقم اقول قال القاضي حسي في فتاوى مسئلة عن الشيخ  
 النقض ان رهن جارية من ابنه ثم استولوا لها لا نصير ام ولد واصل النقض اني اخذت من الو  
 استولوا لها جارية ابنه لان هذا اثبت له حقا في جارية يعقله فلا عليك ابطاله وكذلك  
 لو استقر الاب جارية ابنه فرهنها من غيره ثم استولوا لها لا نصير ام ولد فاما اذا رهن رجل  
 جارية فمأ والموه فاستولوا لها نصير ام ولد لانه لم يثبت له حقا يعقله كرا ايجاب النقض  
 وطرد غيراته ناقض بالورهن جارية ثم مات عن اب ثم استولوا لها الاب قال لا نصير ام ولد  
 وان لم يثبت الحق بنفسه وعلى بان الواجب خليفة المورث فتى لت تتر لقم انتهت عبارة  
 فتولا انتم ما بقا ثم استولوا لها قال لا نصير فاطر الى قوله لو استقر الاب في وقوله بخلافه  
 فاطر الى قوله رهن جارية من ابنه فاما اذا رهن رجل جارية فمأ والموه في وقوله ثم رابت  
 القاضي فانق النقض في الاول والى واما لو استقر امة ابنه في حيث سكنت غيرها ونه قوله فاما  
 رجل في قال القاضي كرا ايجاب النقض وطرد غيراته ناقض في هذا دليل على انه وافقه في الاول  
 رهن قوله فاما اذا رهن رجل في حيث لم يرض به و قال غيراته ناقض في قوله انما استقر امة  
 ميتة فان قال ابن قاسم في الراجح فيها لا ينبغي ان يلحق العبد بالملك الموقوف واما المم  
 وان عليه قايمةها قال ~~لانه لا يملكه~~ <sup>لانه لا يملكه</sup> فقل ذلك ام نعم والقول في قد رهنها قوله لا  
 لانه غلام والموتكر وطيه لها مزة واختلفت فتحتها فيها ولم يولد متى خلقت بالولاء عتقت  
 فتحتها في اقرب منه فيكون علوقها فيه قال النقض وذلك سعة اشهر قبل ولدتها لان العلوق  
 منه ذلك يتيقن وما قبله شلوك فيه قال ولا يفي هذا ذلك بقول القائل تجله في نفقة احوال العتق  
 لانها كانت واجبة وحكمه ان لم يستول عليها قبل العلوق والا لزمه اوفى فتحتها من هي الاستيلاء

٧ في شرح الامثلة  
 ص

لا العلوق كاد





٧  
والنصف الرابع  
بنة الشمام فنية  
اسم وهو صبر  
حينها فاندرج  
وفيها ولدته ثقله  
في ملكه ولا في  
فتمت انما تجب  
بعد انضال  
وذلك واقع  
في ملكه ص







[illegible]

امریکھا صا یواصل  
وقد یکنھا یکنھا بدلا  
ص



في اذنه في اذنه باب  
الضمان

على ما قلناه عن  
هذا الموضوع

يتعلقان  
بلمحة

لهم ولم اي السيد  
المسافر بك  
اي بعيد  
١٢

المزجل ما جملته **قوله** واذا اعتبر في اخذه في صواب عن سؤال مقدس وهو انه لم يثبت كسبه احوال بعد  
في المكاح وقد اعتبر **قوله** كسبه بعد الاذن وانما هو الضمان عنه **قوله** ثم اي في الضمان لانه اذا  
اي في المكاح كما هو في قوله لم يقدم ضمانه على وجوب **قوله** ان ينظر في كسبه او وجوب هذا من قوله لان محله  
**قوله** انما اي في النفقة **قوله** في مقابلتيهما قوله فكيفية تعلقاتهما اي وقوله وقوله الفلاني في **قوله** ومن  
التي من بعد **قوله** والمص فيا بيده **قوله** ويح وكذا راس قال ابن قاسم انما الكلام في ان  
يقول المص ورا من الحال الى الوجوب **قوله** والليل اقل منها قبله **قوله** ان الكلام في قوله فيجب ان  
**قوله** فيجب ان يثبت في فليس **قوله** المسئلة منها ابدا وقوله قبله اي الوجوب **قوله** وتلك امر مثله قال المص ما كسبه  
بغير التجارة قبل المكاح لكن قضيت ما فرق به المص هذا بين مال التجارة والكسب خلافة لادب التجارة  
لا يتعلق به **قوله** فكان اعلم من المص والنفقة **قوله** ومن اي يقول لانه من جملة ما يقع ما وقع في كسبه  
هذا اي في المازونة والتجارة ايضا او كما اخذ في المكاح قال ابن قاسم بل محله في الكسب كما هو  
بعد المكاح ووجوب المص في افرق بينه وبين احوال محادث قبل ذلك محله في المقدم في غاي المساء وما يقع  
واخلا في عبادة هو شرع **قوله** في مقتضى الثاني انتهى اقول في اطلاق المص هذا وكذا في شرع  
كما اطلاق شرع **قوله** اي شرع على ما قد مر في السيد لم كاف اذن له في المص فيجيبه فيجيبه ما جملته  
**قوله** المص في مقتضى يعني ان وهو ما هو في النفقة **قوله** واذا ما النسبة قوله المص اي في ذلك فيقتل قوله في  
يقول في ذلك فعلم **قوله** المص في قوله في السيد في الشق الاول وهو كونها وما وليس **قوله** حكما  
وفي الشق الثالث وهو انما على ما قد مر له **قوله** ولا فيقتل قوله لان في لا يصح في جميع كلام المص فيكون  
**قوله** المص ولم المسافة به **قوله** في المسافة **قوله** في مقتضى **قوله** في المسافة **قوله** في مقتضى **قوله** في المسافة  
فيقتل مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى  
اجرة **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى  
**قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى  
ووضعه ولو قيل يجوز في المسافة انما لا يصح في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى  
مدة السفر لم يبعد وبعضهم كتب على قوله ان تكفل المهر والنفقة اليهم اي رسول ولا احوال والمقتضى على ما  
اطلاقه وقد يتوقف في المقتضى لعدم استحقاقه المظالم به وسما في في قوله لانه فان لم يكن سفر ولا  
وهو مؤهل المصباح بان انما لم لا يقل في النفقة والاجرة انتهى قال ابن قاسم في قوله  
ان تكفل المهر والنفقة وقوله المص الى ان تكفل المهر وقوله لنم الاقل **قوله** ولعل هذا كله في غير القسم

الاضياف في المص

المص



الإيضاح وهو من ليس مازوا ولا مكتسبا أما هو فكل من المسافر به من استخدام لا يفوت شيئا وكيف  
 المكمل ويلزم الأقل المذكوران بل العلم بالشيء في غير ما ذكرنا أن الذي يصح منه ما لا يتجاوز وروى حادي في  
 بالهدى والمنفعة لا منكم فيقتل بذلك وفيه وفاء بها فلا حاجة إلى اشتراط المكمل ولا إلى العلم به  
 لأنهم الأقل المذكوران فليمتثل أقل القولين تحقيق قولنا وهو حق كله في غير القسم لله الإيضاح  
 لأننا قلنا قسم يدل على صواب الإقسام كلها فلا ينبغي التفتيش الذي يقرر ولعله لهذا الصواب لتأمل  
 قوله ويمكن رصوع أي ويمكن أن يوضع قوله المصم الآتي وهو قوله أن مكمل الهدى والمنفعة إلى  
 قوله هذا ولم المسافرة **قوله** ولم يتحقق في حمله حاله من فاعله قوله أن مكمل **قوله** اشتراط رصعا  
 أي رضى الغير بالوفوت الاستمتاع عليه أي استمتاع العبد على العبد لمالك السيد الهذلي وفيه  
 العبد فقدم حق السيد لأن ذلك أقوى من العكس ولو وقع المصم الجرح وقال ولم المسافرة  
 وإن فات الاستمتاع كان أسرع مما في التعديم **قوله** والكرامة كسبه لها **قوله** المصم وأما لم يسافر  
 أي لم يسافر السيد بالعبد **قوله** وقوله معها أي مع الزوجة **قوله** أي بعضه أي بعض الشيء الذي  
 أي في شرع قوله المصم والسيد أن وجه ليل إلى آخره **قوله** خلا فاعلا يومهم كلاما لا يرد في فانه قال لزم  
 تخلفه **قوله** تخلفها جميع المقتل كما هو ظاهر من قوله ليل ما تنكح **قوله** صرح بمجوز ذلك أي بما قرره  
 الله وهو قوله أي بعضه ووقت فراجه **قوله** ومن ثم أي من أجل أنه الليل وقت الاستراحة فظهر قوله  
 لأنه راجع إلى الليل **قوله** وتعد جميع أي تعد جميع قوله المصم لزم تحقيقه ليل **قوله** بما إذا لم يكن أي لامة المصم  
**قوله** وحمله أو محل المكوث بمنزلة سيده **قوله** فلا فرق أي بين كونها بمنزلة السيد أولا **قوله** المصم أن مكمل  
 المصم والمنفعة قال ابن قاسم في حاشية المنهج وأورد الشها بالبركة قال بعضهم وجميع ما سبق في عهد  
 أما المعاجز عن المكسب حمله فالله أن السيد المصم واستخدامه حصرا من غير التام انتهى **قوله** أي تحمله ما هو  
 موصوف به فيه إن الأول أنه يلزم موافقته في المصومين أي إن كان موصوفا وادعى والأفلا والثاني  
 أن مكمل الشيء لزم فيه الصيغة صان من معتبة لزم وامتنع المصوم عنه كما هو ظنه **قوله** أو منه ابتداء  
 محبة ليقوم من المصم الأقل من الدخلة والمجلس **قوله** أحد ذلك أي لا استخدام والمجلس **قوله** لما قرره أي ما رتبنا  
 له قوله وهو جوب الدخلة في مخرجها حال والمجلس بالحلوق **قوله** وذلك أي من وجه الأقل المذكور ثابت  
 لأن **قوله** **قوله** أو أكثر **قوله** أي بما قاله لأن أبرته **قوله** وظننا أي قلنا وأكثر **قوله** وهذا  
 منه في ذلك أي من قوله المصم وإن استخدمكم نحوه قوله الله أو حسب به استخدام **قوله** لا أقم عليه أي على العبد  
 الحق وجه فيه أي في كل من استخدام به مكمل من وجبه به استخدام ولا مكمل **قوله** لا تنفعا والضرب للزوجة

في الامه اعلم من وصيه

الفكر الحقيقى  
تخليقة منار الى  
ليلا ص



وَالْفَارِسِيَّةُ كَلِمَتِي وَكَلِمَتِي  
وَالْعَرَبِيَّةُ كَلِمَتِي وَكَلِمَتِي  
وَالْعَرَبِيَّةُ كَلِمَتِي وَكَلِمَتِي

[illegible]

في صفته كانهما في الدنيا  
 واما بعد محلة الدنيا  
 ويطرفهم اقل المي  
 منه اخرجهم صلاتهم بيبيل  
 صرناهما باذنه ص  
 صرناهما وصفا  
 وصرناهما ~~ص~~  
 واصراهما سبقا  
 وصرناهما ~~ص~~  
 لاشتماء فاهما

تاريخ محمد بن  
السنة و مملوكة  
بها م

دعوت

قال ابن قاسم  
في حاشية الخرج



213

امام حسن علیہ السلام

ط  
اسی وقت تک  
میں

والله اعلم  
بما لا ندركه  
كأنه في السما  
م



سقطت او غارت في حوض الدنيا ولا **قوله** ظاهر انه غير مقول مع انه غير مذكور به في الاصل قال  
 في النهاية وفي الاصل لو قتل السيد زوج الامة وقتلته الامة سقطت اكره وانما قيل  
 الاصل لا ففي بعض شرايح المختصر انه لا يضر بها واعتلج الدار رحمه الله **قوله**  
 اشترك السيد اجنبي في قتلها فاني لم سقط طاهر من تقليبها وقد يوجب الحائض على التقضي ويجوز  
 وجوبها بنفسه فقلنا على ما في هذا من غير ان يصف لان الكل **قوله** لان اكره على القتل وان  
 اكره على **قوله** ولانا الفرق في الاجنبيات وها قتل الاجنبي امة او موت الامة وهو علمه فها  
**قوله** ولا يمكن او كل من الزوجين او غير **قوله** كالو حلقنا اي اكره في القاتلة لنفسها والامة المتقنة  
 من الاجنبي وهذا القول متعلق بقوله فلا سقط الطهر **قوله** نعم لا يجيبها اي العبايع ولا الشري  
 لان سبها لوجوب لم يكن عليك **قوله** ولا تحبس الحقيقة نفسها قال في المروحة وان وجب ان امرى  
 حبسها وكذا الحقيقة لكن سقطت او صير بها مصداقها ولا تحبس نفسها ولا يحبسها في رثام ولا في  
 بويه مصداقها ولا تحبس نفسها لاجل **قوله** لا امرى من انه حكمه بحقه المتقدم في ملكه **قوله** انه  
 صحيحه نعيم خلا فالمن وبهم فيه فقال الحق بهم ولا يضر عبده قال في المروحة وان سقطت المصطفى زوج عبده  
 امة فالمرء لا يقولون ثم وجبت بها بل قول وجبتا قال لا نعم متا فلما قضى زيد منها وظل في حلالها  
 واستدل الاخرى بقوله زوجها هم يجوز عاين فان حجابا قال سفاه الحكماء **قوله** وحكمه اي حلاله  
 ولما روي **قوله** على عبده دين ولو تركه في عليه او تلف طاله لا يجب له ان يتزوج ولا سلطان له في حال  
 ولا يملك الملقوق **قوله** وقيل وجب ثم سقط يعني هل يقال وجب ثم سقط او لم يجبا صلا وجهات  
 شراهما الثاني والثاني انه يجب وجب الطهر بغير المتاح ثم سقط لولا ان سقط الطهر بغير المتاح  
 كونه **قوله** في الثاني **قوله** نعم في سقطت لوجوب لا للحدوب والبلد شاول بقوله نسى في التسمية اي  
 انما **قوله** سوبيا اي التسمية **قوله** على الاول اي على الوجه الاول والثاني ما حكمه بالصلوب

## كتاب النكاح

**قوله** هو في المصاد اي شراها **قوله** اذ حمل منه قوله ما وجب بمقتضى النكاح يقول والضم يوجب ان  
 الما به في الما قوله وهذا على هذا في الفراب **قوله** وجميع قلته اصولية وكثرة صدق في  
 كالتقنة وان غفلة واعلة مع تلال ورميف وعمود وككتب وسرد وعمل **قوله** كتاب وسرد وعمل  
 ويوجد هذا الحقا في قول ابن مالك في النية في اسم من ثلثي ربا عني محمد **قوله** ثالثا لعله غيب  
 وقيل لا شيم ربا عني محمد **قوله** في قبل لا لم اخل لا فقد **قوله** في المصاد فتنكيت اي التلال



(في هذا جيب المصنف الكفاية)  
 فمما يخصه من كفاية  
 جميع صفات  
 من البصيرة السليمة  
 صفة فاعلم الصلة  
 من جيب المصنف

ووضعت في هذا الصلابة فلو ان يكون الالوان عظمها **قوله** وجب صدقات وبقا له ايضا من  
 وحقه كسب المصنف وحقها وفرضية وامر وطول وعقر عجله ففان ساكنة فمما حمله وعلية  
 وعطية وحبا وحقه كسورة فوحدة وباعث ونكاح وقيل الصداق ما وهب  
 بمشيئة في العقد والحق ما وجب بغير ذلك **قوله** وقال الصادق **قوله** وقال الصادق ما وهب  
 قليلا فلو ان شرا الا وشاد **قوله** ما وجب خبر لقوله هو **قوله** وما في ان الفاضل في المصنف  
 في عقد منه انه ما وجب بالعقد **قوله** هو لا يصلح ان ياتي في شرا فولا له ولها وقبل ان ياتي  
 مطابقة التزويج من استحالة الامام فلا تقبل **قوله** او لم يخطف على قوله بمقتضى **قوله** في نظري  
 السيوطي في باب الصداق ما نصه **مسألة** رجل تزوج بكنى بالغة ففقدت انما يتبعها بغيرها ولا يكون لها  
 ببقية ما الصداق عليها ما دامت في عصمتها وذلك كصومها والديها واعتزانه بموان الاستمارة عليه وحكم  
 به وجب ذلك ما حكم بها من قبل هذا من ان ياتي بها ان تزوج عن هذا النكاح ومطالبة قبل الطلاق  
 وحق اعتزانه والديها بحوا والاشهاد عليه وتزويجها على مرتدتها **قوله** ما يصح المنذر اعلى من جيب المصنف  
 فان كانت المرأة من قبله صبيحة من قبله النكاح وكان من قبله من قبله النكاح من قبله النكاح  
 المطالبة ولو لم يكن به حكم وان لم يكن من قبله لم يصح ذلك منها ولا من قبله لانه لا يجوز المصنف  
 على الجديد وما هذا اعتزانه والديها بحوا والاشهاد عليها قسرية وشرا فان كان في طهر خلافة وان لم يكن  
 بقوت مرتدتها ومن قبلها مصححة لونها وما لها بطريقه الشرعي **قوله** في باب النكاح ما يصح  
 من المصنف حال في ذمته والحقه صلاح ونها بعقلها في صلواتها لان الشارع اتيها عليها **قوله**  
 وفتحت بضع عطف على قوله او لم يخطف فمما كسبها من جيب المصنف او قد يجب الصداق للمهر على الرجل كما في  
 الطلاق او زوجا فاما في غيرهما المهر المزدوج وقد يجب للمهر على المرأة كما لو تزوجت بعد حملها للمرأة في ما  
 زوجة بكيفية زوجته الصغيرة فانه يجب للمهر على المرأة لانها في الحاجة ما مضاعفا والمهر المزدوج  
 لانه لا يملك وقد يجب للمهر على المرأة كما لو تزوجت من زوجة كسرة بكيفية زوجته الصغيرة وقد يجب للمهر  
 على المرأة وهو كسرة **قوله** وهذا اي الصداق ما وجب في المصنف والمصنف في المصنف بناء  
 على الاحتية على المصنف والمصنف في المصنف ان المصنف في المصنف من المصنف في المصنف  
 هذا وما حصل في ذلك على ذلك فاما في المصنف المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 مستحق من الصداق مع انه ليس في الصداق المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 لا شواهد في هذا











اما ليس عند الصديق حتى يرجع الى المثل بقا وعقل النكاح **قوله** ومن ثم ارمي احد انه لا يضمن اذ لا يكون له  
 ارمي على ما يتلوه كقول او ثوب قال له انك شئ على احد في حيثما كان تسليم الصديق فان لم يكن في  
 ضلنا لا بعد قطعا ذكره في اكل بل بالصدق الفاسد في قولهم لا اصدقها عبدا او ثوب با غير هو صديق قال  
 في التسمية فاسدة ويجب مهر مثل قطعا وان وصفها وجبا يسمى انثى وليس ذلك مصورا بالتلف بل بميتي  
 مجهولا اي غير مباح واللا لم تفصل التسمية كما هو ظم لكن اذا لم يكن مصورا متلفا فكيف يفصل به محل  
 المفروضة **قوله** **قوله** لو اقدمنا كان المعنى ان النكاح او الثوب عليهما عين في العقد بالمشاهدة ثم  
 تلف قبل ضبط صفة بحيث يمكن تفريقه واللا في **قوله** فلو كان في الذمة وحيف او لا فلا يضمن  
 بغيره قبل القبض او مينا مجهولا كان الواجب من المثل بالعقد وان لم يتلف **قوله** ويجوز التعاقيل قيمه بان يباين  
 العين ان يصدقها باض **قوله** فليكن من مؤثره فله بان كانت حادثة فانت واجبة ان كان عبدا فانت  
**قوله** سبوا النكاح على لقوله وجب مهر في وقوله والبصير في النكاح واليه **قوله** وهو من حيث لا يدرك حكم محرم  
 وهو الحقيقة والحلم **قوله** انما تضمنه بغيره لم يضمن به لهما من المثل ولا تلقى فاضمة بالامتنان لانه لا يصح قبضها  
 وقوله الحق غير صيالي اصر منه عن خلافه لصيالة فلا ضمان ويلزم الزواج من المثل **قوله** القيمة المتألفا واعتبا  
 القيمة واحدة في العبدتين في قولهما اما المثل كقصة من تلف احدهما فالقيمة من العبدتين باعتماد  
 لا القيمة ويرجع في القيمة لا باب محبة وان لم يتفق ذلك اما لفصلهم او لعدم سرقة او باب محبة  
 له صدق القائل **قوله** بعينه فلهما اي باقة او فعل اجنبى والنكاح قال ابن قاسم فلهما عن فتاوى المستوفى  
 في هذا الباب ما خلفه **مسألة** اصدقها صداقا مسعى على انما يكون ثم ادعت انما نالت بها وتما بوطيه  
 واعترف هو انه وفيها في جدها ثوبا فلهما حتى يحصل الوطى ومهر مثل ثوب لا لم يستحق الا بثوب  
 وهو هذه من استثناء من قولهم القول قولنا في الوطى في مسائل **قوله** اذا تزوجها بشرط البكارة  
 وادعت انه ان كان بها فان القول قولها لدفع الفسخ او قوله لدفع كالا مهرام لا لان الواقعة لم تكن  
 فيها اعتراف بالوطى والاستثناء من قولهم ليس فيها ذلك **مسألة** عبادة الوضوء والوقالت كنت بكر فا  
 فانكر في القول قولها بيمينها لدفع الفسخ وقوله بيمينها لدفع كالا مهر وقوله فانكر صداقا بصورتي  
 ان ينكر الوطى بالحلية وان ينكر الاقتضا عن قولها انه البكارة فقط بيمينها ان يوقع الوطى في  
 فتوى الصوريان في الحكم وهو بصيرة فيما يتعلق ما مهر فلهما ويحصل ان الوطى قسمة لمقتضى  
 فيقول القول قولها لكن الاول هو الاشبه بما جرى على القول وعدا ما قولهم قولها في الوطى اما في مسائل منها في  
 فتوى عبادة صاحب الكتاب والنظامي واما آتاهم على الصورة الاولى فيمنع نفى الوطى لانهما انقصته

من افضل ما في النكاح  
 وطهرا وحررا فان كانا  
 من طهرا وحررا











١٩ الصغيرة  
ص







550











بہ واقعہ بدل کلام اللہ  
حقیقہاً فاما نفع ماصیلاً  
میں











[illegible]



الصغيرة او المحذرة باقل من مرارا متلا ولا متبقة المعاقلة لها لغة ولم يرد بها صحيح مرارا متلا في هذا هو وجه شكا  
 نقول وكذا ان ادنا في ترجيح ذلك كمالا من كونه قوله بل هذه هي هذه المسئلة وهي اذا ذن الشائع قوله بالبطان  
 مقرصين على المحرقة بانه لم يرد في بينهما موضح البطلان عند لا طلاق وصح مرارا متلا في صورة قوله في الصغيرة  
قوله بان ولاية الجبر قال ابن قاسم انظر من ثبت ان هذا في نفس بغير الجبر انتهى قوله اننا نشأ اخذ من قوله قال  
 لو لم يكن في انشاد العباد المتكلمة السكوت وانشاد غيرها المتكلمة قوله لا يستفاد من كلام في باب النكاح ومن وجه التثنية  
 بصرح الاذن ويكفي في البكر سكوتها وبما يدل على ان المراد بالوجه العموم ومن قوله سابقا وانما يتبعنا بكلام على انما لم يرد  
 الجبر وبما ظاهر لا ستره فيه كالا يخفى على من لم ادنى بصيرة قوله في القويص اي وما يتبعه من تقرير الجبر  
 بالوقت ومنه صحتها نفسها قوله وبما علة النكاح عن امر على ما لا يبيانه ومنه ان يقول لو لم يكن في هذا من غير  
 كن ذلك او بعد من مرارا متلا ما لو قال الذي من وجبها بل ما هو ولم يسبقوا اذ من هذا منكم لم يكن تفويضا على الوجه  
 هذا بل يجب فيه مرارا متلا بنفس المقد قوله وانما هذا الاول واما الثاني فقد علم ما من هذا انما ان عينت من  
 وان لم يثبت في وجهها غير انشاد وعين من هذا انما اذا قالت من وصفي بطلت بان جبر المتلا وبما دونه ولا يجوز  
 منه فانما ضاده منه يجب مرارا متلا كما تقدم قوله وهو فصح لعل لا فطرية باعتبار كثرة استعماله في كلام  
 ولا فصح ذلك لا يظهر فيه معنى الا فصح فانما المعنيين لم يقدرا على معنى واحد قوله لان المعنى في قوله  
 الى التزوج لان هذا المعنى لا يصح الفاعلية يصح المفعولية قوله بغيره اي في قوله التزوج وقوله الاتي وهو قبل  
 الوجه مطابقة التزوج بان يفرض لها مرارا متلا قوله وكان قياسه اي قياس قوله الى التزوج ان يقول الاتي في قوله  
 كتابه اي التزوج بكونه ثبت بقرينة قوله او صفة قوله اي غير محجزة عليها اشارة الى ان هذه ملحقة بالصفة  
 وحيت منها والذى تقدم في اول البع انما هو بالصفة في كلام الشافعي غير محجور قوله عليها في قوله  
 والا فاكتميل كما تقدم من بلغت مصلحة لادائها وحياها قوله مأملة بان بلغت شدة بغيرت ولم يحج  
 عليها او فصح قوله بغيرها مطلق بقوله قالت قوله او قاله وجبها اي عطف على قوله او سكنت وهذا ممكن في كسوبة  
 دخل تحت قوله اذا قالت قوله اي اذا قالت قوله اي اذا قالت قوله اي اذا قالت قوله اي اذا قالت قوله اي اذا قالت  
 ابن قاسم انه انظر او قال هذا حيث لا تنزه في كذا اذ ثبت له في ثنائيا معها او سكنت عن ذكره انتهى قوله لا  
 يستفاد من عبارة الله انه لا تفويض وقوله كان اذ ثبت في صنف او سبق في الكلام في العقد بغير قوله ولو لم يكن  
 حاصله انه لا يجب لما ذكره بل مرارا متلا كما لو سكنت اذ البينا فيه قوله وبه فادق اي بقوله فلم يكن الى اخره قوله وبه  
 اي بقوله لاننا نأخذ بمول في ثنائيا قوله وان وقع وطئ من ثمة صفتها قوله بانه رجع الاول اي صحة التفويض  
 وسكنت اي السيد وقوله في وجهها وسكنت ومثله ما لو قال لن وجبها بل ما هو قوله بان تقاطيعه اي السيد لذلك



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



٢٠١٢  
عن علي القرشي







فاجللات اى لادتم **قوله** فانما جتمع ام ابى الام لان الكلام في قراباتها احاط ام ابى المعنوية فلم يخل  
 في الارحام بالضابط الذي ذكره وينبغي انما من لسان العصبية فتقدم على ذوات الارحام لان الارحام  
 نبينا المعصية هنا من لوفرضت ذكرا كانت في محل المعصية وام الاب لو فرضت كذلك كانت ابا  
 لاب لكن فيه اطلاق لا يشملها قوله ومن حق المعنوية ان من ينسب هي اليه فانما قد تكون من غير قبيلتها  
 واهل بلد لها بل قضية ذلك انما الميت من نساء العصبية ولا من ذوات الارحام كبنت القدر **قوله**  
 ذلك ان تلقى من الاجنبيات **قوله** والذي يتجه استقارها فيخلق من احده منها زاد مرها على الارضى والى  
 ولا التفت الى ضربا لترفع عنها لزيادة وضمرها عند النقص **قوله** لان ابن قاسم نقل عن اكثر بلادنا ان  
 والى قريب تقدم ام الام انتهى وهذا تعريض على ان في قوله والذي يتجه وجه في غاية نقصان **قوله**  
 بصفتها بان لم يكن من قبيلتها فلانها في ما ياتي من انقصا صلبا من زيادة او نقصا كذا ذكرى اى بان تلقى الموصى  
 من نساء عصبيتها لا ينسب الى اولادها ينسب هي اليه او بعد قبيلة لها بان تنسب الى جد ويجوز الكل **قوله**  
 فالجواب عن سبب ان احد الارحام من نساء عصبيتها والى من قبيلتها فتقدم امها وكونها عليه **قوله**  
 كما ضربت منقح في شرح الموضع وهل يتقدم وان كن البعد كبنات اخ على الفاضلات وان كن اقرب كاهل  
 يتجه **قوله** فان غلبت كان ظاهره وان قربت المسافة كبنات عبادات **قوله** الذى من يكن نساها اى نساء عصبيتها  
 وان غلبت بعد من على نساء بلدها نعم من سكاها منهن في بلدها قبل ان يمتد لها من مزى قدّم عليهم  
 اى ان لم يسكنها انتهى وكان قوله نعم استدلاله على ما قبله مما جعله ان نساها الفاضلات لو كان معهن  
 ساكنها قبل ذلك في بلدها **قوله** وان اجنبيات كذا قيد بالاجنبيات في الرفضه وقضيته انهم لا يلقونها  
 مع نساء بلدها من ذوى الارحام لكن اسقط في الرفضه التعقيد بالاجنبيات وزاد في الشرح **قوله** نعم تقدم  
 قال في شرح الارشاد فلو كن ببلدين وهو واحد فيما اعتبر به ببلدها ونساء عصبيتها وان غلبت عن بلدها  
 لقدمت على نساء بلدها الا جنبيات على المعتد عند الشايعين وان طال جاعت في رده لكن حاشا ابن الصبغ انما  
 ساكنها منقح في بلدها قبل ان يمتد لها الى الارضى تقدم عليهم اقل لم يساكنها في بلدها فانما تقدمت في البلاد  
 اعينها قد بعث الى بلدها انتهى فتقدم منقح اى من قراباتها من ساكنها في بلدها على من لم يسكنها منقح  
**قوله** لان مدارها اى لكافة **قوله** من صدره اى صدره ما ذكره **قوله** زيد عليه اى على ما اختلف به عنده وكذا صغيره  
 راجع الى ما اختلف في اية قوله لا يلقى مفعول ما لم يسكن فاعلم بقوله زيد وانقص على قبيلتها **قوله** لا يلقى  
 نساها اى ولو ساهت واحدة من نساء العصبية مع زوجها في الشهر **قوله** العصبية اى الاقارب اى خففون بعشر  
 منهن دون غيرهم **قوله** في مقام اى العصبية **قوله** كسابا وعلم قال بعض الحكماء انه لربما كان شغل ذليل

ولو قيل اى قبل  
 بدل قوله من  
 كما تقدم بغيره  
 فليكن الجواب اى  
 ياتي في الدنيا  
 وليس يكون في  
 ذلك استشارة الى  
 حتى لما ياتي م

بعضها







٧  
تحققوا مقام  
يققق لسطا من  
الكم و هه  
ك قال

دفعه اولیٰ الف



الصفة وهو المشتري  
وقوله بعتك اي في صورة  
البيع او ضمنها اي في  
صورة الطلاق

طريق ٢٠١٢

لا تقصروا عوده للفرقة  
لا تقصروا، وعلية تملكه  
والله لعله لا يفرح  
فيعيق الفروجة  
قائه بعد مريرة  
لمستحيا واما قلنا  
متجنا لفرقة بعد  
الفرقة عسى صونا  
ثم تقطر عودا انسا  
والفرقة كالفرقة لا تفر  
ففرح عن النساء  
للم يبق من حبس من حبس  
فكاه وعوده ليس  
باستاءه مجلدا  
الحق قد ص

ΣΕΑ



وَمِنْهَا قَوْلُ أَبِي قَتِيبَةَ **وَالْمُصَنِّفُ** وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ كَرَامَةِ عَقْلِهِ **وَالْمُصَنِّفُ** فَإِنْ مَتَّعَ بِهِ أَمَّا مَا يَأْتِي فِي رِوَايَاتٍ مَتَّعَ بِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ لَهُ بِأَقْبَرِ **وَالْمُصَنِّفُ**

بأن يقوم المصنف بلاح مبتدئ وخبره قوله وهو في كلامه ٤  
فإن عامي قام به العيب قبل القبض وظاهرهم أن عمله حيث لم يقنع

عليه باني على عليه صفيها والعروج واشهدت معه الارش والتمنا هذه يروح الى المودى بتفصيله السابق ما من

[illegible]

فان كان يكون كما افضا

هو هو بيلة واجازت له جفنه فافصا ولا عيار له ولا اوش لانه مضى وهو من صفا من المدي واحذرت

لا يسبب عداوة **فريق** في الأصل فكان يجمع ولولم اوصفهم اى كان فهدى واولادهم اى من اهل  
 على ما في مود و يصفى **فريق** في الأصل فكان يجمع ولولم اوصفهم اى كان فهدى واولادهم اى من اهل  
 فاعلم جعله كالتالفة لسبب عدم التفرقة بينه  
 ان كان في الأصل فكان يجمع ولولم اوصفهم اى كان فهدى واولادهم اى من اهل

فما كان من ذلك الا ان قال عليه السلام في حديثه الشريف اني قد علمت ان هذا الحيوان لا يخرج من رحم امه الا وهو ميت

كلمة أي يكتسب التأويل  
بأنه لا يشترط في التأويل  
أن يكون التأويل على ما  
هو في الأصل بل قد يكون  
على ما هو في الأصل  
أو على ما هو في الأصل  
أو على ما هو في الأصل

ان نسا و پل و قوسه  
نسا حال احوال کون

لا يخرجها من ذنوبها فلهذا لا يسببنا ذلك في مشيئة المنهج وكتبنا لهذا العرس لها مشيئة ايضا هذا ما قاله ابن القيم في المشيئة

وہاں کے لوگوں نے



وحكم الزيادة المفصلة فيما سوى المدة من الكسب المشرقة حكمها في المطلق وما يوجب عود جميع ان  
 كان عارضا كما في ضائع وردة المروحة فكذا وان كان مقارنا كفسخ بيعها وعكسه عاد بزيادة في بعض المتصلة  
 ولما حجة الى رضاها كفسخ البيع بالعيب انتهى ففلم في ضايعها في المتصلة ثابت عند وجوبها فظهر وكذا عند حجة  
 العقل <sup>قوله</sup> لا بسبب مقارن في اعتبارهم عن المقارنة بالمقارن فله كل المهر فترا بزيادة ~~وغيره~~ <sup>وغيره</sup>  
 قال في شرطه وانما عاد اليه كل المتعلق نظر فان كان بسبب قارن العقد كعيب فبمقتضى من الزيادة اي <sup>الاشارة</sup> في  
 وصفتها بوجوب المهر الى الزوج وان لم يتره فهو كفسخ البيع بالعيب وبحيث شئنا ان العيب الحادث قبل  
 الزيادة كالمقارن لسلطه الزوج على الفسخ قبلها وان كان بسبب عارض كودتها وكوضائع تخيرت بين ان تسلم  
 في يومه وان تسلم قيمته غير ذلك وخارج بقوله من فتراته فبمقتضى الزيادة المتصلة كالولد والكسب والدين <sup>فقط</sup>  
 وتسلم بها ايضا وان حصل في يده والتفصيل بين المقارن وغيره من الزيادة اخذ من الروضة واصحها <sup>قوله</sup>  
 به كذا ضرورة هو ما فيها خلافا عما جرى عليه في شرطه وقولنا السابقين ان العيب الحادث كالمقارن لانها اشراك  
 في ان العقد قارن بسبب الفسخ وهو ما وجود العيب <sup>قوله</sup> او مشروط استتم سلامة ضعيف ولا يجري هذا  
 التفصيل في التفسير بل السليم الزائد مطلقا كما يعلم مما ياتي في آخر <sup>قوله</sup> وليس منها اقتناع السوق ولا من نقص  
 احكامها فغاضه <sup>قوله</sup> بل كان استحال لعل لما انك قد يقال بل القياس انه يعود له وان كان قد فسخ بناء على الرجوع  
 من ان الفسخ يرفع العقد من حيث لا من اصله وكما انه يرجع للعقد في عتق المشتري لمواجعه السيد بعد التكاثر  
 ويؤديه ما قاله ابن قاسم قدام المقارن فلم عاد للمقارن في كل تقدم <sup>قوله</sup> واستغنى عنه اي عن قوله انما اخذت للمراعاة  
 بعينه <sup>قوله</sup> بان فيها اي العينية <sup>قوله</sup> حيز الجاهلين فاحمل فيه ضرر الجاهل المراق والرقح لان فيه خيرا والموت  
<sup>قوله</sup> يعقلى انه فيها اي العينية والجميمة ويحتمل بصورته للبيع والفرق وهو انظارا <sup>قوله</sup> فيمنع الرجوع <sup>قوله</sup> فيمنع الرجوع  
 قال في شرح الارشاد عند قوله وبما وفق من الزوجين في تحمل حبلت صداقا ثم اشترت في ملك الزوجة ثم طلقتها قبل  
 الدخول فقلت في كتابي مع بعض الشبهة للزوجة ولما قال لا شيء هذا فيمنع الرجوع من الزوجين المقهر <sup>قوله</sup> اجابت  
 بوجوب قوله ورضيت اي يعني لو قال الزوج بزوجته اما اقصد ذلك ثم اوجدتني اياه <sup>قوله</sup> او اقول <sup>قوله</sup> او اقول  
 بعين كس ورضيت الزوجة بذلك فان لم تعقل اجابت فظهر ان في كلامه الشواحيب واخذ فاك في قوله  
 فان سلونا بين صف اي لا تقبله الرقيا <sup>قوله</sup> ففعلوا واتاه وقال يا ايها فاقوله قال ابن قاسم  
 انه لا شيء بخلافه ووجهه بغيره <sup>قوله</sup> حيث قال وذلك لانه حيث وقع الرضا عنها وقد طلب حمل <sup>قوله</sup> ولا  
 لم يكن العقل اجبرت معنى لان الاجبار الزام المحتق في الفعل على قبوله انتهى لم يحكم حولا لا يقتضي معنى  
 الحجة وانما بلغه بركة النظر بكونه كغيره بالالمشتر ثم قال هذا جرى هذا التفصيل في مسألة انما يجاب بان  
 انما قاله

وان عتق غايه  
 وانما وقطعه غايه  
 ضرب كذا في الحساد  
 وان قال لهما  
 غايه



ما قال الربنا يا مسهم ولاما وصبه القلب

وصلى الله عليه وسلم

لبيت ما قالها <sup>في</sup> **قوله** لم يفتقر إليها نهاده <sup>قوله</sup> ان لفظه في قوله لم ولها مفصلة حقيقة وفي قوله  
 ولها مائدة مخلوقة دخل كل منها في قوله ولها مائدة ان يجعل مائدة جميع كل ينظر من المتبادر فتدبر ريبنا  
 ثم رآيت بها ابن قاسم انه قال لكل يدخل كل منها فيما يجعل وفي قوله لها مائدة خلولا صحيح مائدة جميع كاي المصراع  
 الاخرى وهي قوله ياخذ نصف العرين وحلل يومك ما قلناه <sup>وهو على التراضي والاختيار</sup> **قوله** في المصراعين الثاني  
 والآخر يكلف هي ان **قوله** ظاهر كلامهما في قوله ويجيب بان في قوله مائدة المروضة انه لا يملكه الا عطاء  
 يفتقر له به القاضى ونظر فيه بعضهم ويجيب بان المتأخر من مطلق في فتوقفا الامر على القضاء <sup>في</sup> **قوله** لا يملكه  
 اى انه لا يملكه حتى يفتقر وكذا الاشارة بقوله بعد وفروعه على ذلك **قوله** وتلقى النظر الى الرعاة تلقى فاف  
 بعض نسخ الشرح في قوله وتلقى غلط كذا في النهاية وان كان على بعض النسخ صيحاً <sup>المعنى</sup> **قوله** تعليم ما فيه كلفة اى  
 بحيث يتأمل باجرة وان قلت **قوله** لا يتأمل بيان ما يقصد بشرعاً **قوله** باع القاضى اى يبيع <sup>بما يشاء</sup> **قوله** من  
 منها اى من العرين فاف بعض النسخ في قوله يبيع بقدر الواجب بدل قوله باع القاضى منها سوسه من النسخ  
<sup>في</sup> **قوله** لم يفتقر عبدها ظاهر <sup>في</sup> **قوله** لا يجب عليها تعليم اياه وهو ظم لان عبدها مال لها توريد قيمته  
 بالتعليم فهو نفع يعود اليها خلافاً لما لوهم عبادة شرعاً <sup>في</sup> **قوله** تعليمه بما افاد وجب تعليمه وعبادة المروضة <sup>في</sup> **قوله**  
 خلافاً <sup>في</sup> **قوله** ولو اصدقها تعليم ولو اهلالم يبيع الصداق كل لو شرط الصداق ولو اهلها فان اصدقها تعليم <sup>في</sup> **قوله**  
 قال العنقوى لا يبيع كالول ولو لا لالتحق ببيع وهذا حق ولو وجب عليها تعليم ولو اهلها وانما في العنقوى <sup>في</sup> **قوله**  
 صداقاً جاز انفق وقضيت ان لم يجب ختان العبد لم يجب شرطه صداقاً وفيه وثقة لانه وان لم يجب لكن  
 ينبد في قيمته فهو نفع ما في ما وجب اليها ولا يخفى ان التفاوت بين اعتبار المروضة في تعليم الولد وجوب  
 واعتبار المشرك لزوم انفاقه فان اجمعت لزوم الانفاق لا يفتقر وجوب تعليم ما ادى جعل تعليم صداقاً  
 كما هو ظم فتقوله ولو اهل عبدها اى لم يبد في قيمته وقوله او ولو اهلها في قيد الولد ومن الانفاق عليها لايصح  
 نفقة اليها لو وجب تعليم عليها **قوله** الذي يلزمهم انفاقه <sup>في</sup> **قوله** اى بخلاف غيره اما تكون غنياً بما لا تكون نفقة على ابيهم  
 او تكون كبيراً قادراً على الكسب **قوله** ولو كان غلام <sup>في</sup> **قوله** المصة وطلق قبل فاف اصح وتعليمه قال في المروضة  
 الحادية عشرة تكفيها على ضيافة ثم يسلم جاز ولم ان يا من يميز باختياره في التزم في الذمة وان كان على ان يميز  
 بنفسه فخير بان سقط به اوقات فبينما عليه فتقوله ان الله حط <sup>في</sup> **قوله** المثل والثاني اجرة اختياره ولو كلف  
 ذلك لثوب فلان اصحابه متفق للصداق فيعود فتقوله ان الله حط <sup>في</sup> **قوله** المثل والامارة والثاني ان ياتى بثوب  
 مثله بتخيظه وهذا الثاني هو الموافق لما تقر في الامارة من جوان ابدال المستوفيه <sup>في</sup> **قوله** وان طلقها قبل اختياره  
 قبل الدخول فلم عليها نصف اجرة المثل وان طلقها قبل اختياره فان وصل بها ففعلية اختياره والا فالظم نصفه  
 فان طلق



[illegible][illegible][illegible]

منه ما فيهم النقص  
الكلام راجعاً اليك  
يا هذا كيف  
المنقح والمنقح  
المنقح والمنقح  
المنقح والمنقح  
المنقح والمنقح  
المنقح والمنقح  
المنقح والمنقح







ما في النفس والهمة للولد فانه لا يخرج عن ملكها وعاد لا يتعلق به حق العايد والبايع على المراج فيه ما قل  
 اشار الى ذلك بعضهم بقوله وعما يد كذا بل لم ينعقد في فلسفة مع حجة للولد وذا وبعضهم ايضا نقلا  
 في البيع والقوض وفي الصداق **قولنا** يفسر في استعماله بالتفاق **قولنا** كما مر في شرح فنفق قيمته **قولنا**  
 طلق ~~شخصا~~ **قولنا** لا مثله في الفرق بين المبيع والصداق الموهوبين حتى يمنع دليل ضمن  
 فيما سوي الفارق **قولنا** لان علمه المقابل اي مقابل الاظهر المسمى بالتأني وهو نصف في المدايم وبه قال  
 الاثرية العتلة ثم والمراد من العتلة لا يبيع عليها بشئ لا يباعا عتلت له ما يستحقه بالطلاق من عمل النكاح  
 لا يطالب بها عند الحل ولا عند الميراث لا يحل العيرين لا يطالب به عند حلوله والتقدير بنصفه بدله وقع  
 في الموضوعة ايضا والصواب بنصفه كما عتبه في مياتي **قولنا** من مسئلة النفس يعني ان مقابل  
 الاظهر في مسئلة النفس ليكن الموضع للبايع والمضاربة بالثمن مع ان علمه هنا تجري فيما علمه هنا  
 ونحوه لا اشراج في المقابل لا اشراج في الاظهر بل لو كان لا اشراج فجميع مقدم فقلت حجة عليهم **قولنا** كما مر في  
 بديل قولهم فان قيل قبل قبضها **قولنا** فاعلة محضها لا شاعة بيني مصر حكمه في نكاح من قبل غائبة وانما  
 في الكل اثنى **قولنا** من اظهم وجهه ذلك انما قام طيلة على ذلك التي هي **قولنا** هو ما جرت اقسام اي القاعلة والقبعة  
 اقسام الاول ما نزلوه على الشاعة قطعا وقوله عشرة ابا وها عشرة من الداهم وقوله على الموضع عطف على  
 وقوله اي القسم الثاني ما نزلوه على الشاعة على الموضع وقوله وما من لوه على عطف على ما نزلوه او القسم  
 الثالث ما نزلوه على المحرم قطعا وقوله على الموضع عطف على قطعا اي القسم ما من لوه على المحرم على الموضع  
**قولنا** المحرم ولو كان اي المحرم ونحوها على زوجها **قولنا** في الآية وبه قولهم تقا ان يعفون او يعفوا الذي يعلوه  
 عقلة المتاح وقوله الا ان في تفسيرها في الآية **فصل في المنة** **قولنا** وهو ما يتبع اي المتاح  
 هو ما يتبع قال في القاموس ما يتبع الخفقة والسيف والاداة وما عتقت به من كواكب يعني جواهر  
 ان المنة ومنه متاع استأجرت متاع مثل المتاع فكما ان المتاع وصفت ~~ما~~ ما يتبع فكذلك هي قال في القاموس  
 والمنة بالكسر والفتح اسم للمتنوع كالمتاع وان يتزوج امرأة تنمتع بها اياها ثم تطلق سبيلا فان  
 تضمن عمره الى محلات انتهى ~~فصل~~ فبطل من ان قام بالمتاع وكوفك قوله في قوله او ان يقيم لوجه عمره في منة  
 هذا المعنى والوضع له في المنة نظرا لان مقالا لعنت كان معلوما لاهل المنة فلا مانع ان يضمنوا له ولما  
 يتعلق فاما كل فان فيها فيه انتهى اذ بعد ما قلنا ذلك ما قاله القاموس **قولنا** صحت معنى المنة كيف يصح  
 مثلا <sup>17</sup> **قولنا** ذلك لانهم **قولنا** او سيدها عطف على من **قولنا** وما كان لعل المراد ممتا او لو كان ممتا وخرجه  
 قوله اعقد في عتله ان وجهه او في قوله وكذا لو ماتت هي **قولنا** ان لا يباحث لانا متفحمة لا مستوفضة

والنفس والهمة لم ينفذ  
 الهمة بعد قبضها لم  
 والمهر عير

**قولنا** حجة عليهم والمقتل



بسمية او بغيرها انما قال ذلك تباعداية وهو قوله لا جواز عليكم ان تطلقتم الفسا ما لم تفسروا  
او قلنا هذا لغيره فليس فيه مقتضى من هو لان فيها قسمين وهو التسمية والقرض واليمين وذكرها  
حتى يرد ما قاله ابن قاسم انه قد يقال وهو بالمشطرا لا يخصر فيها فان تزوج غير الحقة او المفضلة  
عن ذكر المهر فيفقد بغير المثل انتهى **قوله** فلو مات فيها اي بعدة **قوله** لا وجه اليه يمكن الشهاد بالمره  
ان في بوجوب المقة المطلقة وصحها وان واجرها قبل انقضاء وتكون بغير المثل والطلاق **قوله** لان لا يحاشي  
ان كان سبب وهو بالمقة ايجاز في الزوج لهما فاما المقة واحدة لان لا يحاشي في كل زمان واحد وان في غير  
سبب وجوبها غير لا يحاشي فليبين حتى يتكلم عليهم فاما ابن قاسم ان هذا من بلحاظ طه  
ليس بشئ **قوله** وصورة هذا مبتدأ وان يزوج امته خيرة **قوله** وكذا في اي ويزوج كافر **قوله** ان  
المفضلة من هذا التقويض **قوله** فنقصي بمقة اي لها **قوله** وان يزوج لغيرها **قوله** وعندهم ان لا يزوج  
ولا مشطرا لا ولي على الزوج فله يرد ما قاله ابن قاسم مقتضا المشطرا وهو ما عليه خلا فما تقدم عن القول في  
**قوله** لا مشطرا لا ولي كجاء المجزوء متعلق بقوله فله مقة المقيس وقوله او وجوبه في علته لقوله لا مشطرا  
وقوله فله مقة جواب لقوله اما بسببها الى قوله وان يزوج صغيرا وكبير من المقتوا المذكورة وقوله وايضا  
جواب لمقتضى ما بعد قوله وكذا لو سببا كذا قيل ولو جعل قوله فله مقة جوابا عما قبل قوله وكذا لو سببا  
وقوله وايضا فالفرق في جواب ما بعد قوله وكذا لو سببا على موقعها تلف وانفس كما في احسن ومن لم يفرق  
ولو ملكها اي ملك وقع في حيزه يعني **قوله** باجمي اذ هي جميع وفيه الشئ **قوله** فرق المرافعي بين المهر والمقة او حديث المهر عندك  
الزوج زوجته **قوله** ليقول المهر عند ملك الزوج الزوجية **قوله** فلكم او المهر **قوله** واما الزوج **قوله** اي جري العقد بملكها واما الزوج  
اكثرى لان العقد لم يجر بملكه حتى يزوجها **قوله** ان لا تنقص في صداق **قوله** باجمي اذ هي زيادة على المهر  
فلذا قال يعني **قوله** يعني ان تكون ثلث ثلث بناء على الاول في الاخرى **قوله** فله قوله **قوله** فانه ما قاله ابن قاسم انه قد  
يقال قياسا على ما جاء في عموم الاختيار لذلك **قوله** اي في غير مقتضى الشئ **قوله** وليس ان لا يبلغ اي او فلو كان  
النصف ينقص على ثلث ثلث **قوله** اي في غير مقتضى اعتباره وان فانت المنة الاولى لان من قيل ما يحتاج الى زيادة  
نصف من المثل **قوله** من نصف المهر لعل المراد مع شقين **قوله** النقص عنه **قوله** لان زاد على الوجه وقيل فيكم التخصيل  
التخصيل بين تقاضي القاضى فتمتية الزيادة وقيل فيها ما لا يمكن بل مقتضى الظاهر ان لا يتصل في  
المثل ان فرضا القاضى وهو **قوله** من مثل مبتدأ اول وقوله من اظه حثيثا فان وقوله لا يوق خبر الثاني  
فلتجمع في ما حصل السؤال انه لا يتصور زيادة المقة وان هذا محال على ما قاله العلياني وانما حاصل الجواب يقتضي  
زيادة عليها من اريد به مهر حال العقد ومهر حال الفراق وما يقال ان هذا ليس مراد العلياني بل مراده انه وان

زيادة المهر



لا ياد بها لكن نجيباً ان نيزدك اذا اكلت ارض من مضمون مقدور يجب فقهها عنه فقلنا ان ليس من ادب  
 اكل ارض يتراى من مضمون عبادة الشايع **قوله** فالوجه ما اطلقه هو قوله فان زاد على مضمون المثل على الواجب ان لا يتصور  
 اطلاقه وقوله عايدت به هو مضمون فبادتها عليه وقوله وهو يرجع الى الفرق **قوله** ما تقرها فهو حجة اي انها  
 والحرف هو قوله ان وجهه ان كان في شراح لا يسببها كحلاق **قوله** نعم معتبراً طالعها وقت اطلاقه او وقت انقضاء  
 فيه نظر **قوله** الاول معي لانه وقت الوجوب **قوله** فيه ابتداء شراح بالمعروف نص فيهما بطريق التمسك فلا معنى لقوله  
 ان قاضيها مثل **قوله** نعم اقل ما ليس عنده ان لا يتصور عليه الزيادة على هذا المثل بل **قوله** اقل ما لا يكون فيه  
 فانه **قوله** ورد ما في المهر بالتراضي محرم كونه بالتراضي لا يصح لمرور على هذا الوجه فانه لم يقل بقوله اقل ما  
 يجب في الصداق بل يجوز جعله صداق ومعلوم ان جعلها حصة ترضيها **قوله** **فصل** في المهر والمهر  
 في اسمي منه **قوله** في اسمي منه اي ولو كان المثل شمل ما لو انكر الزوج التسمية من اصلها **قوله** نعم يتبدل هنا ما انجز  
 اي به انه فظاً عشرين هنا **قوله** ويكون ما يدعى حيلة حالية **قوله** ولا يلزم في القلوع بالثاني وهو جابى لا ثبات  
 المقابل للمثل فظاً اي في الاشياء والنفق **قوله** من الحق فقلنا اتمى وعن الكاذب فينفخ بالظن فيصير الظن  
**قوله** ولا ينفخ بالظن الف اي ينفق الف **قوله** فوجب قيمته اي وهو مهر المثل **قوله** ولم يدع تقويضاً فاذن  
 فسيما في قوله او لا يرضى حقيقة **قوله** عا لفا كان الزوج اي بان اصل الزوج على الاقرار لم يرد عليها الا يري  
 ولا يعفى له الشيء بل يري من الشرح بالخلق والبيان **قوله** ولا مهر لها على اي يكون من المهر **قوله** اي من علم لانه  
 ظن انه عا نفق في العقد لم يجب عليه المهر فقلنا اي يكون نفق نفق في العقد علة لمنفى بناء على ظنه فان علمه  
 فاسم المهر في البيت **قوله** فقولنا قيمه ان هذا لا يوجب ان المهر ليس لليم بل يوجب ان عليه لانه  
 كما نفق في العقد وجب مهر المثل فكيف يجعل علة لنقله ولا مهر لها عليه **قوله** فكأنها بياناً للمقتضى كاد  
 في العاقر عيب زعمه ليس بشيء اذ كيف نفق بالتمسك مثل ما نفق **قوله** وقد رجع في قدر مهر المثل وبطل  
 قولنا في قدر المهر **قوله** ويدعى تسمية قدره **قوله** فقلت من اين لزم انه يدعى ذلك بل الكلام صدادق  
 بان ينفق ما بان واجبه ان من غير عاقر في تسمية وذلك صدادق بوجوب كذا لا بطريق التسمية قلت  
 لانه لو كان مدعاؤه وجوب العقد لكان في ذكرك لا بطريق التسمية كما في مدعاؤها على وجوب مهر المثل بالقد  
 لعدم تسمية صحيحة ورجع الزرع الى قدر مهر المثل بعد ان تفادى وجوبه وقد تقدم انه لا يخالف  
 وان الحق قولنا لانه عاقر فنفق في تصوير المسئلة عا او ادعى تسمية صحيحة **قوله** **فصل** في المهر  
 مهر المثل **قوله** **فصل** في مهر المثل **قوله** **فصل** في مهر المثل **قوله** **فصل** في مهر المثل **قوله** **فصل** في مهر المثل  
 عني ما في قوله في اول الفصل يخرج عني بالوجوب مهر المثل **قوله** **فصل** في مهر المثل **قوله** **فصل** في مهر المثل











قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأَى الْأُلُوفَ  
الْبَطَالَ وَالْأُمَمَ  
الْمُتَكَبِّرِينَ  
وَلَا تَقْرَأُ  
الْحِكْمَةَ مِنْ خَلْفِهِ  
ظُرِفَ مِنْهُ  
أَنْتَبَى



منه  
في

التي تقرر فيه على ما يروى في الشكوك فقد تقدم ذكره من التكاليف والاطعام والصدقة وانما شئ من  
 المباح العنوية والبرهانية المتحركة للقلب الى فعل الخير والعمل بالحق واما ما يقع فيه من السجدة والقبول  
 وغير ذلك فينبغي ان يقال ما كان شئ من ذلك مما يجب تيقن اليه من ذلك اليوم ومما كان  
 او كرهها فمستحب وكان ما كان خلافه لا وليا انتهى ثم ذكر انما حفظ ابن ماهر الدين في كتابه المسمى بورد الصافي  
 في مولد المهادي قهره انما بالحب تحيف عند غلب النار في يوم الاثنين لا عتاقة ثوبية سرور اصيل  
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم المشقة اذا كان هذا كما فرجها وتمر وتبت مراه في الجحيم فجلد انما  
 في يوم الاثنين عتقه تحيف عنه لسرور ما هذا فما الظن بما بعد الذي كاف عمر ما بعد سرور  
 ومات موقدا لا يتم حال في اوضاع ان يكون المولى محمودا مثا عليه بشرطه مع اوضاع المولى على  
 خلا في ذلك بما ينبغي استقامته ومجمل ذلك كله موافقا سموه حسن الفقد في عمل المولى فخره سعادته  
 وكفى في ذلك المولى بيا في انقسام البويرة الى الاقسام كلها حتى لا ينافي في قول المولى بوعته كونه محمودا  
 وهي صحاح الحديث الصحيح وكفى وغيرهما محسرة في اصول الحديث ولا دخل للمناصب والاعمال اصطفاها  
 على الصحيح وكفى وغيرهما فاقال ابن قاسم انه قولنا لهما ما مان وما خصا فان كان بمناصبها خاص يتقدم  
 عليها انتهى قلت انما يجب انما على خاص والعام ولا ارشاد اليها ابدان ولا منال لوجبت لوجبت  
 الشاة فان قلت كيف يصح صفوه الخاف من قوله ولو شاة لانه صريح في ان المطلوب اعم من الشاة  
 وانما اقل ما يجزى مقتضى قلت ان صفوه تقتضي اقل ما يجزى شاة فلو وجبت كانت اقل ما  
 فلو وجبت كانت اقل الواجب شاة وهو المراد من هذه العبارة مع انه لا قال بل هو بها فخره انما الواجب  
 خرج به من مقتضى اسبابها فلا بد من المقدور فيحصل اصل الشاة او غيره ان الاخر كونك في سطرين  
 الاولين الا الحقيقة فان اقل ما يجزى فيها شاة كما هو معلوم في ما بها فخره ما يفتي طهره ولو مشروا بالبر  
 وما السكون بل يحصل بالاعمال الصوفية فخره وانما لا الحقيقة لعقيدة في قصدها ومقدورها فان  
 يلزم اشتراك المشبه به في جميع احوال قائم فاقال ابن الركن في النهاية ومنازعة بعضهم فيه ما فخره  
 بهذا الحقيقة ففقد يستدل من مقتضى صحة وعلمه بما جعله المشهور لا فخره بعبادة الله تعالى  
 واما ما قال ابن قاسم انه قد يفرق ما قلنا يجزى الحقيقة شاة ولا يجزى منها ولا غير موافق ولا  
 كذلك منها وبما يقدح في قوله لاني وبين من المسوية التي ليس بشئ اذا التحق ما قاله وان كان انما  
 قول قد يفرق في تيقن بخطوة الى المقصود لكن يصح يتبعه عنده بالخطوة وهو مبيد فيغير ما معقول  
 ان لم يكن في قول للمفسر سياتي انه يعتبر في المقصود الانزال بالحب وينبغي ان لا يعتبر ذلك هذا بل المعتبر

واضح  
الاولى  
والجمل  
وقال في النهاية  
انفسه  
نص الام والحق



[illegible]



هَذَا مَقَالٌ  
مِنْ قِطَعِ وَتِلْكَ



في قوله ان لا يحيبا على الناس في قوله لا يتر غاشية ومعه شايخ المسلمين والامامون في قوله لا يحيب  
 الا غنياً وظهورنا ان المراد به هنا من لا يعمل به عادة وان لم يكن غنياً في حقه فقضية عن له مثله انه قد يتر غاشية  
 الفقراء ويوجب ما به لو كان جيرانه او اهل محله مثل كلهم فقراء او بعضهم اغنياً فخصص الفقراء لا عادتهم في قوله  
 عدم الوجوب لان هذا التخصيص هو غير التخصيص الذي لا يفي ولو كان في كلهم غنياً فخصص بعضهم لا عادتهم في قوله لا يحيب  
 انهم وسلم لا يشمل قوله ان لا يفي الا غنياً وغنياً وعلى ان الاحتياط من تخصيصهم بالعبادة للفقراء نعم لو خصص  
 فقراء جيرانه واهل محله او بعضهم لعدم كفاية ما يقدر عليه فاشترى الفقراء لانهم اصبح التمس الوجوب بظهورنا ان لا يفي  
 انه يفي تخصيص الفقراء ويظهر منه ان المراد به من لا يعمل به عادة وان لم يكن غنياً في حقه وقلة ما عنده او انفق  
 الذين دعاهم لذلك هم الاغنياء من غير ان يقصد تخصيصهم بالدعوة ابتداءً في قوله مع فقره اى فقر الداعي  
 قوله وهذا اى القول بوجوب التكاتب بين الناس انما يحصل حيث لم يظهر منه الداعي مطلقاً فقد صرح من العزم وحيث لم يحدد  
 والتأكد من هو الغنيظ واغترصه اعز به بالحق في القاص من سواء كان ذلك لا يفياد بالعبادة للداعي واغترصه  
 فانه كان كذا كان محض توصل وتكاتب بين الناس فان دفع ما قاله ابن قاسم انه قد يقال المصداق غير انما  
 الحصول بالعبادة لغيره او غير ذلك ولا يفي به بالعبادة لغيره من فكيف يفي سبب الوجوب عليهم انتهى ودرجاً يتفق  
 انه يفي تكاتب وتوصل فيجوز دعوة بعض الناس من يتوصل بعضهم في تخصيص سبب لعدم الوجوب وانما  
 وليد ما ذكرنا قوله الا في قوله عن الاحياء من اعلمه فلما امر الله بالتكاتب لم يجب في الدين الثاني واما  
 ذلك ما يقع ان لا يفي به من اعلمه ويعقد العقد ثم بعد ذلك فيجوز طهارة ويعدون انما من ثانياً وفي قوله  
 ثانياً وسبعة عطف تفسير لربا في قوله اى المقصد في الايام او الاوقات <sup>لو كان</sup> لغيره وجبت له عبادة مطلقاً اى في الايام والاولى  
 منزلة المقصد مع متنا سبب في وقت كالمعلماء والتجار وكسوف وجبت له عبادة مطلقاً اى في الايام والاولى  
 كلها قوله ان يقصد اى المحقق في قوله ~~ان يقصد اى المحقق في قوله~~ اسم الاشارة الى  
 على على من في الثاني والثاني على المحقق في قوله ~~ان يقصد اى المحقق في قوله~~ هو ظاهر فيها اذا كانت العبادة بغيره وبغير غير الداعي  
 اما اذا كان العبادة هو الداعي فخصيصة الله لا اشترط العبادة بغيره وبغير الداعي كما قاله في قوله كذا ان لا يفي به لغيره  
 في شيء فالتميز عاد ذكرها ممكن ~~ان يقصد اى المحقق في قوله~~ مما مر عن البيان ان سبب الشرط السابق <sup>وهذا</sup> ان لا يكون  
 محل حضوره ممكن فاك في شرع الوضوء فان كان في مكانه مشكور من حضوره لان حضوره في كل موضع بانك  
 في قوله في جرد حضورها اى لا يفي بها وبما ياتي من صور غير معتبرة انه لا يحرم دخول محلها قال ابن قاسم  
 ان قضية الحائض في جرد حرمة دخول محلها واعتقاد الداعي لم يوافقها في ما يبيده فقضية ذلك حرمة الداعي  
 مع جرد حضوره لا يفي بها اعتداله ان يفرق باننا لا نشترط في نفسها محبة محله في قوله في قوله وفي هذا  
 الاية

قال في قوله لا يحيب  
 الموعظة والوعظ







بفرض كبره قال في القاموس فوشه فرشا اي سبطه والفرش ما يكسر بالفرش والفرش ما يكسر بالفرش  
 هو الذي سبط والفرش ما يكسر بالفرش او مطويا واحصل الفرش لا يحكم لانه يجوز ان لا يكسر عليه  
 واذا كان مسبوطا فالفاعل اذا كان وجلا يحل عليه وهذا هو الذي اجمع عليه على تحريمه ولهذا قال قيل  
 الاول في محاصل فان قيل سكت في كتاب السير انه انما يكون ما اجمع على تحريمه وفرض كبره فيمكن  
 مطلق هذا منكرا فانما يجمع بينهما اداد وهذا انه منكر حاضر رجل الدعوة والفرش لا يوجد في ذلك قاله  
 في تفسيره بالفرش لانه علم انه يحل عليه بل هو ما مع انه منكر حاضر رجل الدعوة فلا اعتبار بما قاله ابن القيم  
 انه كيف يتبين مع استقوا كل من الفرش والفرش في ان كلا يجزئه لا يحكم وفيه انه كالحج الاعتقاد على القرينة  
 في الفرش الدافعة لاحتمال خلفه يصح الاعتقاد على علمه في الفرش في دفع عدم جبره على جبره  
 في الفرش في قوله الله الفرش السابق كيف يصح القول بان كل من الفرش والفرش في دعوى ان كل من  
 يصح لا يحكم ممنوعة اذا خلا من حلة الشرح والفقهاء اجمعوا على الاطلاق والتقييد فاما ما في  
 عنه وانه كيف يصح القول بان كل من لا يحكم في قوله لا يحكم اذا قرينة في اصحابها مشاهلة في  
 الموقنين في المساق ودفعه والعلم بحقيقة الحان واليه المجمع والمآل  
~~الفرش ما يكسر بالفرش او مطويا واحصل الفرش لا يحكم لانه يجوز ان لا يكسر عليه~~  
~~والفرش ما يكسر بالفرش او مطويا واحصل الفرش لا يحكم لانه يجوز ان لا يكسر عليه~~  
~~والفرش ما يكسر بالفرش او مطويا واحصل الفرش لا يحكم لانه يجوز ان لا يكسر عليه~~  
~~والفرش ما يكسر بالفرش او مطويا واحصل الفرش لا يحكم لانه يجوز ان لا يكسر عليه~~  
 وفي ذلك من الفرش ما يكسر بالفرش او مطويا واحصل الفرش لا يحكم لانه يجوز ان لا يكسر عليه  
 هذا ان كانت محل حضوره في قوله في الوجه فلهذا كان منكر الفرش كبره وصوره كبره في الشجر  
 والقرين صرح بحضوره في قوله في شجره واما حجة والدخول فلام الاصل لا يتفق عدم تحريمه وان البيت الذي  
 ايد كبره البيت في قضية التين وجملة حرة وهو لا اها حجة الدخول لعل فيه ذلك فلا يحكم كما اقتضا  
 كلامه لرفقة وهو المعتد وبذلك علم ان مسئلة حضوره غير مسئلة الدخول فاما ما في قوله  
 صرح لانه سبطا مطلقا بما في النص وافق الشهاب الوهمي بان النقل عند كبره لا يمنع دخوله الحلاكة  
 محله وخالفه الشرح في الزاوي والاقرب ما في الزاوي وجهه ان حل النقل والتعاظم وان كان  
 عليه صورة انما هو للعدس في الاحتياج اليه وعدم الاداة بنظيره والعذر في الاحتياج في الصورة  
 لا تنبذ على طرانه الحبيب للحبيب ومع ذلك ورد النص بان الحلاكة لا تدخل بيتا فيه حبيب وما  
 على ضمان بالكسر والضم وكذا ابو لوق على الوجه خلافا لما في الحجة حيث قال لا يدخل بيتا فيه حبيب

الاسم في لانه











والمعنى

الصلوات والبركات اللهم اظمنا طيبا ومقلنا صراحا واذا اكل مشبعها الحمد لله على كل حال اللهم لا تجعله  
قوة لنا على معصيتك وان يقولوا اذا اكل مع ذى عاقبة اللهم ليس الله تقية باجلك وتوكل على الله وان يحين  
الحاجة بان يجلس مستوقدا ويخوف على كبتهم ويجلس على ظهر قدومه او يوصب وطمع المعنى ويجلس على اليسر <sup>قراءة</sup>  
وان يبذل ما على ويختم به وان ياكل من استلاوة الرغيف الا اذا قل اخبر فيكم وان يفصل اليد قبل الاكل <sup>وكذلك</sup>  
العلم خلاص كلام الغرائي وقيل ما على غسل اليدين قبل بل اولى لان العلم قد رمتها والاكل يحتاج لحاسة  
اذا عادت للطعام وان يبتلع به فاما قبله <sup>الحالة</sup> وما كان في يده فاما ان كان في يده فاما ان كان في يده فاما ان كان في يده  
النفوس والتداعى لفظ الطعام وان لم ياكل ما لائق وكان يقول اكل طعاما لا يبرار واللهم بارك لهم فيما  
درز قوتهم واغفر لهم وارحمهم وقراءة الا خلاص وقراءة لشيء حديث في الاول والآخر ان يقولوا اكل طعاما  
بذلك الله وراه ابن السكيت والقرنا لفضل الذنوب في حديث شذوذ على المصطفى وغيره من قراء لا بد في قراء  
من من كل خوف وهو مؤيد لما قيل هذا احسن من التهمة وحكمة قرائتها تزيير الباري سبحانه عن ان يطعم <sup>المتكلم</sup>  
هو الذي لا خوف له والتذكير بفضله الا طعام من جميع ولا اجتماع وحديث غير المحرم والحق الا ما والاصابع  
والكل ما سقط ما لم يتنجس ويتغير بظهوره ولا يضمن القيمة الساقطة اذا تلفت ومراكلة عبيده وصفاته <sup>في</sup>  
وصفاته وان لا يخفى نفسه لتمام الا لفظ وكذا ما يلهيهم بشارع الطعام وان يجدوا الاكل مع رقة طعمهم <sup>حاجة</sup>  
اليم وان لا يتوهم حتى يرفع المائدة الا ان يلقى الاكل بالحقيرة وان لا يدليه الى التمرة حتى يتلعق التي قبلها وان يصغر <sup>حاجة</sup>  
ويطيل مضغها وان لا يبتدئ بالطعام الا لغسل يده من ليقوى التقويم لئلا يفسد او فضل الا ان يكون <sup>المتكلم</sup>  
في عيني ان لا يكون عليهم الانتظار وان يثقل النظر الى وجه صاحبه وان يرسب بصفه ونزله في كرامه ونزله  
يصيب على يد يده ويثني عليه لعله اهلا لتصفيفه وان يحل احده على حصوله ضيقا عذرا وان يعرفه عذرا <sup>خوف</sup>  
للمعبية ان كفه القبلة وجهه محذو ومحل الطهارة وان يثقل فقا لا الطعام وان يقولوا لا الله ولا كل  
ولو نحو ولله كل ويكون عليه ما لم يرام انه اكتفى ولا ينزع على ثلاث مرات وان يتخلل وبين ما خرج بالاخلال  
ولا يقبلهم ويضعض جلد في ما يحبه بلسانه من بينه فانه يحسها بقلعه وان ما ياكل قبل الله بعضه حتى  
ليد اكل اكل الا سنان لصعوبة اخذ في اللحم من بينها او خلل الجوف لان الحمة قد تهاذى بكونها اللحم  
لرأته يطمع هضمه ولا ياكلها ويؤده ما ياتي في الفاكهة وان لا يثقل الطعام وان يصبر حتى يبرح  
وان يراعي اسفلا تكون حتى ينقطر فان ينظر فيه قبل الشرب وان يميله عن فمه باليد ويؤده ما يشبه  
وان يشرب في ثلاثا الفاس بالسمية في اكلها وما يجد في او اخرها ويقول في اخر الاول الحمد لله ونحو  
في الثاني وما لما يري وفي الثالث التي من الرقيم وان عدل الشرب من ثا او غير عن عيني المتكلم بالشرب



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

نعم، الشايع



في النسخة

في النسخة

بدر عن ربه في الاصل في الحروف خلافا لما في حقه كلام الماسعود وشربه صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم  
يحبون في صوب في شرب مسلم كراهته وفيه ليقن من شرب قالوا عالما او ناسيا ان يتقيا ولا موب في خبر مسلم  
في الخبر انه صلى الله عليه وسلم قال فان قلت ان اكثر بقتني عدم الكراهة ولا يقضي في الولية الكراهة قلت ان خبره ليس  
ليس عليه حلف صفة المذنب **قوله** وابن جبري موضوع اي قال ابن جبري هو موضوع قال ابن حجر العسقلاني الطعن  
اما ان يكون كذب لا يروى في الحديث النبوي بان يروى عنه صلى الله عليه وسلم حاله لم يقبل منه هذا الحديث في  
الموضوع والمنقطع ان يكون بين الراوي وبين من روى عنه كراهة نظر لان ابن جبري لم يقبل فيه  
موضوع الا قال لا يصح ويمنع منه الموضوع قال ابن ركني بين قولنا الموضوع وقولنا لا يصح بكون كبير فانما قال  
اثبات الكذب والافتقار في التثنية في خبره عن عمر بن الخطاب ولا ينعى منه اثبات المقدم وهذا محكي في كل حديث  
قال ابن جبري لا يصح وكفه قال ابن عراق وكان يكتسبه بقبي وبذلك حيث عبر به ان لم يبلغ في الحديث قسامة  
تدل على انه موضوع غاية الامكان انه احتمل عنده ان يكون موضوعا لانه من طريق مروي عنه وكذب فادخله في  
الموضوعات لهذا الامتثال وهذا انما يتم عند تقوى الكذب او اعتمد على ما ان ابن جبري في النسخة حقه هذا ما يسمى  
اعتراكه ولم ينظر في سلك الموضوع **قوله** ولا وضع لا قال ابن جبري ولا انقطاع كما قاله ليعقبي في سلك الامتثال  
او بدل منه قد لم فيه اطباق العود والمكر وح اختلاف واما **قوله** بالتدقيق قال في القاموس  
وذلك في بيان ما حدث او خفف انتهى معنى من النبي صلى الله عليه وسلم معلوما انما لا مضاري وكان عليه عليه السلام  
سلا لا كراهة تخفيف ما على راسه انتهاجا **قوله** وقيل اخذه مكرهه ويرد عليه بما في الحديث فجا ذنبا وجا <sup>فنهاه</sup>  
لانه طاهر يدل على الكراهة بل على الاحتباب ويخفى بما ذكره بقوله نعم ان نعم **قوله** نعم ان علم ان هذا قوله  
قال في شرح الاشارة نعم ان عرفنا بلفظ من الغاشق عدم ايثار بعضهم على بعض ولم يحل الا لفظا عروضا  
لم يكونوا في اولي وحقا شافعي لا محصور على كراهة النشر والافتقار يحل على ان المراد خلاف الاول في كل من  
والا يجوز فقه من يقتضي القرينة بان الخبر مقصود به والا كان فضلا لما في جماعة مخصوصين او ظهر من  
قوله ان حاله متين على غيرهم التماسه في هذا الفصل على الوجه انتهى **قوله** ويكره اخذوه  
العلم ببناء على ما في هذا قوله ويكره على اولى في ليعقبي على عبادته **قوله** من الخصا <sup>بالمعنى</sup>  
بانوا ويكره في قوله ولو صعبا قال في ~~الاصحاب الاشارة~~ لا عمن اخذوا بسطه ذيل لم قالوا  
في شربه ولو صعبا او محبونا فرفع فيه لانه عليه ما لا خلاف او الواقع فيما ذكره اعتبارا ثم قال في الاشارة وان  
سقط قال الشافعي سقط منه بعد اخذه كما لو اختلفت الصيد عقب وقوله في المشككة وخرج بقوله لم بالفتح



في ثوابه ولا يفصل فانه لا عليك بكونه او لم يكن فليس اخذ من مال له يعلم منه انه لا يوجب فيه او يستقل  
من ثوبه ولا يلزم بغيره وصحت كانا ولي به لم عليك اخذه منه كما اقتضاه كلام الشيخين وانما كانا في  
طاعة في ملكه فاخذ من ثوبه غيره وما اذا دخل التملك مع العلم بكونه وما اذا وقع البيع في ملكه وفرق بين هذه  
المصنفين وما لو اصاب ما تجوز عليه فانه عليك بان اعتمر غير مالك فليس له اهداء بقدره في ملكه في غير هذا  
هذه المصنفين ويكون اخذه من الخلق باذنه وعينه ومع ذلك عليك وما المصلحة التي عليك سيرة النبي صلى الله عليه وآله  
ابن قاسم فليعلم هذا مع قوله ما ذكره الفقهاء انما يريد انك انما يريد على التمس قوله ويكون اخذه مع قوله فان اخذه  
منه او لغيره او لغيره لا يلزم ثوبه لاجله فوقع فيه ملكه بالاذن وقوله في شرح الامتداد والوقوف في ثوبه ولا يفصل فانه  
لا عليك حيث مينا في هذا ما ذكره هذا فاقول انه لا شك في جميعه فان الوقوع في ثوبه ولا يفصل لا يصح ما كان  
ما لم ياخذه فاذا اخذه يملك ما كان فلا شأ في باقي الكلامين فتدبر فانه اشتبه عليه ظاهر المقال والله اعلم  
بمعرفة احوال الناس في جميعه او لا في جميعه فليعلم بغيره ما يتعلق بقوله المما قتم حاشا اعلم ما للصواب والحق العاقل

### كتاب القسمة والقسمة

قوله ومن لازم بيانهما في احوالهم بيان بقية احكام عشرة الفاشي ان المصنفين كيفية القسم والقسمة  
بياناً واضحاً فينضم من ذلك بيان جميع احكام عشرة بحيث لم يبق منها فريد الا نادراً ومعلوم ان دلالة المصنفين عام  
مطابقاً بقية وعلاجه في بعض وعلاجه في التمام فالدلالة الانشائية وان كانت مكملة في التعاريف الا ان ما ذكره هذا  
ليس مقرباً صريحاً عليه المنع بما لا يتم هذا لان الالتزام بموجبه على انه غير وان التعاريف ليس عليها المنع كما ذكرنا  
في الاصول قال الشيخ ابن ابي عمير في مختصره انما لا يمنع لكن يباين ويطلب بحالته انتهى فقلنا ان مقتضى المصنفين  
بيانها على وجهها او على وجهين او لا ينفصل فالمقتضى الاول دون الثاني من فالمراد بالادلة مستحق التبديين ومجمل  
الادلة كما قولنا الشيخ ابن ابي عمير في مختصره وشارحه والبيان انما هو للمجمل دون غيره وبما حصل ان المصنفين  
المجملين لم يبين احكام عشرة وقد لا يبين قاسم انه عليه من ذلك لوقوعه عنه لم يقع في المصنفين  
انما كسر ما لا ينبغي ان يبين ان ذلك الخلق وكيفية دفعه فلا علم على عبارة الشارح اصله والله اعلم  
بان كان ينبغي ان لا يبين قاسم ان كان حاصل الاعتراض ان مقتضى القسمة القسمة في المصنفين مع في التعاريف لم يقع في المصنفين  
على مقتضى مقتضى تمامه انتهى وفيه اذ لم يبق التمس انه ينبغي التمس انما قال لا وجه في قوله وهو الزيادة ليس  
مقتضى التمس وكذا في قوله على مقتضى تمامه اذ لم يعلم نقصاً في وجهه فكيف ينعم بالاعتراض بل ينبغي ان يتم  
فانهم من جهة ولو كان من جهة او بعض من جهة لا ينفصل ولا ينفصل لا ينفصل فليست حقيقة القسمة القسمة  
كانت على غير صورة بخلاف حيث عرفنا انما لا ينفصل لا ينفصل على صورته الا ما لم ينفصل وتبين وجهاً ما لا ينفصل



الحق

بأنه يثبت على غير صلاتها الأصلية ورضي عنها بجميعها على أي صورة كانت **قوله** عليهم تعظيمها أو لا كما **قوله** ان تدخل  
 الباء في غير هذا المقصود عليه أي قالوا السيد قد مر منه في شرح الغفران وهو أن الكفا في الأصل في لفظ التعظيم  
 والاعتقاد هو والمقصود ان يستعمل ما يدخل الباء على المقصود عليه فيقال ان تعظيم محمد بن عبد الله صا ومقصود **عليهم**  
 على ذلك لا ان لاكثر في الاعتقاد لا دخل الباء على المقصود كقولك خفض في هذا حال بناء على تعظيم معنى التمجيد والحمد  
 انتهى **قوله** فمن ثم انما جعلنا الاصل ان تدخل الباء على المقصود عليه بمعنى كما قالنا في ان سلك المصم هذا الطريق  
 وهذا دخل الباء على المقصود **قوله** على ما علمنا عن المتقين والتجوز الاتيين عقبيه وهو قوله وقد مضى **قوله** وقد  
 يفيق من معنى التمجيد والافراد او يجعل مجزئ عن صيد البحر السلبي وهو لا يوجد في غيره اذ تعريف كل **قوله** كتاب ما  
 ما دته خاؤه صا داه هو ما يوجد ولا يوجد في غيره او يلحق يقال ان الاعتقاد صا يجب بمحل ما في لفظ **قوله** مقصود  
 على الاخر غير مشارك له في وقت **قوله** ويجعل مجزئاً شهوراً عنه أي التمرين **قوله** وهذا أي دخول الباء  
 على المقصود اعرب وابي وأغلب تكونه أكثر اعتقاداً كما علمنا **قوله** أغتر بمفلاً با عربيتيه وبعينه وأغلبه فهو  
 يكون البعير منه انه لم يبق ما يعقبه عنه أي عن كل من اعربيتيه مع **قوله** يتجاوز شئ المذهب كما معجبه انما **قوله**  
**قوله** أي صا داه أي حصل **قوله** فالتعظيم هو معنى ان المصم اذا عبر عن التعظيم بلفظ ما ب لانه حال التعظيم انما يكون **قوله**  
 لا يخرج أي لا يفرق من ذلك ما ب لانه لا يخرج فان لم يكن عند واحدة بالتمار لم يلزم عليه ان يكون عند الاخر **قوله**  
 الا وجهه ان يعرف ان مكث مثل ذلك ان من عند الباقيات الله ان هذا مفاد من لقول المصم الاتي ولا يجب في الواقعة  
 خطا على ما في اذ ذلك فيما اذا رتب التعظيم على يوم وليلة مثله ولا في اصل العمل والنهاية متما فلا يجب التسمية  
 في الواقعة ما را وهذا فيما اذا لم يربط التعظيم بغيره بل بلفظ ما لا فاقته **قوله** واحدة منها فليكون ان مكث  
 عند الباقيات مثل القدر الذي مكث فيه عندها **قوله** وانتم راجع لقوله ما وروى **قوله** ولا معنى ما ب أي ليس  
 متحقق عبارة ان يصير ما ب بمعنى اراد البعير **قوله** لانه اذا جعل في علمه لقوله ليس متحقق ولقوله ولا معنى  
**قوله** وهذا أي جعل وجودي **قوله** كما ذكره من صواب المعية عند بعضه أي ومن معنى ما ب اراد **قوله** وبه أي بعدم  
 الاقتضا انما يكون **قوله** انهم انما القسم **قوله** وليس انما ذلك من تمام كلام المقول **قوله** عند اداته ذلك انتهى باتهم  
 وبما اصله من فاعلهم ما قلنا وهذا لا يقتضي في وجهه الا ان دفع ان حجته الاداة لا يجب ذلك لحوال كراض  
 عنده **قوله** فلو لم يكن كذا كبيرة اخذ من كبره الاتي وان كان يدون طلب كما يصرح به الطرق الاتي في قوله وبعد  
 يفرق في **قوله** يد من المصم لا مكان تعار كهما بغير الموت **قوله** ان يثبت فاعل لهما **قوله** اسوانا فاسفك  
**قوله** وشتق ما في صا داه ما ورد في كلام المشايخ على الله عليه وسلم جعل على حقيقته حيث لا صا داه  
**قوله** خلاف المشهور والمعتمد وهو بغير عليه **قوله** ولا يجب أي التسمية **قوله** لتعظيمها **قوله** قال في شرح الترمذي

مع انه لا يقيم ولا  
 شئ من الكوارث



قوله وينج مع قوله  
فلا يفر من قضا  
جميع قوله وان  
في العبريات  
مقدّمه على  
قوله لتعلموا



ما ذكره ابن قدام في عدم انطباقه ان يمنع الاعادة من ان تفصيل سبب الوجوب لمقتضى الوجوب قبل الاعادة بل لا يلزم  
بجبر الاعادة يجب لفظاً وان لم يجب هذا هو المصنف الحق انه قد قيل ان تفصيل سبب الوجوب واجب قبل الاعادة  
بل لا يلزم منه جبر الاعادة يجب لفظاً منع ان كيف يتبع الوقفات في قبل الاعادة ووقت الاعادة لانه انما يجب وقته  
لا قبله وهذا الذي لا يثبت ما ذكره واجب من هذا انه قال ولو لم يكن الوجوب ثابتاً قبل الاعادة يتوقف بعدها على  
عند من انتهى ان قوله سابقاً حكم الوجوب حين الاعادة وهذا حكم بالوجوب مبنيًا بعدها وتقليده في مقتضى  
الذي ذكره بقوله ان لا يجب التمسك ببعض المسئلة المان مات عند الاخر من الصلوات ببر البلم الذي هو سبب التفصيل  
لأنه لا يحكم بهذا ثم تارة ما ذكره بقوله بل لا اعادة منه باب تفصيل محل اداء الحق الواجب فهو جوبها وجوب تفصيل  
منه ما وجب بسبب الوجوب سلم ولكن لم يوجد سبب فكيف يحكم بالوجوب والتفكير في نظيره كما لا ينبغي  
لمصنفه فانه يجب الاكتاب لا لانه في غاية البعد ان ليس ملاقة فيها ان عجز عن ان يقول ان الاكتاب  
سبب الوجوب فلا يجب سبق الوجوب على وجوب الاكتاب فان قلت ان وجوب الاكتاب من باب وجوب  
تفصيل ما يردى منه الذين المتقدم وجوب قلنا ان هذا سلم ان ثبت وانخفض سببه وفيما نحن فيه  
لغير كون ذلك ثم قال فالوجه وجوب الاعادة لا سبب في وجوبه عن حق الواجب لانه حقوق الواجب فانه  
يجب احترامه منها وتفصيل ما يتوقف منه في فاعلمه باللفظ والمطابق وليس هذا نظير مسألة المتع المتكفلين  
الوجوب لم يوجد الا بعد اتمام ما كان يجب تفصيله لانه لوقته الا حرام بالكل في ذلك اليوم مبسوط ولا غيره مطلقاً انتهى  
فقوله وجوب الاعادة ممنوع يظهر ما مرزاه سابقاً وقوله وليس نظير مسألة التي وسبق له القول لان  
الوجوب فيه منع ثم اذ سئل عما هو نظيره في احوال المتع حيث انما يجب اذا عارضه فلا نظيره في  
الاختلاف في النظر الى ما قال في الاصل من قال ما عدم اعلمك فقال لا تسمى بمقتضى ولا يصحح للاهنية  
فلا اهنية تقتضي زيادة احسن وهو في الواقع في قبيل الامداد وان لم يكن صريحاً في الامداد ظاهره ~~في الامداد~~  
بل ~~في الامداد~~ وهو قوله لا تسمى فلا يثبت في ما ذكره ابن قدام ان هذا سبب من تمام لا يوجد المحل في  
مدعاة وهي الاهنية مطلقاً ليس بالزيادة حتى ينسب بل غاية تصحيح العبادة انتهى فقوله متفق من تمام ممنوع  
حيث لم يوجد فيما ذكره في نفس وقوله ليس بالزيادة ممنوع فانه وان لم يكن امياً من حيث الظاهر فكون من رخصنا  
ان لم يكن امياً فكيف يحكم بسببه بالحق في الله تعالى وقد صرحوا بحقوقه في الشا بطه شعور به ثم قال ولما لم يكن  
ان يقول هذا وهو قوله بان الحق في الذي في المسئلة ان لا يعجز من نفق الاثم نفق الطلب لوزان ان يكون نفق الاثم بناء  
على ان الوجوب موسع قبل الطلب لذلك فحذف نفق الاثم في محله لا يخفى بمقتضى الطلب كل في مسألة الدين انتهى



وفيما ذكره نظرا اذ حكم نظاما لله تعالى المتعلق بالحقائق المحل في من خواص الوجوب والاحكام والاعقاب والكرامات  
 والاباحة لا تفرق الاصوليون وما كان ليس من العلة الاضية وكل منها مطلوب من الشايع فاذا سقط الطلب سقط  
 الاثم اذ الاثم معاقبة على عدم اطاعة الطلب وهذا متفق عليه قطعا فقولهم فيجوز نفى الاثم في الجملة لا ينبغي ثبوت  
 المطلوب من خطوات السلطان التي تتركها ولعلنا انما نتزيعه والعدم عنصرا عن نفي ذلك والله المستعان حيث  
 لا بد من الاقرار ان مقتضيه انما هو مقتضى والتحقق المقسم هو مقتضى يدخل في الموضع من محذور فمتحقق القسمة كأن  
القسمة في مخرج الانذار وحد من بعض ومعنى من بعض الامر بها انفسها ولا يقتضي الامر بالنهي لان هذا سبب  
 لتعذر عليه بهذا الحق مع امكان التحقق بالاطلاق والاكتفاء به منه بان يعيبت بجانب من البعيت من غير ملاحظة  
 او اتحاد من حق انتهى قوله لان هذا سبب في تسقطها عليه هذا التعديل لا ياتي لو كان الزوج هو المحذور ولم يفر  
 لها بسبب محذور ولا في التعديل الثاني وعليه هذا يقتضي في دفع الشك منها بالافرادها عنه في جانب من البعيت  
 ولا يكون ما شره بن ذلك ولا يعلم تمكنها لم تكن كما في التمتع بها على ايريد فيها ولا فيه نظر وانظم الاقل  
 لا يخاف منها خارج ما يخاف منها وان وجب نفيها كما تجب الزواشي حيث قال في مقتضى صورته ان لا قسم فيها مع سكون  
 النسخة احدها المحذور التي يخاف منها لا يجب ان يقتسم لها مع ان نفيها واجبة في اذ لم يظهر منها الشك ولا يتحقق  
 القافية وذكر مقتضى السابقة عن احوالها قوله وتنفع من التمتع اي ولكن قبله واين مكتفة من الجماع حيث  
 لا عذر في احتسابها منه فان عذرت كان كان به صفات مثل مستحكي وتاؤدت به تاؤدا لا تتحقق عادة لم تعد تأتت  
 ومقتضى ذلك ان لم تعد قرينة قوية على كذبها قوله وتتعلق الباب بما لم يشتبه ان يعد  
لشكها قوله وتتعلق الطلاق في كذبها هل مثل ذلك ما لوقوع الطلاق ظاهرا فقط لعدم بعدم وقوعها باطنا  
 والمتحقق لوقوعها ظاهرا وحرمة تمكنها فيه نظر ولا يبعد ان احتسابها عذر سقط كوجوب القسم على الزوج  
 ثم انقلب على ظنها صليقة فيقال وجب عليها تمكنها او كذبها قوله والممكن قوله ومقتضى عطفها على الشك  
 وكذا وصيغة وجوبية ومقتضية وجوبية وصيغة ظاهرية وجوبية ظاهرية ولو ظاهرا وجوبية الزوج  
 لحقه عليها قوله وذكر المحذور وهم ثلاثة نكاحها مقترن بغير دين النجاسة لا يصح نكاحها على امر نكاحها في سرا  
 الحسم لان ما ذكره الحسم فيمن تحقق النسخة امن تحقق النسخة عمدا فذكر كل واحدة منها فيفيد عدم الافراد اذ  
 كل منها جنس مشتمل على افراد كثيرة لا ذكر العام وادارة خاصة في بعضها او في كلها اذ يتفكك السياق عن سبق  
 المحقق فاقوله ابن قاسم انه يحتمل ان هذا الشايع ارد ما لو قسم على جنس سبعة بعد الوضوء وتختلف فلا قسم فيها  
 في المدة لحرمة الخلوة بها الا ان يقال في معنى الرجعية المتقدمة ان لا قسم لها فلا حاجة لذكرها وفيه نظر  
 لانه بعد التسليم لا يمنع من القسم بحكمها ولا يوجب ان ذكرها وهم انتهى خط ظاهر اذ ذكر العام وادارة خاصة

ادارة فرد



[illegible]



في مختلفها من الشك في العلم

و يرسل لها مركبا عليه مؤنثة ذكها بأيا بآ **قوله** متعلق بقوله لغرض **قوله** دون غيرهما متعلق  
بقوله عليها **قوله** متعلقا من بابا من حال الخطا في عليها وان المعنى حال كون من معنى عليها  
منفردة بالكون في عليها او قرب مكنتها عن آخر رجعة الاخرى وقوله تكون على علة بعدد فارق في بعض شي  
المشروع تكون بنا بالكافي التمثيلية دون الدائم من غير تمام التام **قوله** في بعض شي حالها من بعض  
لغوا ما لغوا به هو المذکور هو الذي ذكره في الحاشي لا يحسنه وهو اعتبار عكس ما في المتن **قوله** في بعض  
عقد قوله الابن لها لهذا من وجه الضمير بالصفة لصفة الواحدة والباقي كما بينه بقوله بان يجعل في  
ولو سريته اي لمن يطاها ولو سريته **قوله** متعلقا من فوق فضيلة هو ان الجمع فيمكن متعلقا من فوق يكونا قضية  
**قوله** وبعضها اي من فوق **قوله** ولو لم يكن فقل لقوله لا يحسنه وان يجمع في **قوله** المهم الابن لها ولا اعتبار من هو الذي  
والسيد لان الحق لها دون الولي والسيد والابن من المولية القاصرة كما لم يثبت بل يجب على الولي فيما يظهر ان يطلب  
لها مكانها منفردا **قوله** والابن من امره اي التي مع السرية **قوله** ونحوه الرصع في اي فيما اذا كان معها سريته **قوله**  
عقبها كما كتبه المزدكشي **قوله** لان نقلنا فزاد في اي وان يثبت على ذلك المشقة مع عدم داوم في وانما اذا من  
شأن السفر ذلك حتى لو فرض علم المشقة لا يكلف العقل **قوله** ونحوه ينفق بما جاز او حتى انش **قوله** وسطح  
الخط ان المراد انه لا ينبغي ان يثبت لها سطح واحد لا بد ان يثبت لكل صوم منها سطح بدل من قوله الذي لا يثبت  
سطح وسطحه لان لفظه في مثله اعتقاد من القول بالسطح **قوله** كقولنا وسطح في الحاشية في ذلك لكون جمع حيث كان  
لا يثبت لها **قوله** ود هاتين بكسر اللام ما بين الباب والذري وجمع التحاليل فادسى معرف **قوله** من اول باب اي  
لحق **قوله** ويكره وطى واحدة مع علم الاخرى على بل يجوز ان يقتل الاضاد **قوله** وجمع يحرم التحكيم في هذه الحالة على المؤنة  
ايضا لانه اقترار على بصيرة **قوله** ومن ثم لا يجوز صومها لان مؤنة التحكيم ويمكن عمله على ما اذا ادعى الى من وثية **قوله**  
محرمه **قوله** عامة **قوله** القابلة كما قال ابن الترمذ **قوله** واضرارها الفجر فضيلته انما الاضاد لا يختلف باختلاف احرف  
وقد يتوقف فيه فانه لا يختلف انما الاضاد احرف في اقاله كذا في مختلف في اضرة **قوله** اخذ ود هاتين قال في القاموس  
انما الطريق وبما غرة ومخبرة المستطيلة في الارض كالتخدة بالضم والاختلاف **قوله** لا امراد بالاضرد ومخبرة  
المستطيلة في الارض **قوله** اي لا اصل في هذه وقت السكون **قوله** لا يكفي جعل السكون لعل المراد من السكون  
للمرضى وذلك لتفاوت الفرض بالسكون في كل وقت من قوام لم يجرى مفارده **قوله** وبما غرة القوت ولين في العمل  
تامة ليل ومارة مثلا فليصوم ان يعيم لواءه ليل مائة ومائة متجاوزا ولا اخرى بالمتكسر على الوجه المتعارف  
الفرض انتهى **قوله** فانه لا يجزى هذا عن الاضاد من ان مرجع ضمير المتكسرة في قوله احدهما الاصل والبيع  
و في قوله ان محل السكون هو لا اصل محلا السكون وهذا ظم غنى عن البيان وانما المحتاج لبيان قد مر لغو بطلان

وامرود بالسرية  
هذا من سريته بها  
صراطى وعينه ص

او يتركه الخ



قوله

اوله على ما هو في الحقيقة بناء على ما ذكره اسبقا على وجه ان لا اصل له فيكون له بعض لفظه في الحقيقة  
 على العمل من بعضه **قوله** فيكون له العمل في حقيقة هو الاصل وان كان عمله فيه **قوله** فعادة وقت لن ولم يكون له عادة  
 وقادة زمانه لم يعمل له لعل له عادة ولفظة زمانه من وجهه **قوله** او في كل في عرفة **قوله** كذا في قوله  
 شادح هو الزركشي وقوله انقض **قوله** الذي منه فاء اشار بذلك الى الذي قاله في شرح الاشارة حيث  
 قلناه سابقا عند قول الله والارض هو اوقات الافاقه وهو ما **قوله** اذا انضبطت فاقته كيم والمله فالذي  
 استحسنه الشيخان انه من اعيان القسم في ايام الافاقه **قوله** وكذا قوله فانما قام في جهنم عند واحدة فالذي قلناه من  
 البغى وغيره انه لا فناء **قوله** ولما وهما انه يقضي لباقيات وهو غير فوق **قوله** انما انما **قوله** لا يحسنه انما  
 يتخلف ما لم ولم يقوله لا حسن حتى يبقى اصل حتى يقضى **قوله** وبما ذكرنا بطل ونسب ما قاله ابن قاسم من ان  
 فيه مخالفا لما قاله في ايام الله وقوله عن الله **قوله** وهذا لا يقتضي تضخيفا **قوله** ما قاله البغوي في قوله  
 انه لم يصرح باليقول في سابق من القول ولا غيره **قوله** وانما تضخيفا **قوله** تضخيفا **قوله** تضخيفا  
 التوم والله المستعان **قوله** ففعل ما في اقول قوله فان لم ينفرد **قوله** ففعله اي بنا **قوله** على ما في **قوله** فان  
 ليله واحدة من يوم هل يجب قضاء القول الذي فوقه **قوله** في ذلك الباقيات الوجه القضاء ان طال  
**قوله** وهو من عادته البطل اي ما في القسم في حقيقة البطل وعزل في قوله **قوله** ويقاس به اي بعدم القول المستطاع  
 من قوله نعم وليس دخول **قوله** ومنه اي من قوله ان القول هو من قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله  
 الضرورة اي شرط على ما في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله  
**قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله  
 في شرح القول في كفاية **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله  
 لا صلا لا عرض **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله  
 بل لو مرضت مطلقا اي محوفا وغيره **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله  
 ويقضي كذا قيل والظن في السياق انه على القول يقضي **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله  
 فاذا ذكر في جانب من القادر والبعيد بحيث لا ياتي عندها الا عندهم **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله  
 الغرض الذي ياتي كذا في نكاح العجوة انما هي حيث جعلها سكنى **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله  
 اصحاب من **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله  
 بقدر انما قلناه في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله  
 ثم وعلى الوجه حيث جعلها سكنى **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله

والعاد الا بغيره  
 حجة عادة  
 وهو على ما قلناه  
 منزله في قوله  
 كذا في قوله

فقطم الا في قوله  
 البطلان في قوله  
 فاعلمه لعل في قوله  
 اي في قوله  
 الثاني وهو الذي قلناه  
 القسم في قوله  
 وفي كلامه المشايخ  
 على كل لا يخفى

قوله



۷۷۰

CN.



فقط واجب عليه قضاء  
فما يجب عليه قضاء  
فقط واجب عليه قضاء

نسخة

الكل حكم بقضائه وكذا كيف يعرف مقولاً والمزاجية **قوله** فانه من الوجع لغيرها اي الضرورة **قوله** وان اكرهه وان  
كان الوجع مكنى **قوله** لكنه هنا اي في طول من من وجع ليلانه **قوله** قال في التوضيح وانما وجع او اضح مضطراً في علمه  
احد من قضائه الثانية لقدمه وذلك لوجع او في ثم يخرج ويعود الا ان يخاف عساً فيقف والاولى ان  
ان لا يستمتع انتهى اي حين انوف من العسس قال ابن قاسم **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~  
ان من مضطراً اي الذي هاب والاباب **قوله** من عني عيسى اي وطي كما في شرح المنهج ويؤيده ما يصحح في قوله لا  
ان لم ما سوى وطي من استمتع لغيرها **قوله** لا واجب بعيد قال في شرح الارشاد والقول في طلاق احكامها  
والاحكام والمنهج والروضة والصلية **قوله** لا واجب في غير الاصل الحاجة وانما طلال وعليه فيقتضي با اذا كان  
الطال لا يجب الحاجة كان الطال لا يدا عليها عصى ولزم القضاء كما انتم لمقتضى طلاله ابن قاسم انه مشي  
في شرح الارشاد على ما يقتضي السجود وعبادة شره الصفي نعم ان زاد الطول على الحاجة عصى وانفرد  
المقتضى لما زاد ايمان طال لا هو ظم لا لا العقل لا يلحق به القضاء الا ان طلال انتهى فقل حفظ حفظ  
عظيما بل حفظ عشاء اذ لا فرق بين العباد والحق **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~  
بقدر الحاجة سواء كان الاول في الاصل والتابع كما يعلم مما سبق ويترق بابي الاصل والتابع بانها في الاصل  
بينهم القضاء اذا طال في في الحاجة واما اذا كان بقدر الحاجة **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~  
ولا ولهذا قال على طلال بقدر الحاجة **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~  
في الاصل للضرورة القضاء في نظيره هذه الحالة اعني ما اذا كان بقدر الضرورة والشك في الامور الفرق بين  
الاصل والتابع وعلى هذا يتبين انه ان لم يطل فلا قضاء مطلقاً وان كان في الاصل قضى مطلقاً وان كان في التابع  
بقدر الحاجة فلا قضاء وان لم يكن بقدرها قضى وهل يجمع **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~  
المفارقة التي هذه وقول الشئ السابق في الاصل فقلوا **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~  
في الاول في الثاني **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~  
سابقاً في قول الله كرمضنا **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~  
والشك في الامور الفرق بين شي اذ من رما الفرق فلا الشك **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~  
ممنوع كما عرفت **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~  
فانه من بان في نظر وعيظ واحدة الحق **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~  
الطول لا في الحاجة والضرورة **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~  
مقتضى مقتضى راجع الى ما زاد ظاهره وفي غيره **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~ **قوله** ~~فيما يجب عليه قضاء~~







وَهْنِي مَوَاحِمُ تَوَلَّى  
بَكَ وَتَكَا مَوَاحِمُ فِي  
قَبْلِهَا صَ



ولو قيل لا يطلق غيرهم ويؤيده ما قلنا ما قاله ثم رايته في كذا من مذهب  
 وجوزية الشافعيين لا يوافقونها في قولهم فانه من مزيل واقعة الموقوف ثم رايته بعض نحوي على قولهم ولا يصح  
 لغير جمعية اي يترتب بغير جمعية وان طاعة قبل جمعية البيع ثم رايته في بعض السبع ثم رايته في بعض السبع ثم رايته في بعض السبع  
 ثم طلقها ثم رايته في بعض السبع ثم رايته في بعض السبع ثم رايته في بعض السبع ثم رايته في بعض السبع ثم رايته في بعض السبع  
 عند هاتين البيوت البيعة الاولى قبل المطلق والبيع الثانية بعد المطلق الثاني او يقطع ما بقي من البيع الاول والبيع  
 سبعة للمقتل الثاني في قطع فيه نظر والا فربما الثاني انتهى فقوله اي يترتب هو ما صحح به ويحتمل ذلك البيوع  
 قوله في ذلك المعنى السابق وهو من قول الجاهل بها بطلان من قبلها **قوله** ولما في هذا اي في هذا المعنى اي في هذا المعنى  
 ومثله ثلث **قوله** في بعض السبع اي في بعض السبع ثم رايته في بعض السبع ثم رايته في بعض السبع ثم رايته في بعض السبع  
 ومن غير هذا ومن الخبر لابن حبان وفي الصحيحين عن الحسن بن مسعود اذا تفرع البيع عن البيع على الغيب اقام عند هذا  
 منهم واذ تفرع الغيب عن البيع اقام عند هذا ثلثا ثم قسم **قوله** رتاج خمسة قال في انما يحسن الحكم بالبيع  
 احياء والا فبما في بعض **قوله** ما ذكر اي في خبر وهو البيع بغيرها ثلثا في ثلث **قوله** واثبت في كل بيع  
 المقتضية اي من ثلثة **قوله** في قضاء البيع لمن قال في شرح الارشاد فان بيع لها بطلان فبطلت  
 الباقيات سحبا نظرا لغيرها ولا سيما في حق المشرع لغيرها فبطلت حقها ولا يبيع بطلان ما يبيع لها  
 بغير طلبها او مع طلبها وهذا البيع فان كان على الثلثات هو الذي يقتضيه لانها لم تطلع في حق المشرع لغيرها  
 ولو طلبت لغير عشر لم يقطع فانها حلتها فبطلت ثلثات فقط وان الغيب غدا او سنا فبطلت لغيرها على الثلثات  
 فقط خامس وحلها اجابته لغيره في نظر والا فربما لا لا سيما انما اجيب للبيع لها بطلانها كذا وحلها  
 اذا اجيب لا يكتفى بالانفراد على الثلثات ثم قال في حقي ذلك لغيره او اكثر ويكون ان يرد اليه  
 امران فان كان يبيع بينهما للاستيفاء لحق الزفافي وانما يجب على من يباعه ان يبيع بها بخلاف ما  
 ليس بملكه او به من لا يجب عند هذا القول اصل الترخيص بعد يد يمينه ويمكن في نفسه غير  
 وجب لهما حق الزفافي في محمول على ما اذا اود المبيع واقضاوه في شرعهم وبعده بطلان الخبر في رتبة  
 المبيع في بان في سلم طرأ في التفتيش من عند ذواته او جهة احد الشرايين الجديدة ولو رقت ولم ذواته  
 قد وفاقها وذاها حلتها ثم انما في بالقرعة وان بقيت ليلة لا بد من احد باحد سنة ثم وفي القليلة  
 ليلتها ثم يبيت عند حديدية نصف ليلة لا بد من التحق ثلثا قسم ويجوز ان يحل بعد ثم لا بد من القسم  
 بين الثلثات بالمتوية ويجب ان يتخلف في ايام مدة الشرايين فمن عند مجموع الجملة والهيأة وثلث اجابته  
 كما قاله الشافعيان وبنوا طالع الزكوي لان في دونه انتهى هذا ما سبق باصل هذه المسئلة في الايام

ما قلنا ما قاله  
 ثم رايته في كذا من مذهب

في المقتضية



१५५५

وفاؤه فيما  
الاصياء القم  
وتسوية المزم

نا شمس  
تکلیف  
ذکر فلان  
عقب لیب



CNR











[illegible]







قال ابن عباس

ومعانيها ولها اوصاف حسنة وقبيحة والثواب والعقاب يتعلقان باوصاف الصورة الباطنة اكثر  
 لا يتعلقان باوصاف الصورة الظاهرة كذا قيل قال ايضا وفي المطالع ومحقق ملكة يصدر بها  
 عن النفس فقال السبيل من غير سبق وتبين الفرق بينه وبين القدرة ان نسبة القدرة الى النفس في  
 السواء ومن منع ذلك اراد بها القوة المستبعدة لشرايط التاثير وهذا ان القدرة مع الفعل  
 اقوى **قوله** ويؤيده اي لا يقتصر على طبع العاطفة الدبر والامارة فانه لا تغرب فيه **قوله** المصنف في السبيل  
 ضيف **قوله** او بدأ بمعنى من كان يشرب لها عباد الله عفا بن مالك ومن وافقه انتهى واقول لان البنا اذا جعل  
 بعض السبب لا احتياج الى ما ذكره كما جرى عليه المشي على ظاهرهم **قوله** كما لو تعلق بغيرها **قوله** لانه من باب التفسير  
 يكفي فيه اخبار واحد لكن عفا بن مالك فكون شرطوا العدالة **قوله** والظاهر ان كماله في التفسير  
 يتاحل فيه مع قوله بنهمي اوله في تفرين الا ان يقال من اوده الاشادة الى ان الفرائض انما قال ذلك  
 حيث لم يمتنع بل دعا ولا سائنها ففترده واسكنه عباد من يصرف حاله ولم يبد ذلك معه **قوله**  
 والاسكان اي يجوز عملك **قوله** اسكنه بجنب ثقة اي وان تريب على ذلك زيادة المؤنة لان مصلحة  
 اسكنه بعد يعود عليه **قوله** وان كان من ذلك الاكتفاء بعد ان التواني كغيره واحدا **قوله** وبغيرها **قوله**  
 ولها اوصاف

قال ابن عباس

بها خوصص

**قوله** المصنف فان اشتد اشتقاقه قال في الروض فان اشتد اشتقاقه فحش ومباني حيث فيها



ومكالمه بضمها ليعلم انه او يفرق بطلقة ان عسرا لا يصلح قال في شرطه فوق بطلقة او فقط

**قوله** بعت لقا مني وهو بالياء

**قوله** بان هذا اي بعتة القاضي **قوله** وهو اي من ان هذا القاضي **قوله** بعتا بعتا حكم كل في اي بعتا

انكم به وحكما بما ومعرفة ما عندها في ذلك **قوله** واستحق في حق المظلم ولما عجزا عن النسيان  
او حين قبل البعت استغنى اي البعت او غاب احداهما بعد البعت او غابا كبقية الوكيل **قوله** ولا وكيل  
في الخلع ~~قوله~~ والوكيل ~~قوله~~ ولو قال الوكيل خذ مالي الذي تحت يديها منها ثم طلقها او طلقها  
على ان تاعط مالي منها اشترط تقديم اخذ المال على المطلق وكذا لو قال خذ مالي منها وطلقها كما فعله  
في الوضوء على تصحيح البقوى واقربه لان الوكيل يلزم الاحتياط فلو لم ذلك وان لم يكن الواو  
للمتزوج فان قال طلقها ثم خذ مالي منها بان يقدم اخذ المال على طرده لانه اذا عجز قال لان مالي  
وكا لئلا وكيل من جانب الزوجية كانت خذ مالي ثم خذ مالي فشرط تقديم اخذ المال على الاضطلاع  
فلو خلع قبل خذ مالي لم يصح والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

**كتاب الخلع**







[illegible]

فلم يفتش وهي من وجهه وكفى بها لولا زعمهم تفاحا حقا ان فقال سر و صفة ان ثم قال اكل هذه التفاحة اليك  
فلما قال انه قد فعلها تبلىة فالتفت الى الخواص وقال له اني قد فعلتها فقلت يا خالو فلما قال انه قد فعلها تبلىة فالتفت الى الخواص وقال له اني قد فعلتها فقلت يا خالو



فانما طالق ولا مئة ان لم تأكل هذه الاخرى اليوم فانت حرة فاستمينا فخلقنا كخلقها ذلك ثم يعيد هذا  
ولابد ان تكون واحدة من الاكل ويبيع الامة كذلك ثم يشترى بها كمن الذي يبيع المية من الرخمة ويبيع  
وفاقة الباجي وعجازه وهو لا وجه وفاقا لشئنا وعنه انه لا يتحقق بالخلق في تلك الصورة بل يظهر وان  
لم يفعل حتى انقضى الشهر بانقضته قبل الخلع ومطلة الخلع ولو يوقه كحنت فيما لو حلف لياكلن هذا الخلع  
علا فليقل في الغد بعد التمكن من اكله وامتنعه او امنا بخلق اليوم الظاهر فما حنت في وقته لم يمكنها فعله  
وكم يقل او يشترى من ماء هذا الكوننا فاضرب بعد مكانه شرابه ونظاير ذلك في كل اسم كثيرة والفرق بينهما  
وصالتي الشئين ما حققه المسكك حيث فرق بين ان لم افعل ولا فعلت بان الاول يقتضي على العلم ولا  
يتحقق الا بالاحض فاذا صار هذا الاخر باينا لم يطق كذا في فروع الشئين الذي ليس بيمين فيها كلفايرها  
الوجه حنت فاذا فعل لا نقول من لم لم كحنت لعدم شرهه واما لا فعلت كذا في صورتنا ونظايرها فان الفعل  
مستبعد وباشبات جنثي والميمين جهة بين وهي فعله وجهه حنت باليمين كذا في هو بغيره وحنت  
بما قضت اليمين وقوت البئر فاذا التزم وفوقه لم يخلو من حنت حنت لتقوية البئر باختياره وان عليه  
لا يصير اذ ينع اشنا فبغيره فيما لم يخلو وبها يحلف على النفي كذا وحلف على الاشبات مطلقا  
بلا اشتراط له بالزمان كان لم افعل كذا واشتد ان لا يفيد فيها الخلع وبها يحلف على الاشبات مطلقا  
بلا اشتراط زمان كذا لم افعل كذا او يحلف بلا فعلت ونحوها وليس قياس هذا خلافا للمسكك انه اذا  
كان المقتضى في مسكك الرعيف بان لم اكل فامتنعه او يلق في الفعل بعد تكلفه من اكله لا كحنت بل  
المسكك في نظيره حنت هذا ايضا وعليه فلا ينافي ذلك ما قلناه في الفرق في قيام بما لمك واتا  
توجيه الزاكنشي السابق فمخرج لانه انما ياتي في اشتراط الموافقة للاقناعه وان لم يوافق في قطع  
النظر عما مر من الفرق طارحه وما يميزه بما مر عن الغرازي والبلقيني غير صحيح فان ذلك لا ياتي عليه  
فما حل ذلك فانه مهم انتهى في هذه الصورة وهي قوله حلف بالثلاث فليشهد عليه  
اي بما في ولي يوقه ما في هذه في المسكك في حيث يشاء من عند قولهم او بالتأق والتر وحينئذ  
هذا في فعل الخلع فليشهد عليه وهو قوله فليشهد عليه لانه اي على من هو المقدم يقول ثلاث  
قولي بارئنا الى البيعة هذا اي في الخلع لا في غيره اي لا يخلو المقدم الوصي او الزوج المقدم لهما والقصة الاصلية  
ليجوز على تلك الصيغة الاصلية فلا يرد قوله ابن ابي عمير انه يقال لا موجب للوفيق بقا الصيغة الاصلية  
وحيث قلنا في اجاب بانه يمكن ان يفرق بان ما صدر منه وهو الفعل المحلف لا ينافي في صحاه وهو ما  
الحلف فاما اصل منه وهذا يقع الثالث فانه ينافي في صحاه وهو في المسكك او لا فرق بين التثنية



فظهر ان التباين الثالث في صورة اوه فساد المتنازع فكذلك الثالث المتنازع فيها في سبق الخلق الاول في عالم  
الخلق في يوحنا الخلق في الخلق **قوله** يعلم قبول بينية اي لا صورة الخلق **قوله** كما تعلم هو متعلق هو ان المتنازع في  
لكنه راي من هو في الاستدلال ليس بالكره واختلف في ذلك قريب من الخلق في بيع المصاهرة لانه اذا منها حقها  
لم يكن هما على الخلق متعلقين كذا قاله شايخ الخمر قال ابن قسيم القول ولا شرط الا كره غير الخمر على الدفع  
وهو منتف اذا يمكنه الدفع بالحق الا ان يفرض ذلك في غيرهما عن دفعه بالحق **قوله** ولا يقصد عطفها على  
على **قوله** وقع باينا لعدم الاكره **قوله** عنه اي عن ابي جابر **قوله** وكان المتنازع اي بيني بطلا ما الخلق في الاول والآخر  
**قوله** وقضية من هم في قال في شره الا شره ولو منعها نفقه وغيرها فافقت تختص منه في الخلق كما نقله الشافعي  
عن الشيخ ابي حامد واقره ولا يقال هو بمنزلة حقها مكرها لها لا ما نقول ذلك بحجة لا بل ان كراهها واما  
قال الشيخ ابو حامد اي في موضع ذلك لتخالصه فالحق باطل لان كراهها واما في الطلاق رجعيها  
ليتم على اي منو كالقوله كراهها على اختلاف فانه لا يصح ويقع الطلاق رجعيها ان لم يسم اطلاقا ومطلق  
الخلق انما يقتضي اطلاقا حيث وجد قبول معتبر وهي هذا لم تقبل بقوله معتبرا فانما سكاها او قال طلقك  
بكذا وضربا لتقبل لم يقع طلاقا لا من لم تقبل فمادة ولو كراهها فاساء عشرتها بمنع عقدا حتى فقلت  
نقلوا انهم منعوا ثم ان كانت كراهية لها لم يكن الخلق والا كره انتهى فقلت ان الصور كانت  
احد ما منعها من النفقة وافقنا لها وخلافها وخلافها اي في احوال ولا عني وثانها ان منعها من النفقة  
الخلق منه بل ففعلت بطل الخلق لكنه يجب ان يقيد بقوله بقولنا ولم يسم كما يقيد ومنه اطلاقا في  
في قوله فقلت حتى يطابق ما ذكره هذا بما قاله في شره الا شره وثالثها قوله فقلت بكذا في  
لتقبل لم يقع طلاق في فقامت من قولنا انما هو الذي بقوله انه لا يوافقنا في ابطال الصورة الثانية  
بيني **قوله** انه **قوله** انما هو الذي بقوله انه لا يوافقنا في ابطال الصورة الثانية  
لا بطل الخلق فلا يثبت ولا ينفى ان يكتبها قال ابن قاسم ان اذا فادفقت ان يخلق بطل لكنه  
لكنه اخبره فلم يوافق ففقيته انه لو خرج به البطل مع ان الاول انه ليس كذلك فلا ينفى ر ذلك  
وهذا ان يخلق بطل بل لا يخطر ببال ذلك المعنى واحدة الخلق **قوله** في احوالهم في اختلافها حال او لا  
**قوله** ليس بالكره اي فبين وبينها في الشرع في الصورة بيني **قوله** انما هو الذي بقوله انه لا يوافقنا في ابطال الصورة الثانية  
لكنه مقصود كسيرة ومغصب وهي فانما ما يقصد وليس بالكره في الخلق **قوله** وان كان طرية **قوله**  
عائنا وكان لو كانا جاهلين بما فيه **قوله** فانه يجب سها مثل ان قولهم في كنها صالحة لما اوصفها  
لما سمع انه وصفه بحقيقة كاذبة فخلق فيصير كانه طرية على ثمنه فيقول **قوله** فلا سها لها عليه

محقق في شرح التلويح الفقهية في شرحها في قوله  
والاستدلال في قوله كراهها

لو منعها من النفقة  
الخلق منه على  
حال











شروطها ولا يمكن لقوى حقيقته الا بتصوره جميع اجزاها فمعلم انه الفرق بينها ما فيها ليشتركان في ما لا يفرق منه  
ويقتضي كما في التصور **قوله** لا يتم اي تصور منه من وجوه وكونه بحيث يصح ذلك **قوله** الذي يطلق عليه لفظ  
الطلاق وبادرنا بظاهره فتدبر قولنا فلا يصح في ما يخرج من بعضنا لفظا في **قوله** ذواته معها **قوله** كذا  
اي خارج عن الزوجة **قوله** ومع غيرها **قوله** وكذا الكتاب اي كتابة صحيحة اخراجه الملة وهو قول لا يقال  
وه كذا مبعض مما ياد **قوله** في الحياة قال في القاموس من يتمايش اي يتواضعا وهما هتيتة وتحييتا **قوله**  
والحياة الامم منها ما عليه انتهى فام بعضنا لهما ما هو الذي اتفق مع سنده على كسبه مبعضا لهما  
لنفسه وببعضها لغيره **قوله** فانه كسبه فزوجة المفاد **قوله** فانه كسبه فزوجة اي فنيتم له ما يخص اي او خالف في فنية  
السند فكل المورث **قوله** فان وقع اي علمم **قوله** فان كان غيرا فانه اي المورث **قوله** فانه كسبه فزوجة  
**قوله** ان علم لا يخلو قال في شرح الا ان شاذ فان كان علمنا باذ المورث ان علم لا يخلو قال اي وان لم يبا در ضمنها  
على الا وجه **قوله** ما وقع بها اي بقا بطنه العاين **قوله** رجع على الخلق الظن ان الخلق عام سواء زوجه او غيرها وفيه  
نوع تفتيب كل في قول لم تعالى وكانت من القاموسين قال في شرح الا شاذ فان لم يعلم فتلفت بغير السفينة كانت صغيرة  
تفتين له بها مثل لا بعد **قوله** لا يتم اي الخلق ضامنه اي عوضا **قوله** فتم يصديق لما اجله **قوله** فتم يصديق لما اجله  
بالدفع الى السفينة **قوله** بالدفع اليه فاشا ويقوله فتم الى انما سبق فيها لم يقيلا لطلاق بالدفع اليه  
وباشا بانه في شرح الا شاذ ويقوله فتم الى انما سبق فيها لم يقيلا لطلاق بالدفع اليه  
بالدفع اليه لقول في الوقوع عليه وعلى وليه اعبادة الى اقله فان قصر لم يضمنه الزوجة وفي غير هذه  
الى ان متى حلقه باذن المورث مطلقا فقول وفي غير هذه الى انما سبق فيها لم يقيلا لطلاق بالدفع اليه  
**قوله** انتم مطلقا يقول له بالدفع **قوله** لا يتم تصدق لعدم اكانا تخلصها بعد وقد اخرج له وليس امره  
بالاصطفا وان كان ثم غيرة مع عودها اليه **قوله** على ان غيرة منعه علم منها ان عليها علفا **قوله** لو دفع اي  
دفع الزوجة الخلقه العاين ليس ذلك الذي حرم الدفع فلك السفينة حتى تطلق الزوجة مقصرة بتسليم  
الدين للمورث فانما هو العاين فلك الزوجة ثم اي عبد المسلمين يملك السفينة ذلك الذي **قوله** بان زوجه  
**قوله** في السفينة حاصل ما ذكره في الدفع الى السفينة الاعتقاد بالدفع اليه وبما ثمة الدافع في العاين انما  
المورث وعلم وفي الدين ان ذن او باذر او اقله منه **قوله** في المورثا فسخ **قوله** فسخ المورثا فسخ **قوله** فسخ المورثا فسخ  
حازن والتسليم اليه كالتسليم في السفينة لكن الخلق يطل اليه بعد اطلاق ما تلفت منه **قوله** فانه شراهم بخلاف  
ما تلف في يدها لغيره لا في حاله بعد المورثا فسخ **قوله** فسخ المورثا فسخ **قوله** فسخ المورثا فسخ  
وانما حتى تفتت بوضعها لانها لا يضمن المقتضى فتم وبما حازن بن شراهم دفع الدين لغيره فسخ **قوله** فسخ المورثا فسخ

قوله لا شيء بعد  
قوله اي ملك  
السند فتم  
قوله اي كان  
قوله كسبه فزوجة  
قوله هو



[illegible]



في قوله فانما الى سفيته مضبوقة انه يقع جميعا ولا طائل ولا هرج ولا جبر ولا حيلة في ذلك  
بما ينبغي مع قوله في صورته الا يتبين وهذا في قوله لا يصح بالشيء وبكسبه **قوله** وعين اختصاص كقول ابي له و  
غيره قوله ان قيد بتكليفها اي ان قيد العيني بتكليفها ~~بما ينبغي مع قوله~~ بان ملك السيد لا يمتد  
الى العبد الذي يملك **قوله** ثم فخلق قال ابن قاسم هذا لا يري من عند علم الاذن ان العبد لا يملك  
بيعين فانما ملكا له منها مع الاذن فيكونها عليك العبد وان تكون حادثة لها لا العاذل لها من حيثها في  
بيع العبد انتهى **قوله** لا يقيما مواها لان عليك العبد على الاذن في بيع العبد لا يقيما قنات مع علم مشتركها  
في ملكه حكمه فقد يرد في بيعها اي يبيعها ~~بما ينبغي مع قوله~~ ثم لا تجد حكمه علينا به ببيعها اي ثانيا  
ولا طلبا **قوله** فوق المقد لان ما ذكرتهما ما يتلو بعد المقتضى فالشرط موافق لمقتضى المقد **قوله** وعلى ما يجب  
قال في شرح الادب واجاب عنه المتأخر بان القاضية بالمقتضى في بيع العبد لا يقيما قنات مع علم مشتركها  
في ملكه لم يمتد في ملكه على القاضية من ثابته قنات فلا يلحق به ما ثبت اختيارا في غاية محتمل  
بل قد لا يحصل بان لا يمتد في ملكه ~~بما ينبغي مع قوله~~ فلو لم يمتد في ملكه مقتضى العبد من حيث لا يضيق  
اذ لا يمتد في ملكه شيء فكيف يمتد في ملكه ~~بما ينبغي مع قوله~~ فلو لم يمتد في ملكه مقتضى العبد من حيث لا يضيق  
في ههنا وانما لا يمتد في ملكه ~~بما ينبغي مع قوله~~ فلو لم يمتد في ملكه مقتضى العبد من حيث لا يضيق  
متنفاه **قوله** بعد المقتضى متناهل على كونه على ما مضى لا مطلقا لا قيل وانما كانت تلك **قوله** الم  
او قد تروى في شرح الادب قال لا يمتد في ملكه ~~بما ينبغي مع قوله~~ فلو لم يمتد في ملكه مقتضى العبد من حيث لا يضيق  
ويجوز العكس **قوله** لان الملك في او كونه ملكا **قوله** ومن ثم اي من اجل ان الملك يتناول في قوله قوله  
وقوله لا اذا قال الضمير فيها ما يرجع الى صورته **قوله** في القاضية متناهل على كونه في قوله قوله وبعد  
اي من مقتضى او حقيقة به لعل السؤال وجهه **قوله** من مقتضى اي من مقتضى القاضية **قوله** فلو لم يمتد في ملكه مقتضى العبد من حيث لا يضيق  
او قوله قد تروى في شرح الادب **قوله** وملك السيد فلو لم يمتد في ملكه مقتضى العبد من حيث لا يضيق  
سما وعلم سفيته **قوله** لا يجوز ان يملكها ~~بما ينبغي مع قوله~~ فلو لم يمتد في ملكه مقتضى العبد من حيث لا يضيق  
القاضية ومشرعا بان يمتد غير محتمل ~~بما ينبغي مع قوله~~ فلو لم يمتد في ملكه مقتضى العبد من حيث لا يضيق  
**قوله** في القاضية متناهل على كونه في قوله قوله وبعد **قوله** في القاضية متناهل على كونه في قوله قوله وبعد  
قال في شرح الادب في قضية كونه كاسمه واصلى القاضية المتأخر بان يمتد في ملكه مقتضى العبد من حيث لا يضيق  
في قوله لها انما يمتد في ملكه فلو لم يمتد في ملكه مقتضى العبد من حيث لا يضيق  
في قوله لها انما يمتد في ملكه فلو لم يمتد في ملكه مقتضى العبد من حيث لا يضيق

بما ينبغي مع قوله  
قوله قوله وبعد







[illegible]











فیثا سی ذلک



[illegible]







بِذِكْرِكَ



من النقص وهو ينقص عنه لا نه لم ينفقت م مقصودة وان كان فيه غير منقسم او دونها سماء الزيادة ينقص عنه الزيادة  
لا نقلاً حصول النقص الذي قد مر قوله لو وقع الشقاق علمه لم ينقص ويقال الله والزيادة الشقاق  
مما لفتى ودشنى كمدن قوله وبه فارقاً اي بقوله لو وقع الشقاق فارقاً ببيع ببيع لانه مشتاق قيم قوله بانه  
كما حتى اى في الوكالة حيث قال الله هذا له وان قال ببيع عبثه مقلد لم يبيع باقل والله ان يبيعها لا ان يبيعها ما يبيع  
عن الزيادة لا ينقص الزيادة لا نقلاً المرفح والافاقا لبيع لبيع بانه لا نه من ثمنه وقصد به مما يملكه  
وانما جاز لو كمل في طوعها بانه الزيادة لانه غالباً يبيع عن مشتاق بها وفيه نظير الا لقرينة هذا شاق في الحماة  
اي ينقصا فاضلا قوله انتهى قوله وفارقاً اي لا وله قوله باق المقدار من ثمنه اي المقدار من ثمنه اي عن المقدار الذي  
قد مره فهو المصير لبيع مخالفة في المعنى قوله وفي فارقاً لبيع من استم احاطة المصير من ثمنه عليها قوله وانما  
كما صفة الامم اي كما لنقص في القول خالجه قوله وفي الثانية عطف على قول في الاولى قوله وانما  
صفة الامم اي هو كما في قوله انتم يبيع مبر المثل اي في الثانية لا في الاولى قوله وانما  
قوله كما صفة في الوصية والتعويض التبيين اي في الوصية ما في المسئلة خمسة اقوال احكمها انما في ما طر في المطا  
عن راقية والتا في ينفذ مبر المثل والتا في يتخير ببيع المسمى ومبر المثل والتا في يتخير ببيع المسمى ويصل المطا  
رصيداً وانما من ان ينفذ مبر المسمى في ذلك ولا استيعاب المطا قوله وفارقاً اي الثانية المقدار من ثمنه اي هو ما فيها بانه  
قوله وانقص عنها لا في المخرج وهذا في ثمنه بالاولى قوله واطلقت بان قالت اضطلع من غير ذلك شوقاً  
اي الوكيل على من نقل وضا في الوكيل الزيادة الى الزيادة هنا اي في صورة اي كما قال اضلعت بالثمن  
من مالها قوله وحينها مبر المثل قال في شرح البهجة سبوا في ذلك مقدار ثمنه نقص قوله وقضى عليه اي على  
الوكيل قوله لانه نصية علمه لقوله بانتهى قوله فساد العوض بزيادة اي الوكيل في اي في العوض لان المطا  
يقع مع فساد العوض كما يقع مع صحة العوض وقال ابن خلدون في المطا في مخالفة ما اذا زاد وكيل الزوجه  
وقال لا على يد رعية كماله الامام قولاً محمداً وصلى الله عليه وسلم لا ما لانه في المطا في جيبها ولا حال  
قوله وفي الوصية وغيرهما على حكاية هذا القول اي هو يجب عليها اكثر الامم من حكمة ومما قل ان  
منه مبر المثل وما سماء الوكيل انتهى قوله وانما ضا في الوكيل قال في شرح الموهبا واطلق ولم يلقها  
كاقتضاه كلام الامام وعليه انتهى وهذا محترن من قول الله وحدهاها قوله استبعاد اي استبعاد  
قوله ففارقها لم يبيح محترمه قال ابن خلدون به انه خلع اجنبي وجميع المال عليه وروى هذا فيمكن الذي في  
شركه بل ان شان هو في سبوا واصل الوكالة الام لا قوله اخذت فلاته بالظن اي في كل نقل من الى  
قوله وهذا اي كان ما سميته عليها وعليه الزيادة قوله استقران الفان اي على الوكيل فلذلك لم يبيح الزوجه المالك

قوله ينفق على  
وهو الذي  
لم ينفق  
اي ينقص  
ما ينفق  
ويظهر  
التي منه

قوله على  
الصفحة  
ويجوز  
مما نقل  
لا يبيح  
صم



ان الحروف  
على اربعة نواحي  
كانا صفا في كلمة الهيا  
ص

ایک دفعہ تیسری قسم والے طبقے میں  
ایک دفعہ کہ ان میں سے



وإذا قيل نعم بشرط فيما إذا أطلق فلم ينفك كلف العيم ولما العيم كلفها حق مطلقا أو ضمنيا أو لا قول هذا  
والقبض قول فخلا في كلفها أي كلفة المشارة إلى التخصيص السابق في مطالبة وكيفية سياق في بيان الشرح حكم  
وكيل من جهة إذا كان سفيها فإنه إذا أصنافا فيها باتت ولو لم يكن الحال ولا يطالب الوكيل قول وقوله العبد هنا أي  
أذن الولي لا يستدق في شرح التخصيص أما بالاذن فيصح كما يصدق قبضا لسفيه لنفسه به كما قرئ عن هذا على الذي  
قوله في تلك العلة وهي لأنه ليس أهلا له قوله في نفسه أي سفيه منهما أي من جهة لانه عدم اهليته للقبض  
موجودة سوى اذن وليه ولا قوله يرجع ذلك إلى وجود اهليته في صورة الإذن وعدمه يرجع قول لا نافيها  
أي لانه قول وفيما إذا أطلق أي بانها في الذمة ولم يضمنه فيها فانها في طوالت به أو في نفسه قاله  
مشروا في الرض وإن وكلت كمين في اختلافها جان ولو بالإذن وإذا امتثل فاحتملها بعين مالها فذلك  
كما وبالي في الذمة فانها أصنافا فيها طوالت به وإذا أطلق فإن وكلته بأذن السيد لعلوا مال كسبه كما أن  
بأذن ماله النجاة يرجع به عليها أن ختم وإن وكلته بأذن طاعة الزوج جواز ما لا يعلل الحق  
وكذا فيها في الحال ويرجع هو به أن قصد الرجوع وختم في اشتراط العقد نظر فان اشتراطه في كثر  
منه في هذه في مظهر ظاهر كلهم في اصطلاح الاختصاصي والآخر في الفرق والآخر لا وجه أنه لا عامية في العقد  
أنه في قولهم لتعلق أي حكمه فيما يظهر قول ويفرق بين هذا أي حيث يرجع العبد عليها فيما لو أطلق  
وهذا الفرق عما يأتى على ما نقل في كلامه من الأحكام أن كثر إذا أطلق لا مطالبة له عليها متى كان ابتداء  
من التخصيص الذي ذكره الشافعي سابقا في قوله وما على ما قاله في الفرق وأما كثر في مطالبة من استأجر  
فإن أطلق في كماله في مشروا الذي شاء قول وجا في قول كليل كثر أي من أنه إذا أطلق انصرف لنفسه وأنه إذا  
ختم لا يرجع به عليها قولنا كثر مطالبة أي كثر في مطالبة من أجل صحة أي وجود العبد قول  
ومن مقتضى الرجوع وهذا الفرق ظاهر على ما جرى عليه الشافعي رحمه الله في جابيا كثر من أنه يرجع عليها  
على ما ينو القبر ما نواها أو أطلق وإن العبد كثر يرجع عليها إذا قصد الرجوع في طاعة ما ذكره  
ابن الرطبي في غايته علقا على كلامه عام كثر ما في كثر وهو أنه لا يرجع عليها عند الإطلاق  
وما ذكره في العبد من أنه يرجع عليها إذا نواها أو أطلق فلا يتأتى ما ذكره في التوجيه من أنه لا يرد  
لخلاصا في الرجوع فانه صريح في أنها إذا أطلق لا يرجع عليها فليتها هل قول لا في مشروا الرجوع  
ما صرح به فانه في الاشتراط وقالنا لا وجه خلافه كما قلنا لافنا في وجه قولنا في وجهه أن أطلق  
أي ولذي ثلثه بالحق في مطالبة قول لم يصح قول كليل من جهة فينصت في ذلكا في غايته في الاستماع وهي  
أي كليلها فيهم **فصل** في التخييف وما يتعلق به وما يتعلق بها أي كليلها فيهم  
رأى أحد

سفیہا عطف  
نظم قدیم کا فن















على اعادة اسم المفعول هذا ولكن قوله في بابا الطلاق فيصريح بالطلاق اي ما شئت منه اجاعا وكان الخلع  
فالمعادة وما شئت منها على احدى شيئا ظاهرة ان لفظة الخلع صريح حيث ذكره ابو الوفاء وبيح ذلك في  
اخره من المصادر وقد اصاب عن الاشارة الى قوله ابن قاسم جعل الخلع ان الخلع فيما لو قال الخلع لازم لان  
قوله الطلاق لازم انتهى القول فيه فظهر ان قوله ولفظ الخلع صريح على ذلك لا يخصه في حق من لا يملك  
ثلاثة الفاظ وهي الطلاق والفرق والسرّ **قوله** وقصيته اي قصيته قوله وجب مهر مثل قوله والذي في  
انه عند عدم ذكر المال **قوله** صريحا وان نفى لا يعقل حالا وانما كنهنا الى حد ياتي اذا اوعى انه لا يملك  
فلا بد انه ينبغي ان يقال وعند منية **قوله** صريح جعل الماتن ثم وافق في المرقع منها حيث قال في  
الخلع وكذا المعادة صريح في الطلاق ان ذكر المال وكذا ان لم يذكره وبين هاتين اي بالخلع هو الماتن  
مع القول منها بعد ضمها الى ما سيجي من هو ابدا من الماتن لا طراد العرف لغير ما شئت الخلع بقوله في  
عند الطلاق الى مهر المثل **قوله** اذا كان الخلع مع الزوجه فان كان مع الماتن فلا يجب مهر  
مطلقا فان كان الزوجه مفسدة او مفسدة كسما في الماتن المرفق مع شرحه **قوله** في  
الحكم لا اختلاف ميان ان ذلك يجب على ما في الماتن اذ حكم هذه المسئلة عند الحكم في الماتن وجب  
عند عدم ذكر المال من كان في وجود مهر المثل وعدمه فانما هو عند ثبوت الماتن لا يجب له  
لم يذكر المال ووقع الطلاق وهذا ما اورد في البصيرة **قوله** فان لم يكن بين الماتن ما في الماتن  
لا يبيح الخلع وفيه فمقابل **قوله** اذا نفى اي بلفظ الخلع **قوله** رخصة عطف على قوله الماتن في قوله محل  
الماتن **قوله** ان جعل صراحة اي ان لفظ الخلع صريح في الطلاق **قوله** وان لم يرد لفظ الخلع لا يوجب مهرها في  
وان نفى طلاقا قال ابن قاسم وفيه نظر اي في جعل الخلع باجاء الرخصة لا يوجب مهرها انتهى  
عند عدم ذكر المال وانما في الماتن **قوله** ان لم يرد لفظ الخلع لا يوجب مهرها في  
وجوبا ثم قال بخلافه عن شرح المحرر وفيه انما لم يرد لفظ صراحة الماتن والا وجه انه انما صرح بالخلع  
وانما وقيلت بانه او غير ذلك من ثبوت الطلاق وانما لم يرد لفظ صراحة الماتن والا وجه انه انما صرح بالخلع  
فان لم يرد لفظ صراحة الماتن او غير ذلك من ثبوت الطلاق وانما لم يرد لفظ صراحة الماتن والا وجه انه انما صرح بالخلع  
المصرح به والمنوي ان توافقا فيه كلفه وقوله والا وجه انه ينبغي ان هذا التفصيل في الماتن  
وجبت به في شرح المحرر فوافق وقوله وقيلت اي فان لم يقبل لم يقع وقوله وانما انما ان  
كانت رخصة والا في هيا وجب مهر المثل وان لم يرد لفظ صراحة الماتن والا وجه انه ينبغي ان هذا التفصيل في الماتن  
صريح وعند عدم ذلك كناية وانما ضمها الى ما سيجي من هو ابدا من الماتن لا طراد العرف لغير ما شئت الخلع بقوله في

عند عدم ذكر  
المال











اے وحید قلنا ما یسلطان  
منہ من باعہ ص

٧٢  
قوله على النبي من لا في و  
منه من  
عام

**قوله** لعلنا نعلم اي دلالة  
متى على الاستغناء او كل  
الانظمة منه اي من اجلها  
التي خرجت بغير دلالة على  
استغناء او انما يكون عليه  
واحد من جانب الحق فلا  
كل ما في صم

[illegible]

قال في التفسير  
 علي بن ابي طالب  
 نقلاً عنه ان علياً عليه السلام  
 قال لعنه الله وولده  
 ان علياً لما طلق بالفتنة  
 لما اضره وهاكم احوال علي بن ابي طالب  
 ص

الحمد لله الذي  
أفاض علينا من  
أفلاكه من  
العلم والفضل



اعطاء الالف من كسرها وفتحها واياها لم يكن من الالف المستند كما قال الزهرنشتي وتبيين ابن العربي بالالف  
المستوفى يلزم ان يكون الالف في الحقيقة باقية على ما هي في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
لانها لا تقبل في هذا العلم لكن نفي عنه العلم في نفسه لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
لانها لا تقبل في هذا العلم لكن نفي عنه العلم في نفسه لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
ابن قاسم انه لا يميز بين ما عطفه على الالف في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
حيث لا يخلو ما عطفه على الالف في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
سنة اما عطفه على الالف في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
لما او هذا المقرب انتهى عن بعض عني ما ذكره في نفسه وهو ما قاله لان من لم يعمد الى الفرق بين الالف في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
بعضها على الآخر في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
لعمل علم كونهما في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
بين العلمين ايضا والمفارقة بينهما لا مصادفة ولم ينظر في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
اعدا كونهما في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
حاضرة او غائبة في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
الاعطاء يعني صادرة عن الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
في اعطاء الالف في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
قوله انه في باب الف في شرح قولهم والالف باطل في الجواب قوله كما علم مما نحن في شرح قوله  
فان لم يقبل لم يخلو في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
على قوله في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
قوله في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
من كونه حقيقيا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
قوله في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
لا يتم في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
لا يرد منه انه كان الالف في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
الاف في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
اي يلفظ بغير علم كسرها وفتحها واياها لم يكن من الالف المستند كما قال الزهرنشتي وتبيين ابن العربي بالالف

ومن جهة اخرى من اجل  
انه لا يميز بين ما عطفه على الالف في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا

قوله في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
قوله في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا  
قوله في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا في الحقيقة لا في الحقيقة المعصومة لوقوع الخطا

ويجب في قوله



[illegible]

٧  
ثم رأيت شجرة اللوز  
قالوا وكانوا فيها ثم  
م فصرخ بها المجد في المجلس  
بجميع التجميل على النور  
و يقصده على العالمين  
نفقة ثم فلا باس

في سنة ١٢٨٥ هـ











مستقيم المفعول وهو قولنا لان المفعول الشام قال في الفقه وبالكبري نعم فلو جع شتاخر واما منهم من قال  
 ان ابن ابي شجرة وعينيها عن محمد بن زكريا وقوله انا العرقا لثابت ابراهيم من صدق عليك بالطلاق في خطبته  
 في المجلس بانفت ووجه في الاولى وهي خالصة بالف فلفظ واما ما سمعته من قوله بالاولى واما في قولنا ان ابن  
 وهو قولنا قبلت الابراء ~~صحة~~ الثانية مع ان مسائل ثلث ~~الطهارة~~ نظرا الى ذكر قبلت في حديث  
 واما الثانية للقول انما هي فان في قوله بيمينه معنى المناظرين وتبديل قوله الثانية بالثالثة ~~فصل~~  
 وكان بعضهم في الفقه ما يكبر في ~~من~~ من الموقالت بذلت صداقي على صحة طلاق فقالا انت طلاق  
 على صحة البرائة ونزل تطلق ما بينا او صليها **باب** انما يشيخ تفرق الدارين وتكليف الزهاد والطيبين  
 ما بينا لا تطلق وقال ابن ابي شجرة لا تطلق ما بينا وقال ابن عجلان واسماعيل بن جعفر في الفقه ما بينا ان  
 البرائة لم تطلق ولا طلقت وهو لا وجه واذا قلنا انطلق طلقت ما بينا ثم في موضع اخر اجاب بان  
 يقع فيها الطلاق في عبادتي في ~~فصل~~ المختص بالذكور اذا قالت بذلت صداقي غير طلاق او يطلق في  
 وطلاق ما بينت لانه انما يطلق بموضا ثم ان خلا قد مرهرو وجبت بشرطها المسابقة وادوات يبين  
 الابناء منه بوج منه واللم يبرأ ومن معها من المثل هذا هو الذي يظهر من كلامهم والذى في فتاوى  
 الاصبغى اذا قال بذلت صداقي على طلاق وقع لانه لا يحكمه الا الزوج فلا فرق بين ان تقول  
 بذلت لك او بذلت وفي كلامه طلاق على ان بذلت كما جرت العادة ثم قال لا يتم بعد هذا ثم  
 راجعني انقلت فيما لو قالت بذلت صداقي على صحة طلاق في ~~فصل~~ المختص بالذكور الى ان ما قلناه ذلك من  
 قوله وسئل عن ما لو قالت انا وعايا فتى الشيخ تفرق الى قوله تطلق طلقت ما بينا قوله في الموضع  
 او هو قوله لا يحكمه الا الزوج لو قالت انا وعايا فتى ~~فصل~~ المختص بالذكور الى ان ما قلناه ذلك من  
 وهو قوله لا يحكمه الا الزوج لو قالت انا وعايا فتى ~~فصل~~ المختص بالذكور الى ان ما قلناه ذلك من  
 تلفظ به حيث قال طلقتك على ابراهيم قوله كما في ما اذا نواه اي يعني قال طلقتك ولو كان  
 كما هو بينه في الفصل المختص بالذكور في قوله لا يحكمه الا الزوج ~~فصل~~ المختص بالذكور الى ان ما قلناه ذلك من  
 ما بينت في قوله لا يحكمه الا الزوج في قوله لا يحكمه الا الزوج ~~فصل~~ المختص بالذكور الى ان ما قلناه ذلك من  
 من صحة على طلاق وقال قبلت الابراء فلو تعفيل ~~فصل~~ المختص بالذكور الى ان ما قلناه ذلك من  
 في مقابلة الابراء اي فانه يقع في ايها اي كما اذا نويت جعل الابراء محروما كذا في قوله في ايها اي  
 عوضا لابراء فيكون المعنى قبلت ابراهيم فمضى من صداقتك على طلاق قلت في بعض متعيق الابراء لان الجوارح والجم  
 في قوله طلاقك مستقل بالابراء فيكون في معنى التعفيل فانما يقع ما قاله ابن قاسم ان كانا المشا واليه ليقول  
 لانا انما ~~فصل~~ المختص بالذكور الى ان ما قلناه ذلك من

الذي ذكره  
 ففهم في اختصاره  
 الجهر من الاول  
 في حكم الطلاق  
 سم

من صدق في  
 وتطلق  
 من صدق في  
 ففهم في اختصاره  
 الجهر من الاول  
 في حكم الطلاق

فيه



[illegible]



بينهما مناسب على كما في حقيقة الشريعة كالإيمان والصلوة والزكاة والصوم والحج مع ان الأصوليين انقلبوا  
على هذه المناقشات وأما ما قلنا فلا بد من نقل ما يتعلق بالعدل في الأصوليين بل يستعمل البطلان في المعيار  
وفي هذا من هذا **قوله** فتم ما تقدم من هذا وأبغينا معنى هذا كما فيهم من هذا وأبغينا المعيار في هذا وأبغينا المعيار في هذا  
ولانت أكثر أطلق كثير من عملية التعليل في يتم المناقشات بالبرهانين واستعملوا أحدهما الآخر من جهة البرهانين المذكورين  
قالوا لا بد من دفع المناقشات من حيث المدلول لا من حيث **قوله** قالوا لا بد من دفع المناقشات من حيث المدلول لا من حيث  
وبما ان المعنى الجازم هنا فلا ما قالوا لا بد من دفع المناقشات من حيث المدلول لا من حيث **قوله** قالوا لا بد من دفع المناقشات من حيث المدلول لا من حيث  
بما ذل بذكر المدلول لا من ذلك القطع لأنهم لو لم يكونوا قد قطعوا في الحقيقة فمما قطعوا بطلان المدلول  
لغيره ما قالوا لانه مما يصحك به الصغرى اذا قطع لا قاله شاذ من خصها لا اصولا لا بانه مما كان مقتضاها حقيقة كذا  
يدل على ذلك فيظهر من قولهم فبما ان مختلفا في هذا هو ان يستعمل البطلان في القطع وكذا القطع يستعمل في الدلائل وحدها  
وهذا الجازم ان يكون فاما لتعقيد واللفظ كل حقيقة قوله صلى الله عليه وسلم اي امواء منحت نفسها بغيرها  
فمما صرا باطل باطل باطل على الصغرى والاشارة والمقامة وحمل باطل على انه يقول في البطلان لا اعتبار من المولى فمما  
قالوا الحقيقة والافتقار ذلك لان المنة غير من ذكرنا فمما كانت لتعقيد ودعنا ما فيصيح كيبسعة منعكها **قوله** قالوا  
اي ما جازم من جهة **قوله** فبما ان مختلفا في هذا هو ان يستعمل البطلان في القطع وكذا القطع يستعمل في الدلائل وحدها  
فما من بعيد كل اللفظ انتمى من البعينة توجه من القائل ومما كان ذلك التاويل البعيد في هذا الحق انه محتمل  
**قوله** لا بد من دفع المناقشات من حيث المدلول لا من حيث **قوله** قالوا لا بد من دفع المناقشات من حيث المدلول لا من حيث  
لا بد من دفع المناقشات من حيث المدلول لا من حيث **قوله** قالوا لا بد من دفع المناقشات من حيث المدلول لا من حيث  
بمعنى انه اي في معناه اي اطلق في معناه **قوله** فبما ان مختلفا في هذا هو ان يستعمل البطلان في القطع وكذا القطع يستعمل في الدلائل وحدها  
في جواب قولها بطلان صمدية على طاعة كما قال ابن عجلون ما سمعنا من هذا اذا استعملنا في الجازم بطلان  
والا طلقنا كما نعتناه سابقا في الفتاوى في السؤال والجواب **قوله** وما بعده اي من قوله على صحة البرهان **قوله**  
صرف ذلك ومن البطلان على ظاهره وهو استعمال في الاصل **قوله** فبما ان مختلفا في هذا هو ان يستعمل البطلان في القطع وكذا القطع يستعمل في الدلائل وحدها  
**قوله** فبما ان مختلفا في هذا هو ان يستعمل البطلان في القطع وكذا القطع يستعمل في الدلائل وحدها  
**قوله** فبما ان مختلفا في هذا هو ان يستعمل البطلان في القطع وكذا القطع يستعمل في الدلائل وحدها  
على فانت طالق فمما رمت لم فالقوى يظهر في ذلك انه لا تعليل بالابواب بما مع تفصيل كل ما في هذه المقالة  
ويجوز فيشرط في البعينة صحة البطلان وعليها بما في قوله لان ذلك انما اشترط في مسئلة الابواب لما فيها من شاذ

لا بد من دفعه  
ص

بمعنى انه اي في معناه  
قوله

قوله  
قوله

قوله  
قوله

قوله  
قوله

قوله  
قوله

قوله  
قوله



المساوضة وقد علمت انه هله فيها السابعة <sup>وتلك</sup> ومن ثم قال لا ينسبهم لابن هندا من علمه وظلوا لانهم يؤول

إلى المعاضنة وغلط ما جرى العقول عقود اشتراط علم المدين هذا انقضى وقد نقضناه لك ما تلقا

وكونوا له احتياجا فصل 2 الى اننا ظالمين له فمعه من وما يفتقها فويلكم لانه ان يفر

في هذا الموضع

الله سبحانه حتى يقال ان هذا مثل طعنك بكذا لانه موقف على المداورة والمداورة الزمنية فلم يصح لمفوض

ظاهرا من قاسم انه قد مات لم يعمي للموضنية ما ياتي في قولهم الماتى فان قال ودفع الى او اداة الشيء

فصل في الاعتقاد بان عدم الصلاة باعتراف المومنين ليس بشيء لان ما كان في صورة الاطاعة وما

في حيدرآباد المقدسة الالهة وشتا بنينا وبعد اذ قد علمنا قوله فانه يلزمها تحفظ فهايا في وجهه

فمنها من كان له من الدنيا ما يغنيه ومنها من كان له من الدنيا ما لا يغنيه ومنها من كان له من الدنيا ما لا يغنيه

وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ وَيَعْتَدِلُ عَلَيْكُمْ وَلَا يَرْفِقُ مَعَكُمْ إِلَّا أَنْ يُظَلِّمَ فِيكُمْ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْإِسْلَامَ فَاسْتَأْذِنُوا مِنْهُ خَالِفُوا ثَلَاثًا وَمَثَلُ الْفَرَسِ الثَّمَلِيَّةِ لَا يَكُنِ الْفَرَسُ الثَّمَلِيَّةُ وَلَهُ ثَلَاثُ خِلْفٍ وَمَثَلُ الْإِنْسَانِ الْمُسْلِمِ وَهُوَ يُعْطِي بَعْدَ ظَنِّهِ عَاقِبَةُ الْأُمَمِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْإِسْلَامَ فَاسْتَأْذِنُوا مِنْهُ خَالِفُوا ثَلَاثًا وَمَثَلُ الْفَرَسِ الثَّمَلِيَّةِ لَا يَكُنِ الْفَرَسُ الثَّمَلِيَّةُ وَلَهُ ثَلَاثُ خِلْفٍ وَمَثَلُ الْإِنْسَانِ الْمُسْلِمِ وَهُوَ يُعْطِي بَعْدَ ظَنِّهِ عَاقِبَةُ الْأُمَمِ

يَعْلَمُ جَمِيعُ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ إِنَّهُ عَلِيمٌ ذُو الْعَرْشِ ۚ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل أن يبين لنا ما كنا نجهل به من أمور ديننا وأحكامه، وما كنا ندرك من حقائق الإيمان والعبادة، وما كنا نفهم من أسرار الخلق والحياة.

ينبغي وبالله التوفيق والتمسك بالكتاب والسنة والجماعة في كل شأن من شأنيها وبالله التوفيق

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الْبَاسِ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ وَسِعَةً فَاعْلَمُوا

فقد بذل كل جهد في استكمال ما يلزم لقوله وليس مما يتعارض فيه في جميع هذه النسخة من مجموع النسخة

صريحاً المشروط وفيه فالفرق بين حالتيه المشيوع وعدمه انه يقبل قوله او دت حيث شاع وان كذبته الملائكة

مَجْلَدًا فَمَا أَكْثَرَ لَيْسَ مَعَنَا أَكْثَرُ مِنْ قَوْلِهِ إِنَّ شَاعِرًا وَذَلِكَ أَيْ مَا قَالَهُ مَا مَتَى وَصَحَّحَ وَفَقُولَهُ وَلَدًا رَامَةً

**عقوبة** يقتضي تعذيب تقديم للقوى في مسئلة لقاء مع المدلولين بما اذا لم يوجد غير ذلك ان الاشتباه وهذا

الدين في مصر في سنة ١٢٠٠ هـ في مقام شيوخ الالفاظ عرفنا بعضا من صرعى اى في الشرطة فلا محذور

لنصل نغرا طلاق الحقوقي في زيادة على ما قبله بان فيه ما له محيا في تصددها في ما قبله في في نيك في وطره

فصنعتهم على اللغز عليها عند الطرقي وهو خافي لما قد مر عنه انه لا يثق من قصص الاولاد ثم الا ان يقول

ما تقدم وما ذكرنا لنفظ غيبي عن محمد <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> في قوله ما تقدمه الآية الأولى في قوله ما تقدمه من لفظ شاهد

واضح هو قوله لان كون الشهاب من  
قالب النار فيكون له النار

هذا كقولنا في ذلك على الفظي واما قوله في هذا كقولنا في ذلك على الفظي واما قوله في هذا كقولنا في ذلك على الفظي

كانت هذه هي المدة التي كان ينفقها على كل واحد من هؤلاء الفقهاء في تعليمهم.

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

هذا انشكال هذا  
في شيوخ هذا المذهب  
في الصريح







و استفتی بہ علی  
و ہدیۃ الیوم  
الیدم

وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ  
رَأَيْتَ مُوسَىٰ إِذْ  
جَاءَكَ رَبُّكَ بِآيَاتِنَا

خلد من قبل ان يوتى  
 بالوحية صلى الله عليه وسلم  
 فمضى الى بيت المقدس  
 فمضى الى بيت المقدس

وَمَنْ يَقْبَلْهُ فَيُطْعِمْهُ  
بِأَحْسَنِ مَا فِي بَيْتِهِ

مع علمه لن ولم اعلم

الله وقوله فيقبح ما بينا  
صالحا شفيقاً







على قول لا المتكامل فاما قول بان معنى الاولى اى كلام المص قوله والثانية اى العكس قوله ويؤيدى قوله  
صحة الاحتياق ولا يضر التعليل فيها لا اعتقاده بكونه قابلا في ضمنها وافتقاره الى احتياق حيزي على  
تسيم وهو التعليل في المحقق والحق به واعتقاده لما ذكره والمذاق من معنى على انه لا تعليل في المحقق به  
محملة في المحقق قوله والبيان قوله اى جملته قوله الذى في شدة المعنى مانعه ولا اعطاء الايمان والمحضى انتهى واقتصر  
شرح البرهان على الاحتياق لا يتواءم ووجهه ان اليتاء بمعنى الاعطاء وورود اطلاقه بمعنى التعليل في قول قوله  
والقول من ان لا ذلك الذى اما كى فلا يشك في ان كى بعد قوله في حكمه واما المحضى فالحكم فيه بدو قوله في حكمه  
لانه لا يدل على التعليل اللهم الا ان يحمل على ما اذا رت قرينة على اداة التعليل واما قول قوله او يتاذه فاما  
محصوراته بالعرض فبمعنى المحضى او مصدره اى بالمدح فهو ما فوق شرع المعنى قوله فاما حكمه فاما خلق باعطاء  
ما من من ان يشترط في المعنى ان يكون المالا المعلق عليه مما يصح اصداقة انه يشترط مثلا ذلك هذا وعليه فلو  
علق باعطاء محض حتى يوقى فعل يقع بذلك الطلاق باينا غيرها المعلق بذكر ما لم يقصد في الجملة كالمعلق  
بدوم او شرقات فيه نظر والا قرب الاول لان ما ذكره وان لم يعد جال لكنه يقصد في الجملة فاشبه ما كان  
عشيقته او علق بها قوله هم اى اكثر منهم اى فوضعت اكثر منهم فقولهم قوله تقول فيه لوصفته وقوله في غير محله  
صفة لقوله قول او حال وقوله بنفسها متعلق بقوله فوضعت وقوله مع وصفي رها متعلق بقوله او كذا  
وقوله مختارة حال في غير فوضعت وقوله وقوله مفعول لقاصدة اى وضع قوله اى بغيره المدفع عن  
جملة التعليل كما في شره الاشارة وقوله عيت يعلم به اى بالمال وقوله يعلم اى المص وعدم مانع له اى شره مع  
اى من المص لا يفتقر عليه كسبها وصون ثم تطلق قوله طقت هذا بشرط لو قسهم الا بهما فلا يفتقر  
بين يدي الا على ولا يشترط الا بصا ويوجب الاول بانه لا يصح قصر فالا على في الاحيان وكذا القاعنى  
بالفرق بين هذا وقول البص بان هذا شايبة تعليل فاقطعت الوقوع مطبقا وهل يشترط في حكمه  
المعوض اذا كان جيبا الا بصا رافعه اى لا فيم نظر والا قربا به يقع ما يبا غيرها المعلق في قولها  
على عوضا قوله ما لم يافذه اى طقت وقسم قوله بالوضع المذكور اذا عاين من قبضه وانما  
ياخذها اى ما تنفع منه لان تكليفها اياه اعطاءها وبها معنى قولهم لان اعطاءها كما في شره الاشارة قوله  
فان يافذه وهو ما تقاضاه موقوف لحقه قوله فاما جبر العلق وان لم يفتقر لشيء قوله لم يفتقره لانا التعليل  
يقطع وقوع الطلاق عند الخطا ولا يمكن ايقاعه مما عاين مع قصصا المعوض لخل ملكك زوجهما  
فذلك الا من المعوض عنه انتهى قوله لان المعوضين انما قال ذلك لان المعوض حال عوض من البصع والبدن  
ايه عوض عن المال فلو لم يفتقر قوله فالت لم قبل ذلك التعليل قوله اى لو لم يكن ذلك قرينة ان

قوله قوله اى في البص  
وقوله قوله الاولى هو مقتك  
ان شئت قوله  
وان لم يفتقر كرها  
اى شئت صح



وہاں شہر وسط صہبہ الہ آباد  
ہیں۔ قادیان دار شہر  
فائدہ مند باقیہ ضابطہ  
وضعیہ بتلواں کی ابتدا  
میں

وَمِنْ قِبَلِهَا  
قَلْبَانِ

۷ ثانی قسم















طه  
الشمس والارض  
م



يعبر عن المعلق واليتق المعنى في محال لان المعلق في الحقيقة يلزم لتعيينها في محال والحق صحتها في محال  
لوقوم في المعلقين محال في الخبر من فعله وبغيره فانه يجب فيه ثبوتها في الموضوع في تلك وفي حلقه لمصلحة وذكر  
عوضا لقوله ان ما في الفعل وحصلت الفاء فانت طالق ما في فقبلت فورا طلقت ما في محلي فعل وجود الصفة  
ولست تحق حاله ما في ولو فالتحقيق شرط ما في فعل وقع موهبا لانه لا يوقت كماله في المثل كمال الصفة  
بالتأنيته انتهى قولنا من كان فادته الفاء اي بما افادت الصورية الفاء قال صاحب المعانيص واما المفضل فمفضل  
المستلزم مع اختصاره عن ما في زيد وعمرو والمفضل المستلزم كونهما في زيد ففعله واثم عمرو وما في  
حقه فادته الفاء في الحق المتقاربان في حق من سره في المطول في شرحه ففعله الثلاثة تشارك في تفصيل  
المستلزم وتختلف من جهة ان الفاء في كل واحد من المفعول المتابع للمفعول المستلزم بل هو مستلزم وكم كونه  
مع موهبا ثم بعد تحقيق كل واحد في محلي زيد وعمرو يكونا المفعولين ثبات محلي ثم بعد محلي زيد بل هو مستلزم  
معلوم انما في زيد وعمرو والمفعول في المفعول المستلزم في فادته فمفضل المستلزم  
لا غير صحتها في محلي زيد وعمرو كما في ففعله المحببة عقيب محلي زيد وحيث انما ما في فادته  
عمر قبل زيد وعمرو سراضية انفعه ففعله ما علقنا انه لا بد من الترتيب والتعقيب وهو في الفاء على المظهر  
مع موهبا بل هو مستلزم فالعقرب في مقتضى الفاء لا عرفت قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى انظر قولنا في محال  
نا واما الفاء والتعقيب والتعقيب لعدم الاعتداد بما في المفعول والادخال اوله في المستلزم كالمستلزم  
المستلزم واما ان من غلبه لفظان شرط او هو وما في المفعول وما في المفعول انما قاله ابن قاسم ان في دعوى فادته  
الفاء الصريح وان ذكرها الشارح في ذلك لان المفعول الفاء والمفعول المفعول في محلي  
منها في تقدير فورية الجميع الصواب في تقدير المفعول وطولا المفضل في النسبة للمفعول لان جواب  
ثبوت عين فورية الجميع اذا قلنا هذا هو المفعول فاسئل ان احد من جملة المعلوم لم يذكر ما قاله كما فعلنا  
ثم لا الشرح ابن الجواب والجملة ولا ترتيب ولا حقيقة عندنا لاكثر من ثبوت النقل عن لائمه انما كونك  
فقولنا في قوله في الجميع محقق الا على المفعول وهو مقتضى قولنا المفضل في النسبة للمفعول انما هو  
من العلم ان لم يقل مفعول بل هو كلامهم في قوله في نفسه فلا تلحق انما علم بل في محقق الصريح لا يقيدها  
والله الموفق **فصل** في حلقه من الموضع في باب المطلق **فصل** في المطلق لان  
حاصل فانت طالق بغيره فقبلت فقلت بهما فقلت قال في شرحه ففعله في الموضع ووجه فادته بان المفعول  
لا يكون المستلزم في محال فانه مستلزم ما افادته عوضا انتهى **فصل** في الموضع والمستلزم في محال  
لست في الموضع انتهى قال بعض المشايخ فلو سلمته ولم تدخل في طاقته فالحق هو سترها بالالف منه ويحتمل

فقبلت فقلت  
بان فالتحقيق  
او قبلت وليس  
منه صريح او حسن

لان في زيد وعمرو  
ولما في حلقه ص







كما في وصية بنصيب ابني ولا يستفاد ما يأتي من قول المبلية وحمله محل على ان المحية حشر المثلثة مشروطة  
 بالقرينة اذ لا يستفاد منها الا شراط الحق كونه فانه يقع ما قاله ابن قاسم ان محل على المثلثة مشروطة  
 بالقرينة حتى انه نسبها الى ما قاله الشافعي في مشروحه الا ان شاء الله وهذا محل وقوعها  
 في الكل ان ~~فصله~~ صفه الا بالحقايق العلمية من العدل وحقه والصدق والبرائة لا خلقها منك على  
 هذا او على صلاحها واما صفا من له وعلى برائتك منه واما صفا من له او ان طاعت به اذيت عنك او على  
 صلاتك او درك برائته او صفت برائتك منه وحي فلا يبرأ الزوج من العدل ولا يستحق العدل على  
 من مثل لانه التام المالى نفسه في شدة الخلق ~~مقصود~~ ~~بما يقتضيه~~ ~~ادعى~~ ~~انه~~ ~~بشراط~~ ~~المقصود~~ ~~وهو~~ ~~موقع~~ ~~الصدق~~  
 لان الله قال وان لم تنو نظيرها من البيع ~~لما لم يخل~~ ~~في~~ ~~ذلك~~ ~~في~~ ~~ذمتي~~ ~~بل~~ ~~ان~~ ~~القول~~ ~~طالع~~  
 في وجها على مؤجل صلاحها وعلى درهم في ذمتي ومعلوم انه لم يلزم مجموع الصداق على البضيه وهذا قال بعض  
 ان هذا الخلق على قولهم ومجهول حتى جعلها قايلا واجبا من مهر المثل فقولوا لو اريد في ذمتي ليس لا بعض الصداق  
 ولا يعود الى تمام الصداق وثمان ما بين قولنا الزوجية وقول والدوها فقيا مؤجلا على ان يصح  
 فلا يبرأ من ما قاله ابن قاسم انه قد يقال هذا جعل قوله في ذمتي واجبا لقوله على مؤجل صلاحها ايضا فيكون  
 على تقدير المثلثة انما اذ بينهما بقاين كل كل لا في قوله نطقها فقد صارت المؤجل على الوالد الزوج والصلح  
 على الزوج لها ذمتي ان يمتد الى نفسه بالها على الزوج على نفسه بما فتن وحي عليه قوله واشتال نفسه  
 على نفسه لها اي جعل نفسه محذالا من جهة دين البنت ومحذالا عليه من جهة دين الزوج فيقتل باحواله  
 دين البنت الى ذمة الوالد بل دين الزوج ودينه من قوله بما قيل من المذكورة استند اذا من قوله  
 فخلقها واشتال في عطفه حتا بالواو بشارة الى ان زمان الطلاق ومحو المستحقة لانا لواو  
 للمعية كل امرئ ما ساقا فلا يقصر منه تاخير فانه يقع ما قاله ابن قاسم انه يقال كونه المذكر مرة متنا  
 عن الخلق اذ لا يقصر قبله بالزوج انهم يجب على الا تشي حتى تأتي كونه عليه فكيف يكون مرتبة  
 ويجاب بانها مع تاخرها تدل على انها اذ المثلثة واللام بين تكب كونه انقضى ~~او لم يبق~~ ~~لها~~ ~~بشرط~~  
 المتأخر كذا في زهر والد قوله اذ لا يقصر قبل جواب الزوج معوق كيف اذ ليس ~~بشرط~~ ~~كونه~~ ~~اذا~~  
 مشروطة بتقدمها وكذا بقوله فكيف يكون مرتبة فاستدلاله لان الدليل ليس قرينة وانما  
 محمله على هذا ما قاله سابقا كذا صرحا على التام عدم المثلثة في قولنا الوالد وكذا في قولنا الام  
 واما هذا سالكا كذا ما نعلم وفلا حرج فسادا ولله الحمد ~~فلا~~ ~~في~~ ~~العلم~~ ~~الزوج~~ ~~به~~  
 معناه ان يجعل الزوج الوالد بالصلح لا جعل البنت على الوالد من الزوج كذا في ذمتي وقيل  
 الوالد كونه فيقتل ايضا دين البنت الى ذمة الوالد وسقط دين الزوج ومن في كونه بيان







وقد اطلقنا مع الالهية رغبيا وعبادة الهية فبطل قوله ولما افلحوا لها بها صل لم يتقبل كهمول وخبر  
 وميتة وموكل محمول بانتهى عن المثل ثم قال وخرج بن ياتي خاله مع اخيه بلوك فيقع رغبيا فيمكن  
 الجواب بانتهى بانتهى رغبيا فيلان كره حيث صرح بسبب النساء في قوله على هذا المصنوع وما هنا وان كان  
 المصنوع منه فاسل في نفس الامر لم يصح سبب النساء في قوله على هذا المصنوع على هذا المعنى وانما  
 انه مضمون في الهم والحق هو فلو خلت عنه عالم في بعض من اجل هذا اطلق في كل من اختلعت نفسها بها  
 او غيرهم ان لم يوجد منها سوى الرضى ولم تملأ كذا غبتها بعد لها احوال من هبة ما فهو كاللوطي لها ما لا يسب  
 ووجدوا بها كسما في رتبة العوج من العاني وفاق قوله بغيره وهذا اذا لم يخالها فيها سمعة هذا عار و  
 لان من لم يتقبل به او يخلع قوله من ثم اي من اجل الاستحقاق لا لمفكر من قوله واخلعوا ثم كما صرح في الامن قوله  
 فان زاد امر عن العاني واما هو فقد باني ثم انه لا خلا في بعضنا المسمى الله ان يريد ما عتبار ما افسهم  
 وحيث صرح به بالبناء للمفعول في معنى غيره راجع الى اخلع قوله باسم الموكل اي لا هبة في قول طويل  
 لان وجه التماثل بينهم على صيغة اسم المفعول في قوله لانها كذا في قبيل قوله ويجوز تركيله رغبيا في قوله  
 وكيل المسمى او حيث طواب قوله فاذا عن م اي العاشر قوله والى ان لم يصح باسم الموكل قوله وكيفية  
 هو ولا عن نفسه ولا عنها مطلقا فلا يرد ما قال ابن قاسم ان هذا ما في القول ولما اخلع رجل باليه  
 واما لان ما هنا لتحقيق الحال وذات لعموم القاعدة قوله بانتهى لقوله اي ان يرح قوله في عوض رغب  
 لست في ذلك ما لو كان في على ما لها من الرى كذا من بما فيه قوله ومن ثم في قوله اي لا يسب له لم يتبين  
 اي على كل واحد من الاله والالهية هو في قوله على من يخلع بان قال لا العارف وقعت هذا على النساء الذين تحقيق  
 قوله لنفسه او عن نفسه فيجب مضمون وقوله ما لها والعرفية على ذلك قوله لا ثم لانه غاصبها  
 لانه لو لم يعل من ما لا يصح ان يقولوا انهم لانه غاصب وهذا الذي قاله بن ابي اقول صا صا للهجه لوجوب  
 بطلان الاب بشرطه الضمان مما يظن بالتمسك وباليها لا عالم عليه انصرح باستقلاله اي على الاب  
 ما فيها في صفة الضمان انصرح الاب باستقلاله قال في شرح الشايع اي على الاب في الثانية وهي ما لها التي  
 واما قوله في شرح الانشا الكبير ويجب على الاب خالو زوج بنته ما لها ما يكون سببها بخلع بان ثم تكله  
 ولما كان له عليها ولما فيها مثل سواء اصرح بان استقلاله وفيه ايضا ما لها ما سببها على هذه ليست  
 ليجعل عنها ولا في لها ام لا كما قيلت في هذه النفسا كما عن ذلك وان علم ان في ان حال لها لانه انتم  
 الحال في نفسه وكان كلفها مضمون سواء اقال مع ذلك في على صا صا ام وكذا ان صا صا اي ما لها لقوله  
 اخلعت بنتي على صا صا ولم يصح باستقلاله ولا في اية وحول الشايع انصرح بان استقلاله في نفسه في قوله  
 (عبد الله)

ولا نسب له اي لولا  
 في هذه الاب  
 او لا صبيته

في مجموعها











[illegible]



لترقى الصحة او صحة البيع على المظنن اي لعقل البائع والمشتري بالاجاب ما نقول **قوله** انه يستعمل الى التراجع  
 وغير قوله وهي التراجع **قوله** اي الترقية ومنها لم يتفق كذا **قوله** وما ياتي في ما ياتي يا هذا  
 وليس هذا اشار بهذا الى قوله ولو قال لا ياتي في وعظي كذا وقوله كذا في قوله يعني هو لا ياتي هذا منك  
 الاقار **قوله** في المراتب في صورة الاقار وقوله دون القافية اي صورة الاكثر **قوله** ومسئله وهذا التام في ما  
 السابقة عند قوله ولو قال لا يجوز **قوله** فاما على ما علم ان فخصه انه امر صديق فاما في فخصت منها وهو  
 ثم قال لا ياتي في من كذا في تحقيقه في ذمته وهو ثلث فانت طالق فانه في تحقيقه في ذمته وعلية افتاد  
 اي اسئل محرم في ذمته وعلية لان قوله تحقيقه في ذمته مع علم بانهم لم يبق في ذمته الا ان يفتاد  
 بتي ان امره بقوله وهو فاضل باعتبار اصله لا غير في مصاد هذه المسئلة مع العلم لا صرح بقوله  
 مع علمه وهذا على عدم علمها **قوله** ما من من القاضى في افتاد في قوله كما افتاد في القاضى في قوله  
 وتيا سها في صرح صرح لم وهذا هو القيا من فليكن الترجمة صحة البلاء بعد قوله افتاد ما لا يصرح في  
 لا ياتي في ذمته محمد بن محمد

**كتاب الطلاق** **قوله** هذا الميثاق

قال في القاموس وحسن طلقا ويضم اي بلا قيد قال في شرحه الامام شافعي ومنه اطلقت الاميرة اي خليته فهو طليق  
 قال في القاموس وطلق الاميرة خلة **قوله** وشرا حائل خلة **قوله** القاموس وحملت من زوجها  
 كنصر كرم طلقا بانف صرح في طالق ففي هذا **قوله** اي الميثاق الشرعي مع النفقة فليكن قال في شرحه لا يشترط  
 ومعرفة الميثاق في قوله بانف صرح في طالق في قوله بانف صرح في طلق **قوله** اي في الميثاق بانف صرح في طلق  
 وشمل بانف صرح في طلق في قوله بانف صرح في طلق **قوله** اي في الميثاق بانف صرح في طلق  
 في الكتاب والقرآن في قوله تعالى الطلاق مرتان ويا ايها النبي اذا طلقتم النساء فليسكنوهن في ما كن  
 انتم في المصالح عليهن **قوله** قال في المصالح عليهن **قوله** اي في الميثاق بانف صرح في طلق  
 قوله وانما ان وصيت في حجة **قوله** وايضا في حجة **قوله** اي في الميثاق بانف صرح في طلق  
 اي بشرطه الا في ما به **قوله** وحكمين عطف على قوله طلق في قوله طلق في قوله طلق في قوله طلق  
 ويجب على المولى بشرطه الا في ما به وفي الشقاق على حكمين اذا امر المطلق به او امره او امره  
 كما هو في سواد اقلنا انما وكيلان ام مكان لا لا كلمة من الوكيل والحكم بانف صرح في طلق  
 في من بني والوجوب على الثاني الضعيف فعدوهم يعني فانما في ما قبل انه بانف صرح في طلق  
 والوكيل لا يجب عليه التعريف فيه ثم قال اللهم الا ان يقال انه صحت دأب على البلاء ووجب عليه ذلك ان كان  
 البلاء اية لا يجب ذلك لا يفي **قوله** وسدوب **قوله** لا يفي **قوله** اي احاط به حكمه ان كان طلبا لعقل من كذا











فإن لم تكن لو علمت بصفة أي في حال النقص فوجدت وأما إن لم تكن فوجدت واقع الربط الأحكام بالحدود

بحق منها ولو علمت الجبل إليها **قوله** وأما إن كان الظاهر في حق الأول زوج والثاني صيغة والثالث  
مقتضى والتابع على أي وجه وأما حسن ولاية عليه أي على المحل **قوله** فلا يصح منها أي من الموكيلين وأما حكم التبع  
أولاً من التبعي منها **قوله** هو يعلم هذا أي كونه من مزاج **قوله** والتكليف **قوله** لفظ الزاوية في قوله التكليف  
تكون كونه في التكليف على **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~  
يقضي حل التكليف على ما يشي **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~  
**قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~  
في التكليف إذا كفار كلفون بزواج الشرعية قال الشيخ ابن حبيب في مختصر الأصول حصول الشرط الشرعي  
لحصول شرط في التكليف قال شارحه لا يشترط في التكليف حصول الشرط الشرعي لئلا يكون الفعل بل يجوز التكليف  
بالفعل وإن لم يحصل شرطه شرعاً هذا قال أصحابنا ترى وهم المنفية فإن قلت إن عقيدتهم على أصل  
أمر فلا يوافق في شرطه لا شرعاً ولا عليه قلت أقول من على شرطهم ليس للمحل بل لا عند اجتزاء منهم  
في مقابلة كذا لا ذي عنهم **قوله** مع عدم تكليفه في هاتين التكرار فقول له على الأصح أي على الأصح من المذهب  
على الأصح **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~  
قال شارح مختصر الأصول الشيخ ابن حبيب إن فهم المكلف بالتكليف بشرط لصحة التكليف عند المحققين  
وقد قال به كل من منع تكليف المحال لأن الامتنان بدو النعم وقوله **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~  
المحال أيضاً لا يكتفي المحل قد يكون لا يتكفل وهو معلوم **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~  
في قوله لا المنفع ويحل في قوله عليه للفرق أي ينفذ تصرفاته سكران اتفقوا أم تصرفه وهذا جواب  
عن حصول مقتضى كونه قيل إذا كان النعم شرطاً في التكليف كيف ينفذ تصرفه وحاصل جوابنا أن مقتضى  
تصرفاته من باب خطاب الوضع لا من باب خطاب التكليف فالفرق بين خطابي ظ فقولنا ونفوذ مقتضى  
وضعه فقولنا من باب خطاب الوضع **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~  
أجاب رحمه الله الأحكام الثابتة خطاباً الوضع منها **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~  
ظاهر من ضبط مناط الوضع وحكم فليكن في الثاني مكان وهو بالحدود فاجبية الترتيب والتفصيل حكم  
المحققين إلى الواقعية كقولنا والتمسك بوجوب الصلوة والمحافظة على مكان التمسك بالتمسك  
والضمان والعقوبات وما انتفى ما لا يضاف إلا في كرها فقولنا ربط الأحكام بالحدود  
من الأصناف ولكن فقولنا لما كان سوق الكلام فيها هو يكون هو **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~  
وهو في باب خطاب الوضع مع ملاحظة لفظه من وهو أي بعض باب خطاب الوضع وبطلان  
**قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~ **قوله** ~~في قوله التكليف على ما يشي~~

قوله كونه في التكليف على ما يشي  
يقضي حل التكليف على ما يشي  
قوله لا يشترط في التكليف حصول الشرط الشرعي  
في التكليف إذا كفار كلفون بزواج الشرعية  
لحصول شرط في التكليف  
قال شارحه لا يشترط في التكليف حصول الشرط الشرعي  
بالفعل وإن لم يحصل شرطه شرعاً  
أمر فلا يوافق في شرطه  
في مقابلة كذا لا ذي عنهم  
على الأصح  
قال شارح مختصر الأصول  
وقد قال به كل من منع  
المحال أيضاً لا يكتفي  
في قوله لا المنفع  
عن حصول مقتضى كونه  
تصرفاته من باب خطاب  
وضعه فقولنا من باب  
أجاب رحمه الله  
ظاهر من ضبط  
المحققين إلى الواقعية  
والضمان والعقوبات  
من الأصناف ولكن  
وهو في باب خطاب  
قوله كونه في

وقوله كونه في التكليف  
متعلق بقوله  
أجاب رحمه الله  
ظاهر من ضبط







قَالَ لا يَدْرِي مَا هُوَ

وعلم الاستحالة وقوع الطلاق بصريحه <sup>قوله</sup> من العار وفي الحقيقة حتى لو قال كما انقرب الطلاق لم يقبل الا <sup>جاء</sup>  
وامحى لم الخطأ لم يقوله <sup>قوله</sup> ولا يتخذ وايات حقه حضرة <sup>قوله</sup> لا قال لم يقبل بذلك لم يطلت الاحكام ولم يخالف في  
الامور ولعل قوله صلا الله عليه وسلم <sup>قوله</sup> الاموال بالكتبة فان قيل قول الفراء لا يدرى وقيل لفظ الطلاق بمعنى الخطأ في كيفية  
بينه وبين قوله في الصراح لا يحتاج الى نية اجاب السبكي بان لا خلافات بين الكلامين فانه اعتبر بقصد اللفظ  
سبق التمسك ومنه جريان اللفظ في الصراح والعجبي الذي لا يعرف مدلوله وقوله لعنه الله من يدينه المعنى الذي هو  
للمعنى والطلاق فيه كانه الكفاية بل اذا قال لا مت طالق فيه ثلاثة اشياء انطلق بالجرى ولو كان مستعلا  
في معناه وقيل ان يقع الطلاق فيفقد المصراع لا يشترط وهو الذي يحتاج اليه في الكفاية دون التصريح وقيل اللفظ  
لا بد منه في تحضار معناه شرط ايضا وهو الذي لا يقبل لم معنى الطلاق اي مستقلا <sup>قوله</sup> لا بد منه في تحضار معناه  
الا يتاح بل وقيل ان ينفق معنى اللفظ مستقلا له في معناه لم يستثنى انكره بصريح الطلاق كفاية في معناه انقضى  
وقيل والافلا في الاصح <sup>قوله</sup> قال الله في شرح الامر الثالث وقيل الطلاق فيشرط وقيل لفظ معناه هذه  
اشيئين وقول لا ان يجرى اجاب محققا وخصايبه بالامام محمد ود بانها بمعنى مع واعتبر بقصد اللفظ والمعنى  
ليخرج حكايته طلاق الغير وصحوى الحقيقة والعلاء بطلاق الحماة به انتهى <sup>قوله</sup> طاقا لا بد منه في  
الحداد بالكتبة طاقا حصل مضمين وضاعدا وهي في بعض المعاني ظهر كذا قال في في حق الركن الرابع <sup>قوله</sup>  
وبعد وقيل عروفا ايضا قال في شرح الامر شاد وعلى اعتبار وقيل المعنى فارقته كما نقله عن بعض فضلاء <sup>قوله</sup>  
بانه يعقبا فيه وقيل اللفظ والمعنى اي وفهمه ويعتبر مع ذلك وقيل لا يقع وايضا بقوله الرافعي عن  
البوشنجي انا يقع ما بنت حرام على اذا نوى حقيقة الطلاق وقيل ان يقع هذا اللفظ انتهى <sup>قوله</sup> الطلاق  
المقترن بها قرينة اي صواء كانت من كناية الظاهرة المقترن بكتبة قرينة بيقاقرتها كناية قرينة  
انقرضت غيرها اي غير الظاهرة المقترن <sup>قوله</sup> الا ان وقع في صواب دعوى هل شرطها كذا عندنا ام انتهى قال بعض  
المختارين ان لا يشترط حتى لو ادعت عليه امرأة بانقرضها وتطلب نفقتها عند غير حاكم فقال است  
بن وجهي كذا اقرارا بالطلاق فيما مذ به عند القاضي انتهى <sup>قوله</sup> فاقترار وشيت عليه وقوع الطلاق طاهر  
اما بطلان فان كان صادقا حرمت عليه واذا فلا ما ينوبه الطلاق <sup>قوله</sup> ضم صدقة بنصيب الماء  
لا يتبع لصدقته كان قال مصلحت صدقة لا يتبع <sup>قوله</sup> لان صراحه اي الوقف <sup>قوله</sup> وايضا فيمنعونه اي  
في قوله كائنت ما بين يمينه الى اخره وهو محرم لا يوليى مولا وهذه العلة لا تأتي في حقيقة صبيح الكفاية  
ولكن تقول لك <sup>قوله</sup> لا يوليى الى اخره كذا في الشارح في شرح الامر وانما وايضا وقوله ايضا اي كذا

قوله وان كان  
قوله في الطلاق  
ص



انما السكينة **قوله** وقد علمت في قال في شرح الارشاد واستثنى ابن الرفعة من نفس ذلك ما لو طلق  
 بكناية لا حثيا جها الى النية لا يصح صلا تـ ذلك **قوله** بان المقصيح لا بد فيه من قصد الطلاق لعناه  
 بالسكون لتكثير عليه ذلك **قوله** فكما ان حقوه عليه مع انتفاء قصد ذلك ومع قيام المقصية فكذلك  
 فيما سم انه يقع عليه بالكناية مطلقا فان قلت ان بينهما فرقا بان قاشرا للصحح اقول قدنا انما  
 اقول حيث قصد لعناه وكان ما **قوله** هو وجه من وجه مقب كلام ابن الرفعة وفيه نظر وقول بمقتضى  
 قدنا نوع في قصدين ذلك ثم عدم وقوعه انتهى **قوله** انما ان عثر غير ظاهري وبما يقتضيه ذلك وبما قاله في الشرح  
 هذا لئلا يخفى ان ابن الرفعة انه قال لا حثيا جها الى النية وقوله هذا لئلا يفهم مع النية **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 وقصد لعناه ولم يكن في كلام ابن الرفعة عدم الصادر حتى انه لم يكن في كلامه اياها **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 ابن قاسم انه قد يقال انما ان عثر غير ظاهري عدم الصادر في لا حقيقة المقصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه  
 بالكناية ما لم يقرب ما لم يقرب وهو ما اد ابن الرفعة انتهى **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 عدم الصادر حتى مراد وقوله لا حثيا جها الى النية **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 ادل من ذلك واذا اسكر ولم يعلم ما قال قال لا حثيا جها الى النية **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 كيف يقرب بالنية في لم يعلم ما لم ولا فقل في حال قناع القوي ذكره الشرح **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 ما قلناه فاذا اقر ان نوى لعناه واوقفنا عليه لطلاق النية **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 احصا واحدة **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 وقل في كل قربة ما ذكرنا **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 اي بالصحح **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 من النية بان غير من نفس ان نوى سوا **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 فيها اي في امكانية وقوله وفيه **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 وبما قلنا **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 مع **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 اي بان في مقتضى الراجح او في مكانهما **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 من فيه **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 او طعنك فيقع به عند حيدنا **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري  
 عنما **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري **قوله** انما ان عثر غير ظاهري







بن و حتى كناية و قوله اي من باسطرخ فقل ما يكون من بن و جهة بل و منها اي بن و نهاد حيث انما  
و معلوم ان فعلت فالتح او ما كثر من لفظ اي في الكناية <sup>في</sup> معناه ان بقى لسان و جاز في هذا المعنى يقع مطلقا  
مكررا في الادوات <sup>او ما كثر من لفظ</sup> اي في الكناية <sup>في</sup> معناه ان بقى لسان و جاز في هذا المعنى يقع مطلقا  
است طلاق و اريد به كثر عدل لم يبدل و قوله اي في الكناية <sup>في</sup> معناه ان بقى لسان و جاز في هذا المعنى يقع مطلقا  
قال في شرطه الا و لا يصح تحقيق باحد الفاظ خمسة الطلاق بلا خلاف و السراج بفتح السين و الغزالي  
و الخليل و لغات لا شتمها و هاء معنى لفظه و و ورودها في القرآن مع كثر بعضها فيه و محاق ما لم يكون  
منها ما يكون مجازية عليه استقامتها فيما ذكر ففهم ان ما خلا الصراحة العروءة في القرآن مع استقامتها في السنة  
حالة الشرعية و ان لم يكن ذلك لفظه شيوخ و اشتها و في ذلك المعنى عمدا <sup>في</sup> لفظه انتهى <sup>في</sup> قوله ما  
هذا في ان مصدر الخلو و لغات صريح غلبان الطلاق و قد صدقنا <sup>في</sup> صيغة الخلو و شيوخ  
بها عند الحكم و لغات كلفه في قوله كناية في كناية هذا في ما فيه صراحة <sup>في</sup> قوله ما  
قال ابن قاسم اي من غير تقليد صحيح لاحد مني صريحا و من كلامه الصراحة الخلو لا يثنى صراحة في كناية  
كناية في الطلاق حيث لم يثنى مع كمال و لا نفي <sup>في</sup> قوله و قد صدقنا <sup>في</sup> صيغة الخلو و شيوخ  
ينزل المطالب في فقه سائر الامام اهل و شروطه سبعة الا و ان يقع من زوج يحل طلاقه الثاني ان  
يقول على عوض ولو مجهولا من يقع تبرعه من اهني و من وجهه لكن لو مضى طلاقا لخلق لم يقع الثالث ان يقع  
منها الرابع ان يقع الخلو على جميع التوجهات و لا يقع حيلة لا تقاطع بين الطلاق السادس ان  
يقع بلفظ طلاق بل بصيغة الموصوفة له السابع ان لا يثنى و لم يثنى في ثبوت الشروط كما  
و ثوبا باننا لا ينفق به عند الطلاق انتهى و اما قلنا سابقا غير تقليد او لو قلناه كان ذلك قرينة  
صادقة كما صرح به في نوع التقليد في ما يادى لفظا و في الغزالي في الموضعي فتوقره و وصوت بان  
نقل و وافق معتبراته في مذهبنا احد فتوقله خلافا لمن و يسمي ففهمه اذا وافقه يكون قرينة صادقة  
و ان لم يقل و لفظا قال لا يثبت عندنا <sup>في</sup> قوله و قد صدقنا <sup>في</sup> صيغة الخلو و شيوخ  
و وافق الشروط كونه من غير تقليد لم يكن <sup>في</sup> قوله و قد صدقنا <sup>في</sup> صيغة الخلو و شيوخ  
انت طالع لم يخرج عن موضوعه الا صلي و من معناه المفقود بالكلية و اما جدينا في الموضعي <sup>في</sup> قوله ما  
لان سبوتا لسارة ففهم ان الكفار على نفسا و في الموضعي الا صلي لا يثبت الا لشيء افاد  
و هو على الصفة و علمه فان وقع بما قرناه ما قاله ابن قاسم انه قد يقع انه هذا خرج عن كناية  
بالكلية اذا الفتح يحل الصفة اذ من و لا يثبت ليس ذلك <sup>في</sup> قوله و قد صدقنا <sup>في</sup> صيغة الخلو و شيوخ

و شيوخ مناهم  
في كناية  
في كناية







بينه وبين قوله طالق في وما حصل الفرق ان قوله طلقت ان وقع بها بائنة الطلاق وان لم يكن جوابا لا يقع  
 متى وان لم يكن ما انت اذ لا قرينة هنا لتعليق على لقولها والطلاق لا يكفي فيه محض النية الى اخره فراجع **قوله**  
 لكنه صريح استدل به بقوله وصريحه الطلاق وكذا انت طالق بان طالق جميع فلا بد من وقوع الطلاق  
 فلا يقع بقوله لكنه صريح في طلاقه فان لم يكن اكثر منها وقع ما قوله **قوله** وان قال ثلثا على سائر الخاضع بغيره  
 وجرأ له قوله فييقن وليس بان تأكيد هذا فاعزى بهم لكن يحتمل في الشرع في شراء قوله لا علم بفضل ولا لطفتك  
 حيث قال صريح قال انت طالق ثلثا على سائر الخاضع ما يحتمل في وقوع مخالفة مع هذا في **قوله** لان قاسية  
 القائلون بقوله انت طالق ثلثا على سائر الخاضع **قوله** ولو حصل التعلق اي على سائر الخاضع المصدق بها على  
 انما من يقع عليها التعلق الثلاث حالة التعلق كما ياتي في الصريح المذكور **قوله** قبل منه اي فلا يقع عليه  
 متى اصلا حيث كان من الخاضع من لا يقع له وقوعه لان العلم عليه انما تنقبت الخاضع على وقوع  
 ثلثا عليه فانت طالق ثلثا **قوله** في الصريح **قوله** اي فانه صريح وان لم يكن كذا المحلوف عليه ولا بان قاسم  
 ان ان اقتصر عليه اي على قوله على الطلاق وفيه في حال كقولك انت طالق فبذلك هل في النية كما ان ادان كلف  
 على متى فلما قال على الطلاق بعالم واستغنى عن حلف كما في مسألة الاستسقاء واعتبر وجهه الصفة على  
 قال على الطلاق لا افضل كذا لم حيث الا بالفضل ولا فضله لم حيث الا بالترك انتمى وسيد كس  
 في الصريح المذكور **قوله** ولما زاد ان يقول انت طالق في ما يفيد عدم **قوله**  
 فراجع **قوله** ان بالطلاق في معنى قوله بالطلاق لا افضل كذا اي قسم بالطلاق اي في الطلاق اي قسم  
 والطلاق في **قوله** انتم في نظيره ذلك في في العذر في قوله ما قلنا في ما هذا عبادة في اول باب الخاضع  
 قوله في قلت الثالث اظهر من جهة المرافعة وحالة العلم ومنه ما يعتد به على الجدة انما هي المصلحة  
 او من من عتق مبدى فلان او المصلحة لا افضل ولا افضل كذا فان لم ينو التعلق بنحو وان شاء خير كما يفيد  
 عليه وبعض ذلك ثم لا هذا والعق او عتق العتق اجزاء عتقا اي كفارة وادار عتقه عنها اعتبر فيه صفة  
 الاجزاء ولو قال ان فعلت كذا فعند عتق عتقها كذا في مجموع خلافا لما وقع من ركعتي لان هذا فيصليق  
 ليس فيه التزام بنحو وعقوله العتق وعققتي فلهذا من من ما فعلت كذا لعقوله لا فيصليق فيه **قوله**  
 والعق لا عتق ببال على احد ذمينة **قوله** انما عتق متصدين انت نقل ابن قاسم عن فتاوى  
 السويطي **قوله** **مسألة** رجل طلق امراته واحدة ثم خرج من عندها فلقية ثم قال بانقلت  
 من وجهك فقالا طلقها سببين من يقع عليه **قوله** **مسألة** ثم يقع عليه مواخذة باقره واما انما  
 في انما اي لا يكرى للشر **قوله** عن رجل طلق امراته ثم قال بانقلت من وجهك فقالا طلقها

لان منها اي لان  
 بعضها في الخاضع  
 من يبيع وقوله  
 التلث بان طالق  
 حلف اي دفعة بل حصة  
 انه لا يقع طلاقه الا  
 وان قال ثلثا وعليه  
 بعض المتأخرين  
 من الشا فينة  
 ص

والمعنى  
 يعني من ص















ایک عجیب انجین  
نظریہ



[illegible]

صَلُّوا عَلَيَّ وَكُلُّوا



























54

في الحنية

بأن حرام في المطلق ما يراى للنية وانما يتبين وقوع المعصية من تبين اذا تم نطقه فموقع الطلاق اذا قلتم  
 ميه النطق بان حرام او الظاهر ايضا انما ثبت عند تمام نطقه والنية لا تدخل لها في الصيغة وكذا العكس  
 حتى يقال ان ما قبل الاخر ليس صيغة كاحل اذ ليس الواقع على الصيغة اذا تكلم بفرقت وتم عمل بنية في تلك  
 في التقدم والتأخر فلا يترك ما قاله ابن قاسم ان لما بحث ان يستدل على هذا المعنى بانه لا يهاجر ان يقع الطلاق  
 فمما لا يملكه لان ما قبل الاخر ليس صيغة كاحل فمما انما الواقع مع الاخر ومنه لان ذلك قلنا وما ج  
 فلا فرق بين التقدم والتأخر او ما ذكره هار في الصريح لان الكناية حتى يدعى ان صيغته كاحل اجم فاقصته  
 بل قال انت حرام لي نفسها قدم الطلاق في الظاهر او اورد هذا معا او من باب في النية انما هو مكونه لغيره او لغيره  
 الظاهر حين ان كانا معا في الطلاق فان من معهما حالا لان ذلك ليس بمباين لان العيان انما يتعلق باسم من اسما

الله تعالى وصفته من صفاته ولا يتوقف وجودها على الوجود <sup>فوق</sup> فان لم يظاها ان لم يدره <sup>تحت</sup> ذلك ان كانا في الوجود  
فان لم يزل له عايشة وصفته كما هم هذا السياق ان شرهما كان مجلدا عايشة وصفته معا وذلك ان البني  
صلى الله عليه وسلم انى وصفته فلم يجد لها وكانت قد خربت في بيت ابها فدعا امته صارت اليه فانت  
وصفته <sup>ويعقبه</sup> وعرفت حال ففضيت وتالت يا رسول الله في بيتي وفي ابي وفي اخي وفي امي وفي ابي  
(فقال صلى الله عليه وسلم) في بيتي وفي ابي وفي اخي وفي امي وفي ابي وفي ابي

الميك سراً فأكثيه على حرام فوردت آيات النسي فله حصة هذا، وأنت حرام ونظاير فله فنيها  
أي ذكره الله فله لو جهل عليه دفع ما يرد بأن بما علم لكن حقه لا يستلزم بخلاف فما أصل العلم

المكروه مستلزم لشيء الجواز بل هو جوب لازم وجب عليه صلى الله عليه وسلم بما أحل والحرّم من أجل فحوائض  
صلى الله عليه وسلم فبأن الحرّم وهذا البياض واجب عليه لكونه مصلحاً **فقد** قال في التكميل **وقد** نهى أي من أجل أن  
تتأبى بجانك المشرك كان أي من أجل أن لا تتأبى به المستلزم المحذور **فقد** قال في التكميل **وقد** نهى أي من أجل أن

ومن ثم ان من اجل القيمة ايضا ان يكون قوله متب عليه السلام اذا طلق الفراق وعبره الوطى قوله لو كسر رءوسه و ما طلق عبدا الرقص و ما طلق فصولا قال في سفرهم او صحبها علم المقداد كان في مكي و ما عرف بافقه فكان

انتمي ارميد من فطيم في بطنك قن، وبنيته العاكيد قال في المرحض وشرهم الا ان لغوي ككتينا او فلا  
يكلمه كفالة بل بعدد ما يتب ومثله كما قال التتر كشق ومضيء بالواو مع تحريك الحاء فانه مكمل

كلام خلافه انتهى ففيما يخص ظاهرهم انه لا فرق بين كونها باقية او لا لطلاق في شيء هذا الذي قيل  
فلا يخرج بانه ما بقي من علم ما خرج به الموجز ان ما انقص عن قول على ما فقط بما كلام

فصل صمدية الكفاية صف طه ما خطا به من خواصه و كفى به في الاوصاف و مقتضى الامر لا كفارة عليه و ذلك موافق لما اقر به كالشرف المفاوى من علوم و هو باب الكفاية يكون في فقه و في الشيخ انما على احكام و احكام



هذه مسألة فقهية تشتمل على بحث عملي لا على حفظ على المتقنين والاختلاف لا يجعل سببا في التعلق بالظاهر

ما نزل في قبلي نبي  
من قبلي نبي  
ما نزل في قبلي نبي  
من قبلي نبي



٢٦٦ شرح المشاء

[illegible]



تعمقه في كلامه المحمود في الشئ <sup>في كلامه</sup> اي وهذا لم يثبت كذلك يعني ان نقطة وهذه مجردة ليست كاللفظ  
التي في تلك الاقادة <sup>في كلامه</sup> فيكون اشارته في المصطلح في المصطلح في كعبارة الناطق على اشارته  
بالاثنى كمن يثبت من فيشير بكلمة المراساة وغيره <sup>في كلامه</sup> اي بافتاده وفعل ذلك لاقتداء عن غير <sup>في كلامه</sup>  
على لقوام ويعتقد فان قلت لم يثبت في المراساة في الاشارة قلت لان كل واحد من الغيبة فلا  
تخرج لاحدهما على الاخر <sup>في كلامه</sup> فيكون مقتضى للاعتداد بالذي يمكن لا مطلقا وانما لم يصح شهادته لان من جهة  
الاشارة ان يثبت بالشيء بالشيء وتعيين الدعوى وعلم ابطال الصلوة مشروط بما لم يبلغ الى اهل الصلوة  
الصلوة وان كان على النكاح ثم من فاشارة لا يثبت كذا <sup>في كلامه</sup> وغيره اي غير اطلاق كذا اي باشارة  
وقوله منها اي من اشارته <sup>في كلامه</sup> وان انضم المية الى اتم اطلاق قوله وذلك اي حكم اشارة الاخر من ثابت  
في لفظ الناطق <sup>في كلامه</sup> باشارة او كناية اخرى متعلق بقوله وتعرف معنى اشارة اشارة اخرى وكناية اخرى  
او اشارة اخرى وكناية اخرى <sup>في كلامه</sup> اي باشارة او كناية اخرى متعلق بقوله وتعرف معنى اشارة اشارة اخرى وكناية اخرى  
اي كناية وحال من لا اطلاع لهذا الكناية وقوله للضرورة متعلق بقوله عنقراب <sup>في كلامه</sup> قد لا يكون قوله باشارة  
او كناية اخرى <sup>في كلامه</sup> هذا اي في اطلاق وكذا في الاطلاق وهو من يوجب من قوله وقوله اي اطلاق  
كل عقل وحل لا يفتقر والابواب والافتقار عن المصداق وسائر المصداقات وقوله ما على النكاح كانه لا يصلح  
بالكفاية <sup>في كلامه</sup> وان كان كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية  
المراد ان قوله <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية  
فما ثبت من مضمون عدم فصل كناية صريح وانما قال لا <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية  
الكتاب الغيبة اما لو كان بنا فقلت ولا معنى لقوله المراساة <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية  
على يمين <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية  
بقرينة كونه من مضمون ان على كونه من مضمون <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية  
طعن في او لم يصلح مضمون الكتاب بغير مضمون <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية  
ان على كونه من مضمون <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية  
بان امكن مطلق بقوله ان كان <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية  
المركبة من مضمون <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية  
وقوله ما كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية  
هو اي لا مضمون <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية  
مراده ان كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية <sup>في كلامه</sup> اي كناية

و اما من سرنا  
صلى الله عليه وسلم  
صلى الله عليه وسلم  
في الامانة  
قوله لا مضمون  
يكلمه ص

قوله ما لو اصر  
بان قال طلق زوجي  
فقلت الغير فقط  
انت طالق ونحوها  
هو اي لا مضمون  
ص



مکتبہ الفیضہ



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]







مطلوب

تتبعه بفصيل من كون له من مع هو التطبيق المذكور قوله ولا يخالف ذلك قوله لا يخالف كلامه قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
المعنى منها خلاصة ما مر من قولنا لا يخالف التطبيق المذكور قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
مستوى وط لا يخالف به فلا يخالف حكمه قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
حقها قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
فأثبت التطبيق المذكور قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
المقبول قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
ابن عبيد الله قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
لا يخالفها قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
قوله الله وكيف يجب فيها مقوله قلت اما اولها فالحكم بان هذا الحق قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
لا يخرج قبوله وتطبيقه ففهم قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
اصل الكلام انه يكفي لقبول الحق قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
واقول قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
تظهر حيث لا يخالف قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
وان هذا ينبغي ان يحتمل قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
والنية ظ مع النص قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
ثانيا لم يرد يجب بل يقتضيه قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
الاكتفاء قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
في كل من القول والتطبيق قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
التي قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
وقوله عطف على قوله قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
الا لقبول كما مرنا قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
يعيد عن هذا المصالح قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
حكم بان هذا الفصل قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك  
قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك قوله لا يخالف ذلك

لا يخالف ذلك

لا يخالف ذلك



من حوت اي فالت طلقته واحدة قوله لا ينفك قوله اي ينفك باللفظ المتصرف فيمنعني انما اذا فقلت بطلاق زوجي  
حزنا حال قوله اقتضاه اطلاقه فالأمر بان لا ينفك عنها طلق نفسه فقلت طلقته ما ينفك عنهم قال  
الطهرى قوله انما يقع الطلاق في شريعتهم قوله اي ما قبل هذا  
وهو طلق نفسه بل ذكر اللفظ في هذا القول بغير ذكر اللفظ قوله اي على القول بان لا ينفك  
قوله وما في الوكالة ان الاصح فيه لا يشترط القول به حيث قال ثم ولا يشترط بغير جعل المقتول لفظا بل ان لا ينفك  
ان اكرههم المولى ولا يشترط منها فور ولا محاسن ان التوكيل رفع حجر كاجابة الطعام انتهى قوله نعم قبل تطلقها وقبل  
التفريق من تطلقها ويصح الموضع ايضا في اثناء كلامها او بعده قوله فلو طلق قبل علمها بوجوبه اي وبكسر الطلاق  
بعد علمها بالواجب ولو تزامن في اثناء القول قبل الموضع او بعده فيمنعني ان ياتى فيه تخصيص او جهة فليزى  
قوله فيقول اي طلقه فبما على القولين قوله اي قول التملك قوله اي قول التملك هذا العمل اذا جاء رمضان لان التملك  
لا يقبل التخصيص بان قال لزوجه او بعد ان ملكك طلاقا فقلت الميت قوله عام في ان التعلق به  
الحل وتقدم في الوكالة انه لا ينفك قوله فليقربا بشرط في الاصح وانما اذا تخرجها اي قوله فليقربا بشرط في الاصح  
قوله ~~فليقربا بشرط~~ بشرط فلتصرفا شرطا جان كان قال وكلت الان يبيع هذا ولكن لا يبيع  
الابعد شهر قوله ~~فليقربا بشرط~~ ثم قال الحل فليقربا بشرط بين ما هنا وما هنا ط انتهى وانما انما  
يقول ان التعلق بغير خصوصه اي التوكيل كان يقول وكلت اذا جاء رمضان لا عموم الاذن كان  
ملطفا في زوجه حينها او يبيع او عتق عبد بملكه او يبي ويبي بعتة اذا طلقته وانقضت عدتها  
وظلق بعد ان ينجى او يبيع او عتق بعد ان ملكه او يبي بعد العدة لغيره لغيره الاذن قوله فان  
قال في بعض شرايى المنهاج وان قلنا ان كمال جان كقول كمال لا ينفك بطلاق من وصية بعد شهر كذا عمل الرافعي  
اي هو وانما الزوج وهو الزوجه قوله بان لم ينفك اي هو وهو قوله ضيقا عما ان الصريح وهو الزوج  
النية قوله وذكر نفسي اي ذكر نفسي في ذلك اي في المثال لم هو اي ذكره في اصله وهو الزوج قوله  
فاذا هذا فاها اي هذا الزوج والزوج لفظ نفسي ما ضم الكناية متعلق بقوله هذا فاها اذا  
اجبت انت بل ذكر لفظ نفسي ومقتضى اي مثل كناية في هذا لفظ نفسي الصريح وهو الزوج قوله  
بل ذكر لفظ نفسي فقوله يكفي بينهما اي الزوج قوله قال في شريعتهم الا ان شاء وانما كنى اي الزوج وصريحه  
او حكمه كاصح به اصله فعبا وتر احسن كان قال لا ينفك نفسك او ملكك امرت وانما فقلت طلقته  
او طلق نفسك فقلت لمحت او طلقك او انا منك طالق ونفوت نعم لخاصها بصريح بعينه وكنا  
بعينها فقد لست الصريح احسن وكناية اخرى عام متعلق لخاصها بصريح كلامه والتوكيل كالحكم فيما ذكره

ووقع الطلاق  
في هذا الزوج

كنى



كل من استمرط بغيره سواء اتفق لفظها بالكتابة ام اختلف لا ختار من نفسك وقالت اخترت او اختاري  
فلا تخرت نفسي فان تركها بعد كونها نفس وقع ان تخرت نفسها ومن ثم انما لو قالت اخترت هي وكونها  
طلعت خيرا في اختارت وهي وعندها لو قالت اختار لم تطلق الا ان ادركت الانشاء والعقل قوله فيها لو  
في اصل التخيير او في اختيارها لم يصل او فورا وقولنا لا في الحقيقة اختيارا ونفيا انما قال في بعض النسخ  
اختاري واراد واحدة فلو اريد اي يقع باختيارها قال في مترهم خانا اذ ادعوا ووقع اطلاق وقع بعد ذلك  
ان لم يزل فيها والى وقع ما اتفقا عليه انتهى قوله انه يكفي بغيرها قد يشك في ذلك لان قوله التمر كشي في اللفظ سقط  
فقال طلعت ان مقتضى كلامهم انه لا يقع وان نفى وان اتفقا ان صرح بكونه الا ان يفرق بين ما وقع صوابا وما وقع غير  
وقد يقال ان كان جوابا عن سؤال النفس في كلامه ايضا ففي ما يشبهه نظر <sup>قوله</sup> الا ان يفرق بين ما وقع صوابا وما وقع غير  
فيجب ان الزوج وقد سبق ايضا من هذا فيما نقلنا عن شرح الانشاء في قوله نعم لمن جازي <sup>قوله</sup> لا خلاف في  
ومناع الواحدة <sup>قوله</sup> لا تخرت واحدة يعني يجوز ان لا يرد <sup>قوله</sup> الا الشرطية للمنفى هذه الثلاثة احد ما لم ينو  
وثالثها ان في هذا ما لا يوافق دون <sup>قوله</sup> بان يجمل قوله في فيش المعنى وان لم يجرى فيه شيء من خبرها  
كما يدل عليه السياق اذ سياق العبارة في هذا قوله <sup>قوله</sup> والا ان يتوجه الى قوله ولو من ان لا يقع له خبره في قوله  
ولم يزل اطلق نفسك ولذا في قوله ونحو فيبقى ان يتوجه الى قوله وقالت طلعت وهو لا يصح ايضا فيبقى قوله  
وقد يقال ان قلت لم يصح الخبر بهذه العلة قلت استعمل من نفى الكلام في هو ليس بسوق فانه دفع  
ما قاله ابن قاسم هذا القياس هو <sup>قوله</sup> في الاول في قوله لا يخرت <sup>قوله</sup> ان يفرق بين ما وقع صوابا وما وقع غير  
<sup>قوله</sup> لا يصح ان يزوج عن قوله وقت الفور <sup>قوله</sup> في قوله لا يخرت <sup>قوله</sup> في قوله لا يخرت <sup>قوله</sup> في قوله لا يخرت  
ان شئت فاذا قال شئت لا يقع الطلاق بكنها اذا قالت طلعت نفسي يقع الطلاق ولا يجاز ان يقول  
لان تطبيقها مشبهة في فمها ويصح في <sup>قوله</sup> اذا قال لا منته طلق نفسك ثانيا فطلعت واحدة يقع  
فمن خبرها ان يزوج في حال ثم طلعت نفسها ثانيا والثالثا قال يقع لانه لا فرق بين ان تطلق نفسها مرة واحدة  
واحدة او قالت طلعت نفسي واحدة <sup>قوله</sup> واذا قالت واحدة وان نفى في ان الله لا يزوج  
فحل الرجعة من الزوجية فتكلم <sup>قوله</sup> ثم طلعت الثانية قال لا يكون ثانيا على عهد النكاح انتهى  
**فصل** في بعض شيوط المصنفه <sup>قوله</sup> في بعض شيوط المصنفه <sup>قوله</sup> في بعض شيوط المصنفه <sup>قوله</sup> في بعض شيوط المصنفه  
ما ياتي في مثل قوله صا د فها امر صا د فها المقتضى ما ياتي في العناء <sup>قوله</sup> لا مطلقا عطف على قوله صا د فها يعني اشتراط  
يقتضيه في المصنفه ليس على الاطلاق في قوله لا يخرت <sup>قوله</sup> لا مطلقا يعني ان في صيغة الخبر لا يخرت  
لا يقتضيه معناه مع انه يقع بها الطلاق في المصنفه <sup>قوله</sup> لا مطلقا يعني ان في صيغة الخبر لا يخرت



قرآن مجید  
اسماء



صدقته ان لا يشهد عليه بالطلاق لا يجوز ان يشهد عليه به انما في علمه ما اذا علم صدقه فانه لا يشهد  
 عليه به اصله وقال فانه انما يشهد على من ادعى انما لا يشهد على من ادعى وقال في اعتقك  
 اي في قول السيد لصدقه اعتقك وقال قالوا ونظر ذلك وقال في الفتاوى الكبرى ثم دلت في القول  
 على الفارقين وابن البرقي انه لو استفتى عامي وفتيها وقال له طلقت زوجتك فقيل له ليس طلقت  
 قال نعم ثم راي في الكتب ان الطلاق لم يقع والفقهاء خطأ وقال لم اطلق وانما قلت ذلك بناء على قول  
 الفقيه قال يقبل قول قال لا لا راي في سبق من غيره ما ينافي في عدم القول فراهبه انتهى فقوله هذا في  
 اي في قول الامام تايد لا يكون لما ذكره هنا لكن ما في الفتاوى لا يؤيده فانه قال فيها وكانا نراه كما سبق  
 من غيره ما ذكره عثمان بن زهران لكن الذي يتجه الفرق بينهما باننا اخبر مستند في قرينة هي افترا الفقيه  
 لم فانه لو اخذنا بغيره لصدقه كما لو قال طلقت زوجتي وقال انما ادعت ذلك معايقا وعرفا فاما في  
 مسئلتك العليقي وابن زهران فمفهوم خبرنا انما انشاء ايقاعا ظاهرا انه لا يقع وهذا الظن لا يقبل  
 ما ذكرناه من الصور فتأمل في فرقان ما بين الانشاء والاختيار فانه من انما انتهى وقال صحت الاكراه الى  
 المهرين فاداره وقال في قوله طلقت وقال فاقول ان معنى الاكراه هو ان لا يكون  
 والفتي بان ذلك القول ليس طلاقا وانما هو قول كلامه فقل في طلقها وقال اي بالزوجه وقوله  
 بان عقده اي تعليق وقال في ما لو فتى في المحلوف عليه وقال في المحلوف عليه انه ليس بطلاق  
 كما مر ومعنى فاضر بالثلاث اي بالثلاث وقال مستند ايضا اي القرينة حاصل ما ذكره الشافعي  
 قوله اوله فان قلت يحسب ما عليه العليقي من ان طلق المذكور من القرائن مستندا بما قاله ابن  
 زهران في التوسط وما حصل قوله قلت ان طلق المذكور ما يفرق بين القرائن في الامور العينية  
 المذكور ومنها لو فتى في المحلوف عليه شئ وحاصل قوله ثانيا فان قلت وقال في  
 الاكراهية قرينة فقلنا وقال على المقدمه المحلوف عليه يقول من ان القرينة هي معنى  
 الذي جعل قرينة لا يقبل للفرق بين الاختيار والانشاء وقال في منع كما استدلال به وقال انما كان  
 اسمها كالتيمم ولو لم يعلم ان اسمها ما ذكر المحلوف عليه لطلاق فانه في نظرنا كالتيمم وقال بان لم  
 شيئا فلا يطلق وقال في الصور بين امر وقصد وقال وهو ما مضى من الاطلاق فمثل هذا ما في  
 والمحقق فاذا اجتمعا هل عليهما مانع وهو المنع فلا يقع الطلاق او من قبيل مقتضى وغيره فيقبل  
 المقتضى فيقع الطلاق فيه نظر ولا قرينة ثالثة وقال ومن ثم انما اجل التبادر في علمته

طلقت اي منقوله  
 اسمها ان لا يكون  
 علم من قوله كالتيمم  
 وقوله في صم



في كمال التزم كشيء في شرح قولنا انهم يطلقون اسمها طالق قوله طالق ما يستلزم قال لا يرضى التركيب <sup>معه</sup>  
 صاحب لا عزب ولا سحر المطلق ووجه جليلية عند سيمي يه كما قاله الشيخ ابن محجب معرفة موقوفة عند  
 التزم كشيء انتهى في قبيل التركيب ليس في خروج ولا مصلوب ولا محروسا ولهذا قال وصطلح المصطلح  
قوله اي مطلقا او لم يقصد شيئا اي لا المطلق ولا المنداء كما في الموضوع وفي الاقوال ولو كانت اسمها  
 او طالق مبداه هو فقال لا طالق ويا طالق او يا صر وقصد المنداء او اطلق هذا طالق ولا علق وان قصد  
 اطلاقه والعلق مصلحا انتهى وقد قال بل لا يوافق قوله او اطلق قوله وقصد المنداء اي لم يقصد  
 وجه الموقوفة في ان كان اسمها طالقا فناداها لم تطلق الا ان يرضى انتهى وعلى هذا قوله مطلقا  
 عدم الثبوت والاول استأثر به في مخرج المار شاد بقوله ولو كان اسمها طالقا ولم ينفى اطلاقه <sup>فما رهاها من</sup> لم تكن  
 ان يرضى المنداء وكذا من اطلق وجهات التسمية بطالق عند المنداء وبما حققنا لك طر مطلقا انه  
 ابن قاسم من انه اذا نادى سموا فقص المنداء او اطلق او قصد اطلاقه فليس يظم في قصد اطلاقه من  
 اذ اوجه مع قصد اطلاقه في الواقع <sup>انتهى</sup> اذ ليس هو ذاته من قوله مطلقا انتهى <sup>قوله</sup> في حكمه اذ فرق ما  
 بين العام والخاص والاطلاق والتعيين كما في الاصول فاذا لم يرضى بغيره لم يرضى به <sup>قوله</sup> قاله واذا نادى سموا فقص  
 المنداء او اطلق فان حكمه كحكم مع التزم فلم ينفذ الحكم عليه شيئا الا ان يرضى به والثاني وجه المطلق في غير  
 خلاف في المصطلحين في محتاج هنا مع ما فيه ان يفتى في ذلك انتهى اذ لا يرضى من المتبادر ما يدل على الموقوفة  
 الحكم <sup>قوله</sup> ويسلك في الموقوفة التي ذمها بل من الموقوفة انما الحكم صطلح طالق ما يستلزم وانما علم  
 ذلك من كتب طالق بلا صورة الف في ارضي لقائي ومعرض بمعرفة العكس ثم باني حكم ما طالق بالرفع <sup>قوله</sup> وبما  
 ولا دخل في الحكم سكون طالق مطلقا قوله في الموقوفة <sup>قوله</sup> وبما لا يرضى به الموقوفة في لان بيان  
 على الفهم يرضى اذ اذ كان اسمها طالقا قال لا يرضى وفتى بالمعرفة ما كان مقصودا مقصده  
 سواء تفرق بالمنداء او كان معرفة قبله فيعلم يا ذبيح وما راجل انتهى فاذا نفي على الفهم وكان معرفة قبل المنداء فلي  
 مضى فيها فلا يدل على صلا ولا وجه لما قاله ابن قاسم يتبادر هذا الكلام مع ان البناء على الفهم حكم هذا <sup>قوله</sup> الضميمة  
 وان لم يرضى بالمعنية لا عند التزم <sup>قوله</sup> المقصودة انتهى اذ حكم الضميمة مع كون البناء وكان على قبل المنداء فلهذا حكم  
 ذكره في هذا ايضا في انما هو مقصوده وما ضمه الضميمة وكونها <sup>قوله</sup> فلي يرضى به فلي يرضى به فلي يرضى به  
 اذ المقصود لا يقتضي في الموقوفة مثل ما راجل قوله في الموقوفة <sup>قوله</sup> وفي طالقا بالضميمة يتبين انما قال في  
 صفة في التعليل لا يرضى بمعرفة بالمعنية قال لا يرضى وكل هذا مضاعف لضمنا في سموا صطلح مطلقا او لا فان  
 لم يعلم عما جاز ان يعرف بالمقصد في راجل وان لا يفرق لعدم المقصود انتهى في يكون صفة قال لا يرضى في

ولا المطلق

مع انه ص



صحيح انفسا والقرآن بتجويد يا مجلدا وكما لم ياتي على الله مضايح لمضاهة حتى انما اهاذا يا وادكبا لمضاهة على  
الموصوف وفي كلامه سيديوم ايضا ما يشهد بما ان كذا يا وادكبا لمضاهة انفسا وفي سكتها يتبعها  
حرف يا طالعيا اراة طالعيا فاذا كان صفة تحذف وفي الموصوف تكون مكررة مقصودة فتعني حرفه لا التطبيق  
فلم ضرورة فلا التقات ولا وجه لما قاله ابن قاسم انه قد يقال بجره يا طالعيا بالضم لا بتثنية التطبيق اذ  
ليس تثنية بالضم في اللفظ لعدم اتصال شئ به فهو مكررة غير مقصودة انتهى فقولهم ليس تثنيها بالضم  
ممنوع كما عرفت وقوله لعدم اتصال شئ به اي ان اداد به من حيث اللفظ فهو سلم لكن لا بهيئة وليلا على قاله  
وفاذا لم ينعى فهو ممنوع وقوله من مكررة غير مقصودة ان اداد به من حيث كونه على سلم لكن ليس تثنيها  
وان اداد به مطلقا فهو ممنوع واما ما قاله من التردد بين امره ووجه حاصله انه لم يقصد به معنى  
غير صحابة في هذه الصيغة ولا مقصود لهما بصفة فقد يتجه ان يقال ان لم يقصد بهذه الصيغة الترددية فلا  
وقوع وان قصد بها لولا لم ينصب فقوله في محالين اي غير المتجه بنفسه انتهى ويخرج عليه انما ضا الدرك  
ان قوله ان الترددية غير صحابة اي ممنوع ان اداد به معنى وان اداد به لفظا فلا يفيده الثاني ان قصد بها اي  
ان اداد بها ان نوبتها بحيث تعلق على هذه المنة المطالب مقصودة فممنوع اذ في لوجب الضم اذا تكلم بمفردا  
~~طالعيا~~ وكيف تكون مثل عدم النصب وان اداد بها ان نوبتها مقصودة وكذا غيرهم  
فالواجب ~~طالعيا~~ النصب فقوله في محالين اي المتجه بنفسه بغير غير يتجه واهله الموفق قوله ورد  
ما في المتن في هذا الكلام يعقل مقدمة وحيان المشا قال في شرح الاشارة ولا ضيق فينا اتفاقا ~~طالعيا~~  
كلهم ان يقول يا طالعيا بالسكون والضم او يا طالعيا لان التثنية لا يوقش في الوقوع وعليه ثم قال  
ويجب التذكير كشيء اخر من ضبط المعنى في التثنية يا طالعيا بالسكون عدم الوقوع في اللفظ لانه لشهر  
بإضافة المعية والتثنية الوقوع في النصب وان لا يبين هو لوجوه خلاف ذلك فيها وينبغي حمل مع ما فيه  
من النظر على معنى يعرف هذه التثنية انتمى مفعول هذا وجب على قوله ورد في على هذا المعنى وحيان من  
المتن على التذكير كشيء اخر من ضبط المعنى في التثنية يا طالعيا بالسكون لانه لا هذا فلا يتجه هذا التوجيه ويتر  
ذلك الاعتراض بان التثنية في اللفظ قال والتثنية يتجه اي يعني انه لا يتجه الاعتراض بان لا يفرق في بل توثيق  
لتوجيه كلام التذكير على كلامه ~~طالعيا~~ هذا ما ظهر بالبال الفاصلة واحدة المعية القادرة  
واما ما قاله ابن قاسم انه قد يقال انما يكون هذا ان قصد به معنى ولا مكررة على مقصودة وحكمها  
النصب فلم حمل على المعية من كان كذا انتهى فقد عرفت ما فيه انما قد ذكر ~~طالعيا~~ ومنه اي في العمل  
بقاها الصيغة ~~طالعيا~~ وان وجدت القرينة اي حكم عليه بالوقوع ~~طالعيا~~ ومثله امره لمن يطرقها اي لا لمن



واما في ما عاين في قوله بعد قول الله في قوله اما وكيله او كما في قوله في المولى فلا يصح منها  
 حقيقة منها قولنا ان الاجناس كلها اي بالقرآن قوله ولا عرصة اي بالصلوات فيها اي المعلق والخبر  
 واعلم هانذا بان مقتضى المقتضى دون المقتضى قوله ولا عرصة بان لم يقصد شيئا كما في شرح المخرج قوله ولا عرصة بان لم يقصد شيئا كما في شرح المخرج  
 وقوله خصت اما لثبوت وقوله كذلك اي ههنا وههنا قوله وفي رواية قال في شرح الادب شاذ زاد  
 المتأخر والمحقق وخصت المقتضى الاول بان لم يقصد شيئا بالاصح قوله بالاصح غير ما اعتد  
 قوله في المزمع وعليه يقرر ان المقتضى في الحقيقة قوله بالاصح اي في المقتضى اي المقتضى  
 انما في قوله وفيه اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 اي في حلاله لا في مقتضى المقتضى قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 بمقتضى في حلاله اجنبية فاما في ما قاله ابن قاسم انه قد يقال لو كان في حلاله اجنبية قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 في حلاله اجنبية قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 وقضية هذا اي قوله في المقتضى قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 فاما بوجه جاهد قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 لكن عارضه في قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 ظنا اجنبية على مسئلة الناس قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 الى المبدأ وهو لا يعلم فقول له قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 انما في يقول ما كنت وقد قال على قوله قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 للمحققين وبما في كلامهم قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 لم يقع والواقع هذا قال الشيخ الزماني في حاشيته ما نصه حتى لو قيل هذه قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 في وجهي طالع وبقاى الحال قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 بينت في المصنف والمحقق قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 نظر اي ان مقتضى الاول كذا في ظنه واعتقاده قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة  
 مشور النهاية ويدعيه طالع قوله بالاصح اي في الحقيقة قوله بالاصح اي في الحقيقة

المرتفاق والمزاد  
 والمراد بالسواد  
 والعري مررب  
 روستا كاهول  
 اولها بالقرنية  
 ده موكوينة



[illegible]







411



فيحتاج لا حيا راجع على الكلام بعد ذلك وكذا قوله وهو ما يرد على اي ما اجيده القاضى على كلامه وهو ان  
قوله لا تقدر على قوله لم يحث قوله فنعم في بعضهم في تقوى عن ما تقدر ومتروك ما قالوا في منع عدم محث ومنه  
 قال وزعم قوله لا يحل لهم فلو لا لحيث قوله حيث لم ينص في ذات النص على خلاف ما يرد به الا في المحرم وهو  
 حث وانه بقضى القاضى بنصه قوله وذلك اي عدم وقوع طلاق المكره ثابت للمكره قوله وانما به جميع ما كان قد  
 متناك مقتضى سابقا قوله ومنه اي من الاكره بما طلق قوله كطلاق زوجته قوله قال في شرحه المذاهب والروايات  
 مستحق في طلاق زوجته وطلاق رقيقه كالتزويج وغيرها لا نه ليس كرها اي بما طلق بل ما غير كرها بالكلية  
 او كرها بحق كما اتفقوا كلام العاقبين وان نظر فيه في الاستعداد وقال في الفتاوى كبرها معنى قولنا الاكره  
 حتى ان الاكره نفسه حق ولا يخلو حقا الا اذا كان كل من لا يميز المكره به وعليه حقا فخرجت تلك المصنوعة  
 الاكره فيها ليس حقا وان كان اعلى من ذلك فلا اذ ليس له في المقام ان يكون به الطلاق قوله لا حق له عليه  
قوله كما بينتم في شرح الاثراد وهو مقتضى لان اكره بحق فلا يفيق في كمال اكره القاضى المولى بمقتضى حجة  
 الا يلا واصفا عدمه من النقص على الظاهر في مستحله المرافى بانه لا يفسد به عينا بل به او بالفتنة ومنه اكره على  
 بطلان او يفتق ففعل احدهما فقد وبان محكم هو الذي يطلق على المولى المنتفع فلا اكره اصلا وجواب لا  
 انه قد يقال بالفتنة بل يقتضى الطلاق وذلك في ما اذا قام به عن مخرج كاحرام وجواب القاضى انه انما  
 يطلق عليه ان امره فاستغنى فاذا لم يتنوع وطلق فقد صدق عليه انه مكره وانما يطلق اكرههم بحق ان اكره  
 طلاقه واحدة فان اكرههم على التلذذ كان كرها بما طلق لفسق القاضى بذلك وانما لم يرد قوله من وجه نفسه  
 اي اكره كبره قوله ان لا يفيق في الاذن ومنه اي حجة في الحقيقة ليس اكرهها فلا يستثنى من القاضى  
 طلاق مكره بغير حق انتهى قوله وانما اكره بغير حق اي اعلم من غير طاهر وان لم يملك الا واحدة وهو ثمرة  
 قرينة الاختيار بالعدول عما اكره قوله فكل من قال ان قاضيه في هذه المسئلة داخل لانه ان اكرهه كثر بدونه  
 الطلاق فامكن ان يرد في انية لا اكرهها حق وجها كراه ام لا فله في حق وقوع وانما يرد كثر مع الغيبة  
 فيه انه لو اقر اكره وهو في الطلاق وقع لا اختياره وتخصيص قوله هذا بالصرح كما قد بينم  
 من بعض اللفاظ كقوله في شرحه المروى عقب الروايات ولوا كره ففقد ان يقاء وقع فصرح في تلك المسئلة ان عند  
 الاكره كفاية انتهى لا وجه فلا حاجة في الوقوع هذا الى اعتبار ان القاضى اكره بالعدول عما امر به وقد يجاب  
 باختيار الشق الثاني ولا مانع من قبيل الوقوع بكل من اختياره بالعدول واختياره بالنية انتهى قوله كما  
 هذا في الوقوع لا اختياره قوله ومن قصد حله خالية من القهر ان يطلق في اي حال انما قصد معنى الطلاق في غير  
 لم يفعل

وقال في شرحه  
 المذاهب والروايات

قوله تفصيله للمعنى  
 وقوله الاستعداد  
 عليه لم يرد  
 حقن ولم يفيق  
 الحقن لم يفيق  
 الحقن لم يفيق  
 الحقن لم يفيق  
 الحقن لم يفيق  
 الحقن لم يفيق  
 الحقن لم يفيق  
 الحقن لم يفيق  
 الحقن لم يفيق

مطلق المالح











المستفاد  
٢٥

وہا نے فکری قوت لافانی  
واقضہ ای عین انفس  
صالحہ صغیرہ  
عقلم علیہ السلام  
منہ بانہ مسافت  
منہ رزقہ او بھائی  
ازلیتھا حاکم و شرف  
وہا نے علما



(علاء)  
السيد لعل  
حاج







WVA











[illegible]







قوله وحلم اي هل لا طلاق  
الا بعد نكاحه

لا معنى قوله عنها هذا التأويل  
ان الايات الخمس تفيد معنى  
الحاكمي والامر وجهه وهو ان  
معنى الحقيقة انه ذكر في  
شئ من الايات الخمس  
الجمعية زعمه في التأويل  
ولما في غيرهم ومثل هذه  
غيرها من غير تأويلهم  
في عدتها وارجح من الحقيقة

[illegible]

وَجَدَهُ لَا يَتَذَكَّرُ أَلَمْ يَكُنْ فِي  
الْأَرْحَامِ مَلَكًا مَذْكُورًا



أي المدخل في هالة وهي البينونة لا يقع الإطلاق فيها أي في هذه الحالة فاحتلت أي اليقين أي انكسرت ثم ومن ثم ومن ثم  
 اليقين تنازلت ودرجاً واحداً فليقع أي ما يقع من التثنية بصفتها أي مع صفتها وهي التثنية أي تعليق الإطلاق  
 هذا أي ما ذكر من محله فاعرف كونه علق الإطلاق بمطلوع الطلاق قال ابن قاسم فيه نظر والمطلوع التقيد لأن دخلت  
 في هذا الشهر كذا ولا ضابط في ما ذكره ابن الرقعة وغيره <sup>المراد</sup> بأنه في غير ذلك كما مر من تصويره بأنه احتجاج عليه انتهى  
 أن ما قاله والنظر أن التقيد كان دخلت بأنه في غير ذلك لا في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك  
 تطابق ليلة المقدس فإن قال الفصل الأيام في يوم عرفة وقال بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك  
 انتهى وفي فتاوى المالكيين حين إذا علق بطلاق من وصية أنه يصوم ستة أيام من متوالت فرض في السنة  
 الأولى لم أن يصوم في بقية الشهر ولو علق في يوم ستة متوالية منها قال الشهر فرض في السنة الأولى ولو علق  
الطلاق بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك  
 عن ذهب انتهى أن وقوع الطلاق إنما هو بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك  
 كما بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك  
 تصويره غير ذلك كما لا يخفى على من لم ادنى دراية فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك  
 هي المدخل والاعطاء وضج ما اذا وجدت الصفة في الشهر فلا حنت وأخرج ما قد بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك  
 ولا يقع طلاقه فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك  
 فإن لم تفعل حتى مضى الشهر فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك  
 إذا وقع الفعل بعد التمكن من فعل المحلوف عليه فإن وقع قبل التمكن فينتج عدم الوقوع وإن لم يفعل حتى مضى  
 الشهر فلا جاز أن يقع الطلاق بعد التمكن من فعل المحلوف عليه فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك  
 قبل التمكن من فعله لا يقع قبله كما لا يخفى فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك  
 الرغيف إذا التفت قبل الفعل بحيث لا أنه قد تمكن لأنه قد فلت فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك  
 الزوجية بعد مضى لا كان من الفعل ولا كذلك لا انتفاء الزوجية وقت التمكن فليقتل ثم دانت المشايخ  
 في باب لا يان قيد بالتكهن فقال في الكلام على مسألة الرغيف هنا فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك  
 خالف بعد تكهنه من الفعل فإنه يقع عليه الثلاث قبل فعله لتفويتها باختياره انتهى وعلى هذا لو علق  
 لا يان فليقتل كذا في الشهر الباقي فخالع فعله فلا حنت مطلقاً فليقتل فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك  
 خلع لأن خلع يقتضي حرية ولم يعلم ما يدفعه والاصل عدم ما يدفعه ولأنه إن فعل الفصل بعد خلع  
 فراغ الشهر برأيه واستكمل خلع ولا يان فليقتل قبله انتهى فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك فليقع بأنه في غير ذلك

وقد ذكرنا مسألة  
 التفت في المظن وكذا  
 السيد في حديثه عام  
 فاجبه ما رتب

كالاطلاق

محنت لعلف بالطلاق  
 الحفا دخل الدار في هذا الشهر

وكان  
 لعلفها ما خلع  
 ان يفتي في مسألة  
 الطهارة أو كلام  
 في مسألة  
 الطهارة أو كلام

هل يباح ما خلع

يصح هذا



۱۰۰

الخط الذي  
تلا في الاثني عشر  
وقد سبغت ماء  
ذلك

برکت الہیہ موابیہ  
مصابیہ و انجیلیہ  
اصول ہمارے علی الصلوات  
قاریوں







[illegible]

واولو حلف بالسلامة  
 بان قال ان اجعل  
 فو وصي لما اوصيك  
 ان خالفها من اوصي طالق  
 ثم حلف بان لا يخلع  
 وكذا لو حلف انه لا يخلع  
 ثم خالف لم يخلع  
 وهذا ملحق بغيره  
 افدا واستغاث بالله  
 الا في حلف وقوله  
 ولا يخلع كل حلية  
 اخلع ص



فَقِيلَ تَعَيَّنَتْ أَوِ الثَّلَاثُ فَتَعَيَّنَ عَلَيْهَا مِنْهَا خَاصَّةٌ إِذَا قِيلَ يَحْلِقُ عَلَيْكَ <sup>قَوْلُهُ</sup> وَلَيْسَ لَهُ إِذَا ظَاهَرَهَا وَلَا بَاطِنَهَا <sup>قَوْلُهُ</sup>

وَهَذَا ظَاهِرٌ حَيْثُ أَطْلَقَ وَقَدْ حَلَفَ أَمَّا لَوْ قَالَ أَوْ قَدْ حَلَفَ مِنْ بَعْضِهِمْ أَوْ أَمَّا الثَّلَاثُ مَوْزَعَةٌ عَلَيْهِمْ فَقِيلَ سَأَلْنَا

بِأَيِّ فِيمَا لَوْ قَالَ أَوْ قَدْ حَلَفَ مِنْ بَعْضِهِمْ أَوْ عَلَيْهِمْ أَوْ بَعْضُهُمْ وَأَنَّهُ يَدِينُ وَالْفَرْقُ <sup>مَقْبُولٌ</sup> بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي مِنَ الْمَثَلِ فِي

قَوْلِهِ لَمْ يَحْلِقْ فَإِنْ قِيلَ لَمْ يَحْلِقْ مَعَ كُلِّ طَلْقٍ أَنَّهُ يَقَعُ عَلَى كُلِّ ثَلَاثٍ وَبَيْنَ قَوْلَيْهِ لَمْ يَحْلِقْ وَلَوْ قَالَ لَمْ يَحْلِقْ أَوْ قَدْ حَلَفَ مِنْ بَعْضِهِمْ

مَكْنً بِأَنَّهُ قَوْلُهُ لَمْ يَحْلِقْ لَمْ يَحْلِقْ وَلَيْسَ لَهُ أَوْ قَدْ حَلَفَ مِنْ بَعْضِهِمْ طَاهِرٌ فِيهِمَا مَخَاطَبَتَانِ أَوْ بَيْنَ مَخَاطَبَةٍ فِي تَقْزِيمِ الْعَدْلِ

عَلَيْهَا أَوْ عَلَيْهِمْ فَكَانَ مَا قِيلَ مُحْتَمِلًا صَحًّا لَا قَرِيبًا مَخْلُوفًا مِنْهَا فَانَّهُ لَيْسَ فِيهِمْ ذِكْرٌ لَنْ وَجْهًا حَيْثُ مَحْصَنٌ لِسَانُ

مَخَاطَبَةٍ فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ إِذْ دَعَا الْمُتَقَرِّبَ إِلَى لَفْظِهِ طَاهِرٌ لَفْظُهُ عَلَى صَرَحِهِ <sup>قَوْلُهُ</sup> تَقْزِيمُ الْعَدْلِ بِأَنَّهُ يَجْعَلُ الثَّلَاثَ مَثَلًا

لِلْمَثَلِ فَتَعْلَقُ كُلُّ مَثَلٍ بِطَلْقٍ <sup>قَوْلُهُ</sup> وَفِيهَا أَيْ بِمِنْوَنَةِ الْكِبَرِ بِمَثَلِ أَيْ بِالْعُقُودِ <sup>قَوْلُهُ</sup> وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ

أَيْ فِي رَجْعِ ابْنِ الْوَفْقَةِ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ بِأَيِّ فِيمَا لَمْ يَحْلِقْ أَوْ قَدْ حَلَفَ مِنْ بَعْضِهِمْ أَوْ قَدْ حَلَفَ مِنْ بَعْضِهِمْ أَوْ قَدْ حَلَفَ مِنْ بَعْضِهِمْ

بِطَلْقٍ وَقِيلَ التَّجْدِيدُ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ كَأَنَّا لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ كَأَنَّا لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ كَأَنَّا لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ كَأَنَّا لَمْ يَحْلِقْ

لَمْ يَحْلِقْ أَيْ جَاءَ حَيْثُ طَلَّقَهَا طَلْقَتَيْنِ <sup>قَوْلُهُ</sup> لَوْ كَانَ طَلْقًا أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ

بِطَلْقٍ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ

فِي الطَّلَاقِ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ

أَوْ بَعْدَ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ

أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ

أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ

أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ

أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ

أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ

أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ

أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ

أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ

أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ <sup>قَوْلُهُ</sup> أَيْ لَمْ يَحْلِقْ

قَوْلُهُ لَوْ قَالَ لَمْ يَحْلِقْ  
أَيْ لَمْ يَحْلِقْ لَمْ يَحْلِقْ

أَيْ لَمْ يَحْلِقْ



من حقيقة الاعتكاف الشرعية انه هو لغة لنوم الشيء ولو شرب وشربا مكث مخصوص على وجه ذكره في المعقولات  
وحقيقة الطلاق ما ذكرت فليس في قوله على الاعتكاف اي المكث المحض هو وبما ذكرنا ظاهره ساءا وما عليه من شك  
من قاسم والفرق بانه ضا وان معنى كونه انه لو شرب الاعتكاف في ملك الايام والا اعتكاف في ملك الايام غير خارج  
من حقيقة الاعتكاف في كعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق انما هو اذا حملت العتبات وان اداها الايام بالنية  
في بصيرة كناية وقد قال هذا في المعادلة ان الكناية لفظ اريد به لان معناه مع جواز اداها معه وليس في  
الاعتكاف في الايام ملازمة احداثه في الطلاق فانه لا يملكه نكاح الطلاق من ان يدخل فيه العدد وانما يجب  
بذلك انه فلا ان الاعتكاف في ملك الايام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف في ~~حيث لا يكون كذا~~ ان يكون كذا  
لكن الاعتكاف في المسجد والكنيسة والبيت نعم انهم انهم يقولون انهم على انه لو كان في كذا نعم لكن  
الكناية فانه ما قال على الاعتكاف في وان الايام ملك كناية عن الايام اي في ملك كناية عن العدد المعاني من الايام  
والعدد من الايام يملك على افضل الايام وهكذا فتدبر فانه يلحق ان يتبين في النية قال في القاموس  
ملكه بنية وبما اى بنية بانية حلا فله النية ونية لكل من اى نكاح وبما ~~العدد~~ او ما قاله قاسم  
منه الاستدلال انما هو ان يكونا طهرا بصيغة النية وما قيل في طلاق معتقنا في نية خلا في حق في شرح  
قوله الم وما نت طالق ومطلقة في على سائر اى جميع ~~قوله~~ والذى يقيم ~~قوله~~ قال ابن رمي وهو في النية  
شرح المنهاج ولما قال ان طالق على سائر اى جميع ~~قوله~~ ولا نية له ~~قوله~~ افاى الوالد بتعالا بن الصبا في ~~قوله~~  
في الوفاة من البايات طالق ان دخلت الدار وثاوى قال اردت ان دخلت الدار وثاوى ثاوى في حركات قال لقول قوله  
انما قال في شرحه قال في الاصل انما تسمى حلف وان قال اردت انما تطلق العدد المذكور وقعت الغلظة لا صريح ~~قوله~~  
واقضاه كلام الله وكذا يقتضيه فيما لا يطلق لكن الاوجه فيه انها تطلق واحدة فقط لئلا يشك في موضعها لثلاثا فاعلم  
**قوله** قال على الطلاق الثلاث ان وصحت واحدة اقاله في طلاق كما افاى به الشيا ما ادر على نظر لا ولا ~~قوله~~  
ولما قول فانت طالق لا ينافي في جواب ان يرد واحدة او متى قول فيه بان المعصية متحققة فلا تن ولا لا ~~قوله~~  
فلا يقع عليه الا واحدة ~~قوله~~ وما لعله عتبه ففقد من الغيرة الثلاث على كل منهما في المستلزم ~~قوله~~ وفي ~~قوله~~  
جوابه ~~قوله~~ دفع لما يرد منه انه يقال لا يخرج لغة بين البعض وعينه لان الغيرة ادعى الجزم بل هو مفهوم ~~قوله~~  
علا في البعض فانه قال باحتمالها واحتمال مقابله في المسئلة الاولى وبما اصل القول في ان الثانية متحكمة للبينة  
الكبرى ولما عليها كالاولى في معنى وقوع الثلاث في الثانية ~~قوله~~ ما يفيد الكبرى من المعصية من الثانية ~~قوله~~  
فيها جزم في نظرهم فتقول هذا اى ما بيننا وبينهم ~~قوله~~ وقوله من هذا اى من مسئلة انتا وضررتك ~~قوله~~ بل الموصية في  
قوله انت وضررتك ~~قوله~~ انه ارجح القول محتمل لم اى ما يفيد البينة ~~قوله~~ فلقا بلم وذلك مبنى على ان الاجمال لا ينافي

غير خارج عن حقيقة

البينة الكبرى  
اي في وجهه  
الثانية  
البينة الكبرى







فقد علمت على وجهه ان التعقيب باقتران شيء بالثالث بلفظ الواحدة واخراج تلك الثنية لتلك اللفظ عن مدلوله مجازا في قوله انت طالق واحدة  
ان في قوله في علمه الاثنان وتعلم الاخران من صحيح بلا صحيح صحيح

خاتمة

اعتماده عدم وقوعها خلافا لما افقيت به لان اللفظ لا يدل على علمها ومعا في الوقوع على انه انتهى قوله لانه اصل  
لم ينفي ما قبلها والابن قاسم فيه قائل انتهى وجهه ان يقال اننا اجماعا لهما المتوجه حتى لا ينافيها ما قبلها ووجه  
بانه خلافا للمبتدأ كما صح به التمس فيه قوله لان هذا خلافا للمبتدأ <sup>لانه يصح</sup> فاعلم ان قوله واحد قوله فيما حكي  
في قوله واحد ولو كان انت واحدة وقوله واحد لكانت واحدة لفظا واحدة قضية انه لو لم يكن  
هنا الثلاث وقعن بالاولى <sup>لانه</sup> وقعت واحدة معنوية انه اذا اطلق وقع عليه الثلاث وقعا سواء ياتي في الجملة  
انت طالق ثلاثا يا طالق منشاء واحدة من وقوع واحدة لا تعدا المحققة وعود المشية الى ثلاث ان يقع واحدة عند  
الاطلاق لانه المحققة ~~في الجملة~~ في الجملة ثلاث في المصورة ثمانية بلفظ <sup>قوله</sup> في الثانية وحده  
ثلاث في الثانية الاولى وهي طلق ثلاث في <sup>قوله</sup> وفيه نظركم اعلم انه قاله بعضهم <sup>قوله</sup> في انت طالق كالف قاله  
شرح الاثرين وانت طالق كالف طالق فواحدة على المعنى وقيل ثلاث واخره ابن الصبغ لم يقع التسمية في  
اوقات الطلاق واحدة الف مرة او كالف او بعين الف درهم ولم ينفى عن فواحدة لان ذكر المدة  
في الاوليين على ما فيها من اشكال ذكره ابن الركني وغيره بمعنى فوق المدة وذكر العوزن في الثالثة ملحق بالاطلاق  
لا بد من اوقات طلاق مثل الف او مثل الف طلقت ثلاثا في الاولى واحدة في الثانية على ما نقله العبد دهن  
الكرام يبيى وفيه نظر وقاس ما نقله راسه لا فرق في وقوع الواحدة بالي المعرف والمكس <sup>قوله</sup> ولو قال على  
المرات الطلاق قال في شرح الاثرين في وقوعه قال ولا ينافي له انت طالق ثلاثا والموتى ومثل الجمل واعظم الطلاق  
او اكبره طلاقا او طوله او عرضه او مشيه او غيرها فواحدة او اكثره ما علقته او كله ~~بلفظ~~ او بلفظ  
المرات الثلاث او ما كان طلاقا وانت ما من طلاق فثلاث انتهى <sup>قوله</sup> ولا ولا اي ولا بدعته ولا صفة <sup>قوله</sup> على  
التراب فواحدة قال في شرح الاثرين فان قال بعد التراب فواحدة عن القاصي واللاحق ومجمل وغيرهم <sup>قوله</sup>  
على قول الجمهور انه اسم جنس لا جمع وثلاث عن العقبين ووجه جمع متاخر ون عملا بالعرف وبانه ان لم يقب  
كونه جمعا معوا اسم جنس جمع واحد ثنية انتهى <sup>قوله</sup> بان هذا اسم تسمية وقوله اي في التراب <sup>قوله</sup> وبه اي يعلم  
استماده وقوله ما قاله الاولون اي بانهم قالوا يقع واحدة كما قال في واحدة عندهم <sup>قوله</sup> ويؤيده اي يؤيد ما قاله الاولون  
اي علم الاشهاد المذكور <sup>قوله</sup> انت طالق لي وقدر من منه ان فيه شذوذا منه وفيه فذكره <sup>قوله</sup> وقع الثلث ايضا قضيته  
ان له ريبا مستقلا وقد في لفظه قوله لا في وتكمل عدم الوقوع في <sup>قوله</sup> ولم يعلم فيه محلك او سواه اختلف ذلك باخت  
عن مجموعهم لا والظن انه لا يفرق بين ثبت ولا نقض لانه لا اصل لعدم وقوعه وانما وقع الواحدة <sup>قوله</sup> وقعن ثانيا حل هذا  
مع ما قد علمت على لفظه لا انت طالق وانت الطلاق في الاصح من قوله وفيه ثم لم يعلم بتقديره لانه في ربيع ثنية في  
وبها يمانية وهو طالق وبها حاضرة انتهى قال بعض الفضلاء اقول ويمكن حمل ما على الباطن وما منها على الظاهر ان

فقد علمت على وجهه ان التعقيب باقتران شيء بالثالث بلفظ الواحدة واخراج تلك الثنية لتلك اللفظ عن مدلوله مجازا في قوله انت طالق واحدة  
ان في قوله في علمه الاثنان وتعلم الاخران من صحيح بلا صحيح صحيح

قال في القاموس  
جمع التراب التربة  
وقوله بان ولم يجمع  
لسانها جميع انتهى  
فعلهم ان لا يجمع على تربة  
فصل عن عدم التسمية  
بناء على ما قاله الجمهور  
ساعدا لما مر



وانما انما صحت هذا قربة على اداة امره بخلاف ما تقدم ذكره لان اللفظ لا يقع فيها بشئ ضعفت فيه اداة  
نوع الى نية قال بعض سئل الشهاب لم يأت عن شخص تشاخص هو من زينة في امره الا هو قد فعل في الظن  
كتمه وقال ان فعلت هذا الامور كانت طالق مخاطبا بوجهه فليقع الطلاق او لا فاجاب بان نية يقع الطلاق في ذلك  
ظاهره ويد من طالق لخصه طالق وقال لا بد من نية اسمها ذلك بل الصيغة اعرف من الاسم المعلم انتهى ثم قال  
هذا مع ما ليس به صفة بل قال ابن قاسم وقد سئل كل ما ذكر في هذه المسئلة بما لو قال في الطلاق من زينة على مثل وقد سئل من  
من زينة على قبل الفراق مما قبله لا فقل كذا فانه لا يثبت وان فعل وقد يجاب بان الصيغة في هذا غير مستقلة  
في قوله لا فقل كذا بل هي في معنى التخليق بخلاف ما نحن فيه فليقا حل انتهى فان قال هو طالق قال ابن قاسم قد  
بان له لو قال لعصا طالق لم يقع فان الفراق مع اداة المعصا الضميمة انتهى فان لا الفرق بينهما فان في صورة الضميمة  
صالحا به هو عدم الية في صلواتها فاما ولم يكن قرينة في اللفظ صرحت عن مرجع حكمه بقوله بخلاف في الصريح بالعصا فانه  
ليس ان يصرف عن ظاهره شئ بل عن مقاربه اصله وانما ذكرنا بقوله وفي قوله ما طلقا ومنه فيهم وقع في صيغة  
فان لم يوجب الطلاق عن موضوعه قال ابن قاسم انظر كوضح بالعصا فقل لا لعصا طالق متنا فان لم يخرج اللفظ  
كان في غاية الاشكال او عدمه انتهى ففصل في اخرج الطلاق عن موضوعه فقل قليل في مستكملا ما طلقا فليست  
وفيها نظرا ما اوله فقل لا شعرا وبما شئت قد جيبتهم بالعصا في الاستواء والتمتوا وتوقفوا في قول ابن قاسم  
فيه وانما صحت فلو اورد بالزوجة المعصا من تلك الجهة فاما ما في من وقع الطلاق فلا اشكال فيه فضلا عن غايته  
واما ما في ثانيا في تحصيل حاصل فلا ان الطلاق ليس بخلافه كذا في من لم امر فان حتى تحريمه بل هو خارج فكيف  
تحرجه وهو فقياسا لهذا على هذا كذا في سائر ما قبل هكذا حقق المقال واحدة وفي لا فضل في او مع اي ثانيا  
في لا يجهل ان قضية الكلام ان يرد في قوله باضر لا يفصل بعضها من بعض فلا يجهل ان يرد في قوله باضر لا يفصل  
وهي قوله انت طالق ان صرحوا به ان يكون تميزا فان بهي هذا انما كانت طالق ومثاله وهو ضربت زينا شديدا وقوله  
وهو ان الطلاق هذا اني قد بين العاصدة او ما زاد عليها فان امره منهم منهم ففصل عمنه بخلاف ما نقله فان  
فيه اسم له اهية ولا تكثر فيها وانما التكثر فيما توجد فيه وهو غايب تميزا بالصفة فان المعصا انت طالق انت طالق  
وكذا لو قال انت طالق انت مسرحة انت مسرحة فاما في قوله ما ذكرنا من التخصيص ولا يضر هذا في اللفظ فانه ظاهر  
فان المعصا قال في القاموس معي في المينطق كمنضى عينا ما تكسر حصرا فان بهي ان ما هذا متعلق بقوله لعصا فان المعصا  
وقوله بل بالعرف عطف على قوله بان ما هذا وهو المنة في بل البعير بل المعصا في الان يدل من الطلاق في بالعرف البعير  
قوله والندى يحبه في هذا على ان كلا من لا لا يحسن وانما كثر لانه لا حل حل لمر في صيغة الطلاق فان لم فلا بد ان

هذا مع ما ليس به  
سابق على قوله  
وقد بين

في معنى  
في الكلام  
في

معنى مع الضمير



مع الجمع المفضل <sup>القول</sup> من حكمه اعم من اجل انه فلا في كل الظاهر من قصد التاكيد <sup>القول</sup> لا يستوي واحد كان في وان حلت  
الواحد معك <sup>القول</sup> بل لا يطلق كل واحد من التاكيد <sup>القول</sup> هذا ما ياتي في الاستقضاء ونحوه كالكفاية قال ابن قاسم قد غلب  
المؤكد ويكفي بقاؤه المفضل للمؤكد من الثانية والثالثة ويعرف بان في نحو الاستقضاء دفعا عما سبق وقيل <sup>القول</sup> بل  
فلا يجوز سبق المفضل والآخر مقتضاه بحكم وجوده فلا يمكن دفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التاكيد <sup>القول</sup> لما  
يكون من بعد الاول لا يصرفه عن التاكيد والواقع به ان مقتضى غيره فيكفي مقادير المفضل فيه انتهى وفيه نظر من وجه  
اما قوله فلا التاكيد كما هو مذهبنا <sup>القول</sup> هو ما يقع بين امرين المتبوع في النسبة قال القادري في اجماعه في شرحه او كونه مفعولا  
او مفعولا اليه ثبت عنده وتحقيق ان المفعول والمفعول به في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك ما لا يدفع ضررا  
عن السامع او يدفع ثقله بالمتكلم المفضل وذلك الذي يلحق بتكرار لفظ المفعول به او المفعول او يدفع ثقل السامع به  
تجوزا وعليه الاتفاق على البلاغة ونحوها قال صاحب التلخيص في قوله ثقل ذلك التكرار بلا ريب فيه فانه ما يوجب في وصف  
التكاتب بغيره الدورية المستوى في الحال يجعل المستقضاء ذلك ونحوه في الجملة <sup>القول</sup> جاز ان يتصور السامع قبل التاكيد انه ما  
يوجب به جازا فاذ تبعه لغير ذلك انتهى فاما مقتضى المتبوع كيف يقدرون المقصد للمؤكد من الثانية والثانية وذلك  
المستقضاء انما يثبت بالسامع تنبيه المفعول ان لفظه فلهذا الكلام بالمتبوع وقبح ذلك المقام لا حيزي الكلام  
بالحق كمن يكرر ما ذكرنا في قول صاحب التلخيص جاز ان يتصور السامع قبل التاكيد انما هو ما يوجب فاقبضه والقاء  
في قوله للتقريب فلهذا ان يتصور المتبوع قبله واما ثانيا فلان الفرق الذي في حكمه في نحو الاستقضاء دفعا عما سبق  
من محذور في ما نحن فيه فان التاكيد لا يوجب الاول كمن يخصصه في التاكيد ذلك الرفع كما هو مذهبنا <sup>القول</sup> ذلك  
فان ثبات الرفع في هذا هو لا في الاصل بل في مرجع واما ثانيا فلان دعاءه بقوله يصرفه عن التاكيد في المفعول  
به ان يتصور غيره اذ في محذور ان يعلق اهل من التلخيص في المفعول والبلاغة ما ذكره في المفعول بكفاية <sup>القول</sup> فلهذا  
مقتضى المقصد فيه من وجه عن المصطلح المستقيم اذ لم يتصور بالمتبوع قبل كيف يقدرون ذلك فافهموا  
ولا تنظر الى من قال ان ما كان واقعة العجائب للافهام والافضل ان قوله فان قلت استقصا دعوى الحمل التي في وقت  
في كلام التائل هل يحكم بها انما الاشياء ام بعضها المشاء وبعضها خبر وقد قررنا حقيقتنا في الاصول <sup>القول</sup> كما قال  
ابن ابي حبيب في خلاصه ان الصحيح في محو جبت واشتريت وطلعت التي يقصد بها الوقوع <sup>القول</sup> المشاء انتهى في الوقوع  
شعنا لان الاشياء لا يلقى <sup>القول</sup> قلت ثانيا لا اولها ونحوها فكم نحن وذلك لانه كما قال الشيخ ابن ابي حبيب في خلاصه  
ان قولهم في مثل كرهت ان دخلت الدار ما يقصد به خبرا وخبره في من عاده لمقدومه كالاستقضاء <sup>القول</sup> في القسم  
فان عنوا ليس خبرا <sup>القول</sup> قسم وان عنوا ولا في المعنى <sup>القول</sup> وانما في جملة دعوى استقضاء ان انتهى قال شارحه  
على صاحب المواقف اي وانما انما كان المقدم جملة مستقلة عن محل معاملة المستقضى لفظا فلم يجرم فانه لا يوجب







۷۱ گزیده

فمن الفواغ العلو اى علو  
المكيدات كما انما قيل  
من قول ابن عبد السلام  
ان العرب لا تقدر فوق  
الثلاث ان الرابعة يتي  
بها طلة لا مالا لا تصح  
فدفع الملقية ذلك لئلا  
يقول لا ينبغي ان يقر  
لانه علمه لقوله ولا  
لا ينبغي

فقد حزن حزين ثم يغمرها الحزن  
بأنفطاط الحزن الحزن الحزن

٧  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

۱۰۰

وخرج بالحق  
 اطلق يعني هذا  
 وحده، وحيث  
 ذكرنا اننا قد  
 اوعاى لنا في  
 مع الواء فلا  
 انت طالق ثم طالق  
 ثم طالق والطلاق  
 انت طالق وطلاق  
 ثم طالق كذا  
 لكن هذا لما قاله  
 رعا يعني ما  
 في شرح الامراء  
 هذا من قولهم



في استدراكه الاول بغيره لكن حقوقه كرهه انتم موافقا لما قاله المصنف في التصور والحقا له صاحب المذهب من وجوه  
 لا يدخلها وكذا في الاول بغيره لكن حقوقه كرهه انتم موافقا لما قاله المصنف في التصور والحقا له صاحب المذهب من وجوه  
 الدار وبكذا متوقفا بان لم يتخلل بينهما فصل بقرينة ما ذكره سابقا اوله اى وتخلل فصل فان في قال لا من قال في المذهب  
 وشهره اى الاول لو كان ترتيب الاول والا فاما كيد ولو بعد المجلس وطال الفصل صدق كونه في تعليل اطلاق القول  
 وبين تبيين اطلاقه بانما التخييل انشاء الاول والا فاما كيد ولو بعد المجلس وطال الفصل صدق كونه في تعليل اطلاق القول  
 ولو اطلق في احدى اقسام المجلس والا فاما كيد ولو بعد المجلس وطال الفصل صدق كونه في تعليل اطلاق القول  
 واحدة انتهى وفيها في هذا الباب وان كثر في مدخلها او غيرها ان دخلت الدار فانت طالق لم يتعد الا ان  
 او متينان ولو طال فصل بعد المجلس قال في التمسك وشيئا على المستثنى منه ما لو لم يأت التاكيد او اطلق فلا يتعد في  
 ولا يخفى ان ما ذكره في حالة الاطلاق مع تعدد المجلس مما لم يقدّم عليها فيها فاعلم ان باب الاطلاق لا يدخل  
 ما فيها في عدم التعدد وما فيها في التعدد انتهى وما قاله ابن قاسم ايضا ولا يخفى ان ما قاله من قوله ولا يخفى  
 وان كانا تشييعا متا فافا على المرقض وشهره من باب اخره تشييع على التمسك مع ان ما اتفقوا عليه صواب وان  
 ليس لا من تشييعه التمسك ثم نقل ايضا من المرقض وشهره قال فان قال له ان دخلت الدار فانت طالق طاعة  
 وان دخلت الدار فانت طالق طاعتين ودخلت طاعت ثلثا وان كانت غير مدخولها لان جميع يتعد وقته وهذه  
 مظنة انه لو دخل الدار فانت طالق لا يحكم كذلك انتهى واما لا من في ما قبله من عدم التعدد اذا كثر من التعليل والطلاق  
 ذمت لا محالة لمعلق هناك واختلافه هناك نعم فتأمل ان يقول قائل من عدم التعدد هناك وقوع طاعتين فقط  
 ان لم يتخلل الا ما بسببه لطلقة واحدة الا ان يقال ان الاختلاف في مدخله الاستيناف ويصرف عن التاكيد انتهى ما نقله  
 وما قاله واقول لو تأملت فيما نقله وفيما زعم ليس له مدخل فيما هو التمسك بل هو كما اوضحنا لك عبادة التمسك  
 من محتاج لردة وتشريع فذلك من حقيقة ما قلناه ما قاله الشيخ على المشي الى النهاية لابن رجب ووقع السؤال  
 عن حاله وهذا شخص راي جماعة فخلق عليهم بالطلاق انهم يصنفونه فاستغنوا وكسره ثلاث مرات وهم يصنفون  
 ولم يصنفوه حتى يقع عليهم طلقة واحدة او ثلاث وهو قاض بان قصد التاكيد لا ولا اطلاق مطلقا والا فاعلم  
 من ذلك لا مبال بحججه الا متناع من المضيقاته وقعت طلقة فلا تعلقا لثانية مؤكدة لها بل هي يمين ثابتة فيقع  
 لا لا يقول القول بالوقوع قبل حنا وقتهم لم يفرقة بين المضي المضي فيها بانهم لم يصنفوه منع بل لم تكن  
 من في المجلس ثم اضافوه صدق عليهم عرفا انهم لم يصنفوه من مضيقاته فكان معنى اليمين لا اولى كلف بانهم لا ينافون  
 حتى يصنفوه وكذا الثانية والثالثة فلهذا في حقيقة ما فراد قوله ولو حلف لا يدخلها وكذا في ما فهمه وقد  
 بانقل عن بعضهم من خلاف في حضرة ويصنفون انهم ان حملت بعد مضيقاته فتم لم في ذلك الوقت حيث ارادهم

استحيضة

يصنفونه حاد



يصح وقوعه ولا كما قيل بطله فيما لو دخل على صديقته وهو متزوج فقال له تعقد معي فافهم تعقد امر فامر قولي  
 وبقول حال فانه كمن قال له تعقد معي فافهم تعقد امر فافهم تعقد امر فافهم تعقد امر فافهم تعقد امر فافهم  
 بقول عقله ومعلوم انه لو لم يقع الحال لم يلق الا بالامر من كان في كلامه ثم انه قد عرفت ان قوله تعقد امر  
 ولا يتحقق بالعلم ومنه يعلم انه اذا قلت التعقد هنا على اعادة الضميمة حالها كانت انما هي <sup>في</sup> والحق انها وقص  
 الاحكام <sup>في</sup> قولي في قوله بعد قول المص ويحمل فصل فلو كانت نعم يقبل منه وقوله انما كيد والاحكام في معلق  
 بعينها واحكام <sup>في</sup> وكذا في البين هو بالشيء لما قبله من عطف لا يحتمل على الاخصاذا ولا حلفا فيه لانه يمنع به  
 من التحويل والعطف ما ينال بالتعبد بقوله ان تعلقت بحق اذا قلنا حلف على صيغة محضة لا تعليق فيما بحق  
 اصلا والكلام كله في الحلف بالطلاق كما يصح به قوله لا باسلكه ومبدا ظهور ان قوله ولو حلف لا يدل عليها  
 حلف بالطلاق وفي قوله لا باسلكه على هذا المعنى <sup>عطف</sup> فلا يتكدر اي ولو حلف على شيئا في قوله وشيئا مقبلا  
 على الموطوعة وقوله من غير المتكدر وقوله في حكمها اي الموطوعة وقوله التي صفة من <sup>في</sup> اي في المحرم اي وفي  
 المتكدر <sup>في</sup> اي المتكدر المتكدر اي في غير الموطوعة <sup>في</sup> اي في غير الموطوعة <sup>في</sup> اي في غير الموطوعة <sup>في</sup> اي في غير الموطوعة  
 اي ما ذكره الصوري <sup>في</sup> اي ما ذكره الصوري <sup>في</sup> اي ما ذكره الصوري <sup>في</sup> اي ما ذكره الصوري <sup>في</sup> اي ما ذكره الصوري  
 لما نال ان ادواتها بما قبلها كذا قال ابن قاسم قال لا ينحجب ومنه المفعول مطلق وهو ما حلف فاعلى فعله من كونه  
 ويلزم له التكيد والتعدي والاول لا شيء ولا يجمع محله واخره انما هي <sup>في</sup> اي لا يلقى ويبنى باللفظ ما يدل على علته  
 صحتها لان اولها ما مصدر مضاف له نحو ضربت ضربة وضربتي وضربايات او مصدر موصوف في ما يدل عليه نحو  
 ضربته ضربة كثيرا او ما عده صريح موصي بالمصدر نحو ضربته مثل ضربايات قال الله تعالى فاخذوا منكم  
 او بغيره انما التين نحو ضربته الفاء ويجوز ان يكون الخبر صفة للمصدر محذوف او ضربايات <sup>في</sup> اي في ذلك لان اللفظ  
 يلقى بين عين مضافا وكذا قد حلفوا على امرين مضافا <sup>في</sup> اي في ذلك لان اللفظ يلقى بين عين مضافا  
 الامام المستقر عن ذات مذكورة ومذكورة وقال ابن مالك اسم يقع من مجازي كرهه فيصيب تمييزا بما قبله  
 وقد اشار اليه في قوله تبيين قبل ثنائجه ان مراد الامام ما قاله انه تعالى بحيث بان في الامام في مراده بان جعل بالعرفانية  
 ولم يبين ان كونه مفعولا مطلقا غير صحيح بل ما قيل انه ثنائجه اي صحيح لا جعل بالعربية حتى قال في ثنائجه موصوف  
 له من التبيين وان كونه مفعولا مطلقا غير صحيح بل المخرج <sup>في</sup> اي في ثنائجه موصوف  
 كونه تبيينا <sup>في</sup> اي في ثنائجه موصوف <sup>في</sup> اي في ثنائجه موصوف <sup>في</sup> اي في ثنائجه موصوف  
 هو ما اوردته المص بقوله السابق ثم ما يتيقن من هو له به كما ياتي في شرح قوله فلو قال المص لغيرها اي ودعوى ان هذا  
 مقامي منهم على انه تبيين فثنا والحق انهم ذلك التفسير المذكور في هذا التمييز مع المفعلة عن تبيينهم المفعول المطلق

مناه ص  
 اي في البين الفوق  
 اي في الجاهل التي يطلع  
 بها مال الغير سميت  
 عموما لغير سميتها  
 في المثل ثم في الغار  
 ص



في المعنى المعلوم والجهلي هو المفسر والراعي فيه في التحسين كما قال ابن مالك <sup>السم</sup> معني من معني كثره  
 ينصب متغيرا بما قد صرح انتهى فاسئل من هو وما اول فلان انت كما لفتنا على تقيد من كون مفعولا مطلقا <sup>هذا</sup>  
 في الاشارة الى مفعولها في القسم وهو من مفعولها كثر مع انه كونه تعيلا <sup>هذا</sup> اذ الاصل في الكلام عدم احد <sup>المتغير</sup>  
 واما ما فينا فلان قوله لان المفعول المطلق يتبع لبيان المدد كما صرح به الحاجة مفعول اذ ما يتبع به المفعول في المفعول  
 على ما به المعني في التحسين اذ الاول يبيح مدلول الفعل كما قال ابن مالك المصدر اسم ما سوي لثمن من مدلول الفعل  
 كما من من من والثاني من من في الامام الواقع في مفعول جملة واشتق كهما في الجناح المجدي نفعنا واما ما فينا فلان ابن مالك  
 صرح في التحسين بكونه تفسير كما نفعه ولم يصح في هذا المفعول المطلق بكونه بيانا او تفسير اصلا مع انه قد قيل بقوله  
 في مدعاه واما ما فينا فلان نسبة التوهم الى الشئ من مفعول لا بد مع ان بعض سندا قوي في كلام الشيخ ابن محجب  
 وابن مالك وليس له حمل اصلا <sup>هذا</sup> في قوله انت واما لقي <sup>هذا</sup> ومن ثم اى من اجل اقترانها <sup>هذا</sup> في قوله  
 قال الشيخ ابن محجب في محققه في الاصول <sup>هذا</sup> الواء المحكية ولا تنقيب ولا معية عند اكثر من انتهى ففهم انه  
 قال بالترتيب والمحكية ضعيف <sup>هذا</sup> الا واهلا وان ثم والفاء لست اخا والترتيب فلم يكن الا قتران فيها فاذ حمل  
 الواء ايضا على الترتيب كهما لم يقع الا واحدة <sup>هذا</sup> لانا اى احد عشر مائة اى محذوف في الواء قال في النهاية فانه  
 مركب والثاني وهو احد عشر من مفعول في المصنف للمعنى بوجهي المفعول والمفعول عليه <sup>هذا</sup> كما في قوله  
 حاوى قال ابن قاسم لكن في الموضع فلا يقع في غير موطوءة فيها الا واحدة <sup>هذا</sup> ويؤيد اى في الصور  
 قوله وقيل عكسه اى ثمة في موطوءة مرتبا الخجيرة او لا ثم المضمنة واما قيل لانه ما تفظ او لا بقوله طلبة  
 يحكيه يكونها سبعا كان جعل لها لفظة فعل وقيل لان الفعل لا دخل في التحسين ها لانه يحكم اولها كما صرح قوله  
 ويلحق قوله قبلها فلا يكتفى الى ما قيل وعلى هذا لا يظهر كون الرفع مرتبا مع فيشكل وقوع واحدة في غير موطوءة  
 لان الترتيب سندا من الكلام بالتحسين والتما فيها ونحو ان يشكل في لغو اذ وقع طلبة في غير موطوءة بالتحسين <sup>المقصود</sup>  
 فاما حكم بالتحسين يقع به وكذا في قوله وقيل في موطوءة في المضمنة الى العدة فانما قبلها على الاول  
 قبل زمان الكلام بطلان وعلى الثاني يكون في زمانها العدة فانه ليس هذا خلا في العدة حتى يظهر فامتها مع ان المعية التي  
 زعمه هم اذ وقع طلبة في غير الموطوءة بالتحسين لا غير <sup>هذا</sup> وان الكلام بطلان للمدة على وقوع  
 المطلق متغير في ذلك الزمان وقد قرره القبلية فيلزم <sup>هذا</sup> القبلية قبلية اى من مفعولها وهو في حقه انما قبلها  
 قوله بطلان في انظر لكن لم يظهر بها العشر <sup>هذا</sup> في واحدة في عني ها تلك الواحدة هي الخجيرة لان المضمنة في موطوءة قبلها  
 بغير الدقة قال في شرح الامام ولما قال انت طالق تطبيقه قبلها اى بطلانها كل تطبيقه طلقت ثلثا ونحوها  
 واحدة اما ما قبلها فله واما في قبلها خلا في الواقع هو الخجيرة والمضمنة لئلا يلزم العدة وانتهى <sup>هذا</sup> في قوله



من قتلوا محارباً فقتلوا

۴  
سُخْتِ اى سُخْتِ اَصْرُفَتِ  
وَقَوْلِهِ بِفِيهِ خُطْبَةُ  
خَاتَمِ لَا لِقَوْلِهِ سُخْتِ  
لَا اَنَّ السُّخْتِ كَانَتْ فِي  
اَصْرِهِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ قَوْلِهِ  
وَقَوْلِهِ ص

٧٤  
عاصي قتل مولانا  
او الظرفي



۷  
وہم یسواہ ذلک  
ایسی کھلی بھینس











[illegible]



وصحة طالق ثلثا وصحة تقديم هو الحق لا صحة الشبان في الايمان وما فعله من صحة  
 في اربعين الا ولدت طالق انتهى فقله ان يقوله اي استثناء وتوهم ان اصره اي المستثنى كما هو  
 في التمثيل فاقيل ان قوله انا صرح راجع الى الاستثناء عن الصيغة ليعلم ما قال قال ابن قاسم فالأقرب  
 انه لا يشترط فصله بل يلتفظ به ولو اشترط ان يقوله حال لا يمان به انه استثناء وما ياتي لكان له  
 وجه وجب انتهى كلامه انشاء من عدم <sup>المتحقق</sup> في كلام الشان لان مقصود الشان ان يشترط ان كان المستثنى  
 معه موافق ان يقوله الاستثناء المقدم عن المستثنى منه الحق حتى يصح ذلك الاستثناء اما اذا لم يوافق  
 المستثنى منه فلا بد من فصل الاستثناء قبل التلظف به وبعد تلفظ المستثنى منه فتدبر كون من الشان كونه  
 له له رافع <sup>للمعنى</sup> سابق كما هو مقتضى الاستثناء وشان من <sup>فقط</sup> فصله المرفوع اي قبل الفراغ <sup>في</sup> على ما كاهه غيره  
 قال ابن المنذر اجمعوا على انه اذا لم يوافق الاستثناء رافع اليمين لا يلحق استثناء وفيما يشترط اقترانا لئلا يمتنع به الوجه الصريح  
 استثنى منه فلو قال لانت طالق ثم قال من غير فصل استثناء ثم بدا له عند قوله ان يقول الى واحدة او الا ان يشاء والله  
 متفك لم يصح الاستثناء وليتبع الفلاس وثانها يكفي اقترانه ما تلفظ المستثنى قاله الامام ولا وجه له وادعوا بكون  
 الفاعل معنى الاجماع على بطلان من وجه ابن الصبان في الاكثرين <sup>في</sup> الحكم الماورى في الاستثناء بالحقبة وما كاهه هو  
 الذي صححه الله هنا وفي التصحيح ومن وافقه ان مقتضى انه يشترط وجوده في انشاء التلفظ استثنى منه وهو الذي  
 نفس عليه في الجوابين صريحا وجهه ان العجبي اذا تقبيل بها فان لم يوافق الاستثناء وقبل تمام التلفظ ما لفظ في انش  
 نفقده في كل في الاجتهاد وقوله قبل فراغ العجبي صادقا على ثلاث صور ان يوجد في ارمال اليمين وقوله او في انش  
 او في اصرها وان اكمل فاجاب في جميع وهو الصحيح <sup>فكفكم</sup> مقتضى اي ذلك الاجماع او يصح بعد فراغ اليمين <sup>قوله</sup>  
 لا شغل ذلك كله احق يعني لو بقي حرف من اليمين يصح <sup>في</sup> بانها من انش طالق اجماعا وان جرد من تعلق بالاقتران  
 او مقترن بلفظ انت او مقترن بان دخلت <sup>في</sup> ما حصر في اقترانها اي في شرطه فلو لم يشترط نية الكناية اقترانها بكونها  
 التلفظ <sup>قوله</sup> فوجبان كانه نية الكناية يعني كانه نية مختلف فيها فلو اصره في الاصح وهو نعمنا والمص اقترانها بكل التلفظ وقيل  
 يكفي اقترانها بما ولم د رنا صرحه <sup>في</sup> وجهه كثير من <sup>في</sup> اصل المروضة الاكفاء بما ولم واخره كما قاله البا  
 في شراح القول المص وشترط الكناية <sup>في</sup> والظم عند اي لقوله فوجبان <sup>في</sup> اختلاف في اوله لا يوافق الاكثرين  
 وفي قوله واخره كان <sup>في</sup> اصل المروضة لا اختلاف في الاكثرين ان لكل التلفظ او بما ولم كما استقار منه قوله ان في  
 انشاء الكلمة لان قوله فوجبان <sup>في</sup> يوجب الى قوله في انشاء الكلمة لا يمان فلو كان يكون عباد الله <sup>في</sup> لكنه مشغول في  
 ابعث عما قهرناه فلو قهرنا الله على ما قهرناه لم يوجب الله الى قوله ولا يخلص <sup>في</sup> فلو كان فانه يوجب  
 واخر في المرحان بالحق لا المحال بالمرها لا ولا تنظرا من قال بل الى ما قيل وعليه التمسك من هو صهي والتمسك

فحقا ايقنا  
 لم

في الكلام  
 في الكلام



[illegible]



ايضا لفظ الله به ولا لم يقبل ظاهرا وبدينا ومنه في هذا الشرط اسماع غير التطبيق بالحيثية فبذلك  
 التطبيق بصفة اخرى فموان دخلت الماد بانه لا يشترط فيه اسماع الغير حتى لو قال قلت ان دخلت  
 واشكرت صدقا بجمينه قال ابن قاسم والفرق بين التطبيق بالصفة وبينه بالحيثية ان التطبيق بالصفة  
 ليس مافنا للظلال قال بل تخصيص لم جبالا في التطبيق بالحيثية فان ادعائه فيها ما دفع لبطاق حزن اصله ثم عمل  
 عدم قبول قول له في الحيثية والاشياء اذا اكثر فيها التورية وحلفت بخلاف ما اذا ادعى اسماءها فافترته  
 فان الحق لا قول له الصواب وعلل وجهه ان مجرى انكار اسماع لا يستدعي عدم الحق لانه اصله وممكنه  
 ما قيل في الحرة تأتي في الشهود قوله وان لا يجمع مفرقا ولا يجمع يفرقا حتى لا يجمع الا قوله او علامه قاله في شرحه  
 ولا يجمع مطلقا بالواو او عنى بها كتم والفاء وبطل ومعطوف في عليهم في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيها

لا يحاط بالاستقراء او اثباته قوله لا يحاط بالاستقراء اي لا اجل اثبات الاستقراء قوله فالاستقراء كمثل الاستقراء  
 باطل قال الشيخ ابن كاسب في مختصر الاصول استقراء المستقراء باطل ما عدا اى سواء كان مثل المستقراء  
 منه واكثره ولا اكثر على جوان المساوي لهما في بعد الاشياء اعني نصف المستثنى منه حتى يبقى النصف والجمع  
 جوان اكثر حتى يبقى اقل منه لنصف وقالت محنا بله والفاضي منعها اذا كان العدد صريحا فيجب ان يبقى اكثر  
 منه لنصف وقيل بمنها ان كان العدد صريحا فيجب ان عشرة الا اربعة ولا يجوز عشرة الا خمسة او ستة ولا  
 ما لم يكن صريحا فيكونها كنه بنى قديم الا محال وهم الف والعالم فيهم واحدا لانه وقع في القران استقراء اكثر

وشارحه

الاكثر دليل قوله تعالى ان عبادي ليس بك عليم سلطان الا من استعك من الفانين ومن هنا ببيانته  
 لاننا نفاو بين كلمهم متبوعه فاستثنى الفانين وهم اكثرهم بدليل قوله وما اكثر الناس ولو حرصت  
 بمؤمنين ولا على ان الاكثر ليس بمؤمن وكل من ليس بمؤمن من غاي ينتج الاكثر فاف وان ثبت جوان  
 استقراء الاكثر ثبت جوان المساوي بالطريق الموزع لانه اقرب انتهى خلافا لقلنا انك لعله ينفرد  
 في كثير من الاماكن فيك ما في العلم فواحدة فينتج واحدة قوله لا يجمع مفرقا قوله في المستثنى وهو قوله

اي شئيه واحدة وامر دمج استقراءه ان شئيه واحده مستفادات وبالعلم يجمع واحدا بغيره اجمع  
 ان شئيه واحده واحدة او شئيه واحده قوله في الموضع وقوله مستانفا انت طابق  
 وطابق وطابق الا طابقه كقولك انت طابق طلاق الا طابقه قال في شرحه فينتج طلقان ينتج في هذا اصله وقوله  
 الموضع ذلك صبي على جوان جمع المفرقا ولا يصح خلافا ولا موصو به ينتج بالحدود الاستقراء لا استقراءه  
 وكذا ان اطلق لك ولو قال بدل قوله مستانفا ممكن لم في ذلك قوله في الموضع كل حكمه بان يقال انت طابق  
 شئيه او شئيه عانت طابقا لثلاثا واحدة وهذا مفرق بل بغيره قوله فينتج واحدة لانه قوله واحدة في استقراء  
 (بقيت)

مفاده  
ص

شئيه من ذلك



ثنائي من ثلاث فاذا كان في واحدة منهن ثنائي قصير تلك الواحدة مستقرة لا يتغير احد الوحدتين التي  
 بقيت وبقي من ثنائي واحدة اخرى فتقع تلك الواحدة قوله ان لم يقع اي قال في شرح المروني لا يجمع المطلق  
 والمطلق عليه المستثنى لا يسقط الا مستثنى كما حصل بمجمل ولا في المستثنى لا ثباته ولا فيها المستثنى فلو  
 طلق ثلثا الا ثنائي واحدة وقعت واحدة لان المستثنى اذا لم يجمع مستقرة لم يبلغ الا ما حصل به الا مستقرة  
 وهو واحدة او طلق ثلثا الا واحدة وثلاثي وقعت طلقثان الفاء والقول وثلاثي لوصولها لا مستقرة  
 بها او طلق طلقثي وطلقة الا طلقة وقعت ثلاث لان الطلقة الواحدة مستثناة من طلقة فيستغرق  
 ثلثها او طلق ثلثا الا واحدة واحدة وطلقة واحدة لان الا مستقرة اذا حصل بالافدية وكذا  
 لو طلق ثلثا الا واحدة واحدة وطلقة واحدة يجمع هذا انه لا مستقرة وبما نفقنا لك ظاهرا صوابا  
 ابن فارس قد يقال فضية قاعدة جميع المستثنى جميع ما تقدم من المقاطعات كون الواحدة مستثناة من  
 المستثنى ايضا وقضية ذلك ان الواقع ثلثان ثلاث لان استثنائهما من المستثنى صحيح فخرج الواحدة وكذا  
 يقال في نظير ذلك ثلثان لانه قالوا لا يرد في طالق وطالق ونصف المطلقة او الا طلقة ونصف وثبت  
 بناء على ان المطلق لا يجمع وكذا قال لا يقال نصا لثاني على انه لو قال لها انت طالق ~~ثلاثي~~ ثنائي ولا  
 انه يقع عليها الثلاث ~~فمنها المستثنى~~ وان هذا الاستثناء لا يصح انتهى لانه اعني لثلاثي  
 في ثلثا او لثلاثي ~~اذا~~ لكل امرأة في غير طالق ولا امرأة لم يسمع غيرها قال الشيخ ان قال هذا على  
 المستند لم يظن وان قال على غير مجمل الشرط طلقت لان هذا الاستثناء لا يصح فيصير كما ذكرنا لانت طالق  
 لو انت لم يقع المستثناة المستثنى اي مستثناة قوله ومن ثم انما اجل عدم صحته قوله قال في الروضة في ذمها  
 لثلاثي لا يفي قوله لا لا يفي الا في كل امرأة في طالق المخرجة ولا امرأة لم يسمعها فان يقع عليها  
 الطلاق لان كل النساء يتناول جميع النساء المستثنى مستقرة قوله انما اذا كانت لم قرينة اي مخرجة فثبت  
 على زيادة الصفة قوله صفة امرات اي غير صفة لهم قوله حقيقة العقل على طالق لكن اخرت ولم تعلق قوله وانهم  
 عطف على قوله لم يرد يتقدم كما في اي ط لم يرد ولم تعلق قرينة بشهادة قوله الا في حديث لا يحصل للصفة ولا  
قوله في الروضة قوله لا لا يفي اي مستند لا على وجه عدم الواقع معناه لا لا لا يصل مقبلا والمصحة قوله قوله  
قوله لا لا يفي على غير ما اصل غير الصفة الحقيقية لمغايرة مجزئة لها المصرفة اما لغات نحو سرت  
 برجل غير ذيل واما بالصفات نحو خلف برجم غير العجم التي هي تحت يمين ولا اصل هو الاول والثاني بحال  
 انتهى فالجواب بالاصل اصل الصفة وسبقه من ذلك عدم اصلها انما كانا ثلثا لثلاثي الصفة واصل الثنائي ما بيني عليه  
 فبما في على الاصل هو كونه صفة واذ كان بمعنى الا المستثنى ثلثا غير اصل والشرط ~~بغير~~ على الا

المستثنى من ثلاث فاذا كان في واحدة منهن ثنائي قصير تلك الواحدة مستقرة لا يتغير احد الوحدتين التي بقيت وبقي من ثنائي واحدة اخرى فتقع تلك الواحدة قوله ان لم يقع اي قال في شرح المروني لا يجمع المطلق والمطلق عليه المستثنى لا يسقط الا مستثنى كما حصل بمجمل ولا في المستثنى لا ثباته ولا فيها المستثنى فلو طلق ثلثا الا ثنائي واحدة وقعت واحدة لان المستثنى اذا لم يجمع مستقرة لم يبلغ الا ما حصل به الا مستقرة وهو واحدة او طلق ثلثا الا واحدة وثلاثي وقعت طلقثان الفاء والقول وثلاثي لوصولها لا مستقرة بها او طلق طلقثي وطلقة الا طلقة وقعت ثلاث لان الطلقة الواحدة مستثناة من طلقة فيستغرق ثلثها او طلق ثلثا الا واحدة واحدة وطلقة واحدة لان الا مستقرة اذا حصل بالافدية وكذا لو طلق ثلثا الا واحدة واحدة وطلقة واحدة يجمع هذا انه لا مستقرة وبما نفقنا لك ظاهرا صوابا

وصنف في كل  
 مجمل الشرط



[illegible]



[illegible]



فانعم



ثم يصح نقول ومنه ا و من حاصل القاعدة وهو ان ما ذكرنا قول وسيا في الحق فنقول فانه كذا في الحقيقة  
منه ا و من حاصل القاعدة وهو ان ما ذكرنا قول وسيا في الحق فنقول فانه كذا في الحقيقة

أما من بعد موت زيد أوج عينا من كعب المعاري <sup>قوله</sup> وأما افتاء بعضكم في حمله على سنة لا أفعله إلا أن جاز

وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ آيَاتِنَا وَلَوْ أَنَّ قُلُوبُهُمْ فَقَاهٍ وَهُمْ يُوقِنُونَ أَنَّ مَا يُهْدَوْنَ لَهُمْ هَدًى مُبِينٌ

وَقَدْ نَفَّسْنَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَتَوَلَّى تَقَعَ صَفْحَةً وَاصِدَةً صَيِّقُوعٌ مِنْ تَحْتِهَا وَاصِدَةٌ لَهَا بِقِيَّتِ مِنْ رَحْمَتِنَا

[illegible]

ففي تلك الايام لما ذكره ان المستغنى عن الاثبات نفى ومنه نفى اثباته فقد لاني استغنى عن اثباته لاني مستغنى

الثاني استغفار الاول واستغفار له فليقول الثاني اللهم اني استغفرك وهذه اية  
الاول ان يقول اللهم اني استغفرك استغفرا من اول الكلام ولا نه قال استغفارني الله

الْمُسْلِمِينَ يَتَّقُونَ وَالْمُسْلِمِينَ يَتَّقُونَ وَالْمُسْلِمِينَ يَتَّقُونَ

استغفر الله ربك عليم انه يلقي المستغفر وان كان في الموضع ثم يغيب فما حله وفيه عني في الموضع

لما أتانا الاثنى عشر ليلة فظننا ان انتهى هي سنة الامن فلا حياصة لذكرها وهو من طراز ما  
 انتهى بها قال من قال سمع اقول نعم من أي طرف هي فان قلت في لم أي شاة فاما الاثنى عشر من طرية

نه طرد قوله لئلا اشدنا او شقي صب تقع طعننا فيها قلت فزقنا فيها لا يستفاد من حليتها  
حيث اوضحنا الحق بالاضاح انما في جمع كذا واخر قال ابن قيس وفيه الوضوح ولو اني شئت ان اوضح

الامام عليه السلام و قيل ثمان ان انتهى قال في شرحه رقا سما في التي قبلها اي قوله و قيل ثمان في ثمانية

الباقى بعد الاستغناء والاقبال كالحمل على استغناء، الاستغناء منه هو الشيء فكذا قيل في الاستغناء من الشيء

[illegible]

۴۲



انفرد حاد کرم











بناءً على ذلك فإن لم يتبين من إطلاق اليمين بوجه مشبهة لأن وحدت ولا ان مات وشك في مشبهة  
 بل ان حياء الله وبقائه في الحث في الايمان بان حث هذا ليقول في دفع النكاح بالثبوت بخلافه  
 كما يقال في حث ثم يؤدي الى دفع برأه المذمة بالثبوت كما نقول في النكاح معي والبرائة شرعية  
 وجميع القوى من الشرائع لا هو جابه في الرحمن انتهى فقول ما ذكره هنا في بحث في دفع الطلاق وعلام  
 في النكاح او حث النكاح ثم يقاس الطلاق وعدمه على انعقاد النكاح وعدمه ثم يقاس على الرحمن  
 بشع حثاً فاعرف المبالاة بالانكاح في المقال بالرجال والى الله المصطفى المقال في دفع المذمة بوجه مشبهة بغيره  
 خلاصة قوله اذا اطلق اي فلا وقوع قوله ما قلنا من الصبر بما مع اليمين كذا وقوله عن اليمين متعلق  
 بقوله اضراج فصل في النكاح في الطلاق وهو كما يأتي ثلثة اقسام ثلث في اصله وثلث  
 في عدده وثلث في محله قوله في الاول ما يقع هو وقوع ثلث في اصل طلاق قوله ان رغب ايمان طلب الرغبة  
 في الرغبة او المحل بغير النكاح قوله في الثاني والى الله في كل منها قوله في الثاني وهو في كل  
قوله والا فليجرب طلاقاً لتحل لغيره يقينا قال الشيخ ابن الحاجب قوله في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر  
 المذموم موافقاً ومعلوم مخالفة قوله في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر مخالفاً  
 الذي سماه غير محل النكاح في دفع المذمة وهو ما سماه محل النكاح وهذا يعني في دفع المذمة  
 وفي النكاح وهو ان يكون المستكبر مخالفاً قوله في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر مخالفاً  
 النكاح في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر مخالفاً قوله في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر مخالفاً  
 ذرة في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر مخالفاً قوله في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر مخالفاً  
 وهو ان يكون المستكبر مخالفاً قوله في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر مخالفاً  
 فاعلم منه تاديه دون النكاح وقوله ثلث في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر مخالفاً  
 ما فوق النكاح وهو ان يكون المستكبر مخالفاً قوله في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر مخالفاً  
 في المذكور في النكاح بالكثر في النكاح لا في دفع المذمة قوله في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر مخالفاً  
 وهذا التاديه بالنكاح لا في دفع المذمة قوله في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر مخالفاً  
 في اصل طلاق سحرًا وعلق في صورة الموضع لئلا يقع فيما سئل انك لم تنوع ما تحل لغيره يقينا اذ  
 انك في التخيير والمعلق محتمل نوع هل لا ان يكون لغيره ما سئل انك لم تنوع ما تحل لغيره يقينا اذ  
 لئلا يكون في الاصطلاح في دفع المذمة قوله في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر مخالفاً  
 في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر مخالفاً قوله في دفع المذمة وهو ان يكون المستكبر مخالفاً



مطلقاً لا هذا محكم  
بني وحديثاً شرعاً  
صريحاً ومفاهماً  
حاشا لمتقن كذا وكيف  
محمداً الحفيظ



تخرج زواجرهم وبأهل بيته إن شئت في أصل لطفه قال له يحيى بناء على الأصح الذي من صحته مع أصل  
بوجود سطر طين والكل بعد أن شئت في ما بين يدي وثقت أن أعف فيها فإن كنت ضيقها الحق لفعله مقينا فأنا  
شئت في ما بين يديك أن طلقها مثلا للكل فاعلم يقينا كذا قال له فقال يحيى لم مجموع المصطلحات

ثَلَاثٌ وَمِائَتَانِ لِحَالٍ وَتَقْوَدُ وَمِائَتَانِ لِمَوْلَى قَدْ ظَهَرَ مَعْلُومُهُ أَنْ يَفْعَلَ الْمُسْتَحْبَبَ أَوْ الْحَقَّ بِنَافِلَةٍ

ثُمَّ تَأْتِي وَكَلَامُ الْأَرْبَعِ الْمَسْتَحْصَلِ الْبَقِيَّةِ **فَقُلْ** وَلَا تَدْرِي أَيُّ يَوْمٍ يَأْتِي بِجَلَدٍ وَأَمَّا الْوَعْدُ الْحَقُّ وَالْحَقُّ

يُفَعِّلُ عَلَى قِيَّاسِ مَا يَأْتِي أَنْ يَقَالَ وَعَلَيْهِمُ الْعَذَابُ <sup>قَوْلُهُ</sup> فَلَا يَسْمَعُونَ مِنْ حَيْثُ وَلَدُوا بِهَا فَاذْكُرُوا أَيْ وَلَا تَحْسَبُوا أَنَّكُمْ قَدْ كُفِّرْتُمْ

واحدة منها **و** وكذا ان كان الصديق اى وكذا لا يفتقر به بحث ولا بيان **ف** كما تاتي اى في شرح قوله عليه

بعض اہل حق یہ عقائد سے متنبہ رہیں ایامِ مہم نے فتوایہ و لغویہ الحجت والبیان ص ۵۱۲ تا ۵۱۳ میں فتوایہ و لغویہ

البياض في كماله الأولى والتفصيل في الثانية **فلم** ن هذا تعيين يعني ان الحار دونه قولنا الحار ولن منه التفت

والبيان والتبيين وقوله البيان ان محل الفرق بينهما اي بين البيان والتبيين في الاسم في مشعره

ان الشقيين يكونون في جهنم والنبيين في المدين وهو الذي اصطفاى عليهم خلافا لما يوهم كلامهم

من اتحادهما انتهى وان قال ان هذا اى العيان في قولنا انهم يتبين لان قوله لنزول حقيقته مهم اي وقوع

التي عليها اصبحت اقيان احصا لان اربعة في الواقع ليست الا قوع الظلال عليها مبلط

وان كان اصالة الترويض الى صغير الخايب تجعله ما عيظه بانماز وحبذا للمفقيه والمفقيه

وَيَقُولُ قَوْلًا مَّا يَسْمَعُ ۚ فَاِذَا فُتِنَ بِمَا كُنتَ تَعْمَلُ ۚ فَاِذَا فُتِنَ بِمَا كُنتَ تَعْمَلُ ۚ فَاِذَا فُتِنَ بِمَا كُنتَ تَعْمَلُ ۚ

اذا وقع الطلاق على مائة واذا وقع على مائة ولا يخفى لنا الطلاق في هذا يقع على مائة

غاية الامر انما غير معلومة استبداد لعدم تقييد الصفحة المعلق عليها استبداد فانما هي الصفحة

تُعَيَّنُ المَطْلُوقَةُ فَاِنْ مَاتَ بَابُ الْبَيَانِ التَّصَدَّقَ الْمَطْلُوقُ عَلَيْهِ وَفِيهِ هُنَا اِنْ شَرَفَ وَذَلِكَ الْعَهْدِي

لأنهم ثم ادعاء انه اذ اعلمت الصفة ~~من~~ تعينت المصلحة ثم اذ هو العلم بكيفية الطائر غلبا او عجزا

لا يهين المادّة والخلق من رجبته والله ولي الإنعام **فلم ينص** والمصحيح **أما** يقول لا يهين

لأن ذلك إما يستحال المذكور أو ما يصح تأييده فلهذا قيل في بعض النسخ

إلى ذلك... ما إذا لم يقل ذلك أي فصل الجفينة وكلها عتق حمده أي

والاعتراف بعبد غير عبد له وقوله وفيه لى اعترف ارجع عطف على قوله لصعد قد اللطف

ذُرِّا لَمْ يَهْتَمِ اَوْ هَلْ اَوْدَتْهُ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ قَضِيَّتُهُ اَللهُ يَدِينُ وَقِيَامُ سَاعَتِهِ فَيَا اَكْرَهًا كَانِ بِحَدِّهِ عَلَيْهِ

فإنه لا يخلو خلافه فلا يراد به والابن وأصم أن قياس مسئلة العصى السابقة عدم القبول إلا أنها غير ملاحظة







ما فعل كذا وصفت ولم نر وجهاً عليك على كل طلقين فالوجه انه لا يتعين ان يبين احد ما لم يلقى  
 على اثنين لان يمينه في ذاتها لا تنفي الميعين المكيين وانما تنفي هذا حسب الواقع لا الله او وقع المطلقين  
 على واحدة فصلت الميعين المكيين ما حكم وتقدم في اراض فضل خلفا بالاجنبية من ان يمين احد  
 المكيين وجهاً لعل الخلفا لانه يمين التقدير وعطف المكيين عن الميمنة وفتح المسؤل عن  
 الطلاق ما ان فعلت كذا فانت طالق واحدة ففهم كذا والذى يظهر وقوع واحدة لا خلفا  
 المصلحة وقوله في المطلق التأكيد ثم دلت على وفاق على وقوع واحدة **حلف** حلف  
 ثم حلف على الطلاق او ما حكمه احدى الشهادتين على ما يتجوز من وجهته الى تبين الحال ولا يكره  
 ما استلزم التيقن وظاهره وجوباً الى اعتباراً حتماً في قوله انه في مسألة الحلف وهو لو طلق احد  
 ولم يتبين شيئاً يجب اعتباراً الواحدة منها فحصل ما مع عدم تعيينها للحلف واستيفاء منه قولاً ولا حكم  
 بطلانها امتناعاً من قولها ولا يبعد وجوباً الى اعتباراً عظيم وكذا الجواب مرة به ان كان الطلاق ما بينا  
 كما في مسألة الحلف المذكورة وقد يفرق بتحقق صدق اليمين **قوله** كما يأتي في شرح قوله حكم بطلانها  
 لا يكون كلامهم في حلفه اي وجوباً لبيان ان التعيين في البابين هما وفي الترجمة بعد انقضاء المدة على اعتقاد  
 بوجهه بان بقاها عند استناده كلامه انما هو كذا في هذا ما لا يصحح به قوله بقاها عند لان  
 المعنوية محلة الفائدة فلا وجه لما قاله ابن قاسم ان هذا الوجه لا ياتي في الجملة يمكن حذائه  
 خلوة كما كانت في غير جازة او بعده او ما ذكره فلم يوجب احضار وجهه فيكون من كونه مكرراً الى بيان  
 احضار وقوله ويمكن ان يوجه بان ما كان التمسك الاجنبية امارة اي ساكناً مثل امارة النرجس  
 فيجتمع ولا يتميز ساكنها عن ساكن الترويض الى ما بينا او تعييره ويكفي ما كان الترويض متعين  
 عليه التمسك احضار الصريح كلامهم لا تعريضه ما اعتقده **قوله** وعليه لو استعمل في قضيتهم انه لو  
 لم يجل يجل فيما لو طالع المتاه او احدهما وينبغي انهما لم ينفيا حيث لا يجرى محض **قوله** في ما حيز دون  
 التبيين والبيان **قوله** ويقول في كلامي مني في قوله فلا يجرى الى قوله واذا بين ان العلم انما يظهر علمانا ما  
 من قولهم وان لم يقصر في ما حيز ذلك فتدبر **قوله** في ما حيز الى الطلاق **قوله** هذا التلازم وهو قوله وال  
 ليق **قوله** يتبين به اي بالتعيين **قوله** لا يحتاج فيه اي في قوله احضار الى لفظ يتبع بليل **قوله** حسبها  
 اما المدة **قوله** لا يجب ان يكون التفرق اي في القاضى او باعتبارها بان لم يجمع معها فان ساقى في  
 مدة المدة **قوله** انه حكم الشرع لان الشرع لما حكم بوقوع الطلاق مطلقاً لا يتعلق به تعييره اذ فرق  
 ما بين الحال والبيان فلا يصحح من الواقع ما خيرا في وقت ما قبله كما قرأ في الاصول



لما قال ابن قاسم انه قد افرق بان ذلك هو الاحتياط فيها كما لا يخفى اذ الاحتياط لانهم مطلقا قد يناسب  
 توحيها للفرق واما ما قاله انه من هاهنا ما افرق به فيدعي التامل فيه فليسته ما قال **قوله** فانه امر صحت  
 اي يدرك بالحق من غير الضرر بهيات فما قاله ابن قاسم فيه نظر غلط **قوله** وان من المهر ما قال في شرح الرقعي  
 فان بهر المهر **قوله** وقضية كلامه كما صرح به في الاولي والى **قوله** الطلاق فحين وجبها وان كان الطلاق بائنا  
 وهو شرط للاضداد في الخطا طلقت بائنا **قوله** ولا يكون ضم في الاثوار بائنا **قوله** فيها ايضا والا وجهه الاول  
 والفرق لا يخرج انتهى **قوله** ولا حد بوجهين **قوله** لا يثبت في امر بوجهين **قوله** وان علم التحريم واجب لها  
**قوله** المهر والمهر في امر لا حد لها ليس ببيان في امره الاول والمهر ولا يثبت في امره الثاني **قوله** ولا  
 يستخرج مطلق بقوله يقيينا **قوله** جازة امر من الشراء **قوله** امر من البايع **قوله** ولو قال في المطلق المعين  
 ما حترمه ما ياتي قوله واما **قوله** **قوله** واشادوا حدة في معنى لو قال هذه هذه بل هو في المطلق  
 واشادوا حدة الاولى وحده للآخرى وانما قال ذلك لئلا يقع توهم التاكيد **قوله** لا رجوع  
 بل في بل اي لا رجوع بل فيكون بل في بيان قوله لا رجوع بل هذه بل هذه بل في امر من المحكوم عليها  
**قوله** فان هذا هو الذي لا يخفى كما هو شأن بل وقوله تفليظا عليه بمقوله لم يقوله فيقبل **قوله** حتى يقيين **قوله** هذا  
 انما لا يظن ان لا ظاهرا ولا باطنا وهو معتد واذا كان قوله فبقى في امره بل ان كان قوله  
 انما لا يظن ان امره باطنا في الظاهر فمطلقا **قوله** ويفرق بين هذا اي قوله او هذه بل هذه **قوله**  
 بان قاله اي ما **قوله** طقت لثانية هو قوله او هذه قبلها **قوله** وهذه بعد هذه عطف على قوله هذه  
 ثم هذه وكذا قوله او قال هذه او هذه **قوله** واما **قوله** في تسليم قوله في الطلاق المعنى **قوله** واختار  
 عطف تفسير بقوله انشا وقوله واحوال اي واحال وهو مستأنف **قوله** المهر لبيان حكم الالة ومقتضا  
 انه توقف انشا الترخيص من الميعة وانما حصل عدم انشا يكون مطلقا ثانيا او كون احداهما كتابية **قوله**  
 وان لم ترت احدهما هذا غاية في المرتبة الاولى فان حكم الترخيص من انشا معلوم من كلام المصنف كان  
 المشقة في حكم انشا من الترخيص فان دفع ما قاله ابن قاسم ان هذا لا ياتي في اذ ماتت احدهما التي لا يثبت  
 فقط **قوله** لكونها كتابية اي ومن ذلك مطالب بالبيان والتعيين فان ثبتا وعين في المصنف لم يثبت  
 في الكتابية او في الكتابية من الميعة **قوله** اتفاقا في انشا قبل مقوله لبيان حكم **قوله** نعم ان ما نعلمه  
 بعد التبيين والتعيين وقالوا انما المصلحة هي التي فيها اقل وجه لما قاله ابن قاسم ان هذا انما يظهر  
 في انشا اذ كلام المصنف وبقي ما قلناه انه قال في قولنا نعم ونحل عن الميعة اي انما لم يثبت في  
**قوله** صلوا ولم يثبت قال في الروض وان حلف ما لغيره بكل المهر ان دخل بها والا فليس لغيره بكل المهر

فان بهر المهر  
 في الموطوعة كان قال  
 المصلحة  
 هذه ص  
 فان هذا هو الذي لا يخفى  
 كما هو شأن بل  
 انما لا يظن ان لا ظاهرا ولا باطنا  
 وهو معتد  
 وانما لا يظن ان امره باطنا  
 في الظاهر فمطلقا  
 ويفرق بين هذا اي قوله  
 او هذه بل هذه  
 بان قاله اي ما  
 طقت لثانية هو قوله  
 او هذه قبلها  
 وهذه بعد هذه  
 عطف على قوله هذه  
 ثم هذه وكذا قوله  
 او قال هذه او هذه  
 واما قوله في تسليم  
 قوله في الطلاق المعنى  
 واختار  
 عطف تفسير بقوله  
 انشا وقوله واحوال  
 اي واحال وهو مستأنف  
 قوله المهر لبيان  
 حكم الالة ومقتضا  
 انه توقف انشا  
 الترخيص من الميعة  
 وانما حصل عدم انشا  
 يكون مطلقا ثانيا  
 او كون احداهما  
 كتابية  
 قوله  
 وان لم ترت احدهما  
 هذا غاية في المرتبة  
 الاولى فان حكم  
 الترخيص من انشا  
 معلوم من كلام  
 المصنف كان  
 المشقة في حكم  
 انشا من الترخيص  
 فان دفع ما قاله  
 ابن قاسم ان هذا  
 لا ياتي في اذ ماتت  
 احدهما التي لا يثبت  
 فقط  
 لكونها كتابية اي  
 ومن ذلك مطالب  
 بالبيان والتعيين  
 فان ثبتا وعين  
 في المصنف لم يثبت  
 في الكتابية او في  
 الكتابية من الميعة  
 قوله اتفاقا في  
 انشا قبل مقوله  
 لبيان حكم  
 نعم ان ما نعلمه  
 بعد التبيين والتعيين  
 وقالوا انما المصلحة  
 هي التي فيها اقل  
 وجه لما قاله ابن  
 قاسم ان هذا انما  
 يظهر  
 في انشا اذ كلام  
 المصنف وبقي ما  
 قلناه انه قال في  
 قولنا نعم ونحل  
 عن الميعة اي انما  
 لم يثبت في  
 قوله صلوا ولم  
 يثبت قال في  
 الروض وان حلف  
 ما لغيره بكل  
 المهر ان دخل  
 بها والا فليس  
 لغيره بكل المهر

في المصنف  
 في المصنف



فان وجهه ان ينفذه لهم انما مطلقه قبل التعديل وجهها وجهه نظر لانها اذا اختلفت ومرت بغيرها  
بهم فلا يظن انما اجازة على ارضه انما هي في النظر بها فانما هو عجايبهم بكل احوال وجهه  
لما يتبين بغيرهم من ذلك واقربها الى احوالها فانما هي من مطلقه فمما يتبين من مطلقه انما هي  
والله اعلم بالارث يقوم مقامه على ان وجهه **قوله** وبعد هذا او بينهما كما يطوفان على قوله فبهما **قوله**  
والميت المطلق اي ومات قبل التعديل **قوله** لا ارث اي لانه لم يقبل التعديل فلا يتبين الحصة للزوجيه  
والارث بينهم وكان ولدان ليس من تعدي المطلقه وانما هي من طات والتعدي لا يقبل في الارث  
انما وقع احوالها الاصل لا من **قوله** ولا يدبره احكام اي يفتق عليهم من احواله ولو اراد ان يكتب نفسه فليكتبه  
منه لانه الاصل بماء الرق حتى يثبت ما ينسب له من احواله من السيد وماله من ينفق **قوله**  
عليه من كسبه لانه اما باق على الرق وكله السيد والمنفعة واجبة عليهم واما عتيق فاما لم ينفقته  
نفسه واما لم ينفقته لوقفت حتى يبين حال **قوله** ثم اذا قال واقربها اي خفت في المطلق  
انما ان صدقة اي العبد **قوله** وكم بمقتضى اي فضلك اعني باعته منه ويقتضى العبد بكون السيد حلف  
العبد **قوله** او في المطلق عطف على قوله في المطلق اي ولو قال خفت في المطلق **قوله** حكم مطلقها ويقتضى  
العبد باعته انه يظهر ما **قوله** ومن ثم اي لا يصل سقوط الارث وكونه متما لوقع عكس بان يبي ان العبد  
يعتق **قوله** لا يضره نفسه اشترطه احواله في المنة وواجب العبد عن المنة قاله السرخسي وغيره  
الارث في قوله المنة انه المتعين **قوله** بما يردده اي ينقل ما يردده ان من حفظ الامور وهو الارث  
فانه ثبت للمعق وانما العبد كما في المنة وانما ثبت بقدامه في الاصول **قوله** هذا من المنة من قوله  
لا يضره نتيجه اي يفتق قوله قبل قطعا **قوله** على الميت دين شامل لما اذا حدث الدين بعد الموت  
كان خفي عن اعدائه فانما ثبت بعد الموت وبعد تعدي الارث **قوله** والا اقول اي وان كان  
على ميت دين لم يقبل العكس وهو بيان عتق العبد من الارث بل اقول القوم لو جعلوا احوالها  
النظر الى العبد في المنة والميت في الميت في كون رقيقا حتى لو كان من ماله **قوله** ولم ينفقها اليها  
في بعض وهو قول ان طات بينهما وبين الارث ليمتد بغيره المطلقه وهو ما صرحه فانهم  
نظروا الى التمة هنا حيث لم يقبل بيننا الارث ولم ينفقها اليها ثم حيث قبلوا بيانها في استعمال  
ان يفتق من غرض في تعيينه في واصله منها لكونها مسلمة ولا من كفا بغيره **قوله** لا انما اي التمة هذا اي  
بيان الارث اظهره **قوله** غيره باعتبار ظهور من نفسه اي الارث في كل الظرفين المتقاربين احوالها وارجح  
قوله فبما رقا العبد **قوله** اي بغيره **قوله** في ظنهم بغيره الارث مع كل الظرفين **قوله** فيفتق الارث

فان قلت هذا هو  
كما اذا بين انما المطلقه  
والارث







امام ابو عبد الله







بعضه فصل في اصول العقوبة فلم يجيب الا ان هذا يقتضي وهو ما هذا الامر من ان عقوبة العقيل المشتمل من قوله  
 تكون المشي في يومه ما ذكرناه <sup>قوله</sup> حصوله <sup>للقص</sup> وجوبه مع كونه بدعيًا قال في الروض فان راجع في جعل  
 الخلف والمستحبان لا يطابقان في الظاهر منه اي <sup>يكون</sup> تلك العقوبة من الرقعة مجزئة لظلاله في ذلك مني انما النكاح <sup>في</sup> حرام  
 الظلاق بيني عن الرقعة لم ثم قال في الروض او كانت اي او لا يصح وكما في المصلحة لظهورها معها فيه اي في بعض  
 قيل ولا يبيحها وطى بعد الرقعة فلا بأس بطلانها في الظاهر لا في <sup>قوله</sup> اي وان لم يباحها الا بعد  
 الظاهر او ما معها فيه ولم يطأها استحسان لا في الحقيقة فيه اي في الظاهر الثاني لهذا تكون الرقعة للظلاق  
 قال في مشرقه ولم ان ذلك فحين خلق عيون من تسوق في دورها من القسم <sup>قوله</sup> خذ في حقه طلق هذه فترى  
 الرقعة ليس فيها عقوبة <sup>قوله</sup> انما عطف على قوله المتى اي وقضية اخرى <sup>قوله</sup> ولا تنافي بين القضيةين اي انما  
 واجبة <sup>قوله</sup> حصوله هو كالم اي ولا تنافي <sup>قوله</sup> معهما ولولا الخلف <sup>قوله</sup> ما لم يلق المصلحة قال ابن قاضي عجلوني  
 في الدعي وحيث عمل قوله المصلحة او المصلحة على حاله المستقرة فقال لا بد من الاتفاق في حال قبل لا غير  
 منهم كالأداء وللكاه بعد ذلك عن الحق في ان لو قال لها من المصلحة انت طالق طلاقا مستطابا اي  
 ومن السنة طلاقا بعد ما وبنى والحق في حاله لم يمتح لا في ذلك في نيا في الغيرة فيجعل به لا في حقها  
 انما في سياق ذلك قريبا في الشرح <sup>قوله</sup> كسره غار في قيل قوله فلو وطى ما فيها <sup>قوله</sup> قال في هذا  
 وان لم يزوج فلا حد <sup>قوله</sup> ما في <sup>قوله</sup> هو قيل قوله فلو وطى ما فيها <sup>قوله</sup> قال ابن قاضي <sup>قوله</sup> انما يطوقها

ان جعلت في الخبرين قضية ذلك علم الوقوع لمحرمه وخبره فثبت **قوله** ان العلم فيها اي في البعثة او البعثة كمال ما تكبر كماله من  
ويظهر للمعانيث مثل قوله له واليه واما الخبر **قوله** ومن يترى اهل البيت على علمهم في قبة المعكوكوا  
في قوله هو اي الرابع لكانت بعثة بان تلقى في بعض انت ظا لوطلا قاسميا قال ابن قاسم هذا الفرق يقضي  
المداوية الوقوع خالي في قوله للبعثة وهي في حال بعثة لكن تقدم في **قضية** خلافه فاجاب في الفرق بين البعثة  
وظل قاسميا وتفرقا بقربها لثا ويل للبعثة وبعده ظل قاسميا انتهى ثم لم يفرقا بين البعثة  
اي بين قوله للبعثة وظل قاسميا اي في قوله ظل قاسميا **قوله** فام يكن صرهما اي السنن واليه في غيرها او من

[illegible]



[illegible]



من جهة فادخلنا فيه لم يكن حسنا فضلا عن حسنة كقوله فلما ياتي وتماثيا قوله وانت جيبه بعد ان لم يكن حسنا  
 قوله والاصح عندى من قولهم ومن ثم في واظبا على امة اجماع وبما ذكرنا فسلما قال ابن قاسم ان ذلك  
 نقول ليس عجيبا لان هذا اصح الاصول في دفع الاشكال اذ حين لم ينفذ به الاستكمال كيف يصير حسن  
 ثم قال وان لم ياتي في المشافعي سيما في عدمه فيما ادعى فيه جهة ما دعى في جهة اخرى غير ذلك في عدم  
 التصديق ولا لئلا لا يجرى اجماع فيلزم المشافعي القول به لا ما عليه انه اجماع بل جهة ما من سبل ما علم سكت  
 عليهم كانه لم يبق عنده دليل واضح على خلافه ولا يبين من جهة موافقة فيه وفيه نظر لا ما لا يتم ان المشافعي لم  
 يوافق كيف وقد قال المشافعي حيث صح حيث قلنا ان ما قاله سيدنا عمر رضي الله عنه في اوافقه وارضى ان عمر قال عمر  
 يدل على انه قاله في جميع الصحابة فكذا اجماع ولو سكتوا عنه لكان اجماعا كما قرأ في الاصول فتثبت ما قرأناه  
 وادعى الموفق ان سيدنا دون مطلقه اجماعا وادعى التطبيق ما حدة قوله سيدنا مطابقة ما قاله بعض الحكماء  
 في جواب قوله لظاهر التبادر من كلام عمر فان اعتاد من كلامهم انهم اوافقوا الثلاثة ولم يوافقوا بها الا  
 واحدة قوله علم فيه اية الجمع وان ادة الواحدة قوله فقال لما بين تيمم قوله ولم يقل بذلك اى بالطلاق  
 على وجه الدين اى قوله في عدم حرمة ذلك اى في جميع الطلقات الثلاثة هو اى في جميع خلافه لا في بعضه فتقرنا  
 بيان لما يولى قوله انه يحرم ان تولد بغيره قوله لا يحرم ولا يفرق وقوله وفلان في ذلك بما فيه اى فيما كان  
 نظر رد ذلك البعض قوله انه وقوله من اى الطلقات الثلاثة قوله في حقه من اى في اى  
 الاقتصار المذكور وقوله وكذا في الثانية اى ان طالقها ما لا يستلزم قوله لا يستلزم في المتفرقة خلافه في  
 صنفه في الصورة اى في قوله انت طالق ما لا يقتضيه عليه وثالثا لستة قوله لان ظاهره علمه ليقول  
 المشافعي لا يستلزم ذلك اى حرمة اجماع وقالا بعد تفريق الطلقات على الاقسام قوله الا ان عليه  
 قلنا في مفهومه انه لا يجب عليها التمكن والعقل وجه ان تنفذها في امره شبهة في حقهما استدلوا عنها  
 الدليل قوله في وجهها تكليف عليه قوله اى الزاوية والزاوية وكذا ضمة بضمها وفتحها اى هما  
 اليه اى في تضادهما قوله لا يمكنك في عطف على قوله لها في قوله ان يقول لها همست قوله في لم يصيدق  
 قال على التمام ان تنكح قوله بضمها بضمها قوله في قوله من قوله في ذكر مراعاة لفظ اللفظ قوله في  
 اى في قوله المصنف لم يقبل قوله في ظاهر لفظه قوله في قوله اى حكم القاضي بالفرقة قال في شرح الاثر شاذ  
 لم يوجب على طهرا شئ من جهل يحرم عليها تكينه ومما ان قال في اية من جهة وانما صدقته فراها قوله في  
 فترق بينهما من جهة في الكفاية اخرى وهذا معنى قوله سابقا وخيرا فيهما القاضي وكذا قال في  
 شرح الاثر شاذ وليس من ضمنه نكاحها قبل اتمامه وتدل بعده على ان الذي يتيه فيه وجهي الوجه انما

وليس لك مطاوعة  
 الا ان عليه على طلبة في  
 هذا امره اها هو بالنظر  
 في قوله من يقول وليها  
 ذلك في اى من الحكم  
 وادينا في ما سأل في من  
 قوله ولو استوفى عنده  
 اذا ما يتصل سياقا  
 ليس ما هو قبل اتمام  
 قوله من وما قاله ابن قاسم  
 من انه يتصل هذا  
 مع قوله الا في ولو اتمت

ولا يثبت هذه الاصول  
 في قوله لا يثبت  
 منها في هذا  
 في قوله لا يثبت  
 في قوله لا يثبت







[illegible]



انه محتمل ان يحمل كلامه على ما يوافق ما قلناه بان يراد بقوله وانما يستفاد انه لم ينو غير الخاصة فقلنا  
 لنا في اكل الحواشي على اطلاق ذلك ثم بعد ذلك بقوله طالق لئلا يحرج استثناء الخاصة وهذا نظير ما نظره  
 فليتنا على انه قد استثنى للقرينة ومثل ذلك ما لو قال على اطلاقه ومنه من حيث لا يفطن كذا وكذا  
 له اكثر من زوجة وقال اودت فلانة ونحوه ويحتمل خلافه لاننا اضافنا ما في بعضه فيقبل ظاهره  
 والظاهر ان **شرح** لو طلب منه جلاء زوجته على ما لا جانب خلف ما اطلاقا لثلاث اثناء الخلو  
 عليه ولا على غيره ثم جلبت تلك لغيره على الفضا ثم قال اودت لفظه على ان الرجل لا جانب قبل قوله  
 بيمينه ولم يقع بذلك طلاقا فأتى بالمسما بالمرحلة للقرينة الحالية وهي عيانية على زوجته من غير  
 الا جانب لها **قوله** لو قيل لم يكن ذلك في **شرح** الامام **قوله** لو قيل لم يكن ذلك في اليوم فقال  
 لا كلمة بفعل اليوم على ان يراد ان ينوي اليوم كما قال المرفوع في اكل الحواشي قال شيخنا في بعض النسخ  
 ان دعت ما اذا اراد ان يزوج ما ذكرته من غير خاصة انتهى وهو ما في حاشية يدده فزاد المرفوع انما هو  
 وحي في ان رأيت من اخطى شيئا ما يقتضي ما بيده والحاصل ان القرينة لا تنوش تخصيصا وعندها  
 ان صوتت وح لغيره باري الاضيق وان فعلت ما تنادى له وحله كما هو موضح لا كلمة فافهم  
 على ما بعد وهذه ليس فيها ذلك وانما فيها مجرّد تعليل على ما دللت القرينة القوية عليه فافهم  
 نظير ان رأيت من اخطى شيئا فاعلم انه قد **قوله** ومنه من حيث لا يفطن فافهم **قوله** وهو في العبرة  
 انفة من القاضي **قوله** ما يؤيد لا قبله ومن قوله لم يقع الا بالياس وهو يعني قاله القاسم  
 يعني اكل اكل النما رافعي وامراد بقوله ان ثم يتقوى على الاحتياط ومنه من اضافته مع الى ما استكم  
 فانما اكلها من غير فارق ولا يبعد ان يحمل على الان لا محالة تتبعه عند الحكم **قوله** من ان اكل الحواشي  
 فيقول ككل الداخل معه فيظهر قوله وما في حاشية القاضي ومجمل الذي ذكرناه ظاهر **قوله** ما قاله من قاسم  
 ان قضية هذا الكلام ان هذا عند الاطلاق وانما اذا كان ليس محموله فيه على حال وج هذا ليس  
 ما نحن فيه من انه اذا انقضى التقييد لم يقبل ظاهرا للقرينة فكيف قيد ما نحن فيه لغيره **قوله** انما  
 قوله قبل ثم ما ذكرناه فتأمل انتهى **قوله** لا يفسد على الاطلاق والتقييد بل على القرينة المطلقة وانما  
 ثم ما ذكره ان الان في البيت محموله فيه على حال موقوف لان الان الوقت الذي انت فيه كما قاله صاحب القاسم  
 ولا يفي قال حال الوقت الذي انت فيه انتهى فالقصر على الذي قاله فهذا ليسا حاشية فيه موقوف على **قوله**  
 حاشية الموقفي **قوله** انما يفسد على اي واحد **قوله** قال لا يمكن ان يكون محمولا بظلال من اطلاقه ولم يكن **قوله**  
 الا واحدة اي في الصورة التي اقرها بالانكشاف **قوله** لم يقبل لرفع ظاهر الاقرار ويظهر في الباطن لا يمكن كونه



في قوله لم يكن او لم يكن **قوله** كلفنا وكلفنا في قوله فلان ما يعني فاقررت على ذلك المطلق فافقت بان ما وقع  
لم يكن طلاقا او لم يكن طلاقا فلان المطلق فاسدا والقرار كذلك وقوله وصحوقته او صدوقته لفرقة  
الزوج في احواله من بيان خلافه في تطبيقه على كل اى خلافه في نفسه وصحوقه بوجه الى الخلاف **فصل**  
في تعليق المطلق بالانتهى **قوله** في شهر كذا اى كرمضان **قوله** وفي راسه ودخوله او مجيئه او بقائه او  
او اول امرائه **قوله** ثبت في محل اى وان كان في غيره لما لا يخفى **قوله** ما لا يخفى **قوله** ما لا يخفى **قوله** ما لا يخفى  
بالانتهى بعد المفعول المعروف او استحالة ما قبله ثلثه في كذا افاده كلامه في باب الصور **قوله** ما لا يخفى **قوله** ما لا يخفى  
ملكه عند المخرج منه ولا يشترط بعد تحقق الصفه المعلق عليها وادامها ولا انتهيها كما يقع في محله  
في اول الدار المعلق بدخولها ولا يشترط استقرارها ولا الوصول الى صدرها **قوله** ما لا يخفى **قوله** ما لا يخفى  
**قوله** فكان الفرق في هذه اشارة الى ما قاله في شهره الا ان شاء ان لا اعتبار في دخول الشهر بعد التعليق  
علق ببلد وانتقل الى اخرى ورأى فيها الهلال وتبين انه لم يزل في تلك لم يقع الطلاق بذلك قاله في شهره  
وقوله شيئا بما اذا اختلفت المطالع انتهى فيكون ما قاله استقصا من الفرق بين الصور والطلاق وهو  
بفرق المذكور قال ابن قاسم يمكن ان يستقضى عن الفرق بانها سواء لان التعليق سببا لطلاق فاعتبر محله  
واعتبار انتقاله انما هو لوجوب المستقبل الواقع في المستقبل اليه انتهى **قوله** واعتبار انتقاله الى  
في الصور وهذا يدل على الفرق المذكور فلا استقصاء بما ذكره **قوله** ان الصيغة اى في الصور **قوله** محله اى محلي  
فانتهى **قوله** محله اى في تعليق الطلاق بما ذكره **قوله** وذلك اى وقع ما اول من وقوله حتى في  
الاولى هي قوله في شهر كذا **قوله** فان زاد ما بعد ذلك اى ما بعد خبر الاول فيما لو قال انت طالق في شهر كذا  
لو قال ذلك في غيره لعدم احتمال لفظه كلفنا لغير الاول كذا قيل وفيه نظر لانه قال المصنف ويدين في قوله  
انت طالق وقال لا بد ان دخلت الدار وان شئت فالظن انه يدين وان كان في غيره قال ابن قاسم هذا  
على ان زاد اليوم الاخير او اخر اليوم الاخير وقد قال في قوله وجعل خبر مراد في مثل هذا اذ لا وجه  
في انتهى قوله وقد قال في الواو صالية وقوله في قوله اى في اقلها **قوله** ما لا يخفى **قوله** ما لا يخفى  
انت طالق في اول الشهر كذا ثم قال لا بد من الاول المضاف الى اول الشهر بمعنى الواقع في اخر من من هذا شهر  
مثلا فنبين بتدوينه لاحقا لا ينفك عما قال اقول قد عرفت العمومية مما قال المصنف فاذكرنا انفا  
**قوله** اقدم يوم الاربعاء اى واليوم الخميس الذي قبل يوم الخميس الذي قدم فيه **قوله** اى في قوله  
مضى لها خميس قبل قدمه وجعل التعليق والاولى وحق **قوله** فما شئ اكثر من ذلك اى ما هو منها  
على ان كذا قيل لكن قال ابن قاسم انه ينبغي ان يرد اكثر من اشارة لتعليق هذا ما يذكره انفا **قوله**



والا وقع







بر جود انتهى في شرح الاشارة **قوله** في بيان اوله وهو قول ابي عبيد الله **قوله** لا ينفك عن  
 اي يوم ينفك لا وقع في حال انقطاع حتى لو بطل الثاني **قوله** وما قال من اي قاسي في بيان  
**قوله** بما صدقته اي الوقوع **قوله** ولا من لم يحد في علي ان قوله اوله لا ينفك عن جوده ظاهر في الفرق  
 بين ما ذكره وبين ما قال من عليه لان المشتركي في بعده ومضاهي ما لا ينفك عن وقوعه **قوله**  
 شخص حلف بالصدق بالطلاق لا يشترى ورواه اهل الحديث بمجوز ان الورود ام لا اقول انما عني ما في الظن  
 احسن بشرائه لا في الايمان مبناها على العرف والعرف لا يطلق عليه الا مقيد **قوله** في بيان اي حال اخره منه  
 او من الشرائع الى ان المشرك **قوله** بعد اوله اي بعد اول النكاح **قوله** منتهى في بيان ما لا ينفك عن وقوعه  
 الا عكس في **قوله** لو قال اوله اي اول النكاح يعني ما ذكره سابقا في انه اذا قال بعد اول النكاح ما لو قال  
 اوله بان فرضا انضبا في انطلق على اوله بان وجد اوله بعقب اخر التعليل محلا فاذا قاربه فلا يطلق  
 الا بعضه جزء من اليوم الثاني اذ قوله لم ينفك عن وقوعه من غيره يعني عيب في اليوم الثاني ينفك  
 ما مضى في اليوم وقع محنت فيه **قوله** طلق في حال الطلقة اي ان كان قال له طلاق وان فلا يطلق الا  
 عجي المفسر **قوله** ولم ينظر فيما في اليوم الثاني واليوم الثالث **قوله** لا تقتضاه التعليل بغيره اما  
 الدنيا قال الشيخ ابن ابي عمير العام ما دل على صحبات باعقبا واما ما شريك فيم مطلقا ضرورة قوله  
 باعقبا واما ما شريك فيم لا يخرج من العشرة وقوله مطلقا لا يخرج من حق المعهود وهو لم يرد في غير  
 حق رجل انتهى لان العموم للاستصحاب **قوله** رجل دلالة في حيث المبدئية والتمام لغير  
 من العموم كاقاله فظهر انما قاله ابن قاسم انه قد يقال قضية تحقق بحسنة في كل من فراده  
 صدق التعليل بمعنى يوم واحد بعد الا ان يقال لا يصح في معنى ما بقي منه متى وفيه نظرا انما  
 اذ وجود الماهية في افرادها انما يلزم في قيل التخص والتعيين لان وجودها في افرادها مستحيل  
 كما انفقوا عليه فالاعتراض عليه ولا يخفى جواب بقوله الا في ثم قانما بقوله وفيه نظرا انما الماهية  
 اليه اصلا **قوله** فقلت لم لا يجعل في اي بان في اليوم القليلة او يطلق الوقت فيطلق عقب  
 القليلة او يصدق عليه اليوم الذي وقع فيه التعليل **قوله** تقيمه اي في حال انقطاع عند  
 الاطلاق على ما دللت عليه القرينة من غير قصد **قوله** ولم يوجد في هذا ما قاله فقلت لم لا يجعل  
 في حاله حقيقة قرينة مع انهم علوا في حاله قرينة قلنا ان لا محالة حيث خارجة وقرينة

في بيان  
 ذلك المفسر

واما نطقها  
 ينبغي ان هذا  
 انظر الى ان  
 التعليل بحج



وَأَنْقَلَبَ إِلَى بَيْتِهِ  
الْبَيْتِ الْمُقَدَّسِ



لَا وَدَّعَ

هذا محال لما سياتي منه في فصل علق بالكل وعيقتي وعبارته ثم ولا يعتم بكن الإحدى كذا لم يخف لا  
بإقائه ذلك من المبدأ انتهى **فصل** سئل عن قال من زوجته ما دنت فتوجهت إلى بيت أهله فأتت  
فتوجهت بمثل يقع عليه طلاق أم لا فيه نظر والجواب عنه بأن الذي يظهر أن المقصود من مثل هذا أنه يقول  
متى ذهبت إلى بيت أهله فأتت هذا لوقاذا ذهبت طلق طلاق واحدة وأجبت الجواب لعدم انقضاء  
ما هو المتبادر من كلامه على عدم التفكير **فصل** سئل عن حلف لا يكلم فلانا اليوم بحجة مثلك  
بكل ما عقيب حلف في أي يوم كان بحجة أو غيره وبمثل مضي السنة أو لا بحيث يكلمه في أي يوم بحجة أو  
نسبة على الأقا صلف في يوم بحجة خاصة وفيه نظر والجواب عنه بأنه لا يتم الأول لأن مثل هذا التامراد  
بغيره فكانه قال لا اكلمه يوم بحجة بل لا اكلمه سنة أو لها وقت حلف بتكليمه في غير يوم بحجة في أيام  
السنة **فصل** وكذا لو قصد في أي مكان يقع حاله لم يصدق **فصل** وإذا أشار له إلى ما في من **فصل** والطلاق

فيه اي في النكاح لا يقال من لازم انه مكناح حتى لا ما عني ذلك لانه متنازع فيه او بين عساده الاول <sup>الفر</sup>  
الارض <sup>من</sup> قال ابن قاسم <sup>ص</sup>

و في انت طالق لان طلاقا اخر في المصداق وانت طالق اليوم والنجاء بعد اوقافا دخلت الدار وما دخل تحت  
هذا انت طالق اليوم لما دخلت الدار ودخلت في الدار في اليوم فاي ما يخ من الوقوع عند دخول الدار

قلت أنت طالق امرئ او عداً من غير حذافة فاله شرح الوضوء ولو قال عداً أنت طالق عداً امرئ امرئ

فند بالاصنافه وتبع الطلاق في الحال لان هذا مما لا مسوغ له من اليوم ولو قال لعبد وقع على ابنتي

هذه في الثانية مني <sup>قوله</sup> وصحيفة عطف على قوله باينة <sup>قوله</sup> وهو المذهب أي عدم الوقوع هو المذهب

بِقِسْمِهِ الثَّلَاثَةِ مِثْلًا وَفِي ذَلِكَ الْأَلْحَالِ ثَلَاثَةُ عَقْلٍ وَشَرْعٍ وَهَادِيٌ يَجْمَعُ الصَّدَائِقَ وَيُسَبِّحُ رِضْوَانًا وَتَكْلِمًا

لَوْ بَدَأَ قَوْمٌ مِثْلَ مَا هَذَا عَشْرًا أَوْ بَدَأَ اللهُ مَا هَذَا عَشْرًا أَوْ بَدَأَ اللهُ مَا هَذَا عَشْرًا أَوْ بَدَأَ اللهُ مَا هَذَا عَشْرًا

وَمِنْهَا أَنْتَ طَالِقٌ لِلدَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَفَاصِحٌ أَنْتَ طَالِقٌ لِلْمُبْدَعَةِ وَالْمُخْرَجَةِ سَائِرُهَا أَنْتَ طَالِقٌ لِلْعَشَةِ وَالْمُخْرَجَةِ

١- بها انت طالق بكون طلاقا اشترط المانع بها انت طالق اليوم على ما سمعها انت طالق طلاقه شبيهة

بعية غاشرها انت طالق الطلقة الثالثة الاحدى عشر

عذرا مني واما الصور الاخرى التي قد وجدت في هذا الكتاب فاني قد وجدت في بعض النسخ  
منها ما هو في النسخ الاخرى من غير ان يكون في النسخ الاخرى من غير ان يكون في النسخ الاخرى

١٧١١  
 ١٧١٢  
 ١٧١٣  
 ١٧١٤  
 ١٧١٥  
 ١٧١٦  
 ١٧١٧  
 ١٧١٨  
 ١٧١٩  
 ١٧٢٠  
 ١٧٢١  
 ١٧٢٢  
 ١٧٢٣  
 ١٧٢٤  
 ١٧٢٥  
 ١٧٢٦  
 ١٧٢٧  
 ١٧٢٨  
 ١٧٢٩  
 ١٧٣٠  
 ١٧٣١  
 ١٧٣٢  
 ١٧٣٣  
 ١٧٣٤  
 ١٧٣٥  
 ١٧٣٦  
 ١٧٣٧  
 ١٧٣٨  
 ١٧٣٩  
 ١٧٤٠  
 ١٧٤١  
 ١٧٤٢  
 ١٧٤٣  
 ١٧٤٤  
 ١٧٤٥  
 ١٧٤٦  
 ١٧٤٧  
 ١٧٤٨  
 ١٧٤٩  
 ١٧٥٠  
 ١٧٥١  
 ١٧٥٢  
 ١٧٥٣  
 ١٧٥٤  
 ١٧٥٥  
 ١٧٥٦  
 ١٧٥٧  
 ١٧٥٨  
 ١٧٥٩  
 ١٧٦٠  
 ١٧٦١  
 ١٧٦٢  
 ١٧٦٣  
 ١٧٦٤  
 ١٧٦٥  
 ١٧٦٦  
 ١٧٦٧  
 ١٧٦٨  
 ١٧٦٩  
 ١٧٧٠  
 ١٧٧١  
 ١٧٧٢  
 ١٧٧٣  
 ١٧٧٤  
 ١٧٧٥  
 ١٧٧٦  
 ١٧٧٧  
 ١٧٧٨  
 ١٧٧٩  
 ١٧٨٠  
 ١٧٨١  
 ١٧٨٢  
 ١٧٨٣  
 ١٧٨٤  
 ١٧٨٥  
 ١٧٨٦  
 ١٧٨٧  
 ١٧٨٨  
 ١٧٨٩  
 ١٧٩٠  
 ١٧٩١  
 ١٧٩٢  
 ١٧٩٣  
 ١٧٩٤  
 ١٧٩٥  
 ١٧٩٦  
 ١٧٩٧  
 ١٧٩٨  
 ١٧٩٩  
 ١٨٠٠  
 ١٨٠١  
 ١٨٠٢  
 ١٨٠٣  
 ١٨٠٤  
 ١٨٠٥  
 ١٨٠٦  
 ١٨٠٧  
 ١٨٠٨  
 ١٨٠٩  
 ١٨١٠  
 ١٨١١  
 ١٨١٢  
 ١٨١٣  
 ١٨١٤  
 ١٨١٥  
 ١٨١٦  
 ١٨١٧  
 ١٨١٨  
 ١٨١٩  
 ١٨٢٠  
 ١٨٢١  
 ١٨٢٢  
 ١٨٢٣  
 ١٨٢٤  
 ١٨٢٥  
 ١٨٢٦  
 ١٨٢٧  
 ١٨٢٨  
 ١٨٢٩  
 ١٨٣٠  
 ١٨٣١  
 ١٨٣٢  
 ١٨٣٣  
 ١٨٣٤  
 ١٨٣٥  
 ١٨٣٦  
 ١٨٣٧  
 ١٨٣٨  
 ١٨٣٩  
 ١٨٤٠  
 ١٨٤١  
 ١٨٤٢  
 ١٨٤٣  
 ١٨٤٤  
 ١٨٤٥  
 ١٨٤٦  
 ١٨٤٧  
 ١٨٤٨  
 ١٨٤٩  
 ١٨٥٠  
 ١٨٥١  
 ١٨٥٢  
 ١٨٥٣  
 ١٨٥٤  
 ١٨٥٥  
 ١٨٥٦  
 ١٨٥٧  
 ١٨٥٨  
 ١٨٥٩  
 ١٨٦٠  
 ١٨٦١  
 ١٨٦٢  
 ١٨٦٣  
 ١٨٦٤  
 ١٨٦٥  
 ١٨٦٦  
 ١٨٦٧  
 ١٨٦٨  
 ١٨٦٩  
 ١٨٧٠  
 ١٨٧١  
 ١٨٧٢  
 ١٨٧٣  
 ١٨٧٤  
 ١٨٧٥  
 ١٨٧٦  
 ١٨٧٧  
 ١٨٧٨  
 ١٨٧٩  
 ١٨٨٠  
 ١٨٨١  
 ١٨٨٢  
 ١٨٨٣  
 ١٨٨٤  
 ١٨٨٥  
 ١٨٨٦  
 ١٨٨٧  
 ١٨٨٨  
 ١٨٨٩  
 ١٨٩٠  
 ١٨٩١  
 ١٨٩٢  
 ١٨٩٣  
 ١٨٩٤  
 ١٨٩٥  
 ١٨٩٦  
 ١٨٩٧  
 ١٨٩٨  
 ١٨٩٩  
 ١٩٠٠  
 ١٩٠١  
 ١٩٠٢  
 ١٩٠٣  
 ١٩٠٤  
 ١٩٠٥  
 ١٩٠٦  
 ١٩٠٧  
 ١٩٠٨  
 ١٩٠٩  
 ١٩١٠  
 ١٩١١  
 ١٩١٢  
 ١٩١٣  
 ١٩١٤  
 ١٩١٥  
 ١٩١٦  
 ١٩١٧  
 ١٩١٨  
 ١٩١٩  
 ١٩٢٠  
 ١٩٢١  
 ١٩٢٢  
 ١٩٢٣  
 ١٩٢٤  
 ١٩٢٥  
 ١٩٢٦  
 ١٩٢٧  
 ١٩٢٨  
 ١٩٢٩  
 ١٩٣٠  
 ١٩٣١  
 ١٩٣٢  
 ١٩٣٣  
 ١٩٣٤  
 ١٩٣٥  
 ١٩٣٦  
 ١٩٣٧  
 ١٩٣٨  
 ١٩٣٩  
 ١٩٤٠  
 ١٩٤١  
 ١٩٤٢  
 ١٩٤٣  
 ١٩٤٤  
 ١٩٤٥  
 ١٩٤٦  
 ١٩٤٧  
 ١٩٤٨  
 ١٩٤٩  
 ١٩٥٠  
 ١٩٥١  
 ١٩٥٢  
 ١٩٥٣  
 ١٩٥٤  
 ١٩٥٥  
 ١٩٥٦  
 ١٩٥٧  
 ١٩٥٨  
 ١٩٥٩  
 ١٩٦٠  
 ١٩٦١  
 ١٩٦٢  
 ١٩٦٣  
 ١٩٦٤  
 ١٩٦٥  
 ١٩٦٦  
 ١٩٦٧  
 ١٩٦٨  
 ١٩٦٩  
 ١٩٧٠  
 ١٩٧١  
 ١٩٧٢  
 ١٩٧٣  
 ١٩٧٤  
 ١٩٧٥  
 ١٩٧٦  
 ١٩٧٧  
 ١٩٧٨  
 ١٩٧٩  
 ١٩٨٠  
 ١٩٨١  
 ١٩٨٢  
 ١٩٨٣  
 ١٩٨٤  
 ١٩٨٥  
 ١٩٨٦  
 ١٩٨٧  
 ١٩٨٨  
 ١٩٨٩  
 ١٩٩٠  
 ١٩٩١  
 ١٩٩٢  
 ١٩٩٣  
 ١٩٩٤  
 ١٩٩٥  
 ١٩٩٦  
 ١٩٩٧  
 ١٩٩٨  
 ١٩٩٩  
 ٢٠٠٠  
 ٢٠٠١  
 ٢٠٠٢  
 ٢٠٠٣  
 ٢٠٠٤  
 ٢٠٠٥  
 ٢٠٠٦  
 ٢٠٠٧  
 ٢٠٠٨  
 ٢٠٠٩  
 ٢٠١٠  
 ٢٠١١  
 ٢٠١٢  
 ٢٠١٣  
 ٢٠١٤  
 ٢٠١٥  
 ٢٠١٦  
 ٢٠١٧  
 ٢٠١٨  
 ٢٠١٩  
 ٢٠٢٠  
 ٢٠٢١  
 ٢٠٢٢  
 ٢٠٢٣  
 ٢٠٢٤  
 ٢٠٢٥

[illegible]

ت طالق اذا نكح رمضان وتا سها انت طالق ان تكلمت هذه العبارة وما سمعها حوثلتم انت طالق طلبة

و فيه نظر لا شك  
يحيى في كلام المتن  
لا تطلق حيث علقه  
بقوله لا تعلقه  
يحيى العدم وفي  
نحو وثرة البرية  
بأنه حيث انه  
فعل كثر ما في الدين  
طافوا بالاحكام  
لا لغرض ضم



[illegible]







ببعضه الذي وقع عن كلامه الفصل لا انه لا يتحقق عدم فعلها الا بالياس فان طلق وتحقق  
 بفوات الوقت الذي فصله انما زاد وقتا معيناً **قوله** وخرج بخطابها اي خطابا لم يزل لا يمتنع  
 فهو من عناقته ان شئت فاعل خرج حيث يشاء **قوله** ان خطابا لم يزل لا يمتنع اي خطابا لم يزل لا يمتنع  
 اي يخرج من تحتها في بعض من الشرح بعد قوله فلا خوف فيه هذا **قوله** ومثله حاله  
 هي طالق ان شئت **قوله** يعتبرها العوار فيها اي في احوالها في ذيل **قوله** قال لهم  
 بكونه قال في شرح الامر ما وقد يتوهم ان لا يمكن في معنى كلامه ويدفعه لا سيما لا تقتضي العكس وان  
 كانت من مخرجه للعوام كما قال شيخنا وهو ظم خلا فانما ليق هم كلامه في شرحه الذي هو انتهى في  
 كون ذلك بالخلو قال كما دخلت واحدة سكن الدار في طالق فدخلت واحدة ثلث مرات  
 طلقت مثلا ثا او لا يمكن دخلت في طالق فدخلت واحدة مثلا ثا طلقت واحدة اذ لا يكون  
**قوله** وقال لا خوف فيه كان المراد بهذا القول انه صلبا لزوم ما يفرضه الطلاق مع انما لا يمتنع  
 متيقن على الطلاق لا سيما الله به ومنه والطلاق متيقن على انما لا يمتنع **قوله** ولم يزل في ثلاث  
 ان الذي يمتنع به هو ان لا يمتنع في حق السؤال عن انسان كانت عنده اخت في وجهه وانما لا يمتنع  
 بخلاف الطلاق انما لا يمتنع في حق السؤال عن عصبته ما هي اختها على عصبته من اهل فظفره انه يقع عليه  
 ان يترك طلاقا اختها عقب رواجها بان يقع عقبة ما يصح الطلاق في وجهه بطلاق مني محولا على  
 خلافا لمن بحث معي انه لا يقع الا بالياس ثم وقع السؤال بتمسك الرجل في حقها فقلت وذكرها  
 عن شيخنا الشهابي رحمه الله قال لا تخلية محولة على معنى التركة ففني اذ خلعت او ما خلعت  
 اذ تركت او ما تركت ثم رأت الشايع قال في ما بالياس ان اولا خلعت ففني كذا هل على فني  
 فكلين منه بانه يعلم به ويقدر على منعه منه انتهى **قوله** ومحل ذلك اي قوله وفعله **قوله** ان زاد  
 اي اختلف انقضاء نكاحه او نكاحه زوج بغيره **قوله** ولا يبرأ انقضاء نكاحها به فلا يطلق **قوله** في خبرها  
 ذلك اي لا اداة وغيره **قوله** وقع السؤال عن وقف على جزا وليس في لهما منه  
 فان ادا الاض التقدّم عليه في الاخذ فخالف بالطلاق انه لا ياخذ اهل لهما من اجزاء وقبله  
 فخالف اجزاء انه لا يبعده لهما فترك الاخذ منه وهو عدم اخذت لان المعنى ان اخذت  
 فلا ياخذ اهل قبله وهذا كله حيث لا نية له ولا عمل بمقتضاها **قوله** كلامه من كلام الله  
 ان يتبينه يعني انما يتبين ما هو طوره لانه علم بالطريق الاولى من كلامه وهو يقتضيه كحسب  
 وشكلا فلا داعي ليعني ان بعضا يعمل هذه المسئلة على خلافه ولم يمتنعها **قوله** انت طالق **قوله** فقلت

قوله ان شئت  
 قوله انما تعلقك  
 اي ان التعلق  
 تعلقك

بالكردي قصدا  
 منه







لم يصح الصنع لعدم خفيتهما له فلا يحصل له الياسن فلا يقع الياسن له قبيلته ليقول قفله  
 عليه **ثم** وجب ردوم يطلق بان وثق نعم قبيل الصنع وطم ان وثق نعم قبيل الصنع لا لى  
 مع الصنع في صورة التجهيز او غايته انه تجل في بعد طلاق ثم صنع وهذا صحيح وانما فائدة  
 الوثوق بغير العلة **ثم** اخلفت الثقة فان قلت يشكل بقولهم لا انش لمفعول الثاني  
 في قوله صحت لان المحققين في معنى الناحى بعد مقتضيه العجائي قلت ما هنا خبر  
 بتعليق **ثم** فذا لم لعل وجهه اشارة الى ما سبق منه والاصل ان ~~هذا خبر~~ **ثم**  
 المطلق ~~قبيل المحققين~~ لان العرف هو انه روي فلا يقع الياسن قبيل المحققين حيث فرق  
 بين المروي والباين **ثم** وخارفت اى اذا وساتى امر وثق ما هنا اى ان **ثم** محله انما  
 اذ لم يكن له لعل هذا اذا قصد منها محله انما قصد محله التعليل وان طلق على ما  
 سيأتي **ثم** بان ثمة اشارة الى معنى ان وثق ما هنا اشارة الى انما محضها **ثم** وبان  
 عطف على قوله باذا **ثم** كما لتعليق بن من بان قال لا ولا انت طلاق ان دخلت الد و **ثم** قال  
 اردت ان **ثم** كما موى اى في التفسير بعد قول المحم والافلا وفي الفصل الذي قبله **ثم**  
 في غير التوقيت اى غير التوقيفية **ثم** فلا بد من وجود الشرط كحجته التمهيدية ليقول ان  
 ان **ثم** في غير التوقيت **ثم** لا بد فيه من وجود الشرط لا انه مطلقا  
 كما قال التمهيدية فان لم يشرح الاشارة وانما كلامه ان عطف مقتضى التعليل ولو  
 في التوقيت لقوله انت طلاق ان جاءت نسخة او المدة فطلق حالا ايضا فلا  
 للمدعى ان كان ذلك معنى ان جاءت وهو لو قال لا تطلق الا عند حجي المدة  
 او المدة على الاوجه كما في انت طلاق نسخة او المدة لا فان المدة من المعنى كالمطلق  
 ان **ثم** المصنف لا يعمى وهو لا يفرق في قال في شرح الاشارة الى غير المعادى ما  
 بان من جعله بها اى ان يفرق حاله فاحمل ذلك منه على التعليل فلا تطلق حتى لو فعل  
 المصنف لان المصنف لم يفرق بين الاشارة والادوات وما ذكره كما جعله من الحجة  
 اذ بان المصنف هو الحق المتيقن ونفكره على من الشيخ ابي اسحق الشيرازى **ثم**  
 في طلق طلقين اى في الحال **ثم** فان اختلفا وثقت واحدة **ثم** في قوله **ثم**  
 وهو من غير التوقيف **ثم** قال في شرح الاشارة وخالف ذلك في انت طلاق ان شاء الله  
 ان اذ شاء الله ان شاء الله فخرج وهو في واحدة من الخواتم وغیره واعترضه

ثم وابت في مش  
 في توقيفهم لان  
 تنفع الا ان  
 المصنف اذ لو  
 لم يحصل لا  
 يحصل الياس  
 المطلقا قوا  
 الى علمه و  
 او مشيئة  
 بطلان

عنه  
 اى ان دخلت  
 المدة  
 ثم











لما قيل ان مقتضى حمل قوله خلقك فيما قبله على معنى من جميع ما اعتبر فيه في هذا التفسير ذلك  
 الوقوع بالبيان من غير تصور مطلقا والى كذا في القوم من هكذا على الإطلاق ان قلت كذا خلقك  
 بتمام مع انه يمكن ان لا يكون مقتضى قوله ينفق ما جرت هذه المسئلة وانما انقلنا عن الشيخ الذي يرى  
 فلا يتطرق فيه المستمع مع انه انما ينادى بانفسنا من شايخ الخضر وقوله ان كان تفصيلك لما قبل  
 مستمع ولكن قوله لا مطلقا في بعضها صنف كقولهم لا علم بالاعمال والعلوم وقوله ان  
 هذا التفصيل ليس فيه اعتبارا بالطلاق بانها من صنف حيث يظهر ذلك بالاعتبار في قوله وانما  
 وقوله مع انه لا إطلاقا مطلقا في بعض صورها محض كونها في كل من الصور وقوع الطلاق في كل واحد  
 وقوله وان كان جازما في كل واحد لا يلتفت اليه اذ هو مما هيست في هوى هوى نفسه **قوله** في قوله  
 مقتضى ان لا ينادى من قوله لا وعد ونحو ما اثبت من قوله ان كان تفصيلا عنه ان لا يكون هذا  
 المذكور ان بالاعتبارية **قوله** بخلافه في غيره اي غير قوله ان البراءة **قوله** وقوله لا ينفق اي عن مقتضى العقل  
 او مقتضى النفس اي على العقل **قوله** لا ينفق اليه اي في التعليق **قوله** ذلك اي في التعليق **قوله** فان وقوله  
 حاصل الفرق بين الصور اثبت انه ان مقتضى حمل على الإطلاق تعليق ايقاع الطلاق طارفا عليها  
 فليها وان خلقت وان مقتضى ذلك ايقاع طلاق عقيب عليها فلم ينفق طلقت او بعد طليها  
 لم ينفق في الصورة الاولى ان ذلك مقتضى مقتضى دون الاخيرين **قوله** وعنه عطف على قوله لا ينفق  
 اي وقاسر غيره على ان لم يقتض **قوله** اذ لا يمكن الترويج اي على مقتضى طلقت في قوله ان لا ينفق  
 وهذا بيان وجه وقوع الطلاق لان مقتضى مقتضى لا بعد دعيان على كل من الامثلة الثلاثة وهي  
 قوله على ان لا ينفق **قوله** وان مقتضى طلاق على ان لا ينفق وان مقتضى الطلاق **قوله** لا ينفق  
 ابن داود سم ان هذا يظهر في الصورة الاولى لكن تقدم ان ما به البر لا يخص محال الامكان مقتضى  
**قوله** لا ينفق **قوله** هو قوله خلقت اي في الشرط **قوله** فاد الى من روى اي هذا القول وهو عليه متى  
**قوله** لم ينفق على صيغة اسم المفاعل **قوله** لا ينفق هذه صيغة دفع ما سجد من ان لا ينفق ما كانت مملوكة  
 وقد عرفت في بقية حق السيل عليها فلم ينفق عليها فتمت واصل الوقوع ان السيد **قوله** لا ينفق  
 عما كان مستحقا له كان مستحقا لغيرها فنفق مقتضى مقتضى انما فتمت **قوله** ان يحمل  
 ما في الرواية وقوله ان يحمل غير مقتضى وقضية **فصل** في انواع التعليق باحمل وكيفية  
 وكيفية وعنه ما **قوله** وغيرهما كالتعليق بالشيء وبغيره **قوله** كان كلف ما حل  
**قوله** لو حمل ما حل وكان حلالا بغيره **قوله** فيظهر الوجه والوجه لان حمل على لا طلاق لا يحمل







حال لا يطرأ ويحصل المعلق فلا وجه لما قاله ابن قاسم انه يقال لفظه المعلق هو كونه من انشاء المعلق  
 فاذا كان باي من التعلق والوضع مستنداً مشهوراً يمكن ان يحدث المعلق بعد ان لا التعلق ولكن  
 بقاين وقد عرفت مع ان لفظه من التعلق اعتباراً وهو حمل على جميع هذه التعلق انتهى ان كلف  
 موقوف لفظه المعلق في منشاء التعلق وكيف يصرف مكان حدوثه بقاين ان التعلق بمعنى قبل ان  
 وعلى هذا المثال اظهر من هذه وقته لفظه ولكن لا يظهر بما لا العشر **قوله** اي من هذه وانما لم يسمها  
 هذه اوراقاً مكان اجتماعها به لا فان التعلق ليس على الحمل منه بل عليه مطلق الاض فلم يعتبر ما قبل  
 الا على له لا محتمل لما وظلت بشرية او استدخلت مائه فيها قبل فناء التعلق وخبره ما قبل **قوله**  
 هذا مما هو في اول الفصل قبل هذا **قوله** خاص اي في اول الوصية **قوله** ففاز ابن الرافعة اي قال في شرحه  
 ونازع ابن الرافعة فيما اذا ولدته من رتبة اشهر مع قيامه الولى بان لا الولد ونفع الرديح يكون بعد رتبة  
 اشهر كما مشهور من خبره فاذا انت به رتبة اشهر مثلاً حصل المعلق به بعد التعلق قال والسيعة اما هي  
 معتبره لحيوة غالباً واجاب عنه ابو من رتبة بان محبة ليس فيه ان التعلق يكون عقب الا بعدة فان لفظه  
 ثم ما من هذه التعلق فينفع فيه الرديح وثم على كل من اخرج من هذه بعد ذلك وماله محموله لكن ما يقتضيه  
 الحقاً من القران اي من اية وعمله وضال تلك ثبوت اشهر مع اية والاراد ان يوصف اولاد من  
 هو اي كما ملين ان اقل حصة يحصل رتبة اشهر علم انه حصة وان نفع الرديح عند هذا **قوله** اي من هذه  
 اولاد غيره ومثله ذلك لان الغالب يعرفه ولا حاجة لمثله **قوله** مردود بان نفع الرديح او رتبة ابن الرافعة  
 اذا كان المعلق ظاهراً ان تعلقه انما هو على ان يحصل علق من قطعة وليس على كل هذا اي منه فينفع خبره  
 بالوقوف باطناً **قوله** اذا كان التعلق على مطلق الحمل معناه ان يكون من هذه **قوله** وايضا من حيث  
 بعينها اي رتبة والاربع **قوله** ظاهر كلامه في شيوخه منه ظاهر الخراج لان المتبادر من قوله ان بيننا اني  
 او بين رتبة اشهر واكثر من رتبة اشهر **قوله** فافهم هذا فيه اي في غير الوصية بالقطعة اي اعتبار لفظه  
 المعلق في لفظه الموصوف وضال من قوله ما سكتوا عنها ولعل لم يقرئها فذكرها ما سكتوا عنها واصبته الى  
 ان لفظه **قوله** وهذا لو كان ما هذا اي ما اعتبار كلامه المحكيين من عدم الاحتياج الى لفظه **قوله** محمولاً  
 اي على ما قيل بهذا فحين باعتبار الرتبة اشهر ببقوله ما سكتوا عنها **قوله** ولما قال ما قرأته اشارة  
 اليه ففيه نوع استخدام وفيها مستحكمة يرجع الى قوله حملها **قوله** وسأذكر في العدة ما يرد في فصل  
 عدة محال بوصفه في شرح قوله لا يصح وعلى تحلل وود رتبة اشهر من قوله فان قلت يكون الى هذه  
**قوله** وبالوقوف عطف على قوله بالدون وقوله من هذا اي من القطعة **قوله** ويؤيد ما ذكرته من قوله وانما  
 مستند هذا الى اي في حالة الواقع عند رتبة وانما لم يعتبر رتبة في مكانه لان لا يكون على قسمين قسم

ان يكون ما















فما كان يمكن ولدت مضمونها على ان قد علق ولادة كل واحدة على مضمونها لان  
 لكل مضمون مضمونها على ان قد علق ولادة كل واحدة على مضمونها فكل من ولدت وقع على مضمونها  
 فان ولدت مضمونها على ان قد علق ولادة كل واحدة على مضمونها فكل من ولدت وقع على مضمونها  
 المثلثات في قولهم ان كل واحد لم يفتد عن دلالة المادة على العكس بل عن دلالة  
 العموم المقتضى للعقل والعلل في ذلك بل يصحح به قولنا ان المضمون طائفة او ان يمكن  
 في اقسامها اليوم بقولها انها لو كان لم يفتد عن دلالة المادة على العكس بل عن دلالة  
 صيغة يمكن وما يبين عبارة العموم في قولهم ولدت مضمونها على ان قد علق ولادة كل واحدة  
 حراما وقع على مضمونها طائفة واحدة ولما في هذا بكلاما طائفت ثلثا فانما علم بعد قضية  
 ذلك ان غير ما في صيغة العموم كمن ولدت يمكن كمن لم يفتد عن دلالة المادة على العكس بل عن دلالة  
 اما ان لا يكون قولهم فقد علق على ولادة في قولهم ولادة مضمونها المثلثات غير مستقيم او على غير ما في قولهم  
 على ان كل واحد مضمون مضمونها على ان قد علق ولادة كل واحدة على مضمونها لان  
 من يمكن المثلثات كما هو مقرر في الاصول مع ان صيغة العموم لا يقتضي العكس او لا قال من المثلثات  
 بان صيغة تقتضي استمرارها وانما ثانيا في قولهم فان ولدت في قولهم فيقول على كل واحدة مضمون  
 وانما يمكن كمن لو كان في صيغة العموم حقيقة لا يمكن ان يكون في قولهم بل عن دلالة  
 على العموم المستقيم بقوله فيقول على مضمونهم حيث قال لا يتابع مضمونها المثلثات بنحو  
 لا يمكن في قولهم فان علق على غير مضمونها على ان قد علق ولادة كل واحدة على مضمونها لان  
 فاعتق مضمونها على مضمونها فان لا يمكن في قولهم بل عن دلالة المادة على العكس بل عن دلالة  
 بعد ذلك ولدت السوق فاشترى كذا فاشترى مرة مضمونها على مضمونها لان  
 وعلما السوق على مضمونها في ذلك مضمونها على مضمونها لان لا يمكن في قولهم بل عن دلالة  
 كمن كذا ومضمونها على مضمونها لان لا يمكن في قولهم بل عن دلالة المادة على العكس بل عن دلالة  
 المثلثات في قولهم ان كل واحد لم يفتد عن دلالة المادة على العكس بل عن دلالة  
 ولدت مضمونها على مضمونها لان لا يمكن في قولهم بل عن دلالة المادة على العكس بل عن دلالة  
 ثم اذا صنعت مضمونها المثلثات على مضمونها لان لا يمكن في قولهم بل عن دلالة  
 دخلت على مضمونها لان لا يمكن في قولهم بل عن دلالة المادة على العكس بل عن دلالة

قال  
 ثم دلت ابن السكيت في النهاية  
 قال الشيخ مفضل في تعليقه  
 في هذه المسألة بكلاما  
 فان مضمونها على مضمونها  
 الشرط لا يقتضي  
 كمن كذا وهو مضمونها  
 مضمونها لان مضمونها  
 الشرط لا يقتضي  
 فلا يتبع في التعليق به  
 طائفة في قولهم الاول  
 لا سيما فان افادت العموم لا تقتضي



يعقوبه وميتا من قولهم بان لا يوج فيه شئ ما ~~يعقوبه~~ في الشئ ومنهم من انقضا العدة بالي  
والا لم يلحق بالعدا الا ان يراد لوقته به والاولى بحول الله في وان لم يلحق بذلك فلا يمنع ما علم به  
بيني لائم فوجوه من كونهم معا بعد لهما ~~لهم~~ خلقت الاوليان بضم الباء وكذا قوله الاغنى  
بضم الغنة كذا في النهاية ~~قوله~~ ولما نبتة طلقه بالاولى وتنفقني عدتها بالاولى ~~قوله~~ طلقني  
وتنفقني عدتها بالاولى ~~قوله~~ طلقني الاوليان وعدتها بالاولى ~~قوله~~ طلقنا وعدتها بالاولى  
والثالثة طلقني وعدتها بالاولى ~~قوله~~ ومن بعد هذا طلقه طلقه بالاولى ولا يقع  
عليه الاولان من لا نقضا وعدتها بالاولى ~~قوله~~ خلقت الاولى والاربعة ثلثا لان الاولى  
بالاولى كل من يتبع عليها طلقه حيث لم تنفق عدتها وكذا الرابعة الا ان عدلة الاولى بالاولى وعلة  
الاولى بالثالثة والثالثة بالثالثة طلقه بالاولى ~~قوله~~ وخلقت الاولى ~~قوله~~ وخلقت الاولى  
قوله كذا في غير مقدم ومبتدأ ثم الله قوله الا في هـ نظير ومساير الا وصافي ~~قوله~~ فليكن في  
حين استخدام فلا يلزم منه ابتداء ~~قوله~~ التفصيل الا في ثم م اي في باب الايان في فصل حلف لا يكتفي  
في قولهم ولا يظنهم ولا يظنهم ولا يركب ولا يقيم فلا استخدام هذه الاحوال حلف فلا يكتفي ~~قوله~~ ان  
ما قبل رتبة بان يلقى من ان كل بيت لهما ويركبت ليلته وشا ركنه شهر ~~قوله~~ ومن فتصية فترقية  
المشرك قال في شرح الارشاد وفن في الحق في ما في دوام محض ليس باختيارها فام تفسيرا  
بها حتى تتركها لغيره ~~قوله~~ محله في دوام محض لكونه فانه بالاختيار فقلنا من ان لا يقبل  
بغيره الا في في الفرق في قال في شرح الارشاد ما بان ما هنا تعليق مجرّد عن حلف فلم يترك الدوام فيه  
شركه الا اختياره لان المتعلق بتعليل ما في حلفه مستقيل وان حلفه مستقيل لا يوجد حقيقة الا في مستقيل  
والله ان لا يتركها لغيره ما في حلفه ما هنا حلف حتى لو كان التعليل حلفا كان ركبت  
او ان لم يتركها لغيره ما في حلفه ما هنا حلف حتى لو كان التعليل حلفا كان ركبت  
الارشاد ووجه يعلم اي بان في الحق في لا نقضا لك نقضا صحة ما قاله بعلقني من مجرّد ما هنا عن  
حلفه بكونها هناك ~~قوله~~ ان التعليل ثم ما من اختياره في حلفه فقلنا منع منه بالليالي  
فكان حلفا لهما غير اختياره في دوامه في حلفه منع من ان التعليل مجرّد عن حلفه في حلفه  
ما تتركه ان كل وصف اختياره في شعبة لكونه ومعه ما ياتي في الايان يكون استخدام كما يقبل  
هذا ايضا حلفا في الشيء كذا لان قال لا كانت كذا انتهى ~~قوله~~ وله في في اي بعلقني  
فلا يتركها لغيره ما في حلفه اي بعلقني لا في اركان فتقف التعليل بالاختيار

قوله كذا في وجه قوله  
لا ينبغي التعليل

قوله ومن انما اي  
ولا الفصل

قوله في قولهم او علم  
دم صح

قوله في بعلقني  
ص







[illegible][illegible]







[illegible]



مرد  
 بجان ایضاً  
 انشائی هتوا  
 علق بالحمية  
 ولان الحصة  
 في صرحه الرافعي  
 و كانت الحلق  
 حصة غير كلف



بالطلاق **قوله** في تعليله اي بتعليل الموقوف **قوله** فهو انما يتعلق بحقيقة اسم الفاعل **قوله** ان لم يرد ذلك  
 والتعليل بالقول بالمشقة **قوله** وان لم يرد ذلك اي ان قلت شئت فقل ان المعلق عليه مبتدأ وقوله  
 محذوف بلفظه خبره **قوله** فاما الخلق او علق الطلاق بمفعله لا فاعله غير واطلق ما دام لم ينفك  
 تحت او اطلق الماديين وما اقرهما يظهر الفرق بين من علق بفاعل ومن علق بمفعول ومن علق بفاعل في ما قاله  
 ابن ابي عمير انه مبادى في التعليل بفاعل غيره المبادى في حواشي من ان لا يرد في الاطلاق والوصف  
 انما هناك انك انما اذ فرق ما بين المعلقين **قوله** بباطل او محقق كمن حلف لا يكلم غيره فاجبه انما  
 على كلامه فكم لم يثبت بانين واليه الرجوع **قوله** ومن مرة في كل ثلثة ايام لان هذه هي عكسه عليها  
 انما ليس عليه في ثلثة ايام لان لا كراهه بانين ولا كراهه بانين ومن مرة في كل ثلثة ايام  
 ايام ولا كراهه بانين باطل **قوله** فاما في حيث لا كراهه بانين في حيث لا كراهه بانين  
 ما لم يسم فاعله قوله من ومن عبادة عن امر وجه **قوله** انما لا يخرج الا باذنه ومثله ما لو حلف انما  
 انما لا يعلق شيئا من متعة بعينها الا باذنه فاقولها من طلب منها قائل ان في وجبة اذن  
 في الاطعام وان كان كراهه ومنه ايضا ما وقع السؤال عنه فحين حلف على ذوقه انما لا يذهب  
 الى بيت ابنته في حيث في عينه فلما مضى اليها وقال لها انما لا يذهب الى بيت ابنته في حيث في عينه  
 فذهب الى بيت ابنته فماتت نعم مكن قد قيل في انك قد مت ميتك فلا يرد وقوله  
 بان اذن في معلق بقوله انما لا يذهب الى بيت ابنته **قوله** ومن خرجت في اي في الزوجة  
 المحلوفة عليها **قوله** انما لا يخرج عن الدار فخرجت ماسية مائة او اربعة ايامين باعتبار ان اليمين مؤنة  
 سماه **قوله** فخرجت تائما وبيان ما اذنت به في كل سنة هذه المصرفة وهو موقوف قوله ان تجزئ منه  
 وقوله المعلق لا ياكل كذا محذوف وهو قوله لم يعلق **قوله** بين هذين الطرفين اي في الحال اليمانية  
 ولكن انما لا تتناول **قوله** والى غيره طين الحكم اي لا محذوف وعدم التناول بالقرينة **قوله** سبق مقيد  
 او بعد مقيد ان في قوله ان قال له لم يكن العتق عشرة اوطال جنوس وشهد شاهد انه  
 حنة او الى محكمه كما في سجنا لا كراهه **قوله** على هذا الاضمار وهو قوله انما لا يعلق **قوله** لا يحكم  
 عطف على قوله بان المعلق عليه **قوله** انما لا يعلق **قوله** انما لا يعلق **قوله** انما لا يعلق  
 وقوله الطلاق بفاعل المعلق عليه فانه لا اشك **قوله** لا اشك بجملة بجملة فيقع الطلاق **قوله** وعلية  
 متعلق بقوله ويدل اي ويدل على انه لا اشك بجملة كلامه في غيره وكذا قوله به متعلق بقوله في  
 اي متعلق بان لا اشك بجملة في سائر غيره وقوله لهم انما لا يعلق **قوله** راجع الى قوله غير  
 بعض من قوله وعلية في قوله  
 بعض من قوله في قوله

ولا ينافيه ما في قوله  
 من انما يعلق بفاعل  
 على ما يعلق بفاعل  
 خلافا لوجه انما لا يعلق  
 يحصل به الاكراه على  
 فاشترط ان لا يتناول  
 كطريقه في قوله

المعلق  
 بفاعل  
 متعلق  
 تائما  
 ص

بعض من قوله وعلية في قوله  
 بعض من قوله في قوله















بالطلاق الخ لا ياتي اليه في هذه السنة ولم تستمر في وجهه باليمين ثم انما انت نزل ذو جها هل يطبق  
 الترتيب ام لا وهو عدم الحنف وعلم الخ لا ليمين حتى عادت الى نزل والتمها ثم وجبت في نزل  
 ذو جها بعد العلم بالحلف وقع عليه الطلاق **قوله** بانه لو علق بتكليمها ان ياتي في شرح المراء  
 وحصل كلام في ان علق طلاقا بتكليمها ونزل مثلا بما سيجيء في من كلامها له لولا العارض  
 بان تكلمه من ساقه لسمع من كلامها وان لم يسمع في نزلها لعل في هذا هو لا ولعل ما في  
 من السماع او كان فبقونا او سكرنا سكرنا لسمع منه وتكلمت او كانت سكرى لا السكن الطافي  
 لم يوجد الصلة من تكلمه غيره وكلم هو عادة وعلم السماع لعل في هذا ما فيه وانما الحق الطافي  
 بغيره في غير هذا المحل لان المعلق عليه هذا التكليم وهو لا يصلح من ان ياتي في السكن الطافي  
 عادة وقوله لولا العارضا لعين ذلك ثم ما اعتبر به اهل العلم لان كلمته في قوم او غا منه ومنها  
 او في صنف وانما لم يعلق بما ذكره من محبونة كما قاله القاضي فلو افقه قولنا في المصنف في ان عدم  
 ولان فقدم محبونة ان كان يومه يمين عاقل لم يطلاق ولا طلق ولا ان كلمته تحفص صوت حيث  
 لا يسمع وان فهم بقرينة ولان ان يسمع محل في مصوت من بعد اي محل لا يسمع من عادة  
 لانها لم تكلمه عادة ومثل ذلك لو لم يسمع لسمع على ما في نصيحة التفتية لكن التي هي في  
 كالصها في جميعه وصحة في المشرح المصنف ونقله الحنفى عن النسخ انما تطلق كالم لو لم يسمع لعل في  
 واعلم انه انما لم يسمع لكان محله غير الموقول على انه لم يسمع ولم يسمع دفع الصوت والثاني على ما يسمع  
 مع رفته ولو علق بتكليمها ما ياتي او غايبا كان تعليقا بمحتمل او بتكليمها في نزل وعمرها وانما  
 تكلمت بجميع طلق ثلثا عند ابن سراج وواحدة عند ابن مردويه وهو لا وجه او في المصنف في  
 لعل في عمره وكلمته قبل وقوله لم يسمع طلق او بعده فلا والتفتية في ان كلمته قبل وقوله عمره  
 او بتكليمها في نزل وعمرها او في المصنف في نزل او طلق هل هو له او في المصنف في نزل او طلق هل هو له  
 وفي الشرط فيقع بكلامه الموقول من قبله وان اراد الشرط بشرط كلام جميعهم وجميعهم  
 وفي المصنف في الكلام **قوله** لان علق طلاقا بتكليمها زيد في حال محبونة **قوله** في المصنف في  
 بانه لو علق وقوله بعد الفرق اي ياتي طريقا في محبونة وعلم **قوله** وعليها اي على انما لعل في كلامهم معني  
 لولا ان هذه المقالة صحيحة فقد يفتقر وقوله ياتي ما قبله او ادبه قوله ولو لم يسمع من النفس **قوله**  
 لاني هو عليه اما في المعلق عليه لا جلا لانه تطلق كذا في شرح التوضي **قوله** لا الف في فصل هو لا  
 قال في شرح الادب ولعل في هذا هو لا محبونة او طلق فصل غير محرم حنف او طلقها بان ياتي

غلط النام  
 ايضات  
 قايوس  
 طغى الانا وكنه  
 طففا وطففها  
 امكلا وانفق  
 وطفف وطفف وطفف  
 وشكر منه سكران  
 طاف في قايوس

وان كلام القاضي  
 والطريق مقالة  
 هذا المصنف في قوله  
 القاضي لان علق  
 في نزل وعمرها



[illegible]



الاشارة مرسلا او مطلقا قال في شرحه <sup>الاشارة</sup> وان علق بشرطين متساطين كان دخولها المراد وان كانت زيدا  
فانت طالق ونوع بكونها مطلقة وبما طلقنا فان قال ان دخلت وكلمت اشترط وجود الوصفين لوقوع <sup>الاشارة</sup>  
ولو عطف بالفاء واليكم اشترط ترتيبها بان يقدم في المثال الاول على الكلام واشترط في المثال الثاني  
بان قال كذا كره في المتكلم وفيما سار اشترط الفصل عنه في تحته ذكره <sup>الاشارة</sup> المتكلم في فعل هذا قوله  
اشترط تقديم الاشارة على ما هو فلا بد من تأويله بان يقال ان قوله اشترط ترتيبها ان لم يقرب بتقريب  
تقديم حتى يكون تقوينا عن ضا عن الضا واليه <sup>الاشارة</sup> اي تقديم الكلام <sup>الاشارة</sup> الاول على غيره الكلام <sup>الاشارة</sup> والاشارة  
اشترط تقديم الاول على غيره وهو الكلام <sup>الاشارة</sup> والاشارة <sup>الاشارة</sup> اشترط تقديم الاشارة على غيره الكلام <sup>الاشارة</sup>  
قوله انت طالق لكنه فيه نوع بعد كذا لا يخفى <sup>الاشارة</sup> فان عكست بان تقدم الاشارة فمقتضى ثم تحكم <sup>الاشارة</sup>  
فلو كلمته بعد كذا <sup>الاشارة</sup> اي عكسها <sup>الاشارة</sup> اي دخلت وكلمت ثم دخلت <sup>الاشارة</sup> حتى لو دخلت لم يحذف هذا عن قوله  
في شرحه <sup>الاشارة</sup> وما قاله شايخ <sup>الاشارة</sup> انه قد قيل حيث قالوا <sup>الاشارة</sup> لا يخفى <sup>الاشارة</sup> بان المحل هو انما هو دخول سبقة كلامه ولم  
تدخل الا بعبارة وهو الكلام <sup>الاشارة</sup> فاما في ما قبله حتى لو دخلت حيث وقد قال في ان حيث لا يستلزم حيث فانت طالق  
المحل هو حيث لا يستلزم لم يقع ولم تدخل حتى لو حيث لا يستلزم حيث <sup>الاشارة</sup> لا يخفى <sup>الاشارة</sup> كلامها لكن قياسه <sup>الاشارة</sup>  
لا يستلزم حيث لا يخفى <sup>الاشارة</sup> في هذه الصورة <sup>الاشارة</sup> بقى سائل ذكرها في شرحه <sup>الاشارة</sup> الا رشاد وهو انه ان كان غيره  
متساطين طين كان قال ان كلمت زيدا ان دخلت المراد فانت طالق وان كلمت زيدا ان دخلت  
المراد فانت طالق في وجود الشرطين يقع المطلق وان عكست بان تقدم الاشارة فمقتضى ثم تحكم <sup>الاشارة</sup> لانه شرط  
للاول وهو تعليق التعليق وهو يتبعه كذا <sup>الاشارة</sup> لتعجزا <sup>الاشارة</sup> لم يتبعه <sup>الاشارة</sup> ويسمى اعتراضا <sup>الاشارة</sup> على الشرط <sup>الاشارة</sup> ومنه قوله <sup>الاشارة</sup>  
ولا ينبغيكم <sup>الاشارة</sup> يعني ان كان احدكم يريد ان يقول بكم فلا ينبغيكم <sup>الاشارة</sup> يعني ان اردت ان تضع بكم كذا قال الاشارة <sup>الاشارة</sup>  
يعتبر وقبله <sup>الاشارة</sup> فساد قول بعض النحاة <sup>الاشارة</sup> ان قوله <sup>الاشارة</sup> هنا على وجود الشرطين <sup>الاشارة</sup> محال <sup>الاشارة</sup> فمقتضى <sup>الاشارة</sup> القرينة من  
حصول الوقوع <sup>الاشارة</sup> باحدهما <sup>الاشارة</sup> لعل الشرط <sup>الاشارة</sup> وانما <sup>الاشارة</sup> فاجب <sup>الاشارة</sup> ان يكون جوابا <sup>الاشارة</sup> لحدوثها <sup>الاشارة</sup> والحق <sup>الاشارة</sup> ان <sup>الاشارة</sup>  
فانت طالق ان كلمت <sup>الاشارة</sup> فانت طالق انتهى <sup>الاشارة</sup> والتعليق <sup>الاشارة</sup> بغير ان مراد <sup>الاشارة</sup> واما الشرط <sup>الاشارة</sup> فيها <sup>الاشارة</sup> وفي احدهما <sup>الاشارة</sup> منها <sup>الاشارة</sup> ذكرها <sup>الاشارة</sup>  
على شرطين مثال قال كذا كذا فلما قال ان اعطيتك ان وعدت ان سالتني فانت طالق اشترط سواء <sup>الاشارة</sup> ثم <sup>الاشارة</sup>  
ثم اعطاه <sup>الاشارة</sup> وان سالتني <sup>الاشارة</sup> فاعطيتك <sup>الاشارة</sup> ونقل <sup>الاشارة</sup> القاضي ابو الطيب <sup>الاشارة</sup> عن <sup>الاشارة</sup> فاجب <sup>الاشارة</sup> تخصيص <sup>الاشارة</sup> لكلامه <sup>الاشارة</sup>  
قال فان كان عاميا <sup>الاشارة</sup> فمقتضى <sup>الاشارة</sup> به عار <sup>الاشارة</sup> ولو وسط بين شرطين ما يصح <sup>الاشارة</sup> لجزءه <sup>الاشارة</sup> كان <sup>الاشارة</sup> دخلت <sup>الاشارة</sup> فانت طالق <sup>الاشارة</sup>  
اشترط تقديم الاول <sup>الاشارة</sup> لم يريد <sup>الاشارة</sup> تعليق <sup>الاشارة</sup> المطلق <sup>الاشارة</sup> بعد <sup>الاشارة</sup> الكلام <sup>الاشارة</sup> بالادخول <sup>الاشارة</sup> فيجب <sup>الاشارة</sup> تقديم <sup>الاشارة</sup> الكلام <sup>الاشارة</sup> وكان <sup>الاشارة</sup> ان <sup>الاشارة</sup> دخلت <sup>الاشارة</sup> ان <sup>الاشارة</sup> كلمت  
محال <sup>الاشارة</sup> ما اذا اطلق <sup>الاشارة</sup> واد <sup>الاشارة</sup> تعليق <sup>الاشارة</sup> المطلق <sup>الاشارة</sup> بعد <sup>الاشارة</sup> الادخول <sup>الاشارة</sup> فيجب <sup>الاشارة</sup> تقديم <sup>الاشارة</sup> الادخول <sup>الاشارة</sup> وكان <sup>الاشارة</sup> قال <sup>الاشارة</sup> ان <sup>الاشارة</sup> دخلت <sup>الاشارة</sup>



وہی قولہ سابقا  
وہی قولہ سابقا

مختار



[illegible]



فلا ينبغي ما قال ابن قاسم يعني ما علم وله ما اجاب عنه بعض الناطقين **قوله** عند قول  
 ويجهل لاكتفاء **قوله** انت بناء على الاكتفاء بمعارضة **قوله** كناية لها على ما  
**قوله** المقترن بالاشارة **قوله** كان ما يصعب على او لم **قوله** والتمثيل الذي ذكره ابن قاسم  
 وهو ولو ما يصعب رجله ليس على ما ينبغي ان يكون **قوله** انما صانع الجليل لا يطلق عليها الا ما يصح  
**قوله** انكم هكذا في اصبعي لان الاشارة ههنا في العلة **قوله** كان في هذا الشعر هكذا في الصحيح قال النبي  
 صلي الله عليه وسلم الشعر هكذا هكذا وشاربا ما بعد وعقد بها سر في الثالثة وان دنته من الشعر  
 وحول عن ان تقتطع مع الاشارة ليقوم مقام اللفظ بالعدد **قوله** هذا في التثنية والتثنية والتثنية  
 لا يجوز هذا في الاشارة المعجمة بمعنى ثا يلقى الاشارة **قوله** مفرقة للتثنية او التثنية في  
 التثنية في مطلق الكلمة **قوله** انما كلاما اشير ما يصعب **قوله** والمثلية في موانعها العبدان او التثنية  
**قوله** لا هذا **قوله** انما في اصبعي **قوله** في الكلام ما ذكره فاحدا حيث لا تفرقة في هذه الاشارة ما تطلق  
**قوله** وخرج مع ذلك انت هكذا يعني خرج مع ذلك انما قال انت هكذا وشاربا ما يصعب التثنية ولم يقل  
 فلا ينبغي به شيء كما صحته انما وفاق لصاحب المذهب ومن قطع التثنية في قولنا لانا انما التثنية  
 وقع التثنية وان لم يقع التثنية لم يفتق كما لو قال لانا انت ثلثا ولم يقع التثنية وحكي في قوله  
 انت التثنية ثلثا او جبراهيما لا يقع شيء والثالثة لينة واحدة **قوله** وفيه اي واحد استغاده  
 لفظ بالطلاق في فارق انت ثلثا فانه كناية فان لوني به الطلاق التثنية وانه صيغتي على مقدارها هو  
 هو طلاق ثلثا وحقن والانه لم يقع شيء كما يعلم من قوله بعد قبيل الفصل الا في لو قيل لم قل على طالق  
 فقال ثلثا **قوله** انما اردت بالاشارة في صورة التثنية **قوله** قال في الركن لا احدها **قوله** لا يصح  
 في اداثة احدى المتقاضي قال ابن قاسم وانظر في الاشارة رابع **قوله** لا اردت المتروكة ولا يبعد قبول  
 انتهى قال بعض المشايخ وقد قيل ليقول قوله اردت المتروكة مشكلى مع كذا الفرع ان محلى اعتبار قوله  
 هكذا اذا انصرفت اليه قرينة فقام الواو بالاشارة ومقتضى النظم فيها انه لا يلتفت لقوله غيرهما  
 ولست القرينة نهيه هي تكون دلالة صيغة فليل منه ما ذكره ابن العربي انتهى **قوله** ان القرينة  
 وان كانت صيغة لكن مع الامادة قوية فلم يخف الى اي اصل **قوله** فتقع ثلثان فقط فان عكسها اشار  
 بالثاني **قوله** لا اردت بها التثنية المتروكة صدق **قوله** بالاولى لانه فلتقع نفس لمكان  
 بالاشارة بيده مجموعته ولم يفردها وقع واحدة كما يحتمل التثنية او قال لانا التثنية والاولى  
 الطلاق لم يقع ذكره الماوردي وغيره كما ذكرناه ايضا وقد نقلنا ما في من كون كناية لانه لو كان  
 نا بعد رجوع لانت طلاق كان كناية كما في ما اعطى في اعتبار اداثة حيث نراه في صدره للفظ  
 واجب بان ثلثا بعد استعلاها صفة لطلاقها بخلاف التثنية فانما لم يبعد استعلاها لان لفظ الطلاق

وان سوي  
 ١٥

بنحو ان طالق







في هذه اى في الصورة الثانية وهو قوله ان اكلت طهرا ومضغه فقلت اى يتبعه بطلان الثلاث فليس  
جدا لما انما الغلب العرف لا شهر في اللغة **والعلم** وحلف بفتح الهمزة وكسر اللام مخطفه وميمه من كونه لغز  
العلم **قوله** لان احلف بالله الذي احلف بالطلاق شرعه **قوله** فان قلت ان احلف بالطلاق طهرا منى عنه وباحلته  
مطلوب فكما لا يلزم ان يماوى الفرج في جميع الاحكام على ان كلا منها يكون تارة منى عنها منى عنها ولا فخر  
لا مراهير لا معلوم من محلهما فلا يصح اطلاق دعوى المنى عن الطلاق وطلب الميم **وعلى** ان المراهير **الاصالة**  
اليمين للطلاق من حيث كونه حلفا لا مطلقا فلا اشكال لان اصالة احد الامرين لا ينافى في امر مخصوص  
لا يقتضى اصالة مطلقة ومساواة له في جميع الاحكام **قوله** العلم ويقع الاصلان وصحت صفة **قوله** او ادا  
ان لم يكن الامور كما قلت في نفس الامر وما قيدنا كلام العلم بما قيدنا لانه لا يشترط سابقا في شرعه قوله ولو لم  
يفعله ففعله ما يما للتعلق او عكسها لم يطلو من قوله والحاصل ان العلم الذي يقتضى به اطراف كلام  
الشريكين في الضابط المرفوع ما في قوله ابن قاسم ان هذا مشكل في الثالثة لان حلف منى عنها منى عنها  
واحلف بما على طهرا وصحت فيه وان بان خلافه فلا ذكره الحنفية انما ياتي على المرفوع وهو صحت كجاء  
لا يقال يحل المرفوع فيما على ما اذا اوجبه التعلق لا ما يقع له هذا لا يصح لانه جعل هذا حلفا ومجراد التعلق  
لا يملك حلفا مع ان هذا محلهما في جعل ذلك مثلا لا لتحقيق لا يقال انما يعتبر الحلف بحيث يقع صحت في  
اجراءه ونا للتعلق كما هذا لا يحقق له فقد تقدم التصريح بحل في ذلك وفيما تقدم في قول الله والحاصل  
ان العلم الذي يقتضى في انتهى اذ كل ذلك سطره ومشاعبه لا ينبغي صفائه والله اعرف  
**قوله** وحلفه من قوله وصحت عدة لخصوصه لان الصلح يتوقف على بقاء المودة **قوله** فان لم يكن قاسم  
قوله ان ايضا عدته لانه لا يقول ان وصحت صفة عليه وعلى كونهما موطنة لتوقف ثانيا لصفة على ذلك  
ولعل لما لا واحد ليس بشيء **والعلم** او جاء بجاء الظن من الجمعية انضامهم من المشعرات وهو اللبس  
فكلا حظ المودة منهم **قوله** وان اطلاق **قوله** جميع على ما فوق الاشياء واليه يلا حظ المودة ايضا **قوله**  
ابن قاسم ان فيه الامر من الاول انه ينبغي ان يقع المرفوع على وهو انهم اللبس والثاني انه هل يشترط  
جميع او لا كثيرا ومسمى جميع فيه نظرا في شراح المحرر ان الاوجه سبب جميع اتفاق لا ينبغي الاتفاق  
الهم اذ توقف الموقوف والاشترط المحكوم به من على ارادة المطلق لا غير **قوله** ولم يقع بينهما شائع  
وكذا لم يتنازع في طلوع الشمس فقالتم بطلوع فقال ان لم تطلع فانت طالق فطلقت اى اذا كان طلق  
على احلف اطلاقا عن غرضه التفتي فهو حلف **قوله** عن استامه الثالثة اى هت او منع او تحقيق غير  
**قوله** يقع بها ان وصحت اى وليس في غير الوقت المعتاد كما في ما هو محجج عن المودة في جميعهم **قوله** بينها







او فيكونا جوابا لافتراد ويدل على **فرض** لو قصدنا ما يلزم قبله اطلقت ذواتك لما نشأ فظن  
 الذي في مستحقنا او باللعن في اعتبارنا في النفي وقبول دعواه ظن ذلك **فرض** علق ظنا  
 ذواته على تاتر التمسك ان هل يكفي ما يترتب منه كما يكفي في دعواه الحرة في البيع او لا بد من تاتر التمسك  
 فيه نظر ويحتمل الثاني **فرض** علق شافعي طلاقا من جهة الحنفية على صلافة فصلت صلافة الصلح  
 مخرج عند هاد وحز النفي فالتمسجه الوقوع لصحتها بالتمسك لها حتى في اعتقاد النفي **فرض** ومخرج  
 بيعي في قال في شره لان شره ومخرج بقوله في كتمانها ولو لم يكن من لم يشر فليس كما قلنا  
 فيما ذكر على ما يتبعه في حجه من وجهي بل هي كناية وقوله لا نشأ طلاقا له فذلك مستحيل فاجاب عنه  
 في قوله لا نشأ طلاقا وكذا لو حصل من قبله لا **فرض** ولو لو قل عطف على قوله بالاشارة **فرض** فانه  
 كناية ليعلم ومثله في شره في قوله **فرض** كما نت على حرام اي فانه لا يقع شيئا ان لم يقع ولو وقع واحد  
 ان لقي من شاة لها **فرض** قبل منه اي ظاهر **فرض** فظن الوقوع اي وقوع الثلاث بعد ما فعل المحل عليه  
 ناسيا ثم فعل المحل عليه ما بدا بها على ظن الوقوع **فرض** فظن الوقوع اي وقوع الثلاث بعد ما فعل المحل عليه  
 بعد ما فعل المحل عليه ناسيا ينزل ذلك لتعليق **فرض** اي في شرح قوله ففعله ناسيا **فرض** او ما يتبعها  
 او يدل على **فرض** فقا لثلاثا حرج به ما لو قال لا الثلاث او هل الثلاث فلهذا في جوابه على ما هو في قوله  
 او لا الثلاث ولو قال طلاقا في يقع **فرض** فبان ان هذا ذلك اليوم باين منه اي يكون مطلقا قبل المحل  
 ثم حدث بعد ذلك اليوم او لم يكن تنويها **فرض** وقوع عليه الثلاث اي ظاهر **فرض** وفي السؤال عن  
 طلاق ذواتك بصيغة الامر فقالا لم **فرض** فبعضهم اتي بعدم الوقوع محتجا بان لم يقع هذا وعمل لا يفي  
 به شئ وفيه نظر بل تقدم الطيب يجعل التعليق في نفيها معني لا نشأ فالوقوع محتمل قريب جدا  
**فرض** قال في شرح الارشاد ولو مثل مطلق اطلقت ثلاثا فقال اطلقت وقال اطلقت واحدة صلا  
 بيمينه لان قوله اطلقت صلاحي لا يمتنع غير متعدي بحجاب ولو قال اطلقت ثلاثا او اطلقت واحدة  
 وطلقتني اطلقتني اطلقتني او انت صالحي ولم يقع عدل او واحدة ونظر فيه المصنف **فرض** فانه لا يمتنع  
 من ان يقع السؤال فينبغي وقوع ثلاثا لو قال اطلقت نفسك ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا  
 ان قولك اطلقت نفسك ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا  
 بهذا في قوله اطلقتني ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا فقلت ثلاثا  
 مع قدره على الامرين فلم يكن قوله اطلقت جوابا لسؤالها بل نشأ طلاقا مستقل من وقع به ما يقتضيه  
 ففقه وهو واحدة لا اكثر ونقول شيئا من معنى الاطلاق وقطع كثير من انه لو قيل له اطلقت ذواتك فقلت لا

قول على الاحتياط  
 لا يمتنع  
 والطيب  
 ولا قرينة  
 علمية  
 ويدين  
 بيمينه  
 طلاقا  
 لا حتم  
 بغيرها  
 تشكك  
 ذواتك  
 وان لم  
 فلا على  
 قال انت  
 وحسن

لم يعلق



ایمانی الہادی  
والفرع

و یاتی ای قیقل  
فعلنا لمان و لمان  
لکلات  
صاحب الارشاد  
ای صاحب الارشاد  
او ای صاحب الارشاد  
مفتی و مفتی  
مفتی و مفتی  
مفتی و مفتی  
مفتی و مفتی

علي جميل القسري

ولا حيث  
استقامت العبد  
لنا حيث  
وهو كمالنا  
انما هم







فقلت

بشيء من ذلك او قال في بعض النسخ مثلك انبت عندك طالق فبأعنفها بقية الليل  
حتى اوانت على القرب لك فانت طالق فمضى سدد محذوما لم يحث كل لوجه على ما يريد او عليه  
او ان قتلت ذراعا فانت طالق فمضى الميراث فانت منه عدا لم يحث لان القتل هو القتل المقتل  
المؤرجح ولم يوجد او قال في بعض النسخ ان كان عنت طالق فانت طالق فمضى الميراث فانت منه عدا لم يحث لان القتل هو القتل المقتل  
لولا في بيتي فانت طالق فمضى الميراث فانت منه عدا لم يحث لان القتل هو القتل المقتل  
رجعت احسن من القهر فانت طالق لم تطلق وان كانت رجعت احسن من القهر فانت طالق لم تطلق  
احسن تقويم نعم ان كان رجعت احسن من القهر فانت طالق لم تطلق وان كانت رجعت احسن من القهر فانت طالق لم تطلق  
لكن في بعض النسخ احسن من القهر فانت طالق لم تطلق وان كانت رجعت احسن من القهر فانت طالق لم تطلق  
لم يحث وان قال لها ان وقعت مع عاتكة فانت طالق فمضى الميراث فانت منه عدا لم يحث لان القتل هو القتل المقتل  
قال في العباب ولولا ان لم تحبني بنواي وان لم تحبني بنواي فانت طالق برهان بقول الكل عليه  
رائد في الكل هذه النكاح انتهى **قوله** لانه لا عرفا اسما وهو لا عليه والطلاق في النكاح فمضى الميراث فانت منه عدا لم يحث لان القتل هو القتل المقتل  
ما لم يشترط عرف فمضى الميراث فانت منه عدا لم يحث لان القتل هو القتل المقتل  
ويبقى خلافه لانه غلط على نفسه **قوله** واللاقع فانت طالق فمضى الميراث فانت منه عدا لم يحث لان القتل هو القتل المقتل  
بتلقي بمسحيل اى يقع حاله **قوله** وقضية الماشي فانت طالق فمضى الميراث فانت منه عدا لم يحث لان القتل هو القتل المقتل  
ما ذكره في الميان والقوى هي عليه في التوضيح هذا يتبع لاصوله علم احث لصديق القول باننا يتبع وفي  
والاستدلال في باب ما فيه والفرق بينهما ان الطلاق سبني على الرضخ المفقود والبيع لا سبني اكل وبناء  
اليمان على الفرق وهو فيه سبني اكل كذا في شرحة المهر **قوله** بان ذكر اى اكل الف التمرة بان قال ان ابتعت  
التمره لا وان ربيتها بصريح لفظ التمرة فمضى الميراث فانت منه عدا لم يحث لان القتل هو القتل المقتل  
الاشارة فان لم يكن ارض ومبدا ظهر المدافع ما قاله ابن سنان قد يقال قول المصم ببيعها صادق مع تعبير اكل  
بجوان اكلت هذه في غير ذكر لفظ التمرة انتهى اوضوح هذا على هذا محض كذب فمضى الميراث فانت منه عدا لم يحث لان القتل هو القتل المقتل  
عنه **قوله** ما لم ينزل بالضعف اسم المحلوف عليه ولا لم يحث لعدم بيع ما حلف على بيعه وهو التمرة بان غلق  
بالاكل بان قال ان اكلتها فانت طالق فانت طالق فمضى الميراث فانت منه عدا لم يحث لان القتل هو القتل المقتل  
منها للتمره فمضى الميراث فانت منه عدا لم يحث لان القتل هو القتل المقتل  
عن الموقر وقع لها في الايمان عكسه واليه استاذ يقول لكن جريا في مواضع على محنت ومراعاة من قولها  
والاعتدال في كل باب فيه وبناء الفرق **قوله** كما لا يشترط تاضيير اى اسالك قال في شرحة الميراث فانت منه عدا لم يحث لان القتل هو القتل المقتل







۶ نمازیاتی

في غير هذا الصنف  
او السق والظفر  
فلا تحت بعوية ذلك  
ص



وہنظمہ



[illegible]







[illegible]

فانتم قد علمتم  
كثير من هذا الحديث  
لا يتكلم به الا من

۲  
فہم فی اجملہ ایضاً  
مطبع دار الفکر  
ص



اجازة بالنية والعبادات معتبر لاعتقادها ما في نفس الامر مع طرد الكلفا لئلا يتوهم ما بالنية كما ياتي في شرح قوله  
 وتحتفل بالنية بموجب **قوله** واعتبرت حكمها بنية المحل في معنى قوله على الصحيح يتحقق ان يكون مقابله وجهها في الاول  
 يعرف ذلك الوجه غير انه يجب ان لا يفتي من غير **قوله** بان من حفظ حجة على من لم يحفظ من اوجه ان الحفظ حفظ ذلك الوجه  
 المقابل للصحيح فهو حجة على غيره لانه مثبت وعينه ما في والثبت مقول على الثاني وما ذكرنا ظهر عدم انفرادها في  
 ابن قاسم انما اذا اعتقد بحيث ادخل في الاحكام فليعتد به في احوال خلاف اول وجه للمفارقة **المصدر**  
 برأى بطلان ما في الرخص والشرع وقوله واجبت بلا اضافة الى مضمرا ومظهرا لا يجزئ وقوله واجبتها للمفارقة  
 ونحن لا نفي في الرخصة الا ان قصدناها وهذا الرخصة فيقال له حقيقا لا لا في وقتين ما لا يحصل به الرخصة  
 فان مات قبل السؤال حصلت الرخصة لان اللفظ صريح انتهى وما ذكره الثاني اي متى المنهاج والشرح في الصريح  
 هو ما ذكره في الرخص والشرع مع زيادة واجبت للضرب والاكراه على ما بينت ومع مخالفة الرخص في طرفة  
 الامساك تبعا لما سئل ثم قال في شرعه وقد علم من كلامه ان صريح الرخصة محصورة فيما ذكره على ما تقدم وقوله  
 يجزئ في غيره وبه صريح الاصل لان اللفظ صريح محصورة مع انه اذا كان له حد فالرخصة التي يحصلها وهي  
 انتهى قال ابن قاسم وح في التبعض في قوله لا شيء من الصريح ليس ليس بل انتهى والعقل ان ادائه بصورة  
 التبعض كل واحد منها لا يجوزها فاقاله ليس ليس بل ليس بل **قوله** ولو بينا العربية مع قد مرقة عليها تقدم لم  
 في اللفظ وانما حجة الفراق والصراح كناية بعد اعمالا كحتمال وتخفيفه ما ذكره هذا من قوله وتحصل  
 بالصريح والكناية فلا غير العربية اي ان توجبه المراد والامساك من الصريح فانظر هل شكل جعل ذلك في الصريح  
 هذا على ما تقدم في اللفظ في انما حجة الفراق والصراح من الكنايات بعد اعمالا كحتمال **قوله** ولا يشترط اذنية  
 اليها اي في واجبت اي في وفيما اشترط منها بل ايها اي بل لا يشترط لاضافة اليها **قوله** حجة واجبت لعق ينبغي ان  
 يستثنى منه ما وقع جوابا لقول شخص لم واجبت امر تلك التماسا كما تقدم نظير في طلعت جوابا على  
 اللفظ في منه بل صوب الاستغنى صفيقا **قوله** فاشترط ذلك اي قوله **قوله** انما ساك كذا في اي مثل وردتها  
**قوله** يعني ذلك اي قوله **قوله** في الامساك **قوله** المص والحمد لله لا يشترط لصحة الرخصة الا شهادة عليها  
 قال لا لغير كشيء ففي الكناية لشد على اللفظ ويبقى الشان في النية كل تقول يشهد على النكاح ولا يشترط  
 الشهادة على المرأة مع انها عايدة للنكاح قوله ويبقى النزاع هل المصدق قبل القياس ذلك ان النية لا تعرف  
 الا من قبل فيها ولو بعد انقضاء العدة **قوله** بل يشترط اي لا يشهد لقوله **قوله** فاذ كان ظاهر لانه طبع الشهادة  
 على المرأة فيه **قوله** اجابهم على علة اي وجوب الشهادة **قوله** عدم حتمها لهما من كناية وقوله مطبقا اي يوزن  
 كما يجب ان ثبت ولو لم يثبت ان نية كوني قال في الرخص ولا يشترط اذ ثبت او ان لا حجة لها انتهى قال

بنية قوله  
 اي بما قبلها

قال ابن قاسم في  
 حاشية المص

انما في حكم الاستدانة  
 اي مقدمة النكاح  
 المتأخر وانما لا يحتاج  
 الى العتق ورفق الحواة

الاذني وينبغي



فوق وكذا وطى في اى مثل  
المذكور في الايراد فكذا  
وطى في ٢٥



والوارث أي حيث ادعاه في من يمكن فيه ذلك فليأخذ له من أجل والاقضاء يستعمل في الوارث **فصل** وصية

والمصنوعة <sup>التي</sup> لها مئة على ما في رجبها قليل لقلتها يا فتية لا تنصوا العدة وكم بعدا عمن قد اتبعها

وَالْفَرْقُ مَا كُنْتَ أَتَاهُ الْعَمَلُ عَلَى الْمَادَّةِ لَمْ يَتَّخِذْ لَهَا فَرْقًا وَفِي الْمَادَّةِ لَمْ يَتَّخِذْ لَهَا فَرْقًا وَفِي الْمَادَّةِ لَمْ يَتَّخِذْ لَهَا فَرْقًا

[illegible]

ثم راحلهم ولدت ابي لدوني ستة اشهر صحت والى فلان فوق فاما لا يحل ان اى فلان يصدق ان وينفعوا

في ولاية ما لم ينفقه الى وقت يتاتي حملها فيه كان ادفع انما حمل قبل سنن الياس من سن يمكن اضافة حمل اخر

وضع اليد (لأنه نادر) كان يلقب شقي مكن المهر ولكن لا يهدى جدي يجعل من ياقوتة في الصورة الاساسية

صريح به تدفع لهم ان يريدوا بالعالم فام اكلفه وان لم يوافق بعض اعضاءه كان عليه ان يحلها ما دلت عليه الآية وهدية للولما

فقد حوّل هذا المبلغ إلى مصلحة الجمارك في القاهرة

وكان اقله ذلك اى صفة غيرها و ما ذكرنا من وقت ان كان اقله اى صفة غيرها و ما ذكرنا من وقت ان كان اقله اى صفة غيرها

في هذا اليوم ولد له ابنه عبد الله بن علي بن ابي طالب عليه السلام

فانما كان في القلعة عند طول العلم وعقضي نصفه فيها صوره ادمي في قار النقي بالاهبار راسه

تسبب في تفتت الجماعة من كثرة الخلافات والفتن والاضطرابات التي تسببها على وجه الخصوص في حياة الجماعة في مصر.

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ لَكَنُورٌ مُّجِيدٌ

وَأَمَّا كَلِمَاتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ يَقُولُونَ هَذَا لَشَيْءٌ يُرْسَلُ ۚ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۚ

وَقَدْ خَلَّاهُ مِنْ أَغْلَالِهِ وَفَتَاةٍ مِّنْ عَمَلِهِ

نقله فيها ارضين فيها اربعة مائة الف نسمة

بالماء قال في شتره الموضعا لا عاوم حتى اهضمت بالاقبال ومهانة طلقها في الطهر وقال شيخنا الصمعي ما هضمت

بإلا أكثرها هذا يخرج من عددتها التي يقيسها قال لا بد من محو وإزالة كل شيء وإزالة حقيقته والاعتماد على الشيء وبما اقتضاه

لَكَ وَفِيكَ مَا هِيَ لَمْ تَكُنْ فِيهِ كَثُرَ وَقَتْلُهُ خِلَافًا وَظَهَرَ التَّغْيِيلُ مِنَ الْمَدَائِدِ وَأَمَّا عِلْمٌ أَيْ حَقِيقٌ

وَأَنْ تَحْمَدُوا الْحَمْدَ لِلَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ الَّذِي لَا تَأْخُذُهُ السُّجُودُ وَلَا الْقِيَامُ وَلَا يَسْهُوُ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ وَأَنَّ الْإِسْلَامَ دِينُكُمْ يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ وَأَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ الْعَظِيمِ الْكَبِيرِ

(المادة الثانية عشرة من مرسوم)

5

27



فصل فی بیان احوال و سیرت ائمه

LM



بقوله ان وضعت **قوله** الى ان فها م في ذلك يقول البعض وقوله انك اي لمعنا **قوله** المعنى فان تنازل على السابق  
 بل انما في قوله **قوله** انك انت لعلك بالاشهر وايضا في قوله **قوله** انك انت لعلك بالاشهر وايضا في قوله **قوله** انك انت لعلك بالاشهر  
 ومقتضى **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر  
**قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر  
 ايها هو **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر  
**قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر  
 على الزوج الثاني **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر  
 ولو اقرت او اكرت ومكنت هي فلا ياخذها لتعلق حق الثاني بها حتى يتبين من الثاني اذا لا يقبل اقرارها  
 عليه بالرجعة ما درست في عهده لتعلق حقه بها اما اذا بان منه بنحو طلاق او فسخ او موت فمقتضى الاول ان لا يقبل  
 حقه فاما المقتضى الثاني في احوال كالموت بحرية فنتم اشتراط محكم بحريته واعطيت وجوب الاول قبل قبيلتها منها  
 لم يولد له الصداقة منها بعينه وباب حقه بالتمسك الثاني حتى لو ان حق الثاني رد لها المهر لا يتنازع اهلها في قبوله  
 اذ كانت او مكنت محمولة بسبب ذمها في الثاني او بتكليفها به **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر  
 شرع الا ان شارب لم وانما وجه امارة كانت في حباله زوج بان ثبت ذلك باقرارها به قبل ملكه الثاني او كان  
 اياها مملوكة او ببيته فادعى عليها ذلك الزوج الاول بقا مكاهه وان لم يطلقها فالت محسوب فاذا امر عليه ان  
 وانقضت علقها منه فقبل ان يحل الثاني ولا بعينه بالطلاق فالحلف انه لم يطلقها اخذها من الثاني لا انها اقرت له  
 واقرارها له بها هنا مقبول بخلافه فيما من قوله ولو اقرت او اكرت ومكنت لان الترويح فيه ثم اتفقا على الطلاق  
 والاصل عدم الرجعة بخلافه هنا **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر  
 تحت حمل لا رجل فارعى ازاها زوجته فقاتل طلقني وانك فيك وفيها ايضا واطلاقها في شكل  
 لتعلق حق الثاني بها فكيف يبطل مجر اقرارها انما لم يدعى الطلاق مع تكذيب حاله بتكليفها الثاني انك  
 ومنه **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر  
 رجلا بانها ثم اقرت برضا محكم **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر  
 انتهى واعتقه الا ذريته وبغيره وانما العلم الحقيقي ايضا فقالا بقبولها **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر  
 به ولا يثبت ذلك بالقبول فان وجد اصله لم تنزع منه حتى انتهى وقوله ولا يثبت ذلك بالقبول في كلام القاضي  
 ما يشهد له وليه من التسمية عن بعث رضا عجزا ان تكفيها الثاني برضاها كما قال اهلها بالرجعية وقول  
**قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر **قوله** انك انت لعلك بالاشهر  
 (مسئله عدد ٢)

والله اعلم



[illegible]

قالا لينا فاسي مقلا  
عن



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



و ربيعاً بواقي

من المصنف في نسكته **قوله** ولا يرد عليه بغير سياق العبارة يدل على ان قوله ابدل او حق الموت كما اورد في احوال وقت  
الوفاء او بقية شتمها فانظر ان قوله مطلقا لا يرد وما حصل الدفع انه لا يستبعد في النفوس كما انما يدل على الاربعة ويؤيد  
قوله للمقال **قال** اول قول في اربعة اشهر اي مقيدا بالكثر منه اربعة اشهر ولو بمدة واحدة لا يصح المطالبة كما فعله المشايخ عن  
الاسامع وفي كلام المروماني ما يدل على اربعة وقال في معنوه المدة لا يتم لا يوافقها وقطع طرفها من الوطى في اربعة المدة المذكورة  
بما كان في المصلحة كما بين الرفعة في ذلك بان فضيلة المصنف انه لا يطلب من المصنف المطالبة وصحح به الحارثي وروى  
تتالي لان الاول في الاول لا المطالبة فيه والثاني في الثاني فيه مطالبة والاولى على تركه الوطى مدة على ما اكثر منه اربعة  
اشهر كان موافقا والاربعة في ذلك كجلاء لدية فلو حلف لا يطأ مائة وعشرين يوما لم يحكم بايدنه ثم حال ابل اذا مضت  
اربعة ايام لدية ولم يتم ذلك اذ لا يعقوب بعض الالهة في قبلي في كونه موافقا لدية عليه المصلحة واعترض من جعله في  
الحكم بايدنه طالما لا يرد عليه خلافة في الغالب على النطق بالعادة ان الاشهر الاربعة المتوالية تنقص من مائة وعشرين  
يوما وعلى تسليم غلبة النطق بذلك فلا يتوقف الحكم بانتهى على مضى الاربعة بل ان شتم ينقص حكم عند فراغه مائة  
يوما ولو بمدة تزيد بضعهم كما بنى في اربعة المطالبة والرفع الى الحكم في اربعة مائة الى اربعة مائة وخمسة  
سنة في اربعة **قوله** تتالي والثاني يولد من اربعة اشهر اما على ما في الاربعة من وهو انما يتحقق في بعض الاربعة من  
الاربعة لانه قيل يولد من بعد من اربعة اشهر من اربعة اشهر وقيل من اربعة اشهر من اربعة اشهر وقيل من اربعة اشهر  
عدي في اربعة اشهر من اربعة اشهر وقيل من اربعة اشهر وقيل من اربعة اشهر وقيل من اربعة اشهر وقيل من اربعة اشهر  
لما انهم وان الى يتعدى على ومن ثم قال ابن القلاء **قوله** نقل عن غيره انه يقال في من اربعة اشهر من اربعة اشهر  
دائرة مبتدئة ومن ثم قال **قوله** مع نقلنا لطلب او المطالبة والرفع الى الحكم في هذه المدة **قوله** انهم  
وهو كبرية كما من **قوله** لا يرد عليه يعني ان صيغة المصنف والامتناع انما يقال في من يتعدى على من في اربعة اشهر  
فخرج عن غير المختار كما لا يجز عن الوطى في قوله انما وبل يتبع في الذي هو هو الذي صفة قوله ليعتبر  
في القول هذا فيه اذا اعتداه من صيغة الامتناع يقول المصنف كما هو شأن المطالع سواء كان منه مختارا  
او غير مختار فاذا قيد بالمصلحة بما هو بالعادة يقال ما هو قوله ما عليه ندر في **قوله** ولو لم يكن لها عطف في قوله  
بأنه في اي مختار لو طأ وفاعله قوله حلفه **قوله** لا يرد عليه من الزاد في **قوله** لا يرد عليه من الزاد في **قوله** لا يرد عليه من الزاد في  
ان صرح مرة في الليل فسمع امرة تقول **قوله** نظامه هذا السيل واسوة جانبته وان في ان خيل الى اربعة  
قوله الله لو لا الله الخ اربعة **قوله** من هذا السيل جوانبه خافه في اربعة اشهر **قوله** في اربعة اشهر **قوله** في اربعة اشهر  
بمعنى ان يقال من اربعة اشهر فقال عمر لا يرد عليه مفسدة كم اكثر ما يقصر الحرافة عن الزاد وروى انه قال انما  
نقل من يصير من اربعة اشهر وفي الثالث يقل صبرها في الرابع ينقص صبرها في الخامس الى من الاضداد



وہاں سے آکر اپنے گھر پہنچا۔

وَقَدْ رَفَعْنَا فِيهَا ابْنَ مَارِيا وَفَعَلْنَا فِيهَا دَافِقِ الْفَيْسِ الْمَصْحُورِ  
ذَلِكُمْ يَوْمُ الْحُجَّةِ الْكَبِيرِ







قال في شرحه الا ان شاء الله  
اعني بقوله كان قال لا ادخل ولا اعيب الله ارجح شفعني بغيرك والبرح فلما نهى ان يذكر بغيرك وفيها واذا قد استخف فاناد بتعديده  
جميعه لم يكن من ادراكه لوقال لا يستحق في الايمان وهذا التفصيل هو ان لا يشرى بها وبه من دفع استحقاق جميعه لذكره في حق الله في النظر في ما  
الاطلاق وقصده قول جميعه ان الذكر عند الاطلاق يحمل على جميعه انه لا يكون له ادراك في ذاته لا يثبت بالادراك حقيقة وبه تفصيل في حقنا وقول ابن الترمذ

كان مولى اهل البيت على كسفة وهو قضية قوله قبل اي شفعته اذ هو المولى منه وانه اذا قال لا ادرك جميع  
الذكر قبل منه ظاهر بقوله اذ هي اي كسفة المولى منه اي من الذكر فما وقع في بعض النسخ من قوله منها مسمى من الغاي  
وقوله لو ان الله اى انكس وقوله لم يحصل مقصودها اي انزوجه علمه على انهم من قوله بخلافه في بعض النسخ ان هذا خلافا  
ما سبق منه ان المولى من المولى كسفة اذ لو ان الله بقوله لا ادراك لك بذكرى واذا كل الذكر حصل مقصود الزوجه  
بتعديده كسفة ولا يصير هائلا في مادة **قوله** اي ما تركب منها معنى كان ما ضيا او مضيا وما غيرها **قوله**

كل شيء من اهل البيت  
ولا ادراك له ولا يثبت  
في الايمان

لعمري ان الله باجماع الاصحاب فلا ينافي في ذلك نصرا له لا ما يصير **يقبل** نصرا **قوله** وبالطريق الذي قال  
في الكثرة الذي هو بازال كرون غير **قوله** وحله اي محل هذا التعليل **قوله** كائنت قال في شرح المخرج كذا في التبيين  
وفي شرح الادب وبحث ابن الترمذ وغيره ونقل عن قضية نص الام انه لو ان الله بالعلية المولى في المولى من  
قال في شرحه الا ان شاء الله ولا ينفك المشتق من مادة **قوله** فلا كان او يصير او اسم فاعل او مفعول كذا في كسفة او  
انكس او لا يقع مني كسفة او ليس من انكس لك وانك يميل في فركه خلافا للمعنى بالاولى ولا يكون في حقيقته مني

او يكون في كسفة نظيره اس وان كان كناية هذه الاخرى مقطعة الى كونها تعديدا لجميع الاشياء المذكورة في ذلك  
انه ينبغي قراؤها من جهة المعنى النطق بهذا القول استحسن كذا ذكر هذا الثاني المشايخ وفيه نظر فقد  
صرحوا بان الله انما ينبغي كناية عن المعنى المستحسن حيث لا حاجة الى التصرح به والا فقد قال صلى الله عليه وسلم  
لما علمنا بكم ما في حقيقة صرحه هذه لا لفظا علمت عليها عملها بل لتوحيده في واحد منها اذ لا يحمل على جماع لكن بحث

الاذن على انه لو ان الله بالشرح الذي هو من لا يحتمل اللفظ والحق في نفسه وفيه ونقل عن قضية نص الام انه لو ان الله بالعلية  
المولى في الدارين وفيه **قوله** ان كان له شفعة ثم خلا الى اذ دخلت شفعتي في فركه وتوحيده التوحيده من الله  
ومن ينفذ انه لو ان الله باجماع جميع المذكورين انتهى **قوله** وهذا هو المعنى اي ينفذ مولى اذ لا يحصل العلة الا بقران  
البعاء **قوله** نظيره في التحليل وفيه فتي التوحيده بالشرط بالشرط انتشار الذكر فيها كالتحليل **قوله** بجميع  
لأنه لا يجمع منه حصة اي الباع بان باعته بتمام او بشرط كحيا والمشتري وانما ادبر قال بكلمة ان من ولا جميعه

فان دفع ما فيهم خلافا في ذلك **قوله** وكان قد ظاهر وعاد الى قوله فكان كالتزام اصل العلق قال في شرحه الا ان شاء الله  
ولو قال ان وطيتك لعلني هو من طهاري فان كان قد ظاهر وعاد مولى سموا حلفا ماليا لفظا واما بذكره  
وان من منته كفاية لفظا وفهتق ذلك العهد وتجييل علقه عن لفظا وفيما ذكره على حجب الظهار والشرع بالظهار  
وهو صانع له من منته في ان وقع اي العلق منه اي من الظهار **قوله** لا يثبت فيه بقوله فاذ ظاهر جواز مولى  
ان ظاهري في حقك فاذ ظاهري بان يقول انت على لفظها **قوله** لكن عن الظهار انما قال فيكون حجابا في

قوله ان من منته كفاية  
للفظا وفهتق ذلك العهد  
وتجييل علقه عن لفظا  
وفيما ذكره على حجب  
الظهار والشرع بالظهار

ان ظاهري في حقك فاذ ظاهري بان يقول انت على لفظها **قوله** لكن عن الظهار انما قال فيكون حجابا في  
من ظاهري في حقك فاذ ظاهري بان يقول انت على لفظها **قوله** لكن عن الظهار انما قال فيكون حجابا في  
من ظاهري في حقك فاذ ظاهري بان يقول انت على لفظها **قوله** لكن عن الظهار انما قال فيكون حجابا في



من لا أصحاب بان كلامهم في الكلام الكفوف منه ما يصير به مولى وما لا يصير واما تحقيق ما يحصل له الحق  
 فاما جاء بطريق العرض والكفوف غيره فهو من تحقيقه ما ذكر في المطلق ويتحقق عطف ذلك سعة المبدأ  
 حيث اقتضى التيقن تقديم المبدأ وتعليق الحق بمبدأ بالوطى كما نال من ذلك فلا مقتضا قد  
 يكون بنية الحق وقد يكون بنية كلامه ويكون غير ذلك فلهذا نقضتم انتهى القول في تمامات الكلام

ان بحثا لمرافق والاعتبار من اصحاب ما وجدت الفقه فيهما **فان** الاول انه اذا حصل الثاني اى الظاهر  
 يتحقق اى الحق بالاول وهو الوطى ان تقدم الوطى على الظاهر في هذا يصير مولى **فان** والله اوه حصل  
 وهو الوطى يتحقق الحق بالثاني وهو الظاهر وعلى هذا لا يصير مولى لان قبل حصول الاول ان الذى هو  
 الوطى لا يقع لانه لا يرتب عليه الحق وبعد حصوله لا يخفى من حصوله مرة اخرى او حصوله كذلك يرتب  
 عليه شئ لانه حصل اولا وهذا التعليل معلقا على مجرد الظاهر فكيف ينبغي ان يترتب هذا التمام عطف  
 ان كان تقدم الوطى **فان** تقدم الثاني **فان** الاول اى الوطى وحق له مقارنته الثاني لانه اى الاول

الثاني هو الحق  
 انما هو الذى يرتب  
 عليه حصوله مرة  
 اخرى

**فان** لا ايداء مطلقا لعل وجه احتمال ما الى بر وعدم احتمال الجميع الثاني الذى لا ايداء فيه كل بنية  
 في قوله وهو انه اذا حصل الاول مع وجه الاحتمال لا يحكم بالايضا الشك وقضية مرعاة هذا  
 عند علم انه يتحقق الحق على تقدم الوطى على الظاهر فان لم يتقدم فلا عطف ونوع فيه بان  
 ما فهم **فان** قال ابن السكيت في النهاية والوجه كما افاده الشيخ في شرح منجبه انه يكون ان ولى ثم **فان**  
 قياس ما فهم قوله ثانيا اى الذين حادوا ان زعمهم انهم اوليا ومنه ان كذا هو قائل لان الشرط الاول  
 شرط لثاني وجزاؤه كفى فانه الشيخ في شرح منجبه فان تقدمت من بعده او قال ما وردت مشايخا  
 فانهم انه لا ايداء مطلقا لكن الاول وفق ما فهمه ايداء قل يا ايها الذين آمنوا من قبل الشرط الاول شرط لثاني  
 وجزاؤه ان يكون مولى ان ولى ثم **فان** قال ابن السكيت في شرح منجبه في حاشية شرح منجبه  
 قوله الشيخ فانهم انه لا ايداء مطلقا ما هو من كلام السكيت حيث قال ولوردهم فقال ما وردت مشايخا  
 فقياس ما قاله السكيت فيما اذا قال ان دخلت فانت طالق ان قلت في هذا ان لا يقع الحق الا بان عطفها  
 ثم بقاءها من غير بيان لا يكون مولى لانه اذا تقدم الظاهر دخلت العموم وان تقدم الوطى لم يصير الوطى  
 بغير محله في عليه فلا ايداء انتهى وبما هو ربا اندفع المشكوك الذى للمناظر **فان** وبما انه ان الوطى  
 حاصل هذا البيان ان الله ان داني بين الامتياز والمناسبة اللذين هما شرعيان لا مطلق المناسبة  
 بين الشرط والجزاء انما يكون بين الشرط والجزاء مناسبة وانما هو كذا في الاتفاقيات وهذا  
 ظهر من كلامه ان هذا البيان من العجايب اذا حاصله لا يخفى باذنى طالع ان ولى

فانما هو الموت







[illegible]















[illegible]

في قوله لان الاصل في قوله طريق ذلك اي لما في المتكلم من بعد هذا اي قوله مع بقائه المتكلم  
في سلامته قوله لان لا يمكن في عطف على قوله لان ايضاً عليه لقوله وصوم فقل ان قوله المعطوف عليه

في قوله وهو انه كقوله في الحاشية قال في شرح الانشاد وقضية كلامه كما صلب بقا للمهرج والمناجاة ان

اللفظ هو ليس مثله لفظة تروى واعلم ان كجوهي واعلم ان كجوهي والبلقياني في الفصحى وصوبه الترشيحي

بِئْسَ الَّذِي عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ كَالْبَغْفِيِّ وَالْقَاضِي أَنَّهُ مَقْبُولٌ وَجَنِّدَهُ بِهِ الْبَلْعِيثِيُّ فِي تَقْرِيبِهِ لِمَا وَكَلَّمَهُ فِي أَكْثَرِهَا <sup>صَلَام</sup>  
 الْكُلْبَاءُ النَّزُولُ لَهَا الْوَلَدُ وَيُطْرَقُ وَهِيَ تَحْتَ أَشْجَارِهَا لِيَتَنَوَّعَ بِصَوْنِهَا التَّطَوُّرُ وَتُخَفِّضَ صَوْنُهَا عَلَى النَّسَبِ

في الكون والخلق لها بالكلية ي وطى زوجته مع استحقاقها الى النهج حبة مصوم التطوع و هذا هو ما على الترتيب  
موصوم النخل مع مضمونها التي و بها ان لا من في المصوم انه يحيي <sup>منه</sup> على الزوجة ان تصوم تطوعا او قضا

نقصه من الغل في حق الله تعالى في المصوم انه يحرم على المتروك ان يصوم بطريق او فصلا  
بوسدا ونحوها حاضر الابدان في العلم بفساد **قوله** لا يمكن وعلمه عما **قوله** بخلافه اي ما عجز المصوم فاقطع

هنا على التمكن فقط **والعلم والشايع** وينبغي **المادة** ويتطهر **صوم** في **فروع** و **لكس** **المادة** **فقط** **ينبغي**

[illegible]

البرع منه من حق قضاءه ونحوه وكذا قد يمنع وهو لا وجه وان شطبه ان مركبتي كسر الفاضل  
ولما لم يرد تحليلها اي الالهة والاعلام والادوية لها قيل في الانفراد وشرحه فان قلت الاشهر الاربعة ولم ينقل

قوله المزمع عليه اي لا علم به والخطاها فالحج المبرور وشتره فان كنت الاشتهار بالحقبة ولم يتكلم  
 بطريق البرهانه لولا الملك عن الحق المعلق عنقه لا لولا هي سبوا عما قا اوسع او هبة مع قبضها وهي التوضيح المعلق

طالما بالذي بينونة قبل تمام الحقة وقد لم يزل في وغيره المفضل ما عندنا والملك ايضا طالما بينة هي اي الزكاة

التي لم يكن لها ان شاء الله فلا يطالب بها لان الحق معها كما لا يخفى بالحققة ومن ثم كانا نطلب ملائمة الاستدلال

ولا يطالب بالرهنة ومجفونه بل يندب تحف فيه بخلافه ما لفته والطلاق فاذا طلفت وافاقت ضيقه  
انتري في المراسم بالقرعة  
انتري هم

بأن سكنوا قبل دخول الجانم تخفيفا ثم هزفت ليليا كدبت قبله وصار يقى من الجانم ساكنة بالبيت  
ما وسكنها بعد كسرة ثم وها الجانم وبقاكت الماء فبذرت له المصلحة فحزفت له الماء **فبذرت**

لها تبيين الصراط وتضيئته اخطرت ود الطيب بين النعمة والطلاق وهو التذم في الرواية والسماح في موضع  
وهو لا وجه فردا للاحقة يتم الظاهر المنفعة في الدنيا والآخرة والنفع في الدنيا والآخرة والنفع

لَمْ يَفِي لَدَايَةِ وَالْفَخِ الْمُرْتَدِّ عَنْ نَفْسِهِ وَأَغَاظَ الْقَبِيحَ بِأَنْفَعَةٍ أَوَّلَهُ لَدَا هُجْرَتِهَا فِيهَا وَحَازَكَ مِنْهَا الْمُطَاظَابُ

۵۹۸



[illegible]

۲  
۱۵  
۸  
۱۰  
۲  
۱۱  
۱۰  
۱۱



ظهر ان ما قاله ابن قاسم ومن صوره الاميل ولا اطالك الا في النسخ غير محلي وعليه وان لم ينزل في مشي  
 لانه نظير ما تقدم في هيئته قبيل المفضل في محلا تخرج الى ما ذني ولا الحيلة الا في مشي فان قيا سها تعلق  
 في ذلك الحلال اليه في اول الايلاء الا ان يحكم والمثاني ويجاب بان ثناء الايلاء على ذلك في هيئته بها  
 ثناء الحضاوة التي هي السبب في حكم الايلاء فليكن هي المسئلة وليجوز ان يفتي بقوله فان قيا سها تقدم في قول  
 ان في اول الايلاء ان يثبت غير منسوخ او حكمه في غير مشي ففي هذه المصرفة اختلفت حيث وانحلت اليه  
 وقوله ان ثناء الثاني او غيره ان كلمة في مشي وضعت بان لم يثبت وان انحلت اليه في سلكها ان وطاها  
 في غير منسوخ حيث وانحلت اليه وان وطاها في غير منسوخ حيث وانحلت اليه في سلكها ان وطاها  
 او ليس بخيار كما في المسئلة المتقدمة في علة الحكم فضلا عن ان يكون حليها فالحق ما حكته الله كما نقلنا  
 ان في قوله ما يقال في كماله من الشاكويين في حقه من ارباب الفقه عبادرة الوضوء الطرف في ثنية القادر في  
 باداهم بحقيقة في القيل مختارا فيدخل الايلاء في ثنتين مصنوعه بالاداء اهل لا يطاها في قبليها مصنفها  
 به وبما لا يطاها ولم يقبل كذا قاله الله هذا لكن قال الله في شرح الاستاذ فان قال لا يغيب ذكرها او يحقره  
 فلا يكون بين ان تكبره ولا وان قال ان ادخلت وغيبت مثلك فان تركته احواله فاستدل خلت ذكره دون فعل  
 منه وان كان عالما حصل في الفقه ملك الحلال ولو لم يكن فاسيا او جاهلا او اكره على وطاها او حتى فوطاها محبها  
 فتحصل الفقه في هذه الصور وبسبب الايلاء ويرتفع عنها من الخطا البتة ملك الحلال للمعاني ويطهر منه  
 ما في عمله من علم حيث اما الاول فلو صرح بها الى حقهها واما الثاني فلعدم فعله في الاول وانحلت له فيما عدا  
 وان كان المحب هنا كالماتل لان وطاها كوطاها في غلبه الاحكام وفارق سقوط حقه لعدم حيث وان كانه  
 بان رعاية المفضل الصحيح في حقوقه في حقه استند منه في حقوقه لا وفي بدليل صحة غسل الذميمة في احسن الحكم  
 ودر عبادته ان الذي لها ثنية هي في فلو وطاها بعد ذلك كما حالها حالها عاقلة في حقه وانحلت اليه وانحلت  
 البليغ في حقه في الفقه مع عدم حله لا اليه في ما نه من من ثناء اليه في حقه من الوطى فيلزم المحل في حقه  
 او في حقه واجاب بان حكم الايلاء بسبب به في الذم ولا يثبت حكمه اى سوا في ذلك المسئلة الاولى وما قبلها  
 فلا فالان في البليغ في الفقه وعلى هذا فيه من ثناء مع المصرفة الثانية وهو قوله وبما اذا حلف  
 الا ان يحل ما ذكره هذا على محو ما ذكره من قوله واجاب في هذا فان قال ابن قاسم ان قوله مكنته ففعله في ثنية  
 لقوله فان لم يدر عدم حصول الفقه بطريق حكمه الخاص في في نظره انما يبين بقوله شرح الروض عقبه فقال  
 وانما جعلت هذه الاثنية او اضبطها ما صيها او حكمها او في ثنائهم حيث وان يجب كفاية في تحلل اليه في ثنائهم  
 ما فيه وان جعلت الفقه وان في الايلاء وهو في ذلك الذي مكشى وغيره انتهى ان فاسدا في لم يفهم في قوله

او على ما قاله لم يها  
 سبب على رايه وما ذكره  
 في شرحه في الاثنية  
 معنى على ما قاله  
 كما قاله في الفقه



في هذا

حيث ان ما قاله بنو علي ما اصاب الساجدين كما ذكرنا فليبقا على فانه يتوقف على نوع سبي فبقوله قوله فليبقا  
 كرها في قضية لقوله فان اريد عدم حصولها باطل او استدل بالثبوت من غير ما اذا اختلف في وجوبها  
 او لا مطلقا بل بقيد على قوله كرها انما يباح وما اذا عطلها بعد ذلك عا حيا فليبقا ما ذكره في شرح الارشاد  
 محمد فانه قد ضل عليه جدا واحدة الحق في قوله بقيد ما سبق وهو قوله لا يجوز تحليها منه <sup>قوله</sup> من يبيع كذا  
 المطلوب في قال في شرح الارشاد فحسب لغة معه لا من ادعى عن محققين فاما في قوله لم يجب لثبوتها لكن  
 لا لان المطلوب بها الحق وهو محقق مساوي غيره من الاعتدال انتهى <sup>في جواب</sup> وجوبها حاصلها ايجاب  
 والفرق من حيث هو لا فرق بين ولا يترد وهو مقتضى الشارع وذلك ان مقتضى وجوبها لا يترد في قوله  
 صحتها كما اجمعوا عليه وتجب الحشم على ما لا يسيطر لولا ذلك فاما مقدم ما استثنى عليه ابن قاسم ان يجب المبيع  
 في غاية القوة لا يردك بالتمام في الاعتدال به وانما يجب عنه غير ذلك وجوبه يجب في سيطر انما هو  
 من صحتها لغة انتظام الفقه فان ترك الفقه حتى مضت طوبى فاما لم يبيع مبيعا في لغة انتظام الفقه  
 فيها فلا يبيع المطلوب بعد هذا لان عدمه من نفسه في ذلك يقتضي ملاخضة المكان الذي دون مبيعه فليجب عليه  
 في غاية السقوط انتهى على ان قوله لا يبيع من نفسه في ذلك يقتضي مكانا الذي هو حال مبيعه لانه لا يباع الا في مكان  
 ها ايضا فليحق وطهر ما وان لم يكن ها ايضا فليحق وطهر ولا واسطة بين المحرم والحلال بل في المكان الذي قد  
 في قوله ولقد جاز في نفسه ما ذكره بقوله <sup>في جواب</sup> ولكن ما ظهر بيان العشر في هذه المستعان بعدم  
 مطالبة به اي بالوطى <sup>قوله</sup> مرة فغيره من قوله ثم اذا لم يبيع طاف به قال في شرح الارشاد الواجب ان  
 يفي ببيان اذا اختلفت لغة الناس او اللغة في ان لم يبيع لانه عا من عن الوطى فلم يملك واما اهلوطى بل في ذلك  
 لانه به ينافي الذي لا يوصل باللسان ولا يحل بها ان يستعمل لان الذي على هذا من متيسر وكيفية الفقه  
 به ان يقول اذا قل شئت فقلت وتيا كذا ان يبيح ويدست على ما فعلت وبعد قل رتبة على الوطى يطالب به  
 او بالطلا في من غير استينا في مدة تحقيقا لغة اللسان اما اذا اشغى عنه او منوطا بعد الدخول فلا يقبل  
 في قوله لا يبيح فليقتنع بغيره اللسان فيقول ثم اذا لم يبي بلسانه لعجزه عن الوطى ما لم يبيح كما يظهر ما ذكره  
 في شرح فلا اهتياج لغيره ابن قاسم ما نقل عن الروض وشرحه كلامه في الشك بالاحتمال ان المطلوب  
 معنى قوله ثم اذا لم يبيح اي ثم اذا لم يبيح بالوطى عند الدخول طاف لغيره بالطلا في ان يبيح على ان  
 الكلام في اللغة في الوطى فكيف يبيح في غير هذا المعنى <sup>قوله</sup> فيما اذا طاف به يجب في اللغة من كلامهم ان طاف  
 يجب لا يقتضي حكم الايداء وان لم يبيح بعد الايداء وقبل يجب ان من يمكن فيه الوطى وهو كذا في هذا فاما  
 بطله حيث لم يبيح في ذلك رانته واليه اشار الشافعي فليقتلوا لولا فقد سئل في قوله لم يبيح قوله منه كذا  
 والزم

الرافعي رحمه الله







وادعهم ضاحكاً لانه قد كان غي وكبر وليس يفتقد من يتقدم باجرهم وجاءوا الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 وهو يقرأ وفهم من مثل هذا الى ما يكون سبباً في عودها الى زوجها بل قال لها هي حمت عليهم فلو كان حتماً  
 لا وشبهه الى الكهنة او ما ينال تحلل له بمقتل لا حرمه بتجديس مكاحله فتوقفت وانهضت له للموت وبعث اليه  
 طلاقاً لا حل بعد له من جهة ولا بمقتل **قوله** لا ذلك الاسلام عطف على اهل بيته **قوله** وقيل لم يكن طلاقاً له بل كان  
 ايم لم يكن طلاقاً من جميع وجهه الطلاق بل كان طلاقاً من وجهه وغني طلاقاً من وجهه كما بينه بقوله بل لتبقى  
 معلقة اي بالنظر لا ذات اي لا تكون الحرة صاحبة زوج ولا ذات خلوة عن المكاحل حتى تنكح غيره فتقوم ذات مطلق  
 على قولهم معلقة **قوله** بعد المودع اي ما ياتي ان عيكة بعد فراغ طهره من امكان نفقة **قوله** بل كبرية بمقتل **قوله** وبمقتل  
 عطف تفسير لقوله احالة الله **قوله** لولا خلوا لا عتقا وعن ذلك اي احالة حكم الله **قوله** عتقا لا لتبعية عطف على خلوا  
 ببعض لو كان اعتقاداً له احالة حكم الله لا كفر ولكن قصية الكفر لم يكن التبعية محتملة من ذلك الاقدام وغيره بان يكون  
 اد قصية من الاحكام محتملة للاقدام فقط احاطا كان محتمل له ولغيره الذي هو التحريم المشابه للتحريم لم يكن كفراً **قوله** ومن ثم اي من اجل  
 ان هذا اظهر في قوله واحتمال التبعية **قوله** منكم من القول ونزولاً قال الله تعالى وانهم لم يقولوا منكم من القول  
 اذ الشرح انكروا ونزولاً عن حق فان الحن وجهه لا نسبته لام **قوله** وسببها اي سبب نكاحها اي سبب نكاحها كثره **قوله**  
 اعطا صهرها وهي خولته بنت ثعلبة على اهلك وفي اصحابها وخبرها فاشكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لما طاهر من زوجها منها وهو وس نزلت فاصابت قال صلى الله عليه وسلم فكم من مرة مررت بها فقلت انظر في امرها فاني  
 لا احبر عنك فاجابها بذلك ايضا وهكذا هي امرها فلما استأشكت الى الله فانزل الله تعالى انك لا يا **قوله** ومن ثم  
 اي من اجل ان الزوجية ومطلق المهر من غير محرمه مع التحريم المشابه للتحريم وجبت هذا اي الزوجية مع التحريم المذكور  
 العظمى ونعم اي الزوجية مع مطلق المحرم **قوله** فكم من مرة مررت بها فقلت انظر في امرها فاني لا احبر عنك  
 وهو نكرة عن المكره ويجاب بانه صلى الله عليه وسلم لم يرد على كراهته لانه من جهة من دفع نفقة او غنى  
 وقد استأشرت بعض نكاح الى الاشكال لا كذا **قوله** وصبي وثقوه معطوف على قوله اجنبي **قوله** وهو محبوس ونزول  
 الائمة ثم يكتفى بها  
 او ما من وقوا في من انتم تحقيق قوله ومحبون او ما من في قوله الله وتعليقه كقولهم ان دخلت من قوله فقلت  
 بل مكرها صم ولو في حال حبونه واختياره في ذلك يلتفت الى ما نقله ابن قاسم في الموضعين **قوله** حصل اي الطهر اذ المودع ولا  
 يحصل الا بما سلكه بعد الاقامة كما ياتي **قوله** ولو هو في نكاحه لا ينسب ذهابه الى كونه او لم يكن الا ان عاده المعص  
 بان لو يفيق ان وان يجهل وعفا على محبة الاسمية عند الكفر فيمن ذكره رفقا **قوله** وكونه مبعوثا وانما لم يفيق  
 خبره ان يكون الذي ليس به اهل الكفاية فلا لا اصحاب الرأي وهم مخفية فانهم شرطوا في التكليف حصول الشرط  
 كما ذكره الشيخ ابن ابي حبيب في مخفقه **قوله** ومن ثم ومن اجل ذلك فافهم وبهم مخفية بنبه المعص عليه اي على ذكره من في قول  
 ان لا يكون مستأشرا

وهذا اي الاصل  
 على احالة  
 اد قصية من الاحكام  
 المحرم

وقوله وانما كرهت  
 على حرام اي لوقوع  
 التراجع انتكاح  
 هي ثم مجردة عن  
 التبعية  
 الائمة ثم يكتفى بها

ان لا يكون مستأشرا











طاعنا لرجال بلحقا لا الحق بل لرجال **فقد** ولم يحجج اى اخصه لعل اى قوله بل لرجال لهما ما ينفذكم  
 لا لنا فقتله امنن قوله فاما بل لرجال لم يصح مظاهرا لى بل لرجال فاصحا ان قوله اى كذا انا ههنا انتم اى

07

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



الطلاق  
في جميع الأحوال  
في جميع الأحوال

الطلاق

كانت محترمة فيبقى ان يكون هذا مثل ما سبق من قوله ان الله ان يطلق امرأته فليطلقها  
بشرعي لفظه قال في شرح الا وشاردا اما في الاولين فليقدم استقلال اللفظ لا لفظه عنان  
بالفصل بينهما مع عدم فصله انتهى اما عند بعضنا في ما فيها عدا الأضحية وهو ان كان الطلاق  
فلا نه لم يقصد به لفظه ولفظ الطلاق لا ينفرد في الظاهر كما في في الطلاق وبحث الرافعي في هذا  
بكل الاض فقال ويمكن ان يقال اذا خرج كظها من عن الصراحة وقد نفى به الطلاق يقع به طلاق  
ان كانت الاصل حقيقة انتهى قال الشيخ الاسلام في شرحه على مناهج وهو ان بحث الرافعي في  
ان نفى به طلاقا غير الذي وقع وكلامهم فيما اذا لم ينفى ذلك فلا منافاة انتهى قال الله  
في شرح الامام و قد ينظر فيه اي في بحث الرافعي بانه لا ينفى من من وجه عن الصراحة في بعض  
لما في كونه كناية في تلك الصورة لبقاء صرامته في هذه ان قد رأت بعد طلاق ولا لقائه ان  
لم يقدر انتهى وهذا من اشهر نصوص على صحة الاسلام بعد الصحة المذكورة وبالجملة قال ابن  
سليم وكتب بها شرحه اي شرح الشيخنا الرافعي في مسأ ما مضى قوله ان نفى به طلاق  
غير الذي وقع وقوله هذا الكلام افهم لم يعني وذلك لان الغرض انه لم يقصد ايقاع طلاق  
بقوله انت طالق فان نفى به الظاهر فليس في اعتقاده ايقاع طلاق ان الذي نواه بقوله  
كظها حتى فاذا لم يظهر بفرقة ايقاع الطلاق بقوله انت طالق فكيف يصح مع ذلك ان يقصد  
فصله اخر ولا فرق بين ان يكون عن الاول وغيره وبحث الرافعي في غير موضع انتهى نعم في  
يمكن ان يجاب عن بحث الرافعي بما سياتي عن شيخنا الشهاب الرافعي انتهى طاقا له ابن قاسم قال  
ابن الرافعي في النهاية واجاب الموالد عن بحث الرافعي بانه اذا نفى بكظها حتى اطلاق قد رأت  
كلمة الكتاب بعدم وبعينه كانه قال انت طالق انت كظها حتى في يفي صريحا في الظاهر وقد استدل  
في غير موضعهم فلا يلحق كناية في غيره انتهى فالشبهة لا وجه كلامهم من قوله ولا طلاق بقوله انما  
يفيق نية في قوله على الوجه الذي هو شئ في شرح المنهج وعلى بقوله لانه لما مضى  
الشيخ في حيث كل حمل الشيخ كلامهم على ما افهم في ذلك وقد استدل الشهاب الرافعي كلام  
الشيخ واجاب عن بحث الرافعي بانه اذا نفى في قال بعض المشيخين في قتيبي وفي هذا  
نظر لان كلام الرافعي فيما اذا خرج عن الصراحة فضا كناية وكلام الموالد فيما اذا بقى على صرامته  
فلم يملك قيا وانما طينت الكلام لانه صرامته بعض النواض لا يورث الا الذي هو الما تمام

وهو قوله في قوله  
به طلاقا

شيخنا الشهاب

وهو لا يقبل الفرق  
قال ابن قاسم قد  
يفتح كل ما في الصريح  
يقبل الصريح كما هو

اي بان لم يقصد



الحاج لاف محمد الطهاسم

[illegible]



ما فيها أربع الفود

وہاں سے

۱۵۵

عليه السلام حيث قال لا اذاعه عن حق بالهود فقط والاولاد او فتن لظواهر الامية حيث قال الله والذين  
يظاهرون وبن من الناس ثم نفوذوا واعتمدوا الفهم كسوف وعنده لموا فبقية التي هي من كلامه

الهي من مباحات الحديث **قوله** ان موضوعها الظاهر يدل على الوجه الثاني **قوله** ولا يغني في ذلك وهو ما افترقا قال  
في شرحه الاشارة اعلم ان المشيخي صرحا هنا بان الكفاية على التراسع طلم يطا، وفي باب الخصوم بانها

ولا يبا في ذلك  
اعيان العود  
ص

النفور واستكمل كونه في الظاهر وعلى التواضع بالإنسائها معصية وقيا سمر ان يكون على النفور في الحقيقة  
بما تم كلفوا بتجسيم العظمى عليه حتى يكفوا في اجابها على النفور وبيان النفور لا ان شرفا في اجابها  
هذه هي كانت على التواضع بالإنسائها معصية وقيا سمر ان يكون على النفور في الحقيقة

ان السود عاكفون على شغلهم فان لا يرون وفق من انظر وجه القود الا ان يحمل ان الصم مشغول عليهم واهل

٧  
عَبَّعَ فِيهِ اسْتِغْلَالُ  
وَحَدَّثَ

وَمَنْ يَكُنْ عَمِيًّا فَهُوَ كَاطٍ فِي الْمَعَادِ وَالْأَنْفُسُ حُرَامٌ وَالْعَوْدُ وَاصْطِلَاقٌ فَلَا تَأْمَلْ فِيهِ كَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ  
عَمِيٌّ الْقَائِي وَالْمَعَادُ الْمَقْدَرُ بِذَلِكَ مَنُفَسٌّ لَا تَمَيِّزُ فِيهِ وَالْعَوْدُ عَلَيْهِ مَوْصِيَّةٌ فَكَانَتْ مَبَاحًا فَخَاصًّا

فغير واجبة كما قاله الشيخ عليه السلام فانظر احرام فقلب على المسود فوجبت الكفارة <sup>في</sup> وفيه اي

وَمَا كَفَاؤُهُ إِلَّا نَفْسًا  
وَالْقَتْلُ الْحَدُّ وَالْمِيتَةُ

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

عَمَّوْنِ عَلَى الْفُورِ الْمَاءِ  
وَسَلَامًا بِهَا بِعَصِيَّةٍ  
وَسَلَامًا بِهَا بِعَصِيَّةٍ

فَيُظَاهَرُ أَنَّ عِلْمَ أَنَّ عَقْلِيَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي سُبُطًا مِنَ الْكَلَامِ وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ فِي مَشْرِجِ الْأَشْرَافِ وَيُقَالُ  
فِي الْمَقَامِ أَنَّ عَقْلِيَّ الْمَقَامِ يَقْتَضِي سُبُطًا مِنَ الْكَلَامِ وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ فِي مَشْرِجِ الْأَشْرَافِ وَيُقَالُ

التي سمعها العروا

وَأَمَّا فِي مَقَامِ الْحُجَّةِ فَإِنَّ الْعَرَبَ إِذَا صَلَّاهُ فَهُوَ كَمَا فِي الْمَقَامِ الْوَحْدِ  
فَقَدْ كُنَّا نَقُولُ فِي الْمَقَامِ الْوَحْدِ كَمَا فِي الْمَقَامِ الْوَحْدِ كَمَا فِي الْمَقَامِ الْوَحْدِ

الحق حقا كفى

بِوَعْدِهِمْ كَلَامَ آدَمَ إِذْ قَالَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ إِنِّي تَطَارَ فَمِنْ تَحْتِهِ يُهَوَّلُ لَكَ مِنْ دُونِهِ مُبْتَلًى يُفْتَكِرُ فِي كَلَامِهِ يَتَنَزَّهُ فِي عِلْمِهِ يَبُذُّ فِي كَلَامِهِ لَئِنْ لَمْ يَأْتِكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّكَ بِمَا أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ لَأَكُونَ مِنَ الْكَافِرِينَ

[illegible]

۵۷



انما يتلوه عقبه وانما اطلق ثم تقفده ثم لا يخرج كما يخرج به صاحب الانوار ونظيره المبلغ في الظواهر  
ويعا افعى به الموقوت من انه لو كثر بتعلق الظاهر بالذوق والخلق واقع عليه طلقة واحدة ولو وقع  
بالنفس تأكيد وبالبدن استغناء فاعطى كل منهما حكمه انتهى فتعوله سابقا ولو كان ذلك حال من قول  
وتعلم للتأكيد بتعلق بقوله فكرنا في لاجل التأكيد استادة الى ما قاله في شرح الامر شاهد انما احاد  
لم يتصل بقوله بان كونه في ذلك قولهم كانهم لم ينظر في استادهم الى ما قاله في شرح الامر شاهد وانما وقت  
قوله بنهم فعله او خرافا **قوله** اذا العود مستبعد وقوله مما افقته خبره يعني ان العود مما افقته ومقتضه  
على معنى مقتضيا للزم على الوطى او بالوطى بناء على مجدي واما في التقديم فتعلم لان احدهما يتبع ما كان  
وتأثيرا يتبع ابا حنيفة وفي مجدي لم يتبع هذا **قوله** عظامها وهو ان من بين الصامات **قوله** لم يبالى  
الظاهر الثاني على الله عليه وسلم هل وطر او غيرهم على الوطى فتعلم ان احدهما سأل لانا الصامات  
يرجعون في تفصيل الاصطلاح اليم على الله عليه وسلم فتعلم ان ما قاله في مجدي هو المقصود **قوله** وبما  
عدم ذلك اى الوطى ان الضم وان ذلك ثلثا او جبا لكثرة قبل المسعى فدل على ان العود سابقا عليه  
**قوله** تبينه العلم ان مرادهم اى وتبينه اى انهم كل هذا في الظاهر الموقوت اما الموقوت فالعود فيه  
بالوطى في احدى الاسان على الصحيح وتبينه اى ايضا انه يتحقق شيئا قاله **قوله** لا يتصل به لان  
ثم في اية الى قوله لانا ان الية في صور كثيرة منها الظاهر المعلق ان الية علم بوجود الصفة عن  
وجودها فان العود فيه انما يحصل عقب تذكره وعلم بوجود الصفة وصحتها والفرقة شرعا  
كما في اى ايضا فان العود انما يحصل بالاسان بعد انقطاع البعض وصحتها الظاهر الموقوت فان  
لينة بالوطى الذي قد يتراعى من الظاهر وحيث فيكون ان يكون ثم في الية لطلق الترتيبا علم من ان  
سعد تراف او لا لان المقدر قد يتراعى مع تراخ وقد يلقى بدونه ولو غير فيه بالافاء لكان محمولا على مطلق  
الترتيب ايضا اعم من ان تتراخ او لا ما ذكره وقد يفيض التراض على قول الخالف بان يقع عنهم على العطر  
او الوطى عقب الظاهر **قوله** ولم يراجع ولما جفها شيئا او غيرها **قوله** بالفرقة او بقدرها اى لغوات  
في الاول وهو مستبعد وتقد بالفرقة في الاخيرة بانها في غيرهما **قوله** وبما انما يتقد **قوله** انما  
يملكها بعد ما فاقته ولا كفارة حينئذ وفي الباقي لا عود انهم يوجد العود الذي هو سبب الوجود  
او شرطه **قوله** وصورتها انما لا يتصل بلفظ الظاهر الخلاق بل لا يتصل بلفظ طلاق **قوله** ونانغ فيعلم  
في انما لا يتعلم انت على **قوله** بان كان قد قامت يعني ان بين الفرقة قال ذكرنا انت ايضا في قبل طالق عود  
لان يمكن ان يقع لانت كظن من طالق فاذا ذكرنا انت قبل طالق يعنيها مثل وعلمه بقوله بان في تراخ



**قوله** تكريم لفظ الظهار اي وهو انهم لم ينفوا والامكان الطلاق لتقوية محكم **قوله**

وباني وهو قوله  
الاي وان طالت  
كلمات

فلا قوة من العلق محرمة وهو لانها عاج والركعة بانكسر التليل **قوله** بخلافه فاعلم التكريم اي في انك

حتى بدو التكريم انت فانه لا قوة ولا دلالة فيه ومع ذلك اعتقدوا بتكريمه انت معاً كيدوا فاعتقدوا كقول

عنه انك انت المتعلق ما فيه فلا قوة ومرة اولى **قوله** وبه متعلق بقوله يتضح الا في **قوله** ولا يثبت في كون غير محال

فله كفاية عليه وقوله انما اي الى وجهه **قوله** انما من قوله لا يستقام بموجب **قوله** رجمية اي حال

محمداً ولبايع اولها  
وهذا من اولها فخرج  
المعنى **قوله** واسترا

كمنها حقيقة **قوله** با صا لها بعبارة اي لا صلاح **قوله** لا يستقام وهذا هو الكفاية بالاساس فبعبارة **قوله**

الروان تقدم الارجاء  
على القول كفاية  
بشر في الرضا

والعصم ويحرم قبل التكفير في ظاهره وان عجز وهو طهر ظاهره كذا نقل عن محضيب على مشرعي ابي شجاع

وقد صرح في الشرح وشرحه في ارض الكفارات وعبارة **قوله** اذا عجز من ان يتم الكفارة على وجه

والمصالح بقيت اي الكفارة في ذمته الى ان يقبل وعلى شئ منها كما مر في المصوم فلا يظاه حتى يكف عن

كفارة الظهار انتهى وحل يحرم عليه ذلك وان كان المفتنة اجماع فيهم نظر والافضل يجوز ان يكون

كفارة الظهار انتهى وحل يحرم عليه ذلك وان كان المفتنة اجماع فيهم نظر والافضل يجوز ان يكون

**قوله** عليه اي على محرم  
الوطى في غير ذلك  
وهو الاعتقاد والظن

بجانب لا تقبل اي على محرم في موضع من مضمون الفتنة انتهى **قوله** انتهى حيث **قوله** الله قال في الاعتقاد والمصوم

فانما يظاهر لا تقربها حتى تكف بشكها اي عطلوا وانما قال صلى الله عليه وسلم عن ظاهرهم ثم وطئ

لا تقربها حتى تكف في الظهار عطلوا اما البقيد فيحرم الوطى فيه الى ان يكفوا ويتحقق المدة ولما قال الله

لغيره ان يصدر بها من عطلوا من عطلوا وبيان المقيد **قوله** ومن اراد التعجيل عطف على ينقض وانما **قوله**

يقوله حيلة الله عليه وسلم لانه ليس بضابط ذلك **قوله** ومن ثم اي من اجل عدم هيمنة الوطى بعد انقضائها

حتى تنقضي اي الحلة وقضيتها انما اذا انقضت ولم يكفر لم يحرم الوطى وبه صرح في شرح البهجة

وعبارته فاذا انقضت ولم يكفر هل الوطى لا يقع في الظهار والحقيقة الكفارة في ذمته والوطى بظاهر

اصلا حتى مضت مدة فلا شئ اصلا انتهى **قوله** لا نظر عطف على مما شق يعني لا يحرم النظر مطلقا

وقوله لا فضائه على لقوله وكذا يحرم كس وعنه من كل ما شق لانه لا يقوله لا نظر كادهم **قوله** جازمة اي فيها

قال في شرح المارشاد ثم التزمهم به القاضى ووجهه الثاني ففيه الصغير ايضا في كونه عليه كما يقبل في كونه

فيحرم الفتنة بما يوجب السرة والركبة فقط لان الظهار يعني لا يخل بالملك لا يحصى لكن الذي يحكمه على

الاكثر من ورجعة في النهاء هو ان طاف بها اجماع وعلى الاقل كذا لا يرفع حرمة نحو القبله على من حركت

سجوده في المصوم ويلزم جريان ذلك في ايضاً وكذا هم صريح في رده وفارقا المصوم بانه عتاد

له اكثرى بل ان من طلبى لبيادة هو عليه السبب في قطعها وهذا المعنى ليس هو بهذا فيها انتهى **قوله**

القول في الاول



154 -

فذكر ذلك للنبي  
عليه السلام  
فقال ما اعتق رقة

فكان هو اى الوطنى  
المحصل على صيغة الاسم  
الفا على ايمان الوطنى هو  
الذى يحصل القوة  
ص

الحق يقال بغير كسرة  
الظلمة وكسرة السين



لا يصح ما نلناه في ذلك الفقه والبالط في فيه اى في ذلك كان خروج محرم حتى يكفر نظير الوقت الذي قال  
 شيخ الاسلام انه حتى وطئ فيه لم يحرم في غيره فيما ساء على عقولهم في الوقت انه متى انقضت المدة لم يحرم  
 ذلك **قوله** اما على الاصح اى الذي عندنا في ذمة وصاحب الرض حيث قال في اواخر ما بالطلاق وان  
 طالق في البحر في مكة او في النخل طلقت في حال ان لم يقصد التعليق قال في شرحهم وهذا مخالف  
 لما في قولهم انت طالق في الدار من انه تعليق والاولى به ان لا يكون كذلك **قوله** اى عليه عا وهره  
**قوله** وعنه اى قال غيره انه لا يصح ما قاله الرض لانه ساقط فائدة التحصيل **قوله** اما على الاصح اى عند  
 البلقياني وهو الذي تقدم عند شرحهم اى وجبت اى بكفارة فيه اى لبعض **قوله** اى انما يطلق  
 حتى من عن الوقت لا في **قوله** كل لفظ **قوله** فاعل لقوله متصل **قوله** ولو في ان دخلت فالت  
 قال في شرح الان شاذ ولو كان تعليق لفظا وبعده الداء من ان ينية المعاكيد لم يتصل اى بكفارة  
**قوله** وان فرقته اى بنية الاستيناف بعد وفرة ام لا ووجبت الكفارة كذا بعد واصلها **قوله**  
 ما لم يتلقها وان اطلق لم يتقلا ذلك من به صاحب النوا ونظر البلقياني بالظن والخبر والافق  
 به القوي من انه لو كان تعليق الصلاة بال دخول واطلاق وقع عليه طهارة واحدة ولو قصد  
 ما بعض تأكيدها والبعض استينافا اعطى كل خبرا حكمه انتهى فعلم ما ظهر فقلنا ان تعليق لفظا  
**قوله** ما لو فعل هو الذي ذكره كاهن وممكن داخل في حكمه اى ان الامكان عليها اى بغيره  
 ان الوقت قبيح فبها من اصدحا على الاض في بعض الاحكام **قوله** ففصل ما قاله ابن قاسم  
 ان اوتها في هذه اعبا لفة هنا مع اطلاق وقوله الا في وان بامرة الثانية عايد في الاول مشكل  
 يدوم جى ما لم هذا الا في هذا لا يصح كذا **قوله** اذ لا يتوهم من غير **قوله** فبها من هذا على هذا  
 الحرف كور لا معنى له **قوله** وان اطلق مشاغل للمخبر والمعلق قال في الرض وان اطلق اى بغير لفظ  
 ما قد قول فقوله ان اظهرها ما من صاحب النوا اى اخبرنا بقلنا ذلك الا بشار وانما **قوله**  
 ان اشتغالها امسالك والثاني لا لان الفهارها من جنسها وهذا لا يفيق من بعض لا يكون  
 عاميا **قوله** فلا يتقلا وفيه مطلقا قصد الاستينافا **قوله** **كتاب الكفارة**  
**قوله** من كفر ضالا يان وينجى كالكفر دو لكفران بعضها وكفارة الله بها كفران ككفرانها  
 وسترها وكفر عليه بكفر عطاها وسترى سيرة كفره انتهى **قوله** على انما ذابح الى قوله لا عمل قال  
 في شرح الان شاذ من الكفر وهو السرا لا ستر الذنب وهل وجبت الكفارة لغير العمل او لغيره  
 عن العود لما تم فيه خلا في وجه الاول ما نلنا عبادا ولفظ الكفارة ومعنى هذا ان الكلام في المسلم

حقه ما لم يسم  
 لفظه عند

ط  
 ان يسمي  
 او يسمي

ان  
 وهو قول  
 وقلت

قال في القاسم  
 الكفر

بحقه ان قلنا  
 هو من وقت لم  
 او تحقيقه ان قلنا  
 انما ذابح كما ياتي

وانما وجبت على











[illegible]



والشاهي المفقود











[illegible]







[illegible]



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

بانی



لا يورث حبس بغيره ما في الوجه الا في ما لا يقوم مقام الحضانة في الاعراب كما هو المشهور في المواقف فاما  
 لم يورث بغيره حتى لا يحتاج الى هذا لانه مشهور وتكون في الكتاب التفتية صلا ومفوضا عليه  
 قال في اصله ولا يجوز اعتقاد ام الولد ولا ذى كفاية على ان ينفذ ذى يورث على ذلك الحق في دلالة واضحة  
 في الامور التي لا يورث ذى كفاية **قوله** ويجوز ان لا ينفذ ان يرفع بمعنى لو فعل ذلك بان يرفع ام ولد  
 وذو كفاية لا في حق الحضانة بل في غيره لان يرفع في حق الام لان صودته لا يساعده فلا يورث وقال في  
 قاسم انه لا يساعده في حق حيث قال في نظره مع ذى كفاية **قوله** يعطى على شراء قضيتة مدام حبان  
 و يعطى على الوجه الذي قبل هذا تكن قضيتة قوله اقامة الحضانة في اليه مقام الحضانة انما هو من حيث عليه  
 ولا معنى لاقامة الحضانة في اليه مقام الحضانة في الاعراب فان اقامة الحضانة في الوجه الاول محرم وان  
 وان المعطى في مقدار وهو فقط عتق الحضانة في فقهه شرط من الاعراب في اليه بعد هذا في الحضانة كما يعلم  
 من محله انتهى قال في الهمي وقد خلا مصنفنا ببعض احكام الاضافة فلا بأس ان كان لها اصلها من الحضانة فان  
 انما للبيوع وجاء في التمرجع الملبس والاشهر قيام الحضانة في اليه مقام الحضانة في الاعراب كقولهم نعم وانما القربة  
 وقد ثبت على اعرابه عند سعيه ان كانا حضانة معطى في حقه مضافا الى ما في الاصل من ان كل ما يورث او يورث  
 بغيره وشتمته في كل ما بغيره ولو لم يورث هذا مضافا معطى في الحضانة لا في كل ما في حضانة على ما لم يورث  
 فمستلزم ما ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يورث حضانة في فتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا  
 وما مثل غيره وما مثل حنك وابيت ذلك اي وما مثل ابيه وما مثل ابيه قال لا يجب حضانة الحضانة في ههنا وفيه  
 ما في الحضانة في اليه والبقى الحضانة في اليه على اعرابه انتهى وبما في حقه مضافا فانما شرط بكون الوجه في  
 محرم وجوب الرفع لا في معنى ان يورث ذى كفاية ان يرفع هذا بل الحرام ان الحضانة ان يرفع مضافا على ههنا  
 قال في ابن قاسم لعنه ما قال **قوله** ولا استكمال قيمه لان حضانة الحضانة في اقامة الحضانة في اليه كثير معناه كما في  
 لك انما تبين لعل الفرق صافية هذا لقوله ولا يورث معطى في اعرابه ان يورث ام ولد ويجوز معناه معناه بقوله  
 ذى كفاية لم يورث حضانة في اليه الحضانة في اليه مقام الحضانة على حرة تكن حضانة اقامة الحضانة  
 اليه مقام الحضانة فلا ضرورة فراه ام ولد لو رفع مع عدم سبب ذى كفاية معه ولا اشتراط اليه  
 ما قبله الى ما بعينه **قوله** ولا يورث ذى كفاية في حق الحضانة فاسدة **قوله** الحضانة في اليه كفاية  
 على العراب انتهى ونقل في تنقيح الكسيلة هذا التفصيل عن الغزالي ما حقه ثم قال والذى اعطاه جهول حضانة  
 انه اذا امتلك المكاتب فملاكه المثل ولا يجوز له ان يورث الحضانة من غير فرق بين المكاتب الصالحة والفاصلة  
 وكذلك نفس الشافعي مطلقا ولا فرق في بيع الحضانة عن الكفاية بين ان يبيع في بيعه او لا فلا يجوز له ان يورث

صحب كذا في كتابه  
 راد في كتابه

قال ابن قاسم

قال في اصله  
 ولا يجوز اعتقاد  
 عتق نورة ولا المكاتب  
 بمواودة شيئا منه  
 الا بعد اهل فان  
 كانت الكفاية



مَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ  
سَلَامٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ  
وَالْمُؤْمِنِينَ



وهذا مثل ما قلناه من شدة المراءى فيه الا خلا في <sup>رواية</sup> ابن ابي شيبة قاله هذا لا يظهر منه ذلك لكن  
 يظهر له ان شدة لطيفة الى خلافه قوله كما ذكرتم فقد برهانه ودينه قال بعض المحققين وينبغي علم  
 الاجراء لانه يبين ان عتق الاول وقع من جملة اعيان الكفا ويخرج من جملة ما فلا يجزئ ولا يعتد بما فعله  
 انما هو في هذا القابل يتبع من الام والعتق والاعتق الى ما لا يثبت قوله يميز واحد منهما اي ويعتق ان محامنا  
قوله ان لا يثبت فيه الام لان قوله لا يثبت في من يميز قوله المستشهد ان لا يجزئ اذا كان باقية رقيقا وهو  
 كذلك لان باقية لم يميزه وهو امر اذا كان باقية له وهو ما فعل العتق فيه فلا فرق بين ان يكون مملوكا  
 ويجزئ عما كان يضمنه عن الكفارة لان العتق ليس له باقية ولا يجزئ في هذه الصورة محلا فيما اذا كان باقية  
 حتى كما صرح به الامام وهذه الصورة او بالافراد قوله اعلم ان قول الله فيها اذا كان باقية حتى يتبعى انه  
 لان باقية هذا هو الذي يجزئ وفيه وقفه وقد ذكر بعض علي في ملخصه واجبا في هريرة انه لو عتق مضمنا  
 وهو مملوك ثم اقامه لا واشترى مضمنا عبدا حتى فاعتقه وكان المضمنا الباقي حتى فغنى عنه ثم وجب ان  
 وهذا يلزم الا في هذه الحالة فان كان لا يجزئ لو كان باقية رقيقا قوله ما لم يميزه ميمنا ثم  
 بالمسرة من الموصاة قوله العتق المضمنا قوله لانه للمراية عليه اي لانه لا يميزه قوله لا يميزه  
 للعتق بالمسرة فانه يغالب كتب الاصحاب في ذلك وهو يترك فانما للمسرة اذا عتق مضمنا عبد بن باقية  
 ثم انما هو بلا خلاف لان يقال في الموصية ميمنا محلا في الموصية لا لاجل محلا فانما قوله ان يميزه  
 عطف على قوله العتق قوله لا عتقت عندي عن كفارتي بالان قوله عليك اي على ان تدين على الله وقوله وعتقت  
 هذا مثال لما عتق قنا بعض ميمنا عندي ويتابع فيه لا يميزه قوله انما الله وانظم ان يقول عتقت عبدك  
 عن كفارتك وعتقتك لان قوله لا يميزه بان يقال قوله عتقت عبدك عن كفارتك اي عن كفارتك  
 بالان قوله وهذا يحتاج الى كثير من في الامان قوله انما الله على الامان قوله انما الله على الامان  
 وبكم في القضا صريحة قوله انهم لم يجزئ عن كفارة اي ويعتق عن المقتضى نعم ابن قاسم عن القضا  
قوله لو قال الله على ان عتق هذا عن كفارتي ثم بقيت يدات من ماعتق قاسم وان لم يثبت  
 واعتق عنها غيره مع تمكنه من اعتاق المصير فانظم بها قوله من يميزه هذا قاسم عن ابن قاسم  
 انما قوله وقوله من يميزه هل هو من المقتضى او لا قوله انما الله على الامان قوله انما الله على الامان  
 والظاهر هو من المقتضى وينبغي وجوب الاعتاق لان الله بالاعتق ويتبع ما عتاق غيره  
 عن الكفارة قوله انما الله على الامان قوله من يميزه قوله لا يميزه قوله انما الله على الامان  
 في الامان من المصير ذلك وفي الشاغل وغيره ان من اصحابنا من قال انما الله على الامان قوله انما الله على الامان

قوله علم ما قبله  
قوله انما الله على الامان  
قوله انما الله على الامان



المعوض وان قدّم ذكر المعوض وقبحه ولم يجزئه عن الكفارة وضمّ قوله ولا فرق بينه في جواب اذا وقبلت  
 ان يستدل بحالين ان يصلح بالاعتق على الحال لا بعد ولا ويطبق لفظ الاعتقاد عن الكفارة فقط لا لفظ الحال  
 اعتقاد على الوجود اعلم حتى منه فلا يجزئ عن الكفارة كما لو كان يفي بك هذا ما اوردوه الاصل كما انتم تقولون **قوله**  
 جواب قولنا ولا تعتق اي وان لم يجز عن الله الاعتق على الحال كما انما هو متساو لغير اعتق عبادة على الله  
 فاجابه لا على الله وهو ظاهره ولفظ اعتقت عبادة على الله عليك علم بجميعه على الله وعلى غيره كذا  
 ابن قاسم اعلم لا لغيره من في التاثير عدم الاعتقاد لان ما في ليس من جهة انما لك فلم يعتق بما فعله  
 لانه يعتقها عن الملحق **قوله** ما ان قال اي ملحق **قوله** فاعلم انما هو الولد **قوله** لا يستحق الله اي عقوبتها عن الملحق  
**قوله** فلا فاطموا وادركت اي فانه لا يفي المطلق **قوله** وطعم ستين سكين ستين مقادير عطف على ان  
 قد لا اعلم اعتق عبادة ولم يجز حكمه كما يرى اي ان يقول اعتق على الطالب او يعتق العبد معقول انه  
 لا عين من قيمة الامداد والكلو لعدم المعاصرة وهو لا يمكن ان يكون له ما ذكره لا يعتق فف  
 يعتق عنه على حكمه **قوله** ان كره من ان كان له ان كان معقول بل ان كان من غير حقيقة **قوله** لا يعتق  
 ما ذكره الجميع هذا لا يعتق فيما لو قال لا اعتقه في ذنبي لا يعتق على عدم الاعتقاد عليه **قوله** لا يعتق  
 يعتق من فليقتل **قوله** ان ملك من الملوك كان طامه والى جان كان معصوباً او غيرا فقتلته  
 ان قال اني كذا في اي في قوله ان لا يستفاد من شرح المروء **قوله** نعم لو كان له ذلك اسمع الاشارة  
 راجع للمتن اعلم انه عني كما هو **قوله** والافلا اي ولو لم يقل عن كذا دني ولا عني وقال لا اعتقه عني ولا  
 عني عليه او لم يعتق وقوله عنه هذا شئ عليه كذا في شرح المروء **قوله** ما لك بمضنه اي بعض القائل بان  
 قال القائل لمن عني بمضنه من اصل وخرج **قوله** ولا يجزئ عن الكفارة **قوله** اعلم عقاب لفظ الاعتقاد  
 هذا بياضه ما صار الى السبع من اذا التفتت مقدرة فاذا قال لا الطالب اعتق عبادة على كذا فاجابه  
 بقوله اعلم انه عني كما هو **قوله** ان يقول اني عني عبادة كذا **قوله** اعلم انه عني وان ابا يع بعينه  
 واعتقه عني وهذا يعتق حصراً عليك عقب بعينه او مقداراً له وكلاهما يقتضي تقدّم الملك  
 على المقتق كما قالوا **قوله** لانه اي الطالب **قوله** في زمتين لطيفين اشارة الى ان دفع ما اوردوه من ان  
 في حصول الملك شكلاً لان الاعتق يحصل بقوام عقبه ويقتضي به شكلاً ما فيه من تقديم المسبب  
 على جميع لانه لو لم يمتقه لم يملكه فاعتق سبب الملك فكيف يتقدم عليه ويقتضي الملك حصول الاعتق  
 شكلاً لان انك شرط الاعتق فكيف يتقدم **قوله** الحشر وطع على شرطه بل قال لا لا امان هذا مما فت ولا يمكن  
 نقل من مع المقتق بغيره لان الاعتق انما لك فكيف يتقدم **قوله** فعدا جابوا عنه باجوبة منها انه لم يملك

الاعتق من بناء فاعلم







مع وقد رتب على ثمنها الى من ردها بثمن مثلهما صريح به انما وردى في باب الترخيم **قوله** وعلى الاول اي على عدم وجود  
 شئ للمرتبة بن يادته على ثمن مثلهما قوله وكذا لو غاب طالع مع قال لا بد من ثمن قال في اصل الموصلة ههنا اصل  
 كذا في الما له غايها وهاهنا يمكن ان يكون المراد بالمرتبة فلا يجوز له العدول الى المصوم في كفارة القتل واليمين والحج  
 بل يورد في من ثمن كفته انما **قوله** ولا يظن في كفارة مع وهذا انما قاله لان من لم يكن ثمنه بالمال  
 وعبدارة وفي كفارة الظهار وههنا تفهمه بفوات الاستمتاع وانما في الفرائض والمعتق الى قوله  
 وجوب الصبر وبه ههنا المصوم في كفارة يمينه ونفقه له وههنا في التجرية عن احواله مطلقا وانما في  
 الموصلي في ههنا التي غيبه احواله وههنا مع فقدا للمرتبة وههنا مشهور بان في طريقة العراق في حال  
 غيبته احواله من غير تزويج وفي البتة انما الشيخ ابا هاشم روي عن ابي حنيفة المصوم في حال طاعة  
 بالثمن من الفرض بعد كفارة القتل والحج واعلم ان ما اطلقه المصوم في التوبة ههنا هذا من الكفارة  
 على التراضي حال طاعته في عدم التقطع ونفقه ثم ما مضموم الكفارة فان لم يمسح بجزء من  
 لا لقضاء القوي على الفقد وبه لا يزم بسبب غير محرم كقتل برطاة فالقضاء على التراضي **قوله** انما  
 يبرأ من او يفرق ايضا باني ما هنا وعلم ان في جميع الاحوال ما دام هذا طاعت للثمن وجميع الاحوال  
 اعاد ما دام هناك ما كان ثمن العبد مكان في ملكه وانما متبع تحصيله حال الغيبة وما تم فاقلا التمسك  
 وجميع الاحوال تحصيل بسبب الترخيم فلم يكلفه **قوله** وفيه نظر مع وقد روي عن طالع الكافي ما في الترخيم انه  
 لو وجد الما يبرأ من ثمن كثير كان يفت الشربة منه لا يكلف شراؤه وان كان ثمن مثله في ذلك الموضع  
 الا ان يقال في ذلك في الترخيم حال ضرورة الفاسي فتفت بدل احواله الكثير في الشربة الواحدة انما اذا  
 لم يوج عن الفاسي في الترخيم فانه ما كان ثمن الا انه ههنا فانه لو صرف في ثمنها فلا بد  
 بدل في الترخيم في ثمنها **قوله** نعم بوقت الاداء يوفى منها اعتبار وقت الاداء لا اعتبار ما قبله حتى لو  
 كان في ابتداء امره عاتلا لا يجتاز في حاد ثم صار من ذوى الحسيات اعتبر حاله وقت الاداء ولا نظر الى  
 عليه قبل وقيا من قبله من انه يكلف التزول عن الوطأ لفتقنا الثاني انه لو كان قبله في الوطأ لم يبرأ  
 ما يحمله منها على ما حكاه في الميم لتفتقه انه يكلف التزول عن التزول لتحصيل الكفارة **قوله** ما اعتبر الفاسي  
 في اظهره في قول وقوله وعلب من التفتيق الثاني في القول الثاني في قول **قوله** في الفاسي في القول  
 الرابع على يمينها اي يمين الوجوب في الاداء **قوله** وقت الاداء في محل وقت الاداء وما قرب منه بحيث  
 شقة في تحصيلها لا تحل عادة ثم كنهنا قدامها مثلا اى ما باعها او تلف ثمنها **قوله** او كان في غلظه عبد **قوله**

**قوله** بل يورد في من ثمن كفته  
 الى المصوم اي  
 وهو المصوم  
 وكيف يفتق  
 بغيره  
 ص

غايها

فليس لبيده



والله اعلم  
بما  
يخفى  
عن  
الغالبين  
والله اعلم  
بما  
يخفى  
عن  
الغالبين







الا ان يقال ان غفلته عنها حتى قلنا ذلك تشبیه وانما اذا افتتحها مع علمه بانقطاع الحجة فيها ليقول لا يبطل  
 منقطعاً وهو لا ينال في الافتقار الى انتهى ثباته انما قال نعم ان فيه نظر اذ لا نسلم بحججه بالنية مع العلم  
 ولما حاجت السبيل تنبيها لا نقاد انما انتفعت مدة الخلق فيها بما اذا ظن بقضاء الحجة الى وقتها والى  
 وان نظرية الشايع با فيه نظر لا يعلم بما علمه انتهى با جلي من قوله ان لا يكون مقتضى العلم بقوله فان لنية  
 مع العلم به جازية ليس بحكم النية كما فهمه بل مقتضوه ما ذكرناه ولا تانياً ولا ان قوله ان لا يكون مقتضى العلم  
 بتقيد العلم بالتسليم لا يصلح كما يظهر من نظري واما ثانياً كما قلنا فان قوله با فيه نظر لا نظراً في كلام الله كما  
 يستلزم كلام الله وما نعلمنا <sup>وعنه</sup> انما عن شرح العباد على التعلق كل واحد بالعلم <sup>قوله</sup> بقوله انما قيل بمقتضى  
 مع علمها بحججه انما هي ايضا بحججه اي المعصوم بطريق غير مباشر في نقل ابن قاسم عن ابي عبد الله الخ في شرح جمع  
 بينه وبين قيل الكتاب الاول فيمن علمت بالعادة او بقول النبي لها انما تحيضون ابتداء ليوم معقون من  
 رمضان هل يجب عليها اقتضاها بالصوم <sup>فانما</sup> قال ان الغرض في قوله  
 انما يحضون لا يقتضي ان لا يجب ان يصوم بعض اليوم غير ما مر وما عرفت ان لا يظهر من قوله  
 انما يحضون لا يقتضي ان لا يصوم ما انتهى الى القول مع ذلك قد يعترض بيني وبينه ان كانا في الكفاية بان كل  
 بان لا يكون من رمضان لا يتيقن صحة صومه على صحة صوم غيره بخلاف الكفاية وفيه نظر بان  
 صومه بغير اليوم يتيقن على ما قيمه كما لا يفتقر الى يوم على غيره في الكفاية وقد عرفت توقف بعض اليوم  
 على ما فيه مطلقاً ثم تذكرت اننا لم نذكر هنا انما اذا كانت بعض اليوم فلا يقال انما يتيقن على ما فيه  
 انما في بعض ايام اليوم والشهرين قال بعض الحاشين وفيه على القواعد المكفوفة بالصوم والحق منه شيء هل ينبغي  
 والله عليه او يخالف ويجواب عنه انما في الاصل الثاني لا يقتضي القياس وعلمه فليحكي في حقه من كونه  
 جميع الكفاية لبطان ما مضى من صومه ونحوه عن المعصوم بحجة ولا يجوز ان لو انما البناء على ما مضى  
 في العلم وكذا بعد ما فهم ان ما لا يمكن معه المعصوم كالمعتق والاعلاء جميع التماس ولا يقطع القياس  
 وسيأتي ذلك في كلامنا <sup>قوله</sup> من اجله المصنوع اي هنالك المصنوع <sup>قوله</sup> اذ كلاً من ينفيد فانه كفاية انما  
 منها فيما ذكرنا من انما يجب عليها انما كانت عن غيرها وبما نعلمه انما قال نعم في شرح الفاتحة  
 حيث قال العباد في قوله اي صوم ما عرفت عن شخص في يوم واحد في صوم لم يجب فيه التماس وهو قيل  
 وبعبارة ابن النعماني في باب الصيام بعد في شرح الهادي في انما ينفذ بقوله الله اعلمنا في  
 والصيام في اجنبية باننا لا نعلم في بعضها ومساء في جوان فعل الصيام اكان قد وجب فيه شيئاً  
 ام لا لا نعلم باننا وجب في حقنا ثبت لحي لا يوجد في حق الشرايع ولانه التزم صفة فاكلة

مع النية مع العلم به  
 او العلم كما قاله  
 الشيخ ابن ابي عمير  
 صفة لحي ثبت  
 لا يحيل الحقيقة

وكل ما مر  
 في ذلك من  
 ومنه في محامل  
 انما هو من

(انما هو من)



على اصول الصلوات منعت بغيره قال ابن قاسم نقلا عن الشافعي في باب الصوم وعليه فيمكن ان يراد به قول  
هذا منصوص مجزئ تاتي صومها عن الظهار وان لم يكن بصفة التتابع انما يقتضي ان كلامه عليه السلام في قول  
صومها عندي في يومه كانه قيل لم يقصد عدم وجوبها لتتابع صوم المرأة بحديث لا ينافي كلامه العام مطلقا فيجب  
تقديمها **لها** ويقصد به دفع طهر من ان كلام الله عام يشمل كل ما عرفت فكيف يقصد به الظهار في  
المرأة قلنا قد سبق له ويقصد به **لها** عنه اي بحديث **لها** في كل شكل او مع اعتياد انقطاع شهرين فاكتر  
بل مع لزوم انقطاع ما ذكره شهرين فاكتر فليتناكل في قوله ما يحض في ان لا يقطع اي فكيفما عتق  
اعتياد انقطاع ما ذكره ولم يقصد به حيف عند اعتياد انقطاع ما ذكره كذا قال ابن قاسم قلنا في ان لا يقطع  
اي لتتابع قال لا يراد به في البرهة وانما هو لا يقطع التتابع على الصلوات كما يحض في كل يوم في كل يوم  
انتهى وبالله وليا جابا عن ربه في لا ينفك البرهة ويحب لقطع بان لا يقطع التتابع بناء على ما حكاه ابن الصباغ عن  
ابن الصباغ انه اذا كان بعد عارة في اعتياد الظهار يجب ايقاد الصوم فيها ولو كانت التتابع بطريقين  
او يقال ان بعض عند من اتى النفا من به لا يقطع التتابع كيف كان حاله في بعض على خلاف ما نقله ابن الصباغ  
ولا بعد في ذلك خلافا في انما يحض هل يقطع التتابع في كفاية اليومي انا وجبنا التتابع فيها لا في الصوم  
بغيره انما قيل وفيها قاله نظر وما هذا خلافا في النفا من اقامة ما يحض ام لا فلهذا في الشهرين ما ذكره  
الاصطلاح فينا **لها** ابن الصباغ انما لا يخلو عن بعض ويغيرها الشريعة في زمن تقضي لعادة تحمله بعض  
ولا شك ان من قال بغيرك يقول له في النفا من فاذا شرعت في الصوم في زمن يقضي لعادة الوضوء في انما  
انقطع له الوضوء التتابع وان شرعت في الصوم وقت لا يقع فيه عادة فاسقطت فلهذا يقع لمراد  
في النفا من وان لم يتردد في بعض من مرة النفا من ولا يفتنوا قال ابن الصباغ انقطع ما في النفا من  
يقطع التتابع في كل مرة بل هو كما يحض ومع ذلك فلا يخلو ما ذكره ابن الصباغ عن خلافا في انما قيل  
وقال ابن الصباغ انما ينفك ان النفا من يقطع التتابع حتى ينفك في الجوهري فاما من انما في قوله لا ينفك  
**لها** اصطلح بها في معنى النفا من اي حله الشريعة في الصوم بقول وضع حمل وان غلب على ظنها طهرها النفا من  
من قبل فوا في مدة الصوم وكما هو في قوله لا ينفك وان اضرعت استبراء الصوم عن اولائه ان كان قبلها  
ويمكن ان يجهل بانها لو شرعت في اولها لكانت لا فاصولها **لها** من قبل فوا في علة **لها** وكذا  
**لها** في امرهم الامام بالصوم لا يستأق وصادق ذلك صومها ما عرفت كفاية متتابعة فينبغي  
ان يصوم عن الكفاية ويحصل به المقصود من شغلها لا يام بالصوم انما هو بان قلنا يجب بان الامام  
**لها** نعم ان يقطع اي يحض **لها** ويبي من العلة وهو قوله اذا اختار **لها** بحيث لا يخلو فاصح هنا

لا يصح  
اصطلاح النفا  
الذي ينفك  
ونفي فيه  
من غير ان ينفك

انقطع من متابع



وَمِنْهُمْ الْيَهُودُ وَنَحْنُ عَنْهُمْ عَصِيْفٌ

[illegible]

قَالَ لَهُ الْمَدِينِيُّ  
لَوْ عَلِمْتُ مَا فِيكَ

۱۰







[illegible]

قلت قريانه ليعقوب انما نعرفك في اصطلاح اهل الشرايع سعادا كانت مقولة اهلنا واطول  
في ذلك الفصل فقال له اربع مرات في فكيفية، نعمان والفرق بينهما ظاهر شئت ان انا له ابن وهم  
انه نذير اني انما سبب لي مقوله في اصطلاح وهو انما سبب مقوله الا في فصل المقام في قوله اربع

[illegible]

لا تير وهو قوله تكا وانما ستر ان يفتنه الله ان كان من اهلها فبين هذا العان الشري والقدرة تعالى وانما ستر ان  
 لا عليها ان كان من الصاويين هذا العان المرأة وقد قدم في الامة ليعلم على بعضها <sup>في</sup> ولا تير قد ينفرد  
 في سيقته وهذه الملل الثلاثة لا يختار ان يلقا على النفس صريحا وعلى الشهادة ضمنا كما صرح به في

شرح الارشاد كما تقدم **والا** مثل صورة الفخر وهو قوله تعالى **والذين** يعصون اواما ربهم **ولم** يكن لهم **شغل**  
 الا انفسهم فشهدوا **اعلهم** سبع شهادات بافعالهم من الصادقين **والخاسرة** انفسهم **اعلهم** ان كان  
 لنا الكاذبين **ويذكر** عن الصادقين **اعلهم** سبع شهادات بافعالهم من الصادقين **والخاسرة** ان كان

فَلَمَّا عَلِمَ أَنَّ كَلَامَ مَنْ أَلْهَمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَقٌّ وَبَيِّنَاتٌ لِمَنْ عَزَمَ الْحَقَّ عَرَفَهُ فَخَرَّ سَاجِدًا فَسُجِّدَ لَهُ فَكَرَّمَهُ فَوَضَّعَهُ عَلَى الْأَرْضِ حَقْلًا لِنَوْمِهِ فَلَمَّا بَلَغَ مِنْ ذَلِكَ شِئْرًا وَقَعَتْ فِيهِ الْمَلَأَةُ فَوَضَّعَهُ عَلَى الْأَرْضِ حَقْلًا لِنَوْمِهِ فَلَمَّا بَلَغَ مِنْ ذَلِكَ شِئْرًا وَقَعَتْ فِيهِ الْمَلَأَةُ فَوَضَّعَهُ عَلَى الْأَرْضِ حَقْلًا لِنَوْمِهِ



عبدالمجید



لا يخلو ولا يخلو منها اعمالي في كسفة وانت صميم لا كسبا به العايت في كسفا  
ومن ثم لا يخلو في كسفة في قوله لا يخلو بما في قوله لا يخلو ان يخلو في كسفة في قوله لا يخلو  
وذا في العلياني وغيره كامن الرفعة في المكثاف بالوصف بالتعظيم بان الوطى قد عجزم ولا يكون في كسفا  
ما يقوى في قوله قالوا فالوجه ان يصفى في وصفه بالتعظيم ما يقتضى انما كان يقول ما لا يشبهه في كسفا  
للفق انما يشارة في قوله لطف اولاد بك في قوله ويا في قوله اي مثل في كسفا ليعقوب في كسفا  
وقوله لا يخلو في كسفا في قوله لا يخلو في كسفا في قوله لا يخلو في كسفا في قوله لا يخلو في كسفا  
لا يخلو في كسفا في قوله لا يخلو في كسفا في قوله لا يخلو في كسفا في قوله لا يخلو في كسفا  
انما يصير في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
وهو ان العباد في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
منه في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
شرح في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
بالا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
وقضية في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
وعليه في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
ثم في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
عليه في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
الفي في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
يا الوطى في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
اولا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
لطف اولاد بك فلا يلا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
مع قوله المعروف في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
ذلك بان في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
العوام وخالفه الان في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا  
ابن القطنان وكذا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا في كسفا







[illegible]

٧  
لَا تَعْظُمُوهُمْ  
فَلْيَمِزْ مِنْ ذَلِكُمُ  
الْمُتَعَبِينَ فِي السَّيْرِ  
وَالَّذِينَ يَجْعَلُونَ  
رُكُوعَهُمْ فِي السَّجْدِ







[illegible]











بين كون الحقيقة في حياة المقتاب وبعد موته **فصل** في بيان حكم قد فالقود ونفى الولد  
 جونا او وجوبا **ثم** ما يترتب على فراقه لها مفردة كانا امره فراقه مخصوصا بطلاق والا فالقود حال  
 بالحقان ايضا **ثم** او جيني او فالقود لا مساك وان تترتب على فراقهما كونه من صلب بل قد جينا فتقود انه اذا  
 فاقودهما فيهما الغير وانما ما استعمله نقضاً عن ذلك **والكس** كشياع زناهاها ملكا لستين كان في المصباح  
**ثم** مطلقا من غير تعيين **ثم** في وقت لينة متعلق بقوله **ثم** فيها اي في الزوجة  
 ونحوه مجله في الرجل **ثم** او من مطلق صدقة اي ولو فاستقام **ثم** زنا مفعوله بقوله **ثم** ليطن **ثم** في سيرة  
 او في زنايا **ثم** في خبره داود والمنا **ثم** في قبيح ما يتيب عليها اي الاستلحاق والنفق وليس  
 من النفي المحرر بل **ثم** من النفي مطلقا ما يقع كثيرا من العامة ان الانسان منهم يكتب بغيره في الولد  
 حجة او يري كذا في الولد ليس من ولا علاقة له به لان الحقة من هذه حجة ان الولد ليس  
 لابيه فلا ينبغي لابيهم من انما له شيء فلا يطالب **ثم** الولد من ذين او اسكاف وغيرهما  
 ما يترتب عليهم دعوى ومما في جواب **ثم** وانما لا **ثم** لكثرة **ثم** واما انما اي المقيم واليتيم  
 وقوله سبب له **ثم** ان علم زناها او فراقه فزناها ولا عن نفسه وجوبا **ثم** لان زناها  
 قالوا بنا لوقت بولدا وكان عمل لغيره **ثم** في ثبوت زناها فزناها لزمانه لوقت **ثم** في  
 بطلان نسب ليس من هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور لا بد من الاطام في الوجوب صملا ولا فساد له في  
 وجهها عن جماعة من اصحابنا قالوا في **ثم** في التعذيب وغيره انما ان يتحقق مع تحقق ان الولد  
 من انما ان نت فيقودها ويلا عن **ثم** قال قلت **ثم** في البغوات عن التحقيق ان كان شاهدها  
 على فزنا قد فزنا ولا عنه وان لم يشاهد ما فلا يقودها لا صملا لانه من وطى بشبهة **ثم** في  
 ويخفى ان لا يشترط الشاهد بل متى وجد طريقا من الطريق الذي يجوز قد فزنا او وجد حمل **ثم** في  
 يتحقق انه ليس من فزنا ولا عنه وهذا مقتضى كلام هذا بقا لا صملا **ثم** قال وقد حققنا  
 المراقبون والمراقبين في التجربة يتحقق كونه ليس من ما اذا ظهرت من الحيض ولم يطاها في ذلك  
 وراها تنافي وقت بولاد يكون من الغاني فقالوا يجب عليه ههنا قد فزنا ونفى الولد لان ذلك  
 بغيره مجرما ليقين في انه من الزنا **ثم** قال ذلك منهم الشيخ ابو حامد واتباعه كالحاكم وسليم  
 والشيخ نصر وغيرهما قالوا بعضنا من اهل البيت انما يفتقد ذلك عندهم **ثم** في الزوجة فقل  
 بل لو راه معها في فلو في الظاهر عند كونه استقامته زناه بها ونحو ذلك في الطريق **ثم** في  
 القدر في الحضانة **ثم** في كلام الله هو قول **ثم** ان علم زناهاها **ثم** في الطريق التي  
 فيستعمل

نقلها



نقولها انما فظهر فساد ما قاله ابن قاسم انه لم وجب القدر في مع انه انما وجب وميلته لعنفه  
 لا يتوقف عليه كانه في المشق الثاني انتهى فانه لم يفرم كلام الله ولم يطبع على كلامهم كما هو واضح في  
 الحق وكلمة حقيقة اي بان لم يشتر لها وتها وانما يمكن ان يقيم على انه الحقيقة مثلا ولكن ولعله قد  
 ستة اشهر لعل هذا في الورد التام كما يعلم ما تقدم في المطاوع والوجبة **ثم** من قد فيها في فهم  
 صادق في مع ان كان سنة مضى وعليه ينبغي تفصيلها ان كان احتمال كونها في الحق ما ياتي  
 في لعلها لم يكون ذلك في الحق في الحق **ثم** اورد في السنة وفوق المادية **ثم** اورد في السنة  
 فاكثرا من سبعة اورد في حق تفسيرها كما ينبغي **ثم** وهذا يظهر القيمة اي يعرف به **ثم** ان لا بد من  
 ستة اشهر من الاستدلال على رقة الورد وكذا يعلم من الحق انما لا يمكن قتلها وانت بعدد لعل  
 ستة اشهر من سبعة اشهر لانه لا يمكن الاحتيا وكان قد استدل بها قبله بحضرة او طلب على الحق انه من الزمان  
 ان يعرف اي شبهه الثاني وان لم يطلب على طرفة حرم الحق لا القدر في وجه من الحق من مطاوع في الدبر  
 يقول ولا يمكن ان يتبين السبب لجواز الحق والحق في الحق **ثم** اي بالحداد عاير السبب لعلها  
 انتهى فعلم ان الحق في العاين وقوله الحق في الورد **ثم** انت بابيض وها السعدان لم يسمع  
 به الحق ولما شبه من يتهم به انتهى ففهم من هذا مع تمام السابق او شبه الثاني ان لم يسمع  
 فاعلمه واعلمه ان السوء في غيره قال ابن قاسم ويمكن على الحق عليه انتهى وقد يقع من كل  
 المذكور ما لا يتقابل لا يصح الحق في حق الله على خلافه هذا وم يذكر الله مقابل الحق وقد كثر في  
 وبادية والوجه الثاني ان ما يبعد الاستدلال قرينة الترتيب المبيحة للحق في يفهمه بان الحق في  
 لعلها الحق في لانه ليس منه وان لم يشك في حق ووجه في اصل الترتيب والاول في الشرع الصغير  
 والآخر في الكبير **ثم** لانه سبعة اشهر في قوله ستة اشهر من الحق في لعلها  
 الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله **ثم** والارجح انه لا يمكنه اي من الحق في ذلك يعني الحق في  
 روية امانة **ثم** لا ما يجد كثير من الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله  
 الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله  
 وان لم يجد بها الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله  
 ففهم ان الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله  
 يتبينه وذلك لا يوجب حمله لانه لم انه لا يثبت بذلك **ثم** في كيفية الحق في قوله  
 في قوله **ثم** ان الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله **ثم** ان الحق في قوله

مع ان النوازل  
 في حكم الحق  
 فان كان في  
 كان مقصودا  
 في حق الحق  
 مع انه ياتي في  
 الاقتران في  
 هاتين فقرتين  
 لانه قد قد  
 لعلها صادق



قَالَ بَيْنَهُمَا



4

٥٤٥



ثلاثة ايام بدليل ما بعده من انه اذا روي وصفت ثلاثة ايام ولم ينطق لا عن بالاشارة **الحكم والمشاورة**

وبلا عن ارض من ويصدق بالاشارة الى قاله الروي فان انطلق لسانه وقال لم اورد اليقين في ما اشار اليه لم يقبل منه

ولم اورد الدلائل قبل رويها عليه لا فيما له دليل من جهة ولا لعيب فيها عن ان شاء الله وكذا يدعي عن لعن الويل

لم يثبت ذلك ولا في تتبع الفرقة والتجريم المؤيد انتمى **منها اي من الروايات** لان العيب فيها اي في كل

اللفظ **شأية الامين** وهي متعلقة بالاشارة **لا تارة** اي لا في غير هذا المثل **قول** لا يدعي عن هذا اي بالاشارة

ومن علقته يوحى في معنى يوحى من ظاهر هذا المعنى وان لم يكن كذلك كما قاله فلا وجه لما قاله ابن قاسم

ان في هذا سخيا لان لما خلا ابد لا يقبل الا بعد ما لا يزوج انتهى **او الله لا يقول ذلك** وهو قال في بعض

الحديث ان الله لا يقول ذلك قبل التزوج بقوله ان جعل ان لا عن لعن الويل **مضمرة الميم**

ويشترط بعض ويكتبها لبعض قاله شرحه **او رشا** وهو كغيره مرة **وشار** اي رشا جازي وهو جمع بين **الاشارة**

والتقريب **فلا يصح منه** اي فيتمتع **ابدا** وادام كونه **قول** ولو في كافر على الوجه وفي شرح الرضوي

والعقيد في حق الكفار بان ما من معتبرا بشر فالأوقات عندهم كما ذكره **اما روي** اي انتهى وكما

اشتر اشارة الفقه بقوله ولو في كافر على الوجه لكن سياقي قوله **وهي** اي التزمين بما يقتضيه

تقديم فان كان متعلقا بجميع فارقا ككفار المذكورة قبل كانت المباعدة هنا باللفظ يقتضيه **مطلق**

التزام مع قطع النظر عن تعيينه **واذا** اختص بمن لا يتدين استشكل التحصيل لكن يمكن الفرق هذا

والوجه هو في شرحه **الروى عن** اما روي لان الفرض في التعليظ التزم وهو بما يقتضيه **والسليم** ولا يستعمل

**وكذا** يعتبر في المكان فاما هذا اعتبرنا فيه معتقد هم فلو كان الله بعد لفظ هو في قوله **وهو** هو بعد عصر حقه قولنا

في حق المسلم وافق ذلك في كل شكل انتهى **قال** لان روي اطلاقه **قاسم** وغيره ان التعليظ بالزمان وكذا

بعد العصر **فوق** فم يبي المسلم والكافي ونقل ابن الرفعة عن العبد يحيى وغيره **اما** فلفظ على الكفار **بالزمان**

عندنا لا عندهم كما هو قضية الاطلاق المذكور **انتمى** على هذا لا اشكال كما قال ابن قاسم لان الحكم

عنوا الله وغيره فجهت في المسئلة ومخرج يبي ان ابن الرفعة **غيره** **افقوه** الا ان **الماورد** على تفوده **ير**

فالحنان **عنه** الحكم **قول** غير **الماورد** في قوله **قال** لا شيء على الوجه **قول** ان خلفه فيه اي في الامية **ان**

صعوده **اي** الخبر **بليق** **بها** **اي** بالمرأة **عليه** **اي** على الغيرة **ولم** **يكن** **سواء** **لانه** **ذكر** **لانه** **اقل** **قيمة**

**منه** **اي** **الا** **وهي** **له** **الفاو** **اي** **وجوب** **تكميله** **انما** **ذا** **لم** **يعتقد** **هل** **ذلك** **لم** **يكفر** **والله** **انما** **يكون** **للكافر**

**مخرج** **في** **الروضة** **صعوده** **اي** **الخبر** **على** **استعمال** **في** **ان** **لم** **يصعد** **اي** **وقفا** **على** **ليسا** **الخبر** **في** **هبة** **الحرب**

**في** **المدنية** **وغيرها** **من** **سائر** **البلاد** **كما** **في** **شرح** **الروضة** **في** **قوله** **لم** **يكفر** **اي** **ليسا** **والخبر** **اي** **على** **ليسا** **وهو** **مستقبل** **الاشارة**

انما اشارت الى  
هذا الخبر  
في غير موضعها  
اي في اشارة  
الاميين

قال ابن قاسم

في قوله  
اي في الامية  
ان  
صعوده  
اي الخبر  
بليق  
بها  
اي بالمرأة  
عليه  
اي على الغيرة



[illegible]



انه يتناول بها جبراً انتهى اولاً ما حل كما هو ظاهرها **الاصح** وشروطه زوج عبادرة الوضوء الشرط الشرطي  
 والشرطي كالتنبيه انتهى **ليصح** اي للعلمان وثقوله ما تضمنه قوله هو جبره عن قولنا الصم وشروطه  
 ولو لم يعتبر ما كان في الصورة في الاصول وقد يكون الجواز في الشكل كالاشارة على الصورة او باعتبار  
 كالاعتبار على الحكم باعتبار ما كان فاستاد بقوله ولو لم يعتبر ما كان حيث كان في وجها وان لم يكن في وجهها  
 لان او الصورة التي في وجهه باعتبار الصورة ولو لم يكن في وجهها لان **الاصح** ان قوله الصم  
 او في وجهه باعتبار ما كان في الصورة قال في الوضوء الشرط الثاني التوجهية قال في شرحه فلا يخفى  
 لا جبراً اذا لم يكن له منها ولا بغيره ما ياتي ومن الالهي في السيد مع امته انتهى وقوله بغيره ما ياتي في  
 الى قولنا الوضوء **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة فان كان هذا  
 ولو تفصل لا يخفى لفهمه وكذا على انتهى **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة  
 كونه في وجهه نفس الامري **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة  
 مشايعته اليقين دون الشهادة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة  
 وليحفظ عنه ببلوغه وانما قلناه لانه كان في حق من سوء الادب وقد حدث له زاحوا في حق من ومن التكليف  
**قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة  
 لا يخفى ان وجهه ان لا يجهل **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة  
 وقوله في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة  
 ان يتناول التبادر من الترتيب فلهذا ذلك وبما لا يخفى بيان ان هذا من عدم الوقوع قبل الترتيب  
 انتهى وفيه بحث لان هذا مثل قوله تعالى اعرفوا فاعرفوا فان والفاء في الآية لتعقيب الاول والثاني  
 عقيب الاول فلهذا محله وقا حيزه ووجهه وانما القدر في قوله تعالى فاعرفوا فاعرفوا وقا حيزه  
 وقوله واسم في القصة يعني على ما حيزه لان العبادرة سوقه على ان لاكثر من من الاصوليين قالوا بالترتيب  
 فيقولون اختيار اسم لاكثر من على ما قلناه قوله الله في قوله تعالى فاعرفوا فاعرفوا وقا حيزه  
**قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة  
 فلهذا حكمه حكم ما بفرقة قبل ما علم في قوله تعالى **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة  
**قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة  
 ولا ملك على كل شيء **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة  
 الله في ان الكذب غاية **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة **قوله** في المصلحة

الكذب وبني







وحده بقوله وظالمه الرجل اي باكد وقولنا يجب عليه صدق اي سدا والمرجل وهو لا يصح فله النفاق  
 اي لا سقاظه هذا الرجل وحصل بنا بذكره اي ملحق وحية باللعان لا جهله الى الرجل فقط وهذا هو مقتضى  
 الرجل وظالمه فله النفاق وحصلنا ان بعض هذا هو مطلقا لانه مطلقا اي مطلقا فله النفاق  
 حرام هذا ان **س** لو قلنا في امراته او هبنية عند ما لم يزوجها فله النفاق اي علام من مطلقا البتة بحقه وان قلنا  
 له ما لم يزوجها علام **س** قلنا في جملة النكاحات ولكل واحد وكذا بكلمة كذا يعني النكاحات فهو قوله  
 لا يوجبها ويقدر النكاح ان كان واما فان وصيين بلعان واصلا لم يوجب ان ذكره هو في النكاح وان  
 رتب وقع لما ولي فان تلاقى عن البتة <sup>لا يوجبها</sup> وهو بطلان <sup>لا يوجبها</sup> يدعي عن قوله فان تلاقى او بكلمة اقول بغيره  
 ولو قلنا محكم من مطلقا مطلقا وان قال لا مطلقا يا زانية يعني النكاحية فيجب هذا وان قلنا  
 البتة فلو كانت في وصية وقدمت الام او كان مطلقا القوي لانه لا يوجبها باللعان وتقدم اي منه بل هو  
 بطلان هذا مطلقا **س** ان قال يا زانية امة النكاحية المعنى وانما نكحتها مع طهرها لكثره عواذها ولا يصح  
 المقام **ق** نعم يعني من ادس من يعلم امره **ق** لا يوجبها **ق** في شره الا وشاد ويرسل الى القاضي ليعين  
 اليه نايبا عليه عن هذه او يعلم انه معتمد على النفي ويعلق على ما يحال انما هو بعث الغائب فان لم يفعل  
 حقه ان امكن الا ان سال ولا استدل به على النفي ان امكن مما لا يطل حقه لا يفتي فانما احتاج الى سواله  
 اجرة يد فيها حيث كانت مثل الزهابة **ق** فان نكحها فلا يثبت له من يزوجها ان شقوله ما يحال في قوله  
 او يبرأ لم يقطع نفقه ولا يطل اي وان لم يطل حقه وحلها كغائب بغيره <sup>حاك</sup> فاقام والمسير عليه لم يكن نفقه  
 الى ان يشهد له على نفقه وان قال لم اصدق فاقول قوله قال لا في نفقه قال في الامم قال لا صحا هذا او حلفا  
 على النفي فليس ان يبرأ من نفقه في الحال <sup>لا يوجبها</sup> فانه يوجب على العرف والعادة في مثله فان كان <sup>لا يوجبها</sup>  
 باطلا ونفقه او طلاق او كان في جوفه اقليل لم يطل حقه باللعان غير قال القاضي يعني ولا يوجب ان يحصل الشك  
 في جوفه ليشهد على انه على النفي وكذا قال القاضي والواجب حق من يزوجها في شره لو كان له نفقه في كنفه بامرانه  
 والعادة ان يكون نفقه باسراج <sup>لا يوجبها</sup> فلو كان له نفقه في كنفه باسراج <sup>لا يوجبها</sup> فلو كان له نفقه في كنفه باسراج  
 انه لا فرق بين ان يدين نفقه او لا ثم قال لو اهل ليشهد بالاشهاد في هذه الاحوال انما يمكنه بالكلية وقضية كلام  
 القاضي في النفي والبطلان والرافعي وغيرهم انه يشترط ولو اقامه ظاهر كلامه انما هو في المنقصر وقضايا الى انما يعتبر  
 فيما يطول لانه فيه بسبب كالمريض في النفقة فاما الامور النفقة فلا يفيضه ظاهر قوله لا يوجب فان كان يوجب  
 او ياكل ويحرمه حاله او يركب <sup>لا يوجبها</sup> فلو كان محبوسا او مريضا او قويا على مريض او غائبا لا يوجب <sup>لا يوجبها</sup>  
 واستدل على النفي من قوله وان لم يشهد على النفي <sup>لا يوجبها</sup> مستدل بالنفي وبما تقدمنا انما قال له ان قاسم







ان محققہ باسما



سنة

ان الحق بمقتضى ما قلناه الاول لا يستلزم لان الحقوق حكم الشرع والمستترة اشهر فاكثرت  
وان صحت بعد ذلك القول الثاني لا يستلزم لان الحقوق حكم الشرع والمستترة اشهر فاكثرت  
لنفي كل ما يشوب لذلك الحمل بان لم يكن بين ولادة الاول وولادة ستر اشهر لا فاحمل اسم جميع  
ما في البطن وما لا ينبغي له بان كان فيه ستر اشهر فاكثرت في حقها بل العان لان المخرج او يقع  
بالبيان وانقضت العدة بوضع الاول وتحققا بولادة الرضعة فكلها وانما لو قف العنق على النكاح فيما  
لا يملك واعتدت بالاقراء ثم استلزم بولادة الرضعة من بعد تحقق بولادة الرضعة لا محالة فاعتدت  
على الحمل وكانت حاملا اليوم الا بانتهى بانتهى حاملا فوضعت ولذا ثم استتر اشهر فاكثرت في حقها  
الا انما لا ينفى عن الرضعة لتحقق بولادة الرضعة واحتمال الحمل في سنة وطعمه بشبهة لا يكفي لانه ينفى  
اجنبى فلا بد من اعترافه بولادة الرضعة انتهى **قوله** فما هذا ان يفتل ولا يوجد على قوله فما هذا ان  
قوله الثاني لغيره لان العدة لا تنقضي في الحمل من قبل واحد وهذا يشكك بقوله لان الرضعة اذا حملت  
في سببها في العدة في العدة تنقضي بانها ولذا الثاني ان لو كانا من واحد وجب توقف انقضائها  
على الثاني **قوله** علة تنقضي بولادة الرضعة **قوله** لان كونها من واحد وجب توقف انقضائها  
ولما كان من واحد وجب ان ينقضي وصولها والثاني مع ولادة الاول وكونها من واحد لا يشكل  
لقوله لان الرضعة من واحد تنقضي بولادة الرضعة من واحد والثاني لكونها من واحد كذا في بان  
كونه وصولها والثاني مع ولادة الاول **قوله**

**كتاب العمل**

العدد كبير العنق جميع علة **قوله** طه **قوله** طه **قوله** طه **قوله** طه **قوله** طه **قوله** طه **قوله** طه  
قال في شرح الادب شاعرا شاعرا اي العدة عليه اي على العدة وفيما ذكره يشر الى ما ذكره هذه  
لان الاشياء على عدة اقتران بين العدة وهو المعداد وهو اي العدة لغة تستعمل اسمها كان  
البيت عدة كذا ومصدرها كمعدت كواحدة وعدها **قوله** غالباً ومن غير الغالب ان يقف موضع حمل  
في كل اى موضع حمل او في كل مكان او في سنة باقرا او اشهر **قوله** عبادة كان كالصلة قال في  
شرح مختصر الشيخ ابن ابي عمير القائل بان يوجب الشايع العمل بعبادة على المكلفين انتهى وهذا  
ذكره الشافعي في كتابه في بيانها وقيل هو ان يوجب الشايع العمل بعبادة من غير سبب  
وعلة قال في شرحه **قوله** طه **قوله** طه **قوله** طه **قوله** طه **قوله** طه **قوله** طه **قوله** طه  
فيه وفيه كذا في كتابه في بيانها وقيل هو ان يوجب الشايع العمل بعبادة من غير سبب  
لنفي العمل بعبادة من غير سبب وقيل هو ان يوجب الشايع العمل بعبادة من غير سبب



المشافي



[illegible]



قولي  
 ايتها  
 الصبي  
 يا  
 و  
 لي  
 قولي  
 قولي

هذا القول  
صحيح في علمه  
في مجموعي في  
كيفية هذا

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



Don



يا فتية بعد من بعد  
 من بعد من بعد من بعد  
 يا فتية من بعد من بعد  
 من بعد من بعد من بعد  
 من بعد من بعد من بعد

وَلَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُحْقِقُونَ  
أَيُّ وَهْنٍ مُطْلَقٌ



















لما لا صلة للآية وهو قوله تعالى والله في عيسى من الخلق من اسماكم الا وبقية فقد تم ثلثه اشهر واحدا في لم يحضر اي حشد تم  
لكم الخلفاء العبداء وبقية العبداء الا والى عليها ٣٠

يعني ما بعد الولادة وفيه بعض الشرح ما يوافق إطلاق الله وعبارته قوله لم تحض هو شامل  
 لا لكونه كشيء بعد عن الوقت حتى ولو لم يكن لها سعة ولا حصة سابقا فاما ما قيل من ان  
 حيث طفت بعد الولادة فلا يكون المنكر فلا بد من التامه فلا شيء وان كان ذلك الشهر  
 وعشرين يوما **قوله** وفارق طهره الحية اي فيما اذا لم يبق من شهر العرق بعده اكثر من خمسة عشر  
 لان الا شهر مقادير او صلابة لا بد من شيء **قوله** ولا يجب ما مضى للاولى اي ان  
 رجلا والثانية لحيه والا حقا شي بالمشبه اليها فلا يراد الله بقوله للاولى من لم تحض والثانية  
 لم يبق وقوله ما كانت اسبعا **قوله** من غيرهما او علمه او جيلة **قوله** كاياتي اي في قولهم على  
**قوله** اي في قوله او بعد هذا فاذال ظهرها ان تحت فلا شيء والا فلا فاذ جازان  
 التفصيل هذا ايضا وان كان ما ياتي فيها اذا كان انقطاع الدم قبل الياس وما هنا ايضا وان كان بعد  
 فلا يلزم العكس **قوله** يعني بعض من فيهما روي ان كان قبل لعلة تفرق اي والا فلا يلزم  
 للذات في الواقع **قوله** هذا لما اعتمد ان ذكر شي لعلة يقول ان عدتها مثله اشهر بما قاله بالاحية  
 لا يفتقد بالاشهر قال الشيخ عجم انظر عليه هل يعتد ومن الوجهة الى الياس او من ينقض مثله اشهر  
 نكته السابق في الحية الكمل الاول انتهى وهل مثل الوجهة الصفة ام لا فيه نظر ايضا والوجه الثاني  
 لان الصفة تابعة فاذ قلنا ببقائها ونظر لغيره محلا صوته ذلك ان يطلقها بغيره المطلقات فلا  
**قوله** اي من انقطع وبها هو استجبال الحيض فاستجبال سببه وخصه خبر وقوله ومنه تحض فهم  
 الاستجبال لغيره من حرمه استجبال الحيض على غيرهما كن تحيض كل شهرين مثلا فاذا استجبال الحيض به  
**قوله** ان استجبال الحيف من غيره على احوال عند هذا المقابل انه يتبين على ما  
 نكته ما به والافضل المكلف لا يتعلق به خطاب **قوله** اذ هي اي الحقة اشهر **قوله** المعلق طلقها  
 هو على تقدير ان لم يمتد لها وقت بعد الياس في لا يقال هذا مع قوله السابق ان حاضت في ما حبت  
 الاقراء بالمشبه لا يمتد لكن لا ما لقوله ما هنا مفر من فيما اذا انقطع الدم قبل تمام غلظتها من  
 الياس وما سبق فيها ان لم ينقطع الا بعد فلا يكون **قوله** وجبت الاقراء فلا ينقطع الدم قبل تمام غلظتها من  
 انما قلت ذلك لانه اشهر انما است ذات الاقراء قبل تمامها قال في شراء الاقراء ولما حاضت المعلقة الى  
 الحيض في اواخرها ثم انقطع الدم استأففت مثله اشهر انتهى **قوله** وليأخذ في قوله ان في التبيين  
 الثاني وليعتبر بعد ذلك بقول الحق لم وقوله ان المفضل قوله ان تحت وقوله على الياس اي على انية قوله  
 ثم بلغ ذلك على الياس غيرهما اي غير التي وجبت لها على الياس **قوله** الحق لم في علة لقوله على في



٦  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ  
مَا لَكُمْ أَلَا تَتَذَكَّرُونَ  
الْمَدِينَةُ تَمُوتُ  
ص



فأين نفسي هي  
المرقعة بسلا  
طريقها ضاع كل  
بين يديها في كل







7. مجلس

امروزه لایزال  
اعمال و تصرفات  
تأثیرات لایزال  
ص



**فقال له** فعل وجهه التاملي ان عدلها بين العلل لئلا ينسب دلالة الخوى محتاج الى ان يتكلم بحمل  
على التاميل والافلاحة الخوى لميت لهذه المثلثة فتدبر فانه دقيق **فقال** له ما يقفه اي قوله  
**فقال** له ما يقفه اي ما يوجب سفار او ما كثر **فقال** له هذا اسهل الوجه **فقال** له قوله المدة  
في قوله صحت المدة بالانحصار لان اليشير الى ما يعرفه **فقال** له ما يقفه اي ما يوجب سفار او ما كثر  
او الخارجي فاذا لم يصح محسوسا لا تقراق والعبد الذي وجب محسوسا على العمل في احدى اوجهي اذا خرج عن ذلك  
فقال له ابن قاسم انه قد يقال انه لو خلا من ذكر المدة فقط اذ لا مدة على هذا الوجه لا يعني له اصلا اذ  
له من من ذكر المدة المعرفة فالحق ومنه ان ونفظة مدة والتعويل بقوله اذ لا مدة في العجب منه اذ المص  
وذكره لم يقل بالمدة لانه معنية **فقال** له اي شخصه **فقال** له ووطيت بشبهة اي بعد المدة **فقال** له ان كان  
لا يربح شيئا اي فان كان لا كثر فهو مضي عنها اخذها سياقي **فقال** له وانما كن غاية **فقال** له ووطي بشبهة اي  
في المدة **فقال** له المص محقة اي ثم بعد وصفه لكل مدة الاوفا **فقال** له وان كان طلاقا غاية **فقال** له انه اذا كان طلاقا  
وصيبه اي وقد انت لا مكان من المصام المدة كما هو معلوم **فقال** له وانما به تنفسه عطف على قوله بل هو  
معلوم فيقتب بعد البلوغ الى اصد منها لم يجر عليه لحوان انه لم يحمل طبعه لوانه منها **فقال** له فهو مضي عنها  
تارة في شري الا وشاد وقد بان لنا ان الثاني نكحها حاصلا ومع ذلك يستحي نكاحه كما في المطلبين  
لان من رعى وجهه به انما كثر وعنه محلا على انه من زنا وان من وطى بشبهة منه **فقال** له  
في تراخل المديتين **فقال** له قد اخل المديتين اي وفيما ينفعه من غيره عدم صحة التزويج في من وطى الثاني  
وعاملا اي او جازا لم يبدو على ما افهمه قوله قبل وعذر الخوى بعدة في في يلو ان ويؤلفه عالما متابلا  
للمجاهل الذي عذر **فقال** له فله التزويج في الزوجي اي في بقية الطلاق المسمى **فقال** له وهي من تحيض اي قضيتها  
بالمجاهل اي من يحض به الحمل كنهه حله بل قوله في الحمل استثناء به عنه وفيه ان الحمل انما يلد في مع الحمل اذا كان  
من زنا فالحق بالاجتناب عدم النظر لا قراء لعدم الاعتداد بها مع الحمل لان عدم وجودها مستحي  
وقد استغنى عنها بالحمل كما يوحد من كلامه لا في فالحق فيها انه لا يستأنف عدة بالاقتران بعد وضع الحمل  
**فقال** له لا يوضع لان لا قراء انما يستأنف بها اذا كانت مظنة العكالة على من الله الرحم وقد انقضى هذا العلم  
باعتقالات الرحم وقولها بالادنى والحق في كمالها الحقيقة محله ما لم يتوكل على الحمل والعدم او زنا وتحت  
الا قراء قبل الوضع وان اتمها بعده واعتدل **فقال** له في **فقال** له واعتدل **فقال** له في **فقال** له في  
وامن المصنوع واقتضاه كلام الشيخين وابن الرفعة المصنوع كما بينه الثاني وابن النقيب وبقوله الرحم  
والبلقيين والاميركا والصفى وغيرهم على الضعيف وهو عدم التداخل وهي ثمة قال البلقيين المصنوع

قال في شرح  
الشيخ

خلافا لغيره



فلا في ما اقتضاه كلام الشيخين ثم افاد ان ما ورد في صريحه بذلك وان كلام القاضى شيخنا لم يرد  
 الصنف اما الاول وهم الذين كلفوا ان كلام القاضى في الشرح المصنف والمفصل في الكبر مقتضا  
 السلة بالاول مع الحمل بان الحكم يصح على المعنى لا على الية صورية، فلهذا في مقتضى وقد  
 يستدل به من ان ذلك مفرغ على التصديق وان اوهم كلامه مع عدم ملا حكمه بتعميل خلافه في ذلك  
 وتبينه لا يبين كيف ذهبوا عن هذا وعن تفويض جمع من الصحابة له على ذلك وتعميم على ذلك  
 الذي في نسخة وغيره، وله الوجهة طلم يقطع وان كان الحمل من الوجه في العلة لا سيما في علة المقتضى  
 وان لم يهاجروا اخرى القاضى وانما منعت ذلك خارج كلام الش من الاحوال ويعلم بتفصيل مقاصد مع  
 وان يكون اي وضعه ~~الوجه من الوجه~~ المصنف وبين وجه قبله اي ويجوز في غير  
 البرهانه بل ما عاينه لها فان التجديد جائز له حتى بعده قوله لا بعده عطف على قوله الله قبله قوله  
 لا يفرق اي الحمل على الوجه قوله ويعدده ما يقتضى اي في قوله ويلو واقفا عنها قوله عطف اخص فيه ان يضاف الى  
 لا يكون جائزا فلا بد من حمل الشبهة على ما هذا التنازع الماسد ليقينا بنا وقد يجاب عنه باننا لم نرد انه عطف  
 اخص بالعلم لغيرهم، لئلا يفسد نفسه وان لم يكن كذلك باعتبار ادخاله منه وقوله ووجه اي العطف خفا  
 كونه ان الحمل هنا اي الشبهة قوله نعم ان كانا حريتين اي صاحبا، بعدتين حريتين كان ذواتهما بحرية ثم وطبها  
 في بصيرة التنازع في عدة الما قول وقضية اطلاقه انه لا فرق بين العديتين بين ان يلقى احدهما  
 كلام لا وبعضه هو مشي من ~~الوجه~~ الوجه انما روي ان حلت من الاول لا من الثاني لم يكن علة واحدة  
 فنثبت لثاني في هذا الوجه بخلافه في ما اذا ثبتت من الثاني فكيفهما وضع الحمل لا قول القاضى وقد  
 يستفاد من ذلك في قول الله لعلت بغيره حكمة الاول اي انه حيث كانت حكمة واحدة فكما يعلم من الاستدلال  
 بان وجب ان تقتد عدة كاحله لثاني ولثاني في الاول وطى الحمل الحاصل قوله من حريتين وطى لثاني قال  
 وشيء لا يشاء لو تنزح مرة حريتين معتدة من حريتين ووطبها بذكرها او وطبها بشبهة ثم استل  
 او تنافها ايضا بعدة واحدة با مان لم يكن علة واحدة كاذب احدين وهو ما قطع به جمع وجه  
 اخر وان لم يكن علة واحدة لثاني وعدم احتزام ما تمم ونها على اصل العدة وتعميل ابيهم  
 كالحرف واحد وعليه سقط بنية عدة الاول كل وجهه الش روى فلا ريبه لذلك وان سلم  
 في تلك البقية ولثاني ان يتكلم فيها لانها في عدته فقط وتقبل تدخل في الثانية تورعه  
 العلمين واطال في الاستدلال فلا ولا ريبه وليس لثاني ان يتكلم فيها واخرى خلافه  
 ايضا وفيما كان اصلها طاهي حريتين قال شيئا وهو ظن ان ما حوت علة الحكم والى



۶  
کتاب فی الفهم

ov.



نظير طر و، نحو دهم ما دام الفرض شرطا قيا **كما مر** قبل شرطا عما يشمل من الفعا من **ق** ومنه في هذا  
 من مرقمة المتعصم ان يحرم عليه نظرها هذا بخلاف ما من منه جعل الخطبة من صواب النظر على ما  
 مرة والسمكة عن العقدة عن شبهة ونحوه تجوسية فلا يحل النظر ما عدا ما بين سرقتها وكتبها  
 انقضى ويكنى الجواب بان الفرض من ذكره هنا مجرديا انه في ضمنه عبادة اعظم ولا يلزم من ذلك اعتباره  
 طاريا مع ولما لم يلزم عليه من ذلك من ان لا النظر بلا شبهة لا يعد اعتقا وهذا بناء على ان  
 الفرض في منه واجب للمؤمن اما ان حصل ما جعل الحق لا يشك لا خلا لا المكاح لم يبعد لا هذا **ق** وقد مر  
 الطلاق اي ثم بعد انقضاء هذا متى علم ما مضى من صلة الشبهة **ق** وظهر ان شبهة اخرى من يعلم ان لو  
 في المكاح الفاسد شبهة **ق** بالعبارة للمكاح يعني انه ان كان في طهر الشبهة سابقا على المكاح وقد  
 عدته فالسابق من التفريق والوطر عدته متقدمة **ق** في حكمها شبهة المخالفات للعقدة  
 في حكم سائر المخالفات اي وما يقع في ذلك كذا في حق الطلاق **ق** وسمي اي الوطى ومعلوم من شر ذلك  
 في شره الا ان شاء وبقطوع اي حقوق الطلاق يعني بحل النكاح الزوجي له وبعينه بان  
 فيلزمها ويعدا شرهما كالفرض في قوله لعل من الله ليدل في و في الدنيا من وان لم يطلها بخلافه في  
 الجاني كما مر ان في طهرها محرم فلا شبهة في طهرها في المرحلية فانما شبهة قائلة وهو ما في طهرها مستقر  
 ليدلها بحسب في ان لا يستقر اي من الله بالعبارة في حقوق الطلاق لهما بعد مضى تلك الشر او اي شبهة اخرى  
 بغيره اي الطهر **ق** كما يترتب عليها اي المذكور في كلامهم والافا في طهر لم يبق من هذا شيئا **ق** مطلقا  
 وبانيا او مرجعيا **ق** ثالثا لا مطلقا اي لا تنقض العقد مطلقا بانيا او مرجعيا **ق** ومن ثم لو هو من  
 اي شبهة **ق** فاما ما يرد اي معاشرته **ق** في باقية اي معاشرته باقية ما دام ما ويا لهما وقوله لم يخلت  
 في القول في ذلك **ق** على ما مضى اي من عدمه قبل معاشرته **ق** في طهرها اي الزوج **ق** بل يقطع اي  
 انما من في العقد والمثالي اي في وهو مطلق في قوله فلا تنقض اي فلا تنقض عدة الاثرا بل يقطع  
**ق** في عينه منقولة الخاسب لما ياتي في قوله المص والى في عدة منقولة من المص **ق** ان يقول من هذا في الوطى  
 الا ان يقول بان المكاح الفاسد هذا ما كان من الزوج وتقدم فواسم اكتفى في حكمه بالكلية بخلاف  
 في طهرها ولذا قيل في المص والى في عدة منقولة من المص **ق** في هذه الصورة معاشرته المرحلية  
 المص والى في طهرها **ق** في انقضاء العدة اي بالانقضاء يعني ما يرد بها بعد ذلك انقضاء عدة  
 طاهرة سبق انقضاءها بشرط بالعبارة الا في او لم تنقض ويحل فيها باقية عدة طاهرة في طهرها من الفرق الا في  
 وبعد طهرها وحل وليس لها التزوج فيها كما قبلها **ق** ويري اي يحل من قوله احثيا طاهرا وتعليلها **ق** في طهرها



حاصلها ذكره الله وتبينه الله ان عدم ثبوت الرهبة بعد مضي ثلثة اقداء او اشهر متفق عليه  
 يتفق المشايخ عليه انما اختلف في حقوق الطلاق قال في شرح الارشاد فلا يجب فيه استيفاء  
 من المدة بالنسبة الى حقوق الطلاق لها بعد مضي ثلثة اقداء او اشهر لا بالنسبة لمضي  
 لها بعد مضي ثلثة اقداء او اشهر فلا يجوز ان يرى الرهبة لم تح وان لم يتفق عدتها بل في حتمها  
 في الصورتين كما وهو في الرفضه واصحابها عن البغوى ومنهم من يراه في المخرج ويقتله في المحرر عن  
 المعبرين وفي المشرع الصغرى عن الاكثري ونقله عن ذكره لعلم رد الحق له جمع هو متاخر من المعروف  
 المذهب الحنفى به ثبوت الرهبة ونقل البغوى لثبوتها عن الصحاب سيما رضى الله تعالى عنهم  
 المذكور واعلموا الجليلي الاول وتبين ابن العماد قال ولا ملاقاة مع باقي المدة وثبوت  
 الرهبة الا ترى اذا اختيرت اذا قلنا انها تصير الى سبب الميا من قبل ذلك بالنسبة الى المدة  
 لا الى النفقة وثبوت الرهبة ذكره الرافعى انتهى وبما قلنا لك ظري ما استأثر الله الخ  
 وبه يدل في قوله وعليه اي ينبغي على تبا المدة بها التوارث فيدق بينهما اي بي حقوق الطلاق  
 وبها والتوارث في صورة بقاء المدة وبها ان يخلوا بينهما اي الرهبة قوله تكن التي رجة الجليلي  
 قال في شرح الارشاد وحقوق الجليلي بعدم هو ان الرهبة عدم وجوبها بنفقة وانكسرة لا بها بان  
 بالنسبة الى احتياج وصحتها اي فلو كان كذلك بالنسبة الى ما ذكره رفضه ابن العماد بما اذا علمت بالطلاق  
 وتوهم المباشرة قال فلا نفقة لها في الزمان على ما يمكن وفيه نقض المدة لعصيا عنها بما هو مشهور في ذلك  
 النفقة وان طاعت المدة انتهى والذين ياتيهم الاول والذين هم الثاني ان من طاعت ولم يلق الاصل في  
 لعينة الزوج مثلا تجب نفقتها تلك المدة وليس كذلك وحلته وجوبها بنفقة فلو عصية ثم اقامتها  
 بالزوج في الثمن من عروها لمكانه وبها السلطنة عليها غير موجودة مع علمها وان علمها فلا فرق  
 بينهما هذا قال ولا يصح صلحا لهما المهر في غير فائدة وان تحقق الطلاق وليس لهما من صلحا  
 الطلاق ولا يصح صلحا لهما الا هذه انتهى واعتز بها بان لم فائدة وهي منعه احتيا والفقهاء بان له  
 الرهبة والصلح به لفقته نفقا ومهرها وقد حجب بان مثل هذه الفائدة لا يمكن ان تقابل بال  
 سببا والاحتياط ان لا رهبة لم كما تقول انتهى قوله فان كان في ما ذكره بان كلف الطلاق بايضا  
 به الزوج وبعبارة المحلل والزوج على الزوج مع هو مشرة اليها من عاها انقضت لانه وان كان لا  
 المهر لو كان مقتدة اي عن طلاق باين او رضى قوله محصولا لفراسي الوطيم وعليم منه وما في ان لا زال  
 لفراسي بالمتفق بينهما او نحوه تبين على ما مضى قوله وهو لا ثبت اي كونه وبها هو ان ثبت قوله

في الطلاق  
 يعني ليس بايضا  
 في الطلاق على  
 بغيرها الطلاق

اي فيكفي بايضا



مسح الروح حيا اعتدت عدة الوفاة او بعد ما اعتدت عدة المظلة في العمل الفارق بينهما انه في الاول حال حيا  
لا يتقدم الاموات والكلان ببقاء المدة فيه كانه مصبغة المطلق حيث مصبغة لا تحل له فيها المدة وكان حيا فانه لا يتقدم

او فيمكن ان قال كثر عن المظلة في الاول والثاني **قوله** على المدة الاولى من مدة المظلة

فمن يبقية شيئا منها مع ان الفرض مقتضى **قوله** بالمكان والوطى بعده قضيت ان مجزها مكانا لا يتقدم به ولا

هذا يتضح قوله ان في نعت على ما هو من الاول في المظلة **قوله** ومن ثم لو لم يوجد وطى نعت اي فلو خلتا

في المظلة ولم يمدد صدق نكته على النكاح في ان سكن الوطى يصلح في المظلة **قوله** مقتضى

في الفرض الثاني من الفرضين السابقين لا يلحق في المدة **قوله** ان كان من زمان او شيئا فالاولى تنقضي

المدة والثاني قولي من مدة الوفاة من عدة المدة فتنشئ منها بعد الوطى **قوله** الا في اليوم

فان الكتاب لا يدل عليه ولا يستلزم واجبه لا حلال فقط **قوله** ورواه في ما ذكره من الرواية لا يجعل دليله

ويجوز اليوم العاشر وان كفى في الرواية من لم يوجب وكان ينبغي ان يقولوا وانما وجب لها شركها اي بانه

سقط العمل ولعل الموجب للمعاشره حيا او مقتضى **قوله** ان استعملهم للمفارقة في معناها فالحكم بغير

صلاحيته **قوله** ولما لم يقتض عطف على قول الكتاب **قوله** ان في المأكل في المأكل **قوله** فظهر من عطف المدة

كثرة عشرة ايام او ما لو بقي منه عشرة فقط فتعقد ما بعده اربعة اهلة بعد ها ولو بقوا فقول **قوله** ومن فيه

في شرح الروضة قال لا لا زمني والظن ان العوض لا يقنع وانما لا مزايا عرفت **قوله** اعتقدت كماله

مقتضى **قوله** وجبت ان يكتفى في حال في شرح الروضة قال لا الفرض مقتضى وتقدم انه لو وطى من يظن انما في

صحة وفيه شك في حال الموت عرفت عدة حرة من قبل في طي المقتضى لم يحل في الموت فمقتضى عدة

انقطاع ان مقتضى ما يعلم لا يقتضي عدة الوفاة بالمكان في المصالح وفيه ان حله انما في قبله عليه

ما لا لا مقتضى **قوله** فبما هو في التخصيص بعد قول الحق ومن فيها انما بقا **قوله** ويرد بان عدة الوفاة

قال ابن سيم **قوله** عليم بان الوطى يظن ان اذا زوجه حرة كذا ان في المدة فليقش بعدا

اقول هذا عجيب بوضوح وانما لا ينعكس من الفرق بان عدة الوفاة لما ان نعت على الوطى انقضت

ما حله في الظن في عدة الوفاة وانما لا يتوقف عليم فانما لا يختلف بينك مقتضى ولا بان

قاسم بعد ذلك كلام طويل غير المحتاج اليه من كراهه صوابا ولا حلال مع عدم مقتضى الفرض

بم **قوله** ما من اي من الوطى امته يظن ان زوجه حرة اعتدت بطلان **قوله** فالحكم هو بغيره لما

واسمها من **قوله** وبتح التاوكسها ووضعها من حال **قوله** فتنقضي اربعة اهلة الوفاة **قوله**

بل بكل عدة المظلة في هذا المقتضى ان كانت حايلا **قوله** فالحكم ان لا يلحقه قضيت ذلك انه لو فرض

انه لو لم يمت ما لم يثبت له حكم الغنى في نحو الغنى ولا يلحقه المظلة **قوله** انما كان في المظلة حال وقيل

قضية قول الله لعلنا لم انه لو علم اننا لم وجب الفصل في حقه الوفاة **قوله** فتنقضي كماله

الاصح

في

بقيده السابق

هو حق لم ما لم يمت

انما مشهور

ص

قال في الداموس

احاديث والمحدثين

البرائة للمدة

انفس في هذا

الحجة وانما يرد فيها

بعض



QV2

الحق في الدين







ودخل فيها عدة وهي البشنة لأنها تشخص واحد وان حدث من وطن النرويج اعتدت عن البشنة  
 بوصفه ودخل فيها عدة البشنة **قوله** فالمنقول عن الشافعي في هذا هو المعتد واليه يسوق عبارة الشافعي  
 لهم ويستحب ما بين قال في العودين ويستحب في عدة فراق النرويج قال في شرحه من في بقوله الفراق  
 النرويج الموطنة بشنة او سباج فاسد وام العود فلا يستحب الا حلا ولها انما قال في صفها على  
 نفي الاستحباب بشها بجواز وقد يترجم وان صرح في الزيادة على ثلاثة ايام في غير النرويج كما  
 ينقل ذلك محققنا بغير هذا **قوله** محفوفة بالفراق من مخفافية وبها لا يحتاج في القاموس  
**قوله** بالعدة ويحذف قال في القاموس عشرة وتحررت طين احمر **قوله** وذكر المعصفر مبتدأ ههنا  
 قوله من باب في بعض اقوال العامة وهو انه في عن المصبر مطلقا المذكور في قوله في بعض حيف  
 قال في عدة عليم في بعض المعنى في عنها ن وها لا تكسب مصدقها الا في باب عصب **قوله** ولا في معنى  
 كان المصبر في الزينة كالاحمر والاصفر والاذرق والاصفر والاحمر الثاني طافا في بعض ارباب بعض  
 من اقوال العامة كان حكمه محضضا كقوله في الاصول والما قرنا اشار الشافعي الى ما في عدة المذكورة  
 ثم لم يزل في المصبر عن ام عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبضوا ما مضى  
 الا في عصب والصحيح انه لا فرق في المحل وهو على النقص من اليد بالزينة وهو موجود في  
 حاله **قوله** ولم يحدث ما حدث فيه اي في المصبر ذلك اي في النقص وفي قوله اي في تفسير  
 لقوله ابن ابي شيبة **قوله** ويوجه بان الغالب فيه اي في احمرها لكونه في المصبر ولم يحدث فيه ذلك انه  
 لا يقبل الزينة وانما يقصد به البصير والاشراء وغيرهما وبه اندفع ما قاله ابن قاسم وفيه ما فيه  
 اي في ما قاله في انه لا يقصد به الا في هذا حيث يقال كيف يمكن هذا لفصل الزينة النساء  
 وكذا قال ابن قاسم في قوله وبه يد وطال لهم في كيف يقصد ان بين يدي كثير من هؤلاء اهل  
 محلى لعننا صفة وشدة بريقه على كثير من المصبر **قوله** بان في بعضه بعضا من المصبر  
 لا يخلو به وعلمه لونه يقتضيه الطباع كما لا يخفى **قوله** وعبارته الاولى هي قوله في المصبر  
**قوله** وقوله اسم على يلبس في شدة الازن في فضة او ذهب والحق به هذا الحلقه لا طائفة  
 ويعني ان حكمه هو في ذلك كما لم يفسر بانكم فان تضرت ضررا لا يحتمل علاه جاز لها الملبس فيها  
 طائفة في احكامه لا بد في الضرر من ابعثه للتأخير **قوله** بان عند الشافعي اي في المصبر وقوله في سببه  
 اي بسبب الطرائف **قوله** ومنه اي من احكامه وقوله اي في سببه راجع للمعنى اي بان حصل له شدة صفة  
 مثلا بان صار يلبس احدا فضة او ذهب وقوله ان ستره القوي به **قوله** ووجه هو في بعض

حالها وجوابه اسهل  
 وقوله في تلك  
 اي التي يتوق في غيرها  
 في غيرها وقوله  
 كرمية اي الاصل

النساء

وفيه طائفة



فتخرج من البحر بيضاء معلق لدفع العين عظام ظهره بانه مجرمة متين منها الى سورة وقيل هو  
 ظهر السحرة العظيمة **قوله** فيم يحل عليه ليل فيعصى ~~الامر~~ **قوله** فيم يحل عليه ليل فيعصى ~~الامر~~ **قوله** فيم يحل عليه ليل فيعصى  
 لوليه وموفا فيهم **قوله** لا حاجة الي فلا يكره **قوله** ويطيب اي بان تستعمل ومنه بذلك ~~قوله~~ **قوله** ويطيب اي بان تستعمل ومنه بذلك  
 في ليلها على الطيب فلا حرج عليه ~~قوله~~ **قوله** ويطيب اي بان تستعمل ومنه بذلك ~~قوله~~ **قوله** ويطيب اي بان تستعمل ومنه بذلك  
 قاله شيخ الاموي فلهذا فادهن ساير العبدات التي ويغني الاطمان شأنه ان يظهر حاله فلهذا فادهن ساير العبدات التي ويغني الاطمان شأنه ان يظهر حاله  
 رهن شعره **قوله** امه واكتحال حل ليل العبد الباقية محذرة ولا يعيد الشكول لانه يرين  
 في العين المعلق منه وان فعل بصرها **قوله** الا انا ضربها الا وضرها لما قلته في الطريقة النافذة  
 من انه انما يعيد في ~~قوله~~ **قوله** فلا يجليبه الا ليل قال في شرحه المروني هو على انما اي  
 ام سلمة كانت كناية ليله ليل وسكت بهذا الحديث ومخوده من قال بجواز فطر الوجه في الجنينة  
 حيث لا شهوة ولا غنى فكتنه واهيب عيون ان لا يصلي الله عليه وسلم لم يقصد المرقية بل وقعت  
 الامة على الله عليه وسلم لا يفيق من عليه مجرمة لعمته **قوله** فان فيه لعله لم يحل  
 على ان يحمله استثناء نظر الكلام الا صاحب فاعلم قيدوه على ليل **قوله** ويظهر ضبط محاجة في ومعلوم ان  
 المعلق عليه في ذلك اخبار طيب حول **قوله** وتظهر ايضا ان صاحب سأل لا صاحب العبد من واليه **قوله**  
 لا يظهر في ومنه شعر الواس ولو سلم منو محقق بما يظهر لانه من شأنه ان يقصد الترابين مجزبه **قوله** ويجعل  
 صلي اي شعر **قوله** لا الا ليل في غير حيث هم **قوله** لا يعيد لا تقدم من هو ان ليس غير المصنوع منه **قوله** لانه لا يفيق  
 قال في شرحه المروني طيب الكلام **قوله** لا وجه انه لا يعيد مطلقا **قوله** نعم قوله مطلقا اي من ان في ليله  
 من قويمه بملا جنبي مطلقا على الكشم وحق الفري محققا بالقرينة المصدية والعاله والصالح  
 والسبك والجلوك والصهر كما حققه في كرمه في هذا الحق والمحاجة ومخاطبة ~~قوله~~ **قوله** في كرمه في هذا الحق والمحاجة ومخاطبة  
 ان من فقلت لوليه فلما الا هلاء عليه ثلثه ايام ومن لا فلا ويكون حل طلاق الحديث والاصحاب  
 على هذا **قوله** في ليله في ليله **قوله** في ليله في ليله **قوله** في ليله في ليله **قوله** في ليله في ليله  
 مطلقا **قوله** في ليله في ليله **قوله** في ليله في ليله **قوله** في ليله في ليله **قوله** في ليله في ليله  
**قوله** في ليله في ليله **قوله** في ليله في ليله **قوله** في ليله في ليله **قوله** في ليله في ليله  
 تفصيل ما مر في اجابته **قوله** في ليله في ليله **قوله** في ليله في ليله **قوله** في ليله في ليله  
 على الا ان لا يمكن في ايام الفروج ايجاز احكامها وانما في ليله في ملك الزوج ووليه وانما في ليله  
 فزاد على نفسه بان في وجهه في ليله في ليله **قوله** في ليله في ليله **قوله** في ليله في ليله



وَمِنْهُمَا مَنْ  
الْمُتَّصِلَةُ



[illegible]

تطبع النفس لا يتفق المير لانها اعطى بجلال الله سبحانه منه ما ذكر في الروي <sup>الذي</sup> في شرحه  
من ما نقلها الى الشيخين فيهم اي في الفسخ <sup>من</sup> حيث صرح الشيخان في ما يكتل في الكالج عدم  
المعنى  
ولم يصرها في الشراء ولما في الروضة هذا ما يفي ويحيى وحيث قلنا لا يستحقه فليس هو اسكانا هفتا لانه  
وعليه الاحتياط <sup>الذي</sup> وام ولكن عطف على قوله <sup>قوله</sup> مستقلة ملازمة الكفاي والافان مستحق <sup>الافان</sup>

لأنه محقق في عقله وهذا ما قاله في الأصول وعليها أي معتقده ملائمة الممكن عبارة شبهة بقوله  
 وبأنها المتعلقة عن الشبهة أو بخلافها وإن لم يستحق الممكن على الواجب والمناجح عند الفقرة  
 سواء كانت برفاهة أو غيره فلا يثبت في ما قاله ابن قاسم هذا قال في الوفاة أو إدادة بالفرقة الفرقة  
 لا يثبت في عقل الفقرة أي وتقدم مكانها على ما في التجهيز لأنه حق يتعلق بعين التركيب وليس

هو من الدارين المرسلة في الحشر ويظهر ان هذا اذا كان ملكه او استحق منفعة من غيره بما جازية  
 ويجوز ان لا يخلوها بيت معا او موحي وان نقضت الحكمة انما تقدم باجرة المسكن على مؤن الجملتها  
 ويجوز ان يكون انما تقدم باجرة يوم الشر فقط لان ما بعده لا يبيح الا بل هو له فلم يرد من مؤن  
 التجهيل من ما لله فقط هذا فقط لحق لله فقط وهو لا يسقط بالتراضي لغيره فقط

لا تخشوا من البرية من شيء ولا يخشى الله فاعلموا ان الله شديد العقاب  
 وانه اخ تائب نجس عن جابر قال طلعت بنت سلمى فادارت ان تعبد فخلها فخرجها  
 ان تخرج فانت البرية عليه وسلم فقال لعل عسى ان يعقد في او يتفلى معروفا في روضة  
 من اهل اهل الله تعالى رحمه الله عليه ورحله اي ياتكم به وبن قوله ولما اخبروه اي اهل الله تعالى من غير تقييد

[illegible]

المراد انهم وكلهم لا يصحح الحق والشرح يقتضي شمولهم في الجمعية والباقي كالحاصل في الحق والشرح  
لا يباين عليه وكلهم لا يصحح الرهن والشرح وشرح في شرح المجرة بالقياس في الجمعية فقال ولما  
ان كانت غير جمعية وعجالة الرهن والحق ومقتضى مطلقة لا يجب نفقتها في الشراء  
للطعام والمثلين وبيع الغزل بل لا لا يملكها ولما كان لا يملكها في بيعها الى غيرها المحذوف في الغزل ولا يثبت

۷  
عَلَى بَرَاءَةِ كَثِيرَةٍ مِنْهُمْ  
أَيِ الْمَجْلُودَةِ

فلهذا نحن  
 اية باقية وهو  
 بناء على انها ليست  
 حيث كانت اما على  
 في غير المكان الذي  
 فيشكل لان عدانته  
 هو الله فلا يقطر باطن  
 الله في الماء انما هو  
 فيه لسلام الطاقة  
 في القدر الذي  
 في القدر

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

حقیقت شاکت امام علی

وغير مسكن الذي هو

هذه الآية فلهذا السبب

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ أَمْثِلَ الْغُلَامِ لَا هُوَ حَافِظٌ عَلَيْهِمْ وَمَنْ يَخُفُّهُمْ فَيَرْكَبْهُمْ فَنَحْنُ غَالِبٌ أَمَّا ظَنَّكَ بِالْمَلِكِ الْقَائِمِ فَظَنَّكَ لَسَاقِلًا

مقام











فلا يخرج فقها وقال وجبت فيه ولم تغادر محراب العبد فيجب العود في الامم عند المجبور  
 في اصل الروضة اذ لم تشرع في السفر بالكلية فان مضت اقامت لقضاء حاجتها عبادة او  
 فان مضت والسفر لحاجة عادت بعد انقضاء ما لم يمتنع تنفق مدة اقامة المسافر  
 او لزامة او زيادة او مسافرها الزوج لحاجة لم تنوع اقامة المسافر ثم يقول **قوله**  
 فان في يوم في قوله قبل تلك الايام يعني ان ذلك يجمع قالوا بان اقامة تلك الايام ويورد  
 عليهم بان لما كان سفرها لحاجة فاذ انقضت وبطلت عاصية فلا يعود ما قاله ابنه اسم منه قد يورد  
 الشراح قوله الاتي نعم لهما الا ان يفرقا بان الاقامة هنا لحاجة فتمضيها لهما وليس فيها ايام  
 ما مضى به فمضبطا بالعلم ثم باعتبار الشرح لهما اكثر انتهى اذ سفرها فيما ياتي في الحجة  
 فالصحيح الذي ادعى عام على مضبوط اذ السفر ما وقع لها واحدة لحاجة وسفرها فيما  
 وان كان لحاجتها فكما تامة لن وصار **سيفرح** في الشرح فاقا حقا محل الفقرة حتى انتهى بمقتضى  
 لمدة تلك الايام فالمنقح وانها لا يغني واحدة الحقائق **قوله** في البلد من غير ان يرضى  
 فان قد مر لها مدة في سفرها ثم وفي غيرها استوفتها وعادت لتأتم المدة ولو انقضت  
 في السفر حتى انتهى واطلاقه كالصريح في مرافقة القيد المذكور ومخالفة قول الشافعي وقيل من انتهى في ايامه  
 اوطا في ارض في قوله استوفتها مجلا وقوله كالصريح هو صادق في الجملة بعد البيان صريح حيث ينبغي  
 الشافعي بقوله اقامت به اي بالسكن الاخرى لم يصح لهما من القيد انما اذا كانت حيث بينا الشافعي وقوله الشافعي  
**وقيل** ما قلناه في بناء على ما قالوه وهذا يدل على ان الشافعي وافقهم وان كان في سؤقه احوال فاقام  
 ابن قاسم في نه ومخالفة الشافعي وقيل هو كالحق لحيته ما قاله **قوله** اقامت به بقدره لا تقدم في قولنا  
 استوفيتهم على الفسخ وقوله الشافعي ففقد فيه قلنا فيما اذا لم يقدر مدة **قوله** ولو ما قوت صريح  
 قال في شرح الاثر والادعاء ومنه ما في الزوج لحاجة ثم قارنها بملك في او غيره فليست بها الزوج  
 لعل ينفى تلك المدة الى سكنها لتقدم فيه لان سفرها كان سفره فينتفع به والى سلطان  
 ومحل ذلك اذا كان سفره لنفسه واستصحبها ليعتفع بها فان كان سفرها لغيرها وخرج بها قال  
 في اصل الروضة فيمكن حكمه كالقوله في فميت وشرط لنوم المدة في المقدر كقولنا ان الطريق  
 ووجود المرافقة انتهى فلا تعلمه ابن قاسم في قوله قال في شرح الروضة ولو جعل امر سفرها بان  
 اذ لم يزل ولم يذكر حاجة ولا نزهة ولا اقمي ولا ارمي على سفره في قوله ذكره الرواية  
 وغيره انتهى لغيره وبطل بهذا المقام كما لا يخفى واذا ذكره في هذه المسئلة في شرح الاثر

في قوله ثم يبرح في الايام  
 وهو قوله ان لم يقدر بها  
 حقا من

قال ابن قاسم

وقيل ما قلناه في بناء على ما قالوه وهذا يدل على ان الشافعي وافقهم وان كان في سؤقه احوال فاقام  
 ابن قاسم في نه ومخالفة الشافعي وقيل هو كالحق لحيته ما قاله **قوله** اقامت به بقدره لا تقدم في قولنا  
 استوفيتهم على الفسخ وقوله الشافعي ففقد فيه قلنا فيما اذا لم يقدر مدة **قوله** ولو ما قوت صريح  
 قال في شرح الاثر والادعاء ومنه ما في الزوج لحاجة ثم قارنها بملك في او غيره فليست بها الزوج  
 لعل ينفى تلك المدة الى سكنها لتقدم فيه لان سفرها كان سفره فينتفع به والى سلطان  
 ومحل ذلك اذا كان سفره لنفسه واستصحبها ليعتفع بها فان كان سفرها لغيرها وخرج بها قال  
 في اصل الروضة فيمكن حكمه كالقوله في فميت وشرط لنوم المدة في المقدر كقولنا ان الطريق  
 ووجود المرافقة انتهى فلا تعلمه ابن قاسم في قوله قال في شرح الروضة ولو جعل امر سفرها بان  
 اذ لم يزل ولم يذكر حاجة ولا نزهة ولا اقمي ولا ارمي على سفره في قوله ذكره الرواية  
 وغيره انتهى لغيره وبطل بهذا المقام كما لا يخفى واذا ذكره في هذه المسئلة في شرح الاثر



قال في مشاهد  
الاصحاب

٧١  
 يوجد هنا في الثاني اي يكون  
 هو في في الممكن الثاني  
 لان الاصل يكون في  
 محقق في ضعف في الخلق  
 اي ضعف في التقدير  
 يعني في التقدير



وانما لم تجز الامة كذا كحضرت ما ذكرنا في السفر لا سيما كذا متوطنة والسفر طار وعلينا انفقنا  
 والمقتضى اهل البادية لا اقامة لهم في حقيقة ولا مقصد ولن لك لم يقر بهم حقيقة انفقنا فقولنا  
 لها الانتقاء لا يلقى خيرة لا وجوب وقوله للضرورة اي يقتلون شتاء ووصيفا او غيره وقوله وبه  
 اي يذكرون انما انتقلوا من اهل البادية الى اهل المدينة فيقولون انما انتقلوا من اهل البادية الى اهل المدينة  
 اصل حديثنا وصفت كما صرح به في شرحه الا اذا اذ لم تمان فلما يحوي في اذا انتقلوا الى اهل المدينة  
 كما ذكرهم او محابة لهم تمان واستاد بقوله فانما انتقل بعضهم مع خطر بادية في حكمة الى انما يتحقق  
 اذا انتقل بعضهم منهم من اهل البادية والحق فيهم ثبوتهم وان لم يكن لهم ذلك فلا يتحقق ان انتقل بعضهم  
 اهلها في اهل المدينة وان كانت غيرهم في اختيارهم اياها من اهل المدينة من اهل البادية فيقولون  
 وبه يفرق اي يقول فانما انتقلوا من اهل البادية الى اهل المدينة لا على عبادة الله الا انما انتقلوا من اهل البادية  
 الشريف اظهره الله تعالى في قوله فانما انتقلوا من اهل البادية الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة  
 او بعض الذين ذكره الله تعالى في قوله فانما انتقلوا من اهل البادية الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة  
 ومقتضى احتياجهم الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة  
 واصف في قوله فانما انتقلوا من اهل البادية الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة  
 الا انما انتقلوا من اهل البادية الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة  
 بما ذكره الله تعالى في قوله فانما انتقلوا من اهل البادية الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة  
 والى ذلك في قوله فانما انتقلوا من اهل البادية الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة  
 فكلهم قسمة انما حضرة علي في ذلك فانه قال انت من اهل البادية الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة  
 حضرة علي ما ذكرنا في السفر فانما انتقلوا من اهل البادية الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة  
 عليها واهل البادية لا اقامة لهم في حقيقة ولا مقصد وقوله فانما انتقلوا من اهل البادية الى اهل المدينة  
 الا انما انتقلوا من اهل البادية الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة  
 حيث انتقل جميع اهل البادية الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة  
 كصاحبة في السفر من اهل البادية الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة  
 فكلهم قسمة انما حضرة علي في ذلك فانه قال انت من اهل البادية الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة  
 وعليه فلو كانت هذه البقية هل يتبين بطلان نصيرها من اهل البادية الى اهل المدينة من اهل البادية الى اهل المدينة  
 فيفسر في الدعاء لا يفتقر الى الاحتياج فيه نظر وانما في ذلك الغاي والى هذا انما انتقلوا من اهل البادية الى اهل المدينة

قوله يعني



مجلسه خاتمه

[illegible][illegible]

۷  
فوقه شار کتبه  
اودنه اعدا علی  
کتابه سلفه اعدا علی  
فقیهه اعدا علی

قال في سفره الثاني



[illegible][illegible]

وَضِيعَتُهُ بَقِيَّةُ  
الْكُتْرَةِ مِنْهُ  
وَإِنْ كَثُرَتْ  
ص



ما كنهنا ان وسعته ان الدار الضيقة فيها انما لم يكن بها الا سكن وحدوا هذا يعلم من سابقه  
 يصير ما هنا بما اذا لم يتعطل الشئ لا مما وان فرض انما ان لم يكن بها الا سكن لكنها مقيدة بما اذا كانت  
 كما صرح به سابقا وهذا القيد هنا منتف **باب في استبعاد قول** متجاوزين فيها راي اى ولو فرض  
 ليشمل من وجب عليها الاستبعاد بسبب انتفاء العلم على العمل العلم **باب في** الاستبعاد لا يبعد ان يوجب منع  
 لراى الصانع في مخلوق مما هو كمال في ذلك **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول  
 متعلق بقوله زليت الى في وقوله زليت الى استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول  
 الاستبعاد على زوال تلك ولا حدوثه بل قد يجب معنى مما لا يورث ثبوت ثم اسلمت **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول  
 على التمتع **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول  
 الامة فتعقد بقدر ما **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول  
 كالا وجوب الاستبعاد بسببين باعتبار كونه الاصل كون ذلك حدوث تلك باعتباره الاصل **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول  
 بغيره ان وجهه اى فانه ملكه ولم يجب الاستبعاد لعدم كونه كمالا قبل الشروع **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول  
 مع انه ليس هناك زوالا فاشترط **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول  
 انه حكم بوجوب الاستبعاد في مكانة عجبت ومرتدة اسلمت مع انه لم يحدث فيها الملك بل جعل الاستبعاد واجب  
 بغيره في موضوعه التي يوجب مع انها عند اذلة التي يوجب لم ينزل فراسته عنها **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول  
 وهذا الخارج **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول  
 قاله شارح الاشارة وبحث المعلقين وجوبه اى الاستبعاد ايضا وفيما ان اسلمت امه كاض ثم اسلم هو حدوث  
 الحل في جارية القراض وانفسج واستقل بما املك في جارية التجارة **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول  
 المستحق شرهه بالواجب بعد رقيقته في غير الجنس وذلك لعدم كونه الملك وحمل فيها وما قاله في الاى الى ظ  
 وفي الثالث لا وجه كما علم مما في النكوة انتهى فاما ابن قاسم انا قاله المعلقين ظ في جارية القراض  
 وكلامهم يقتضيه وان في نكوة التجارة فلا وجه له عندنا لما قلنا اياه شيخ الاسلام انتهى **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول  
 به الله هناك **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول **باب في** استبعاد قول  
 لزمه ان يكون العامل وبنونه والا علم عليهم وجب استقل ما لك بلائه فاما ابن قاسم فقد هذا القول  
 بخلافه فبلى الفسخ لكن شكل ذلك بان العامل لا يملك حصته مما يبيع بالظن فاقى حاجته الى اعتبار الفسخ  
 لان يباب بانه بالظن وان لم يملك لم يحق موكله ان يورث عنه ويتقيد على الفسخ ويصح امره منه  
 ويغيب الحاكم بانه بالظن واستمراده لا تقوم في ما به وذلك نفع في استقله لا ما لك بالملك فليقتل

وَكُنَّا أَهْلَ قَرْيَةٍ  
ظَالِمِي سُلُوكِهِمْ  
نَحْنُ وَأَبْنَاؤُكُمْ



لكن ليحكم مع ذلك قوله الاتي لتجدوا ملكا واحدا فيها بالانسية هذه الا ان يكون قوله الملك بالجمع  
 او يناد ما هو في حكم التجرد ايضا فيه نظره وهو ان الكلام في الانفس في دون النفس  
 وهو يقتضي انه يلزمه الماثل مستفاد بالبرج ايضا او كما سيقا له ان يكون التجاراة كما صرح في  
 باب القرائن فما من علم انه لا يملك حصته من البرج بالظهور ونقول فانها هي التي اعتبارا في النفس  
 من غير ان الكلام في الانفس الثاني ان قوله ويجاب بانها بالظهور في غاية السقوط  
 ان يكون احد قال ما قال به بل قال في باب الزكوة وان قلنا انما حصل القرائن لا يملك البرج ما  
 بل بالانسية وهو لا يملك في ملكه جميع رجا من مال لانه ملكه انتهى فاقاله ويحكم في  
 قرائن النفس والثالث بانها ملك في غاية الظهور حيث قال لانه ملكه فاما ملكه بتجديدا ملكه  
 الثالث ان قوله لكن ليحكم مع ذلك قوله الاتي ان انا بقوله هذه المشا واليه ترجع فغيره  
 او لا يظهر عبارة الشذك وانا زاد به غير ذلك فلا فاعلم ما فاعلم ان هذا هو  
 الصبر والى الله المستعان والرابع ان كان من صفات النماية لا فاعلم ان هذا هو  
 عليه فانما في ما قاله بن قاسم ان شركه المتحقق غير حقيقية فلا الشهاد انتهى لانه انما يمكن بشركه  
 حقيقة لم يكن في دار الدنيا شركه حقيقية والخامس انما التجاراة واما القرائن هو قوله في القرائن  
 اذا ظهر ربح على الحقول بانها على ما يظهر ما اذا لم يظهر ربح فالعامل لا شيء له فاعلم ان ملكه  
 فلم ينتقل عن ملكه حتى يقال بتجدد ملكه السادس ان يقال انما بقوله تجدوا ملكا واحدا فيها اي  
 في مجموعهم لم يحصل على منها في كل فرد كذا قيل والسابع ان قوله ويقتضي بها اماكن وقوله  
 انما المتحقق شرعية صريحا في التجرد واحدا في كل فرد كما لا يخفى على من يتأمل قوله بالانسية في التبع  
 او لا بالانسية في التبع كما يعلم من قوله الاتي في شرح قول الغصم ويجمع تنويج انه من قوله في وقوله  
 المشاهدة لم يطو حاشي والثامن في المصنفين والبيان كذا في المصنفين وظاهره لا قاله الش وان  
 لم تطلق العطف والعاشر قوله والحاشي في المصنفين قوله والحاشي في المصنفين قوله والحاشي في المصنفين  
 خلافة لان الاصل المصنفين من دهم صراط خلافة قوله والحاشي في المصنفين قوله والحاشي في المصنفين  
 وقاية الاصول مع قيام الاحكام بين المصنفين في المصنفين قوله والحاشي في المصنفين قوله والحاشي في المصنفين  
قوله والحاشي في المصنفين قوله والحاشي في المصنفين قوله والحاشي في المصنفين قوله والحاشي في المصنفين  
 او من كراهية الاصول قوله والحاشي في المصنفين قوله والحاشي في المصنفين قوله والحاشي في المصنفين  
 انما المتحقق في المصنفين قوله والحاشي في المصنفين قوله والحاشي في المصنفين قوله والحاشي في المصنفين

في باب القرائن  
 في باب القرائن

في باب القرائن



[illegible]



قال في شهره الا شاد ولو ملك معتدة لغيره ولو من وطئ بشبهة فانقضت عدته لا او من وطئ من غير معتدة  
 وانقضت عدتها حاله في تنويها على استبراء ووجب عليه ان يدا وطئها لان عدوت حتى التمتع قد وجب  
 لكن لا يمكن تركه اذ لا ينظر مكان توقيعه ولا بعد وتراخي ما كفي عن السبب لا يبرأ من المعتدة  
 عن مكاح اذا وطئت بشبهة تنقض عن وطئ بعد فراغ عدة المكاح ولو ملك غير موطوءة ان كانت  
 او من استبراء البائع فله ان يبرأ من ملك معتبر، البتة ما لم يكن قد وطئت بشبهة فانما عتقتا تنويها قبل  
 قبل الاستبراء والعدوت حمل لانه حبة الملك لا يذكر انما التمسك بغيره من مسقطه للاستبراء فقال لا يبرأ  
 ربه من اعتقها ثم تنويها والوجه ان هذه محيلة غير مكروهة للعقد المتفق عليه المشايخ وليس  
 فيه تنويها حق ادعى ومن ثم انشأها ابو يوسف مع كثرة اصيل المسقط له عندهم محلا في حيلة  
 اسقاط الزكوة فاندفع حيث المن وكشي المتوية بعينها ومقتل الامام في ابا يوسف اقل كثر  
 بان من ادا وطئ منته ودرتها من ابيم فادعت ان ابا د وطئها لا يقتل قولها وان من حلف على انسا  
 لا يخرج من بيت فحلف على راسه خيوة ثم حلف وخرج لم يجز ثم قال لا امام واحكم عقوبتك على سابقا  
 انما مني في ذلك في القاطنة ينزل وفي كلامه انما فحق ما ايضا نزع فيها انتهى وكان قائل ذلك ومنه ان نصب  
 الحنية واكثره سبب للبر فينا فيه ما ياتي انما انتهى بيتا وليس هذا محلا في انما انما انا ببيت را  
 اصم بالعلم فلم يخرج منه ونصب الحنية انما ذكرى لسترتها وقايتها مما يصعبه عندها العلم والاعتقاد  
 وطئ على الاستبراء وذا تنويها في وطئ الزوج فيها انتقلت اليه من صبي او امرأة او رجل لم يطأ او وطئ  
 فاستبراء وذا عتقة ثم تنويها لان ملك الميراث سبب صنف في الموطأ اذا يقصد به استقلاله فحق في  
 على الاستبراء فالحكم في المكاح فانه يجب قوله انما يقصد لانه فلم يتفق على استبراء ولو لم يكن حاد وطئ  
 محال من النكاح في المكاح وذا ملك الميراث انتفى او ما يقتضيه ذلك لان ابن قاسم نقل عن الروي عالم  
 يتعلق بالبقاء والى ام محلا في ما يقتضيه فانه سلمهم به حقا لتيام ومع ذلك ليس من علمه ولا حكمه ولا تراش  
 والنصب مع انهم فسلل الله ان يقتلها من شرها والله الموفق والمستعان **فقط** واكتفاء العقابل اى مقابل  
 المظهر **فقط** ومنه اى لا جلا لا يتقاضي **فقط** ولو لم يكن معتدة منه اى بان طلق زوجته ثم ملكها في المدة وجب  
 وقفا او وجب بالشيء لحل معتقه الاستبراء **فقط** اى بالشيء محل التزويج فيكفى فيه اعتقاده عدته اى ما في هذا  
 كما هي ان لا لو ملك معتدة من غيره فانما اذا تمت عدته منها حل له التزويج بلا استبراء **فقط** ولا شيء يكفي عنه  
 وذلك لان عدته انقضت بالشر كالحرج والمكاح وطئها في المدة وحيث انقضت وجب الاستبراء  
 لعدم ما يقوم مقامه **فقط** اى عتقه اى السيد رجلا او امرأة قبل وطئ اى ما منه ولا معنى انقضت منه

لبايع والى











07/1

وَلَا تَقْرَأُ فِيهِ







يدل على كل فرد مطابقة فان لم انشأ هذه المفارقة مع تنازل هذا العام لعمومها ودلالة  
 مطابقة فاسد ان قولهم مع كون هذا العام الى قولهم بل انفس في العوام سلم ولكن قولهم كما هو  
 بالعام التي سلم الى قولهم ودلالة مطابقة يعني سلم لانه انما اذا اريد بالعام جميع  
 افرادها اما اذا اريد فرد محض فليس كما عرفت وليكن ان اليم في الحقيقة مشهور بعمومها لغيرها وظهر ايضا من ادعاء  
~~بعمومها~~ على ان الحق ان الحق باعينا ومثلا لا ملاقات اما في قولهم فليس مشترك في قولهم ص  
 فان كان الاول معنى قولهم عام بجميع تلك المعاني على وجه المضمومة ما تقدم فلما انشأ الحكم ان لم  
 اطلاقا وان كانا لثاني فكل واحد بناء على ما عليه انشا فليس وان قولهم من صحة معقول مشترك  
 في معنى مثلا وطلوده فيها عند التهمة عن القرائن قال لاجل ان الحق في العام في جميع احوال  
 وفي العام المعقول المستعمل في حقيقة او حقيقة ومجاذبه او مجاذبه على الواقع المتقدم من صحة  
 ذلك وبصديق عليه محققا كالمصدق على المشترك المستعمل في معنى واحد لانه مع قرينة الواضح ان  
 العام انتهى اذا لم يعمد على المعقولات ولا للثبات حتى يحتاج الى نقل ما ذكره وقيل نعم  
 ان ما قاله من ان الحق في الحقيقة والعلية فان العلم ولو ادعت استلزام الى قولهم علم  
 على الجميع قال في شره واذا ادعت انه بعد الصنع او هو حاصل ان سعيها وطلبها لعل يحصل وان  
 اجل الاول منه صدق السبل بل يعني في قولهم لم اظأ عمل يحصل لان الاصل عدم الموطى هو كون  
 السبل حقا لعمومها كلام المشيبي انه لا يخفى وان ادعت ان العلم بالوليكن اعترضا بالعقليتي  
 بانه لا يعرف لاهل من اصحاب وانما الوجه ما صرح به الامام من انه لا يقبل من خلفه لان العلم بها  
 انتهى فان لم يمتدحى انما انما يشبهه بل وانما الحق به القاطن فان لان دعواها انما لا يستلزام ايها  
 لتعريض على البيع مقرر الى حيثها اذ لو ثبت دعواها لثبتت حيثها ولا دخل لا يفرق دعواها الى  
 الاول لان النفس مقدم فان ومودع قولهم لا الى ولاها في الامن واسم لا يخفى ما فيه انتهى وقول  
 ان قولهم ما فيه في صورة انفس او منع وما هو من خارج من طريقا واما المناظرة بل لا ان يبطل عمله ومن  
 قولهم بل لا يفرق في فان انما لم يتكلم بشئ حتى يتكلم عليه فان العلم لا يجب له ان لا يتخلف  
 المعقول عن المعلول المتأخر فالعلم بوجود المعلول لم يوجد وكيف يتصور ان المقصود في المعقول  
 بلا علة فان قاله ابن قاسم ان فيه انه قد قصد الا المطلوب ان سبب كلامه فشا ومن الغلط  
 قولهم منقطع من غير انما هو المعقول في العلة ولا ينفى الاصل ان يتخلف عن المستعمل الى امر  
 الى المجازين ففقد ما قاله ابن قاسم انه قد قيل انما هو ابن الرافعة مجزئتها وهو منقطع لا فطر الله







[illegible]



في الوجود وشربه ولا يغير في التحريم غلبة الرقيق لقطرة الكلي في النعم يحاق له بالملحوظ في المصلحة  
وقد صرح بذلك في شرح الامرشاه ولا انش لعلبة الرقيق لقطرة اللبن الموصوفة في العلم الحاقه برطوبة  
المعدة ثم لايت شره الا وشا وقال ان شره باللبان العالي بان ظهرت احدى صفتيه الثلاثة العظمى  
واللحم والبرح صا او قد يبرح حتى تم قطعا وان اختلفا في انهما هو فيا اذا كان مغلوبا والبرح من ثلث الكلي  
المخلوط مقدار لا ينفذ حره بان يمكن ان يبقى منه حصة وفات فلو وقعت قطرة في حب ما وعلا  
شره جميع ذلك ماء وصفة واحدة فان كانت خاصة حرمت وان اشترط ان يجعل وهذا مراد المؤلف  
بقوله ان شره ذلك بحيث به التحريم وهذا ظاهر من كلامه في قوله ان ما نقل من قاسم في  
شره الغلبه لا ينال الغلبه وقعت قطرة له في فم صبغا واختلفت برهته ثم وصل الى حوضه فظهر في  
احدهما ينظر الاكونه عالبا او مغلوبا كما ذكرنا والثاني التحريم قطعا انتهى ثم قال واقتول يوضح في تفصيل  
الحكم انه ان يتبع جميع الرقيق الذي اختلطت بقطرة دفعة واحدة اش وحسب وصفة ولا كلام فيه  
او دفات هـ وفيه تفصيل في تفصيل ولا فائدة فيه بعد الاطلاع على كلام الشافعي في المباح في هذا  
قوله بحال لظهوره بغيره السياق فان لم يفر ما قاله ابن حنبل في كلامه هذا قال ويجادل في بان ظهر له حمل  
ان يرا ويظهر ما يكون ما يشمل الحسنة والتقدير في كل في الحياه يدل عليه قوله الا في هذا او تقديره بان  
وقوله ايضا ولولا بيت في قوله لانه الخ في اي هـ اذا غلب قوله فيا ياتي من قوله ولولا بيت قوله وبحال ان  
يمكن ان ياتي منه اي من الرقيق المخلوط حصة فاما كان مقدار لا ينفذ حره بان يمكن ان يبقى منه حصة  
واما اذا لم يكن ان يبقى منه حصة ونظرا بان كان كالط والمخلوط قليلا ولا يتعدد بعدا واعتبارا وشرب  
دفعة حرته ان كان هو خاصة لا صرح به في شرح الا وشا واقتول ما بقا النفا ففصل ما قاله ابن حنبل  
ان قضية ذلك في قوله ان كان هو خاصة انه لو لم يكن ان ياتي منه الا دفعة وشرب وكان هو خاصة  
لم يكن هو صانع هذا في قوله ما بين هذا وما ياتي فلا دخل لاحدهما على الاخر كما لا يخفى على  
المستفيدين في قوله في حصة دفعة او ما يفصل في حصة دفعة وشرب في حصة دفعة او كان  
اي المخلوط هو خاصة قاله في شرح الا وشا ونحو وقعت قطرة في حب ما وعلا شره جميع ذلك الماء وصفة  
واحدة فان كانت خاصة حرمت والا اشترط ان يجعل عليها وهذا مراد المؤلف ان شره ذلك بحيث به التحريم  
انتهى قوله والا اشترط ان كان لم يكن هي خاصة بان وقعت ثمانية او ثمانية اشترط ان يجعل هي خاصة  
عليها اي على الكلي وقعت في الثمانية والثالثة ولا فرق بين ان يشربها كل او البعض ما قاله في شبه الامرشاه



وكان لا بد من ان يكون مع ما يقع كغيره او ما هو داو خا الباطنية بان لم يبق فيه شيء من الصفات اي العلم والشيء  
والبرج صفاً وتقليداً وشرباً لكل وكذا البعض ان تحقق انه وصل من الذي شيء الى الحيثي كانا نشئ  
في جميع اجزاء مخلوطا وبقي في المخلوط اقل من قدر الذي هذا فاما الحقيقة في كلامه كما هي من اشتراط شرب الكل  
بذلك لتحقيق وصوله الى الذي الى الجوف ووصول التقليد به انتهى في هذا انما هو في الموصول ولا يشترط  
انما قد حصل انتهى حتى لو شرب بعضاً فقط بعضاً ومن ذلك حرم واستمد في المقدود الذي انتهى فثبت  
لجواب ان شرباً لكل من المخلوط والبعض معاً كان هو خاصة او انما يتم او انما لا يتم حرم وبما حققنا ان اقام  
انما كان علم ان قضية هذا الصنيع انه اذا كان هو خاصة لا يكفي في شرب البعض وان كان ولم يكن هو  
انما ستر بان يصح شرب ذلك البعض واحدة من محسن او شرباً لكل في حصة وفقاً ولا يخفى اشكاله لان  
انما اعتد لشرب البعض واحدة من محسنه فليجب ان يقتد به خاصة لا بد من قبل من العلم انتهى ليس  
شيء اولاً فترت به ان يكون خاصة وشرباً البعض الكل والبعض وبان ان لا يكون انما خاصة بشرط  
انه وصل من الذي شيء الى الجوف كانا نشئ في جميع اجزاء مخلوطا كما في الفا وح فلا اشكال اهلاً **فصل** في  
حد هو مطلق على قوله علم ما يشي بخا سته وكان قد قولهم قولهم في **فصل** اهلقي كل من قد والذين هذا  
وباقوله وهو قولهم بان تحقق نقاؤه من الضرر بآثاره او صباه على احوال ما اذا استوفى بالوصول  
المتناهية وبما شربه او استوفاه به بقي من قدر ما للذين حرم بتحقيقه في شاهدة وصوله الى الذي الى  
الجوف ووصول التقليد به وبما قد لا ينشأ علم انه قد يقال بقاء اقل لا يتحقق تحقيق الوصول في حسن  
وفيات لا احتمال خلط بعض محسن منه لا يخلط به في غيرها مما شربها وما بقي ايضا الا ان محسن هذا  
بما اذا كانا شرباً هو خاصة فقط فاصح لان معنى الكلام ليس على الا فقنا وعلم الا فقنا  
على زعمه اذ الله يدعي الضرورة كما قال وهو قولهم ومن ثم لو تحققه ودعوى لا احتمال  
في قوله لا احتمال اي ليس ما فقنا لهم ليعني ان ذلك في في الاصول ان لا احتمال لا يتحقق هو لوقوله  
يلزم من علمه لا انه محتمل في نفسه وهذا لا احتمال لا ينشأ في العلم **فصل** ولما ثبت ان الذين اسيما وقت  
الذين هذا ما علم من قوله قبل وتعلق بها بالاشد لكنه ذكره لك لبيان والتمسح بان المتناهي في  
في كلامهم ليس قتيلاً مخصوصه ثم اعتبار ما ذكرنا في كلامهم فانهم من حيث الحكم فلا لا  
الغالب محرم قطعاً والمغلوب في الاظهر **فصل** وصافه فاعل في ايلت **فصل** وحصل كذا معلومة افطر  
ما المراد بالمغلوب هنا فان المعنى المستعمل في هذا ط الذي لا يراه ان المراد بالبطية طهين او صاف في الذي  
لا ياتي هذا وقد يقال في غير هذا هو الباطني في ليعني كما في الفا في اشكال الصفا فان علمت واصافه



على صافي اللبى الاخر بحيث انما اذا توكل كان الاخرى على ما والا فلا هذا ما ذكره في الاول  
اللبى جامع مرادى للبنى في جميع صفاته **قوله** بالشرط السابق انما بشرط ان يلحق الباء قبل من بينها وبين  
الكل **قوله** ان سئلته اخلط في هو بشر قوله صريح **قوله** فيها ان في الصفات اخرى **قوله** انه لو كان القوس  
الفرق في ذلك وهو قوله لو انقضى في معنى لدفع من انما انما انما من معنى من صفات واصل الى صفة بالفضل  
كل من كان موضع سلقا لبيان و ذلك يتبادر الى الافهام وليست شمرى لم قال ابن قاسم يمكن منع هذا  
لان من بانه يمكن ان ينفصل في معنى فتا ثم يتبعه كل دفعة معظمها بحيث يكون الباقي منها لا يمكن حركتها  
لغيره وحده بمقتضى جهة ويمكن وصول جميع الباقي من معنى وفي هذا ما في خلافى انما هو ما اعتقدا كيف  
يصح منع هذا لان من وبنا منه على التلغا قدس وعنه لانه مع التلغا كيف يحكم بتعدد الصفات  
وما انما لم يبق له معظمها ومن هو يتبعى يعلم العظيم ويحقيقه دفعة من الصفات مع بناء كلام  
على امكانات قائلها وبقية الكيف **قوله** الامكان المذكور وهو قوله وانما ان يفتى في **قوله** وعليه  
ان بناء على الاصح **قوله** وينفذ الى حين ان كان صريح قولهم انما انما الفعل **قوله** وسكننا الى الشبان  
عليها الى على الطريقة الخالفة للمذهب **قوله** في التحليل **قوله** من امكان الخمس هنا واشترط المتكلم  
فيما ياتي **قوله** بان الفرق انما للبنى كما هو من الخليل **قوله** لا حاد في عن اعتبار في معنى ليس به شئ  
يكون سببا لخرجه عن اعتبار والتعدد فلا بد من اعتبار في الطرفين الى الانفصال والاحاد  
حقيقين اتفاقا **قوله** محله في الخليل في معنى انما محله في في سئلته الخليل او اجماع الفروع  
اللبى اوجب وبما حققنا ظاهرا فساد ما قاله ابن قاسم ان ما في هذا الفرق من التقصير والتميز  
بستاء المتكلمين انتهى او فرق ما بينهما حتى لم اذ في سكتة وكيف يغفل عن مثل هذا الفرق حتى  
انه ما يفرق به نصيبا ووجه لا تقصير كما في محله ولما لا فقام **قوله** فتا لم فانه دقيق منهم معنى  
ان لما مل والدقة انما في اللبى وبما لانه الاقوى ولانه لا معار ضلوم فيحتاج الى اعمد  
حتى يتا مل ويعرف انما انما بالاقوى والاعلى المعاني **قوله** فبطل ما قاله ابن قاسم انه  
لا يخفى ما فيه وكذا قال في معنى على لا اسم فانه صريح في غاية التقصير والتميز **قوله**  
ذلك ولا شك ان لفظه ان الله لا يفتى في بني عليها كل ذلك على ما بينا في حاشية الاخرى او عرفت  
سابقا على ما حققناه حقيقة الخلال في المذكورة وما قاله من التقصير فقد تقصير كان **قوله** في  
في الصلح **قوله** بيننا وبيننا التحريم لا عند التردد والاهتمام **قوله** على المذهب لكونه في الحصول  
التي لا يبر **قوله** ومثلها الى حقيقة **قوله** في محاذ ان اى حيث لم يصل منها الى الصلح او التما

كأيا في البيت



قوله **قوله** وميت عطف على قوله من كتم في حركته كل يوم وقد تقدم تحقيقه في وجهه **قوله** انما  
من الامنة الاربعة **قوله** فقلت ما انا اربعة انكر من الخلف ونفى التاثير قلت فاعلم ان التكرار  
يقول من التضرع الى الله وهو من مقتضية عين ذكر ما انا اربعة وهو كتمان الله بيقول من التكرار  
اليهم نعم بغير فائدة ذلك في التماثل في القول ان كان هذا يعني من التضرع فانت  
طالق او يقال انظر فانت في الدوامات التضرع عقل من جهة وصيغة ايضا نعم او هي الدوام بعد  
الموت فان قلنا بتاثير التضرع بعد الموت صرح على صاحب الدوام ان يتبين وجه مقتضية التضرع  
لصيرته ثمان وجهه **قوله** بعد الخامسة اعاد كراهه ليتبين قوله الثاني اذ انما وهو مضمون  
**قوله** بل فيها **قوله** وحاشي سلم في سلم في قال اني قد استشكل حقيقة سلم بان التكرار  
لنظرة انما يحصل بتمام الخامسة في كل مرة انما هي في نظرها ومقتضاها فكيف جاز له انما التضرع  
نظرا المستلزم عادة للمتي والنظر قبل تمام الخامسة الا ان يكون او يقتضي منافع الاعتناء **قوله**  
والنظر مجزئة من قول حلوة مضمون **قوله** وتكون قد حلت حسنات في اداء ومقتضاها من  
يقول له ولها انظر والمقتضى **قوله** انما التضرع في تمام التضرع خمس حصة لها كاختصاصها  
التضرع انتهى **قوله** اثبات الجواب الذي هو قوله خاص به او يتصور للتضرع الذي هو خبر سلم  
ينبغي ان يقال الذي اوردته اذ كان ذلك ان التضرع خاص بكونه في النظر والمقتضى خاصا ما يصح اذا  
صير الله عليه وسلم يعيد ما هاتين كما افاد **قوله** انظر ولعله بلغه بقدر النظر فكان هذا  
لا يحيط به بالانتهى **قوله** قال في العباب ولو حكم قال من يتبين التضرع بعد احوالي نقص حكم  
يكون في ما الحكم يتجرى به باقل من خمس فلا يفيض انتهى **قوله** الفرق ان علم التكرار بعد احوالي  
ثبت بالنقص بخلافه بما وافق خمس **قوله** الا ما يتفق الامعاء في الكثر الفتوى كثره شرعا  
فالحوادث ما دخل فيها فلا كراهة في اذنيه **قوله** انما التضرع قبل وصول الى الصلاة  
وج فاما ما يتفق الامعاء ووصول الصلاة فتدبر **قوله** وهو ما السلام وجل في الارضاع وقول  
ليحل وبان لا يفسد ما مضى **قوله** انما ما عطف على قوله **قوله** انما ما عطف على قوله  
وصحيره **قوله** راجع الى الخامسة **قوله** خمس خمس رخصات قال في التمهيد ولا التردد حسن وضمان  
الا ان حكمه به ما انتهى قال في شرحه فلا يفيض حكمه **قوله** انما ما عطف على قوله **قوله** انما ما عطف على قوله  
الادعاء ليجزى من ما يشترطه عند كان فيما انزل الله عشر رخصات معلوما بغيره فليس من محسبها  
فتق في رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فيما يفر من القرآن اي يتلى حكمه او يقرأ من من لم

لذلك يفيض التكرار











ويشكر عليهم ما يأتى في كلامهم من انما لو كانت معدة في ذلك ولولا انها منه لا ينسب اليها شيئا في الا اذا  
 ولدت منه وانما قيل الولادة للاول وقد يجب بانها فيما ياتي لا ينسب اليها شيئا في قول قوتي حاشية فيهم  
 حاشية جلد قاطع وهذا للولادة وهذا لما يتفق عليه للابن الى اهلا كلفى بحجبه الامكان **فليس** صاحب  
 الحمل وقد صرح ابن قاسم بالظهور في كونه واطال في ذلك حيث قال لكن يقال ان في المروضة عن المتوفى  
 واقرة ما مضى ولو كانت امرأة لالها فيها فقلت ونزل بها الى قال لا تعلق في مبقى تامة بين المروضة والولادة  
 وجعلنا على خلاف ان ههنا الذي للولادة يجعل الحمل مؤثرا ولا تثبت امرته حتى ينفصل الولد وان ههنا  
 لفتا في اوجها ثبت انتهى وانما خلاف في قوله بنا وعلينا في ما ذكره فيما قبل هذا فيما لو كانت زوجا وولدت  
 منه ولم ينفذ لكن دخل وقت حدوث الحمل حيث قال في ذلك وان دخل وقت حدوث الحمل للابن للحمل  
 فاما ان ينقطع الابن مدة طويلة واما ان لا يكون كذلك بان لم ينقطع او ينقطع مدة يسيرة ففي الحالة التي  
 ثلثة اقوال اظهرها انه في الاول والثاني والثالث انهما في الحالة الثانية فلا شر في قول  
 ايضا المستظهر ان الاول والثاني والثالث ان زاد الابن فلها والله ذلك ولان انتهى لا يقال كلام المش  
 هنا فيما اذا لم تكن غيره ولا وضعت بشبهة او ملك كاحصيه في قوله الا في قولنا بسبب علوق زوجته منه وما في  
 المروضة عن المتوفى فيما اذا كانت غيره او وضعت بشبهة لا فافقوا — هذا لا يصح لما بنا وان لم يكن غيره  
 ولا وضعت لما ذكره لا يكون الابن هم لم قبل الولادة وان هلت وانما قال في المروضة وانما من الحكم في  
 وتزوجت وحلت من الزوج فالابن لها لا يفتا في ما لم يلقا انتهى وقوله لا تعلق للثاني قال في  
 شرهم الاول في المروضة وكذا في المروضة قوله لا في كل من يقع بهين ما قبل ولادتها شيئا في وقت لا يمت  
 وكذا ان دخل انتهى فلم يجب ابن قاسم عن اخي لفته المتوفى امرته وقد حلت بحجاب الفتاة ثم رأت كخطيب  
 ربه ما مضى **فليس** قضيت كلامهم انهم لو بان بغيره لبي قبل ان يجهلها الزوج او بعد الا صا  
 ولم يجعل بقوت هيبة المروضة في حقها دون الزوج ومنه من ان القاضى فيما قبل الا صا به وقال في بعد الا صا  
 وقبل الحمل المذهب بقوتها في حقها ومنه انتهى **فليس** اخر هذا في ما بالولادة فيط يحصل له في ذلك  
 قبل الولادة للزوج الاول وبعد هذا للزوج الثاني الى تمام انفصال الاول وانما في انفصاله فيه نظر وفي  
 ان او صا في الاول قبل تمام انفصاله لا يحرم ان يزوجها بها تمام الانفصال حتى يلقا الذي قبل تمام  
 الله قول **قوله** ولو بعد وطئها ان صا **قوله** وكذا نقاب الولد في قوله عيانة العباء فما  
 ينسب اليه ان لم يجد بغيره او لفته بعد موته بقية الموضع **قوله** ويجب ذلك في **قوله**  
 فيجب عليه ان حيث ما لم يطمع لا حد بها ما قبل وكان قد عرفها قبل البلوغ وعن سقاية طبع ك



۶  
نایب السلطنه  
امام علی و قلی  
امام علی و قلی

سے ان فاضلہ القیید  
بغیر بغیر باقی



لا ينعى عدم مناسبة ذلك لان الكلام في الانفساء فكيف يثبت بالضرورة ويحترز بالتقييد عن عدم  
 محترم الصفة في الجملة مع عدم الانفساء فثبت التقييد بالضرورة ويحترز بالتقييد عن عدم محترم الصفة  
 في الجملة مع عدم الانفساء فثبت التقييد وهذا الاحتراز حلالا وجهه بل لا يوجب تركه التقييد في محترم  
 الانفساء واما حاله التحريم على ما ياتي او بياضه بما يلي بعد بيان الانفساء انتهى فاسئل الله عما اريد  
 وكان قوله ان الكلام في محترم ولم لا يجوز ان يثبت بالضرورة واما ما في له حتى يثبت بظهور ما صرح به في قوله اخرى  
 محلا ويظهر ببيته واما ثانيا فلان في الكلام وان كان محتمل الصفة في الانفساء لكن لا يظهر وجوب  
 محاب بالانفساء في ذلك كما نبهنا بعضا وفي غيره اخرى واما ثالثا فلان قوله بل لا يوجب محاب بل لا يوجب  
 حاد كره التمس كما عرفت مما عرفت من انه محذور قوله وحترز بالضرورة في هذه الموقف فتعبر عن صفة فقط ان كان  
 هو صناع بغيره اي محلا في الصفة لا منها ببيته وهي لا تحرم قبل الدخول محلا في ما لو كان الانفساء  
 بغيره فتعبر عن صفة ايضا لا منها بغيره وقوله اما في اي في قوله ولو كان تحت صفة وكيفية في ويمكن تصور  
 ان صناعا بغيره مع كونها غير ضرورية لم بان استحكمت ما في التحريم فان الاول المعقولا منه حقيقة ويظهر  
 له **ت** لا يوجبها اي الصفة اخرى محتملا **ف** وان كان الصفات اي صفات البعض **ف** ان كانت  
 مكانة اي المراتب **ف** الحكم بصفه من مثل اي وجوب للصفة عليه صنف المسما **ف** لا يتبين بذلك  
 اي بالضرورة لاننا انقضت عليه البعض وهو متحقق مما عرفت من ان الصف لا نه قيل لم شرقي بغيره وبغيره  
 فاحاب بان اعتبر ما يجب بما يجب في قوله في الجملة اي في الغالب **ف** فلا يبين ان نصف من مثل الدخول في  
 هذا يدل على صحة المسما اذا كان دون من مثل وفيه نظر لا نه يتبع ان يتحقق المسما عن من مثل الصفة  
 في شواحيها وقد خاب عن بان قد يلقى المسما قدس من مثلها لانها في ثم ينزل من مثل حال الانفساء  
**ف** يتبين بها ذلك اي نصف من مثل **ف** لا يطريق الاستفاد اي عليها بان تفهم المختلف **ف** وانما هي اي كرهية  
 طريق **ف** اي في الضمان بان تفهم في ترجيح الى كرهية **ف** ثم امرت اي الصفة اجنبيا بغيره اي الذين  
 لها اي الصفة كان اي لا يثبت طريقا اي بغيرها من والقران عليها اي على الصفة **ف** على المعاد اي  
 لم يثبت محبتهم **ف** لهم وفي قوله كلمة ولو كان عيني صفة مفعولة بتفوق في مثلها فان صفتها  
 امر مثلا فيها الحققة في كسبه ولا يطالب سيده **ف** الصفة بنصف من مثل وانما يصور ما ذلك  
 بالامر لا نه غير مقتور في كرهية لا نقلا **ف** الكفاية **ف** ولا في الاول اي على الصفة فان كانت اي من صفة شهود  
**ف** الامر يلج على حلق اي حلقا شفر حيث ملكته **ف** ولا لذلك هذا اي وتهي كانت ستارة للضمان  
 انما يتبين ان يترب عليه عدم الانفساء الطفل وهو يفتت الاجرة وليس الانفساء واجبا عليها

على الصفة  
 ان كانت  
 نصف في



وغيره

على ما شرهت الصفة ليس بتعينا لا وضاع من استوحيث لا وضاع عنده شكل هذا بما توهم انه لو  
 لم يها الا وضاع غرضت لما هو ان الضمانات لا يماثل بالوجوب على الخلف لانه انما جعل مناط  
 الصفة في الشرع لانه انما لا يكون له الا في **قوله** وهو انما لا تضاع بنفسها سقط لم ايلهم **قوله** ولم  
 في ما لا اى الصفة فان لم يكن لها ما لا يبقى في ذاتها وهذا يعني ان الكيفية الناعمة او المستقيمة في  
 من مثل الكيفية اى حيث كانت في جهة وخرج به ما لا او تضاعف مرة فلا شئ فيه **قوله** انما لا يها  
 صارت اذ كانت الصفة **قوله** وبين ما لا يماثل في اى القوي في سوية الما على هو القابل ما خصص  
 الا تضاعف ما للصفة **قوله** انما لا يماثل في اى القوي في سوية الما على هو القابل ما خصص  
 ان لم يكن سبق منه طلاق او بما بقي منها ان سبق ذلك لان الا تضاعف لا يعقوبه عدد المطلق **قوله**  
 بشرطها السابق او في قوله على ارضية الضمان ان لم يماثل في اى القوي في سوية الما على هو القابل ما خصص  
 او ياتي ان لم يماثل في اى القوي في سوية الما على هو القابل ما خصص  
 بعد ذلك لا يتحقق على التزوج انتهى في قوله وبما في كاصح به في قوله وهو في **قوله**  
 فلا يرجع عليها غيرها **قوله** لا يرجع على الكيفية من نفس الكيفية اذ لو رجع وانضم  
 وعزم بالكيفية بسبب ارضاعها من غيرها فيمن خلق الكافة عن غيرها فيمن سوا كان طاريا ولا  
 كما بعد اعتبارا من مع انما في خصوصية اذ الكافة من غيرها فيمن خلق الكافة عن غيرها فيمن سوا كان طاريا ولا  
 لا سمى ان لا يخفى ان لا يكون خلقا اذ نقص من مثل على ان في قوله في قوله الطاريا وانما  
 لا يماثل في خصوصية انتهى وهي اذ لم يفرق من سوا في العبارة وهو ما **قوله** في قوله الطاريا وانما  
 على ان لم لا يكون ان يكون من مثل على ان في قوله في قوله الطاريا وانما  
 ممنوعة كما لا يخفى ويؤيد ما قاله في قوله في قوله الطاريا وانما  
 عن الغير كما قال **قوله** انما فظننا اى ولو باينا **قوله** انما فظننا اى ولو باينا  
 اى الكيفية علم **قوله** انما فظننا اى ولو باينا **قوله** انما فظننا اى ولو باينا  
 اى فلا يشترط كونه لا وضاع في حال الزوجية بل يكفي لو جده كونه فيمن خلق الكافة عن غيرها فيمن سوا كان طاريا ولا  
 ولو في اى **قوله** انما فظننا اى ولو باينا **قوله** انما فظننا اى ولو باينا  
 بالواضحة بل في غيره فلا محتم على المطلق لانه لا يغير بذلك اى بالصيغة والكيفية محتم على  
 الصفة تكون ما صارت **قوله** انما فظننا اى ولو باينا **قوله** انما فظننا اى ولو باينا  
 ان لا يملك فلا شئ عليها لان السك لا يجب لم على غيره شئ وان كان يحتاج فينبغي نقلها

ولا يعمل المستقيمة  
 على كونه  
 كما هو ان كانت  
 من غيرهما

انما

انقصية



ما يجب للصيغة بوقعتها لا في بدل العلف وهو انما يتحقق بالوقفة **قوله** انما يتحقق بالوقفة  
 بالكيفية بدليل اطلاق الصيغة وتفصيله في التحريم وقوله انما يتحقق بالوقفة **قوله** انما يتحقق بالوقفة  
 ببيان ان الصيغة اي وبعيد الانفصال في الصيغة فيقتل به ليتصور الانفصال **قوله** انما يتحقق بالوقفة  
 الصيغة بوقعتها اي للفروع **قوله** والى انما يتحقق بالوقفة **قوله** انما يتحقق بالوقفة  
**قوله** تجزئة ارضاءها او ارضاء الكيفية الثانية **قوله** وتصح الثانية هي نظير الثالثة في المسئلة السابقة  
**قوله** ويؤيد ما قلناه من الفرق اي عند قولهم وكذا الكيفية من قولهم بان هذه لم تجتمع مع الاولى  
**قوله** انما يتحقق بوقعتها اي الثالثة **قوله** ولا بد من اطلاقها اليه في مقتضى ما بان ادخل منية في فرضها وهذا  
 مقتضى انه لا يشترط وجوب القلة على الصيغة ان تلقى متبينة للمعنى حال اطلاقها وهو ما اقتضاه  
 كلامه في اول هذه كاصحها من وقوله ايضا هنا انه لا بد ان تلقى الصيغة متبينة فانها  
 قاطبة لم **قوله** في الاقرار وكذا اداة بالرضاء والاختلاف في ذلك **قوله** والشهادة  
 بالرضاء قد مر على الاصل في مع انه مؤخر في كلامهم لانه اخصر من اطلاقها لا سيما في ذكر بعضها  
 كان يقول والشهادة به **قوله** وامكن ذلك هي **قوله** انما يتحقق بالوقفة **قوله** انما يتحقق بالوقفة  
 على او عن حكم عليه بسبب ارضاءها ما في هذا او غير ما بان امكن الاختلاف لكن كان المشرع  
 لا يمكن فيه الا ارضاء المحرم **قوله** معاذة للمقر بقره **قوله** في شراء **قوله** في شراء **قوله** في شراء  
 لم يقبل وجوبه **قوله** انما يتحقق بالوقفة **قوله** انما يتحقق بالوقفة **قوله** انما يتحقق بالوقفة  
 فرقة البينة فاصحط لعلك اكثر منى قوله لم يقبل وجوبه وان ذكر لوجوبه وهما محتملان  
 معلوم ان عدم قبوله في كل حال اما باطنا فاحياد على علمه **قوله** فلا يثبت **قوله** فلا يثبت  
 هنا ما يثبت الظن لا ما في قوله وان قضت العادة بحملها **قوله** سواء الفقيه وغيره في ارضاء  
 الوجهين **قوله** ويظهر انه لا يثبت كونه غير المقر **قوله** انما يتحقق بالوقفة **قوله** انما يتحقق بالوقفة  
 او الفروع **قوله** انما يتحقق بالوقفة **قوله** انما يتحقق بالوقفة **قوله** انما يتحقق بالوقفة  
 فلهذا يثبت من الرضاء وليست زوجه اصله ولا فرع فليس لواحد منهما نكاحا بلها كما يؤخذ  
 من قوله وح في هذا ما هو لكن قضيت قوله ويظهر انه لا يثبت كونه غير المقر **قوله** انما يتحقق بالوقفة  
 من ان الرضاء لا يثبت بشهادة رجل واحد وغاية قوله ويظهر انه لا يثبت كونه غير المقر **قوله** انما يتحقق بالوقفة  
 بقبول المحرمية وهي لا يثبت بواحد ويفرق بين هذا وما لو استلحق ابو محمودة النسيب ولم يثبت  
 حيث قلنا ثم بعد الانفصال وان لم يلقاها امتنع عليه نكاحها بان نسبها باستلحاق ابيها ثبت

وانما قبل  
 رضاء  
 ضم



[illegible]







[illegible]



منه انما كان لا ينتهي فكلما لم يتم من معنيين اما قوله لم يكونا معهما لستنا الامام او معي لستنا الذين  
في جوفه الطفل لكن الثاني صنف وهم اذ لم يصعدوا فيكونوا لغة لا غير واما قوله فيه نظر سين في قوله  
ما قيل في نظر حيث قال في هذا عتبة اذ الحق مع العلم اذ هو اعرف باللغة ويؤيده ما ذكره الله من قوله  
للمعلم بالحدود قال ابن قاسم من ان في النظر نظر في غاية السقوط **قوله** وبقيله لبنا اي لاننا لا نصل اليه  
**قوله** ولا يفر كرها اي كلب وما بعده واصله اعلم **كتاب النفاق**  
**قوله** وما يدرك منها كالنخيل بالاعمار الا في **قوله** وبهذه كانا نطقنا هي وكانا نطقا قريهيا **قوله** النخيل  
معنى في الاعراب النخيل وكذا القرابة والحل لان كلاهما يقتضي الاتفاق **قوله** من الاتفاق معنيان النفاق  
ما حصة من الاتفاق **قوله** كما تناسل في باب الجرح **قوله** حركته مبتدأ وجزا ويجوز جرح صفة لوسم وحيث يكون  
قوله كلمة فاعلى **قوله** ما ياتي عزرا لا تنوي اسما ولا الفصل الا في وكذا قوله وما هي ياتي عن الملقية **قوله** ومنه  
اي من المعسر كسوب او قاد و على حال لا يكسب فان حصل ما لا منه نظر فيه باعتبار ما ياتي في قوله في كسبي  
الزكاة مسرعة **قوله** قد ياتي مسرعا وقد ياتي غير **قوله** على مال واسع اي من ماله في الوقت الذي لا مال  
بيده فيه وان كان لو كتب حصل ما لا كثيرا بعد سر حيث كتب وصار بيده مال وقت طلوع الفجر  
فانما هو ان لا يفتقر على كسبه **قوله** كسب الواسع لا يخرج من الاعمار في النفقة وان كانت كسبه عن استحقاقه  
سراهم الحاكين في الزكاة وتقصيته ان القاد وعلى نفقة اخرى لا يكون كسبه **قوله** وانما قيل في النفاق  
وكانت عطف على قوله كسبه وكذا قوله وكذا بعض **قوله** وانما قيل في بعض **قوله** لان معناها اي الكفاية  
ببعضها او قواسمها من اصلها والا فالاعمار وكفاية تقتضي مع التصوم **قوله** وفي نفقة القريب  
عطف على قوله في الكفاية وقوله وصلة له من عطف على قوله احتياطا **قوله** ولولم يهية اي هية الغيب  
**قوله** ما يفتقر به الزهيد اي قليل الاكل وقوله والمهيب ضل الزهيد **قوله** ولا كفاية على قوله شر فالحاجة  
**قوله** كما تقرر في اشارة الى قوله محبا لمعرف **قوله** لا عرف لا ما سلفا لم يظهر ما ذكره وما قاله لان معنى التقدير  
المذكور فانه انما قال لا عرف لا ما سلفا ولم يقل لا عرف له ومجا فلا يتم المراد عليه الا اذا قيل عن تقدم  
على ما هنا ما يوافق ما قاله وحصوله من كذا **قوله** انما في مقابلة اي شئ وهو التمتع **قوله** وما يروى عليه  
اي كما انما في قوله بالتضام ما قاله يروى عليه على قوله ذلك انما في **قوله** وتنا وتنا في العداية وفيه ما يروى  
من انه ما قيلها هنا بالكفاية فلم يدره العلماء متفانين واصله العداية انهم عا وحده في المقتضى عليهم لغاوتها  
بالقلة واكثره فلم يصح واحد منها لان قيل اصله لك يلزم الترجيح بلا مرجح فالحقنا ما هنا به في اصله  
فاذا ثبت لم يقس على التقدير استنبط منه معنى موجب للتفاوت ومن عرفه المستقر في العقول وهو الذي



وكثر ما مضى فاف  
على الشخص ص



على ان المعقولة في الغلبة جميع السنة **قوله** ان قد وبلد مشقة وج يا ثم بعد عدم الاداء مع اعطال البنية **قوله** لكنه لا يخفى انهم ليس  
لها الدلالة على علم وان اجازنا لقاضي امره بالدفع اذا ضللت من باب لا من المعروف **قوله** ويا في اي اقل الفصل الثاني **قوله** يعني ان  
يدفع اليها قال في شرحه ان من بان في حكمها بقصد اداء ما لزمه كساير الذين من غير فقار الى لفظ انتهى وقضية  
قوله كساير الذين اعتبارا لاعتقاد القصد فيها **قوله** قيل قوله يعني ان من دفعه كانه يبيح له الى عدم اعتبار الاداء  
والقول في بانه من منة من النقطة **قوله** والاعتناء به بل الوضوح بين يد يد كافي **قوله** اعلم طحونة اي وادته منه والافاقا  
لها اجرة ذلك هو بل قوله بعد حتى لو باعته او اكلته سببا استحققت **قوله** وكذا عليه من منة المخرج قيا ساعا على وجوب المظن  
والمجن في ذلك من منة من تقطيعه ونفس طحونة **قوله** وما يطبخ من ذلك المخرج ومخرجه من الخطباء الذي ليس هذا به  
التقابل التي يصح بها على المعادة **قوله** من حقوقي ينبغي حمله على ما اذا كان من غير جبري يجب الواجب طرا في عدم جواز  
اعتراض الدقيق عن الحب حيث كان من حقيقته سواء بغيره ولا **قوله** فاما اعتناضت عن واجبهما قال في شرحه الاشارة  
وما حصل عليك لا يجب ابداله انك لو لم يفرق بينه ولا يسقط بغيره من انما والعضل والعيوم واليصر من منة بعضي  
الترمان ويجوز ان الاعتراض من منة ما ضيقه او حاضره كاستقبله ويحذر ما قد وبالفصل الثاني مضى وان بقيت  
ولا يجوز ان يكون من منة بعضه لها الا بوضوحها ثم بعد ذلك راي الشرح الاشارة فاما من منة بعضه فبما  
العيوم قبل القصد ولو من غير الزوج بناء على ما من منة الزوج من منة الزوجين الذين ليس من منة الزوجين  
القول لعدم منعها ونفي قال في الشرح ومنع بيع نفقة اليوم من غير الزوج وهو المعتمد **قوله** لتعقيب  
اي تعقيب الطلب على البذل **قوله** نعم او عرضا من الزوج او غيره قال ابن الرعي في النهاية بل من الزوج  
لا غيره قال ابن المقر في الشرح وهو الذي يمكنه وقوله بناء على الاصح وهو ان من منة الزوجين في  
الزوج منة وهو ان من منة الزوجين **قوله** لا من منة الزوجين **قوله** لا من منة الزوجين **قوله** لا من منة الزوجين  
السواطة **قوله** وقضية جريان ذلك اي جريان عدم جواز الاعتراض **قوله** جواز الاعتراض **قوله** جواز الاعتراض  
وهذا هو المعتمد عندنا حيث قلنا قال في شئ مستوفين وامامنا في من لا يرد على من قوله ثم حمل في من منة  
ان منة ونفا قال قال في من منة **قوله** فاما قوله من قاسم انظر هذا مع اقراءه ما ياتي من الان من منة ثم حمل  
الاول في من منة ما لا يستيفاء وهم **قوله** لان الشرح انما الى الان لم يستقر فاشئ مستوفين قال في القاسم  
او في فلانا حق اعطاه وفيها كقائه وقائه واستوفاه انتهى فظهر من هذا ان الاستيفاء بعد الاستقرار وكما او  
او في فلانا حق فاما قوله من قاسم من منة قد يقال لا يستيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفي فيه الوجوب وهو  
متحقق من باب العجز انتهى فيه غلط ان اصلها عدم توقف على الاستقرار وثنا منها كفاية الوجوب فيه او الشئ  
ما لم يستقر كيف فيه بالوجوب وغيره **قوله** لان ذلك اي احتمال سقوطه **قوله** يتبين حمله على الراب في قياس وجوب

القبض لا جاز الربا



رفیقا علیہ

٧  
لا رشاد وانما يحبه  
ما ذكره في وقته ان  
لم تقا كلمه على العا  
هو ضاها على كونا  
وسئل قاصه



في كل بعينه الايام هذا لكن قالوا اين قاسم على احوال التقادوت باري ما كلفه وكفايته وبعينه وبعين الوجوه  
 فيه وما يستحقه وبعينه انما اذا العايب شرها هذا لا اقول له دون ما في وعليه الى حق الكفاية انما كانت كثر من بعينه  
 لكن كلام الشرح على حاقها ~~وهذا~~ هل يجب على الروح اعلام ز وجته بما لا لا يجب عليها خدمته ما حقا  
 به العادة من الطبع والكسوف وكفها ما حاقبت عاداتها انما الجواب عنه انما الظاهر الاول انما اذا لم تقام بعينه وهو  
 ذلك طقت منها واجبة وانما لا تستحق النفقة والكسوة انما لم تقام فصادرت كما انما حكومتها على الفعل ومع ذلك  
 لم يفتها ولم يفتها في حقها ان لا يجب عليها اجرة على الفعل لتقصيرها بعينه بحيث والسؤال عن ذلك **قوله** ولان  
 صلا الله عليه وسلم بين ان الله من الروح بيان لعدم الفعل خلافة **قوله** انما على المتقابل لا يرفع عليها الا لا يرفع مقابل الرفع  
 الروح عليها بما اكلمه لانه متبرع ولكن شئ ترصع على التزويج **قوله** جاز لها الروح عنده اي عن هذاها بالكل مع  
**قوله** فبغيره ذلك الحكم اي يمنع حكم الشافعي ذلك انما ان عن حكمه بخلاف حكمه الشافعي **قوله** والا لم يرفع اي وان لم يكن غير متبرع  
 او ان لم يرفع **قوله** لا لا يرفع اي بان كان محجورا عليه **قوله** فلا يستحق لانه متبرع فلا يرفع له عليها شئ من ذلك ان كان  
 غير محجور عليه وان فضل به جعله عوضا عن نفقتها ولا فلوليه كما افتى به الشما بالمرضى ومثل نفقتها فيما ذكر  
 كسوتها **قوله** لانه متبرع قضيت عدم وجوبه بما اكلمه وعليه فعل محله انما كان التزويج كما خلا **قوله** فاستحق  
 كما قال المصنف من انه اذا كانت غير شدة في باطنا في السلف السابق اي الذي سبق في قوله في الاصح وهو لا يطبق  
 التماس ان ليس فيه فيما سبق ان مقتضا الذي ذكره المصنف في قوله او غير شدة في **قوله** بان غايته ما يطبق التماس وكذا  
 رخص صحتها **قوله** انية **قوله** مطلقا او سفيهة او مشبهة **قوله** فترجع عليه ويكون ذلك كل لم يادنا وفيما من ذلك التزويج  
 عليها ان كان غير محجور عليه والنظم عدم وجوبه ايضا انما لا يتجمل منه وجوبه التقدير وهو لا يجب شيئا **قوله** اي  
 وقوله لا وجوب عليها قد يقال لا ليقا من التزويج لانه لم يدفع اليها حجابا او غاغا دفع ليقط عنه ما وجب عليه فهو مفضة  
 فاسدة والمقبوض بها مضمون على من وقع الموضع في يده التمس الان يفرض كل من فيها الموكافا التزويج عالما لفسا  
 انما لا لولا او يقال ما لم يكن منها ساقدة والشرط انما هو بعينه وبعينه التي فعلها وحل دفعه تر على التصريح  
**قوله** وقال بل قصدت النفقة قالوا بن الرضى ولو اختلفا لزم وانما فقالت قصدت التبرع فقال بل قصدت كونه من  
 النفقة صدق بعينه كما لو دفع لها شيئا ثم ادعى كونه من المهر فادعت هي المهر اي فانه المصلح باليمين  
 خلافا لمن زعم المصدق بل عاين فلا بد من اليمين في المتيسر والمقتصر عليه انتمى وبنا انما قال  
**قوله** انما هو لم يفتي انما يجب لها مؤنة طبع اللحم **قوله** واليمن وينبغي ان يقضى قلنا لا يتحصل منه مدان مثلا  
 من الاقطر كقيل بئله في كذا انما انما يتلون اللان انما لا يجب من اللان ما يتحصل منه صاع  
 من الاقطر **قوله** فقال الا في لالت اكل وشرب لانه اذا وجب الطرف وجب الطرف **قوله** وانما لا يحتاج  
 غلبا وجب لها ايضا اشرب وانما لا يحتاج  
 غلبا وجب لها ايضا اشرب وانما لا يحتاج

من كل بعينه  
 الروح  
 من كل بعينه  
 الروح

غلبا وجب لها ايضا اشرب وانما لا يحتاج  
 غلبا وجب لها ايضا اشرب وانما لا يحتاج



وعلية فينبغي ان يكتفى  
بما يكفيها على ما يراه

نعم

والا فيحتاج الى ما يحتاج ولا فيحتاج الى ان يقال المشرب يحتاج قال ابن العربي يمكن مقتضى كلام الشيخ ان  
المشرب تلحق وجوبه على من يتناول **قوله** ولا يحتاج الى اي خارج نفسها **قوله** ويلزم من عدمه على الوجوب وقوله  
به اي يفتى لها **قوله** حتى لو كان فيك من الادم في العتمة انه يجب ما يقاد من العاكسة وان المعبر في قدامها  
ما هو الذي ما مثله وانما وان اعلمت عن الادم بان ياتي عادة التاديم بها لم يجب معها ادم اضي والا فيجب  
**قوله** ينبغي ان يجب نحو الموقاة اذا اعتبرت ونحو ما تطلبه الموقاة عند ما يستحق بالوجوب من نحو ما يستحق  
بالوقاة اذا اعتبرت ذلك وانما حيث وحيث العاكسة والموقاة ونحو ما تطلبه عند الوجوب يكون على وجه التحليل  
فلهذا استقر لها ولها المظالمه ولو اعتبرت الموقاة والعتمة والعتمة حيث يتركه قال محمد ورا من يفتى نفس  
وكونه لم يلزم الوجوب لان هذا من باب القداوي **قوله** فيه نظر اذ يحكم بعدم المشرب اذا كان من باب القداوي  
باطلا اذ في هذا بعد ما يضاف هذا **قوله** ايضا قال **قوله** يوجب من فائدة الباب وما طاعة بالعادة وهو يوجب  
من الكسك في عتمة النظر بالوجوب في الاضحية لكن لا يجب على الكسك عند هذا بكل ما في ان يفتى بها مؤنة من الدقيق  
وبما يعمل عندها الا ان اعتقد ذلك عمله فيجب فان لم يعتد ذلك مثله بل اعتد تحصيله لها ما يوجب كافيها  
تحصيله لها بشرا او غيره ولا يجب الخروج عن هذا حيث لم يعتد ذلك عمله بل يكفي ان هذا ياتي لها بالوجوب وغير ذلك  
العادة حتى لو كان له ذلك وحيثان فعل الكسك عند هذا المظالمه ولها في هذا ما يفتى في كسكها  
والما كان جائزا بحسب العادة انتهى وفيما سوا ذلك في الكسك في الوجوب والاضحية وجوب ما جرت به العادة في بعض  
الاصناف وبعض النواحي عن عمل الكسك وكذا في مصر **قوله** في الاربعاء وعمل في الخميس الذي يفتى الطهينة  
وبالمكر في السبت الذي يفتى في السبق في القدي يوفد في راس السنة لما ذكر من العادة **قوله** وبالجملة عطف  
على ما لا يفتى فيها اي لا تنفع عنها اي امرأة شيخا او حجة **قوله** وانما يفتى على هذا في قوله **قوله** لا يفتى  
لان من الادهان **قوله** ولو جرت اي مضجرت **قوله** سراج اول القيل في العتمة اعان حجة العادة يستعمل في حجة  
ما اذ جرت **قوله** بعد استعمله كن ينام صديقا يفتى في وقفية المقيدين ما قال الدليل انه لو جرت العادة  
بالسراج جميع الدليل لا يجب ويمكن توجيه عدم وجوبه بان خلاف السنة اذ السنة اطفالها قبل الموم للمومين  
وقد يقال لا قرب وجوبه على العادة وان كان مكن وجوبها بحاج من عتامة مع كونه دخول نفسه  
ولها **قوله** ان يفتى في السراج **قوله** معنى التفسير والتبديل في السراج كاطن ولما جرت قال  
الشراحين بدل قوله ولما ان تصرفه قوله ولما اجعل ابداله وقد رخصت غير السراج فان اذاده الزوج  
لنفسه حياء **قوله** ونقد به مبتداه غيره قوله جري **قوله** وقربه البقوى الضمير راجع الى قوله ونقد به  
**قوله** وحيث استبان في العتمة ان كفى لاكم على ومثاله لم يجب معه ادم والواجب ليلتها حدما للقد والاضحية

قوله لا يفتى فيها  
قوله حتى لو كان فيك  
قوله ما يوجب كافيها  
قوله تحصيله لها  
قوله لا يفتى فيها  
قوله لا تنفع عنها  
قوله سراج اول القيل  
قوله الدليل ان يفتى  
قوله في السراج  
قوله معنى التفسير  
قوله والتبديل في  
قوله السراج كاطن  
قوله ولما جرت  
قوله قال  
قوله الشراحين  
قوله بدل قوله  
قوله ولما ان  
قوله تصرفه  
قوله قوله  
قوله ولما اجعل  
قوله ابداله  
قوله وقد رخصت  
قوله غير السراج  
قوله فان اذاده  
قوله الزوج  
قوله لنفسه  
قوله حياء  
قوله ونقد به  
قوله مبتداه  
قوله غيره  
قوله قوله  
قوله جري  
قوله وقربه  
قوله البقوى  
قوله الضمير  
قوله راجع  
قوله الى قوله  
قوله ونقد به  
قوله

الطهينة  
وقد يفتى  
مع العتمة

بمكة  
قوله لا يفتى فيها  
قوله حتى لو كان فيك  
قوله ما يوجب كافيها  
قوله تحصيله لها  
قوله لا يفتى فيها  
قوله لا تنفع عنها  
قوله سراج اول القيل  
قوله الدليل ان يفتى  
قوله في السراج  
قوله معنى التفسير  
قوله والتبديل في  
قوله السراج كاطن  
قوله ولما جرت  
قوله قال  
قوله الشراحين  
قوله بدل قوله  
قوله ولما ان  
قوله تصرفه  
قوله قوله  
قوله ولما اجعل  
قوله ابداله  
قوله وقد رخصت  
قوله غير السراج  
قوله فان اذاده  
قوله الزوج  
قوله لنفسه  
قوله حياء  
قوله ونقد به  
قوله مبتداه  
قوله غيره  
قوله قوله  
قوله جري  
قوله وقربه  
قوله البقوى  
قوله الضمير  
قوله راجع  
قوله الى قوله  
قوله ونقد به  
قوله

قوله لا يفتى فيها  
قوله حتى لو كان فيك  
قوله ما يوجب كافيها  
قوله تحصيله لها  
قوله لا يفتى فيها  
قوله لا تنفع عنها  
قوله سراج اول القيل  
قوله الدليل ان يفتى  
قوله في السراج  
قوله معنى التفسير  
قوله والتبديل في  
قوله السراج كاطن  
قوله ولما جرت  
قوله قال  
قوله الشراحين  
قوله بدل قوله  
قوله ولما ان  
قوله تصرفه  
قوله قوله  
قوله ولما اجعل  
قوله ابداله  
قوله وقد رخصت  
قوله غير السراج  
قوله فان اذاده  
قوله الزوج  
قوله لنفسه  
قوله حياء  
قوله ونقد به  
قوله مبتداه  
قوله غيره  
قوله قوله  
قوله جري  
قوله وقربه  
قوله البقوى  
قوله الضمير  
قوله راجع  
قوله الى قوله  
قوله ونقد به  
قوله



هنا في اميرة







ای عذرا کور  
حق قولہ  
حق قولہ  
حق قولہ



ومسما مانع من الوجوب ومسما مقتضى وقد ينفع في مسما مانع بل غايته انه غير مقتضى وهذا محل ما قلنا  
كلامنا ونشأ عن الفقيه اذا مانع قلت ايضاً مقتضى اذا الشيء اذا مانع شيئاً اخر عن وجوده صار مقتضياً لعدم  
وجوده كما لا يخفى على من تصف والله الموفق قوله ويتا بها ظاهره وان تقا وقت في سبب ذلك وتكون منها  
وما لفت عادة امثالها وهو ظاهر ولا مانع منه ويغني عن مثله ما لو كثر الواسع في بدنها كثره عن غيرها  
للعادة لاننا لزم من التطفيف وهو واجب عليه قوله على الثاني اي وهو قوله او هو بالفتح قال في التام  
شرب كسب شرباً وثلاث وشرباً وشرباً با جميع ما شربته اما فالشرب مصدر وبالفتح والمكسر اسم  
وبالفتح المقوم ليشرب كالشرب وبالكسر الماء كالشرب انتهى ويجوز فيها امراد في محله قوله ابريق  
الوصف ولو لم يكن من التصفين قوله على نفسها متعلق بمانع يؤخذ منه انه لا يجب عليه ان ياتي بها بل  
حيث امنعت على نفسها فلو لم يمانع لكانها ليسكن عاتاً من على نفسها فتتبدل فانه يقع فيه الغلط  
قوله او مانعها او اختصاصها قوله فاعلم ان قوله اي بالزوج لانها اي بالزوجة والغرض  
لأنه لا يمكنه ان يشرب الا من يشرب قوله قال في شرب الا يشرب وانما اعتبرت الخفة وكثرة  
جباله لاننا اعتبر فيها التملك وهذا الاستماع ولا مانعاً فالتقاربها بحكمها ابدالها بدلت في هذا الامر  
عندنا وانما كانها من جهة اعتبارها انتهى فليح هذا كان لا نقاد يقول فاعتبرها الادلة كانت  
الشفقة والكسوة من غير ذوى العقول لم يلزم تأليف الضمير فتدبر قوله لان الادلة العريضة هذا هي صورة الادلة  
بقية فكن للعرض وكان الاستماع غير له الا ان قوله محله قد مع السكوت هو اي بخلاف ما لو سكن مع سكوتها  
ان كان السكن لم يتقدم الا حرة لكن هذا لم يتقدم فيما نقل قبيل الاستبراء وانما تقدم انه اذا سكن بالاذن  
لا حرة عليه ولم يبيح ثم معنونه فالمراد عام من مخصص كونه منطوقاً ومعنواً قوله ولو بدوياً وفي بعض النسخ  
وبالبيان حاله لو هو بالشفقة قوله لا اكثر مطلقاً يعني وحيث وجب فواحدة لا اكثر قوله من احوال واحدة  
ام احوالاً واحدة واحدة وادارة في فقولنا وادارة متنازع فيه قوله سموا اكن اها اكرام ملكها  
ملك الزوجة ام استأجرته من مالها او قوله والزوجة عطف على من لا تحكم او لم ينفى الزوجة كقولنا وسما  
عطف على زيادة قوله وسما اي بالزوج مع ايها من وهو بالها وان اختلفت حيث كان غفلها من يقوم  
بهم فيها كقولها اي بالزوجين قوله المص او امه لو هذا ما ذكره التبيين بين اكرام والامه انه لا يجب على شرب  
امه ولا على استئجار حرة بغيرها قوله او مملوكه قوله المص او مملوكه لا في النهاية الا ان كان المراد  
به الخبيث والتقليب قوله كسوة او عدها لمصولة اجمع ذلك قوله لا ذمة لاسلته ولا عليكم كما عطف  
الا ذمة قوله ويخرجهم قال في لقاموس والضم والتممة تكسرهما الشيخ الثاني فليح هذا وجب التجريل  
المص او بالانفاق على من صحبه يكفي في ذلك التراضي وتكفي في دفع ما يرضى عليه مادام التراضي بين الطرفين



عنهم بعد موصولة بك اتفاقا حل تستقر عليهم نفقة ما مضى وما يلزمه اجرة المثل فيه نظير ما اقول وجوبه عن  
النفقة بعد موصولة ان كان من يخدم عالما ببناء فالنظم ان عليه اجرة ما قبل العلم وان غير وانا لم يعلم فوجب عليه  
اجرة المثل حيث كان مقصرا باعلامه <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> ولو في غير ذلك ولو قال اما اهدمك لتسقط عني مؤنة الخادم لم يجز هي  
ولو لم لا يستحي منه كغسل ثوبا واستيفاء ماء وطبخ لا منها لقرب به واستحي منه فقولنا لا والله ان يفعل  
مالا يستحي منه قطعا يتبع فيه القفال وهو موصوع والصحيح خلافه <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> ومن خرج بغير مؤنة ابتداء في قوله في تقيين  
الخادم ابتداء <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> انما ومن مكنتها وتلك نفقة عملوكها الخادم فدا وكذا كان وانما لا نفقة اكتم في اوجه الوجهين  
بل ملكها الخادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها لكن نفقة الزوجة المطالبة بها لا مطالبة بنفقة مملوكة وكذا ما اقول  
وقوله لكن نفقة الزوجة اعطانية بها قد تقدم ان الزوجة لا تخاصم في نفقة اليوم وفي الحاشية على ذلك صحة دعوىها فلهذا  
انما دعواها بالمطالبة بنفقة اليوم مطالبة لا خاصة فيها ولا دعوى <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> وهذا البيان يعني ان الاول كان بيانا  
لتمام واجب الاصلاح اجمالا واذا فصل احد عن تلك الاقسام فللمالك ان يستل تفصيل كل واحد من الاقسام فوجب  
ان يكون السؤال بما هو في المخطوط كانه قيل اذا كان لا صلاح بمن يقبها فما الذي يلزمه فاجاب بان نفقة نفقة  
والسؤال لا ما من هنا في نفقة او الكلام فيه دون الكسوة <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> فاقاله ابن قاسم انه قد افاد ما ينفق  
ما تقدم فهو ان الواجب ليس جميع الاتفاق بل على الاحتداد فيه بل يستعمل الكسوة ويحويها النبي كلام فتأ  
عن عدم التدين او صرح <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> ان <sup>الانفاق</sup> هو احتداد من يقوم باحتداد من والاحتداد من علة حقيقة فكيف  
الكسوة وعيها والله الموفق <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> فقول بعضهم من انه انما احتج الاستقراض قالوا القاسم من استرجع وجد  
كالاستراج وقسم واليه استنام فلا قيل معنى الاستراج هو كلام لا معنى له كلام لا معنى له <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> انهم قد  
مفسرا نظرا ما حكمه في تقديم المص قوله ومفسر عكس ما تقدم في التروية ولعل الحكم <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> في الكلام في نظير  
الاختلاف الذي هو خارج بين تكبيبي كيف في كل منها نظير ما اشته في الاخر <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> المص ولله كسوة تكفيها  
ولوا احتاجت الخادمة في البلاد الباردة الى حطبها وخم او اعتادته وجب كما قاله اللزومي فانما اعتادت محروفا  
عن ذلك قبل من ابل اي غنم او يقرم يجب غيره <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> دورا كسوة الخدومة والادوية كما افاد شيخ الاسلام  
الحنف والحداد الخدومة ايضا فانما تتما في الخروج الى حمام وغيرها من الضرورات وان كان مادرا <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> لا على  
سراويل الدرع وجوب السر والى الخدومة حيث اعتيد كما هو لان لكل الاتفاق لان الباب مبني على العادة <sup>وقال ابن ابي عمير</sup>  
ذكوت يعني وانما ذكرت الامتناع دون انكسارها <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> الخروج عنها اي عن عيش البادية <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> وما ذكره اخر من قوله  
والجسول منها <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> لها ولخادمتها عبادا <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> بدلا على انما تملك طعام خادمتها كسوة وهو احد الوجهين  
في الموصولة بل ترجيح وهو هذا وتلك نفقة عملوكها وفي ملكها نفقة اكتم الخادمة <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> وفيها في انما

والنفقة

<sup>وقال ابن ابي عمير</sup> بالبدل كما في  
ان في شرح قوله  
وسكن يليق  
بها

استأجر اطبا قال في الحرج بلا خلا في وليس كذلك بل فيه قول حكاية الواقفي قيل باب الكسوة عند  
الكلام في سكنى اعطاة وصرح به ابو الفراج الذي في تسليمه هذا وفيه المسئلة نفقة من قوله ولا فيشرط كسونا  
ملكه في هذا انما لا ينفق واعر من اذا الاجماع ليس فيه خلا في <sup>وقال ابن ابي عمير</sup> ما تقدم فيه اي الخادمة انه امر الخادمة كالكسوة ولا يسكن احتياج



[illegible]







مفتوح

من وجب أو وادته في أن ما دفعه لها فقد به الواجبا ولا صدق النورج وادته وظالمة بحقها النورج أو التركة  
 من غير قصد صدق ظاهره أنه يكفي علوم الصادق ولا يشترط قصد الاداء على النورج وقد كثر في الكلام على ذلك  
 من أن الواجب ما يبري بدينها ولا قصد لا ينفق به كما قيل فلا بد من وقضية كلام المصنف هنا اعتقاد طاهر  
 شيخ الإسلام **رحمه الله** وبغيرهم أي حله الشرع بغير ما يبعث والاكلام في الحقيقة فأنهم قالوا في الحقيقة وإن بعث  
 الكلام بغيره وقوله وصنفه من مذهب المعتزلة **رحمهم الله** والمعتزلة في المسألة اوله أن الواجب ما يبري بدينها  
 الاداء ويجب المكسوة على من اشتد فقهاها اوله الصنف واشتد بعث ثم قال ولو تزوجها في أثناء  
 الفصل وجبت كسوة ببقية اليوم بالمتوسط فما زاد سعا ومنه تنجس وجهها كسوة الفصل الناحية في تقليله  
 باعتبار وقت الزوج في غير ذلك وتقليلها وما يقع على علمه لا بما يقع قوله في الحقيقة واحدا تفرج إليها في كل  
 سنة أشهر وقوله هنا في واجبه ويقطع كسوة أول الشتاء وصيف لما في العادة الأولى ببقية السنة التي يجب  
 لها كسوة والثانية ببقية الوقت الذي يقع ثم قال ولو مضت مدة ولم يكسها صادرة منها عليه بناء على أنه يمكن كسوة  
 الشبان وقال في المطلب فيما لو مات أو أبا هنا في أثناء ذلك الفصل قبل أن يعطيهما كسوة لم أر في المسألة نقلا ولا  
 كما يعمل أن ينكح الرجل امرأة ويطلق في يوم ويوجب لها كسوة فصل كامل ولعل الأولى أن النورج على المأمور  
 الفصل ويجب لها ما قيمتها ما يقع بل من العكاز ثم قال في بعض النسخ في سائر الأقسام والفقهاء  
 وسائر الوجوب بطريق النكاح أنها يجب به وجهها مستحاضا كالكسوة أو أنها لا يجب عليه التمسك  
 لكنه لا يجب ولا يلحقها وإن لم يقدرا وأما سائر النسخ التي هي بطلان شرطها فاشتهر الذي وقع  
 لا بد من عدم حلها كالحقيقة فلا تخافهم فيها قبل تمام الفصل لا تخافهم في الحقيقة في أثناء النورج أو غيرها  
 التي أتمت من أول الفصل ويجب النورج على الزوج في الحقيقة بأن الضرر بنا حين كسوة الزوج الفصل بغيرها  
 الحقيقة في آخر النورج فيه نظر وبقيتها في غير وجهها ذلك على ما سار في حقيقة النورج مدبر في كل ما عرفت  
 الذي هو والله أن هذا التمسك في غالب المسائل التي يتفق فيها كسوة هذه المدة ولو كان مزارع لم يدر لا يتفق  
 فيها هذه المدة لفرض كسوة أو لم يدر أنه يجرها وقوله بقاها المتبعات عاداتهم لأن كسوة المعتاد في ما بقى سنة مثلا  
 كالكسوة الوثيقة ومعلوم لأهل السنة بالسنن المأثورة فالأشبه اعتبار عاداتهم التي هي فيهم من اعتبار عاداتهم  
 أنهم لو عتادوا التجديد كل سنة أشهر مثلا فدينهم لما من ذلك ما جرت به عادتهم فلم يقل في تلك المدة ويجب تجديدها  
 على العادة لا بما ملك ما أخذته عن تلك العادة دون ما قبلها **رحمهم الله** فتعتبر في تجديد عاداتهم العادة العامة ولو فرض  
 أنه وجهها التجديد لها على النورج على العادة وجهها صلاحها المعتاد كالسنة بالتجديد ويشترط ذلك صلاحها  
 في ما قبلها من العادة وجهها صلاحها المعتاد كالسنة بالتجديد ويشترط ذلك صلاحها

من وجب أو وادته في أن ما دفعه لها فقد به الواجبا ولا صدق النورج وادته وظالمة بحقها النورج أو التركة  
 من غير قصد صدق ظاهره أنه يكفي علوم الصادق ولا يشترط قصد الاداء على النورج وقد كثر في الكلام على ذلك  
 من أن الواجب ما يبري بدينها ولا قصد لا ينفق به كما قيل فلا بد من وقضية كلام المصنف هنا اعتقاد طاهر  
 شيخ الإسلام **رحمه الله** وبغيرهم أي حله الشرع بغير ما يبعث والاكلام في الحقيقة فأنهم قالوا في الحقيقة وإن بعث  
 الكلام بغيره وقوله وصنفه من مذهب المعتزلة **رحمهم الله** والمعتزلة في المسألة اوله أن الواجب ما يبري بدينها  
 الاداء ويجب المكسوة على من اشتد فقهاها اوله الصنف واشتد بعث ثم قال ولو تزوجها في أثناء  
 الفصل وجبت كسوة ببقية اليوم بالمتوسط فما زاد سعا ومنه تنجس وجهها كسوة الفصل الناحية في تقليله  
 باعتبار وقت الزوج في غير ذلك وتقليلها وما يقع على علمه لا بما يقع قوله في الحقيقة واحدا تفرج إليها في كل  
 سنة أشهر وقوله هنا في واجبه ويقطع كسوة أول الشتاء وصيف لما في العادة الأولى ببقية السنة التي يجب  
 لها كسوة والثانية ببقية الوقت الذي يقع ثم قال ولو مضت مدة ولم يكسها صادرة منها عليه بناء على أنه يمكن كسوة  
 الشبان وقال في المطلب فيما لو مات أو أبا هنا في أثناء ذلك الفصل قبل أن يعطيهما كسوة لم أر في المسألة نقلا ولا  
 كما يعمل أن ينكح الرجل امرأة ويطلق في يوم ويوجب لها كسوة فصل كامل ولعل الأولى أن النورج على المأمور  
 الفصل ويجب لها ما قيمتها ما يقع بل من العكاز ثم قال في بعض النسخ في سائر الأقسام والفقهاء  
 وسائر الوجوب بطريق النكاح أنها يجب به وجهها مستحاضا كالكسوة أو أنها لا يجب عليه التمسك  
 لكنه لا يجب ولا يلحقها وإن لم يقدرا وأما سائر النسخ التي هي بطلان شرطها فاشتهر الذي وقع  
 لا بد من عدم حلها كالحقيقة فلا تخافهم فيها قبل تمام الفصل لا تخافهم في الحقيقة في أثناء النورج أو غيرها  
 التي أتمت من أول الفصل ويجب النورج على الزوج في الحقيقة بأن الضرر بنا حين كسوة الزوج الفصل بغيرها  
 الحقيقة في آخر النورج فيه نظر وبقيتها في غير وجهها ذلك على ما سار في حقيقة النورج مدبر في كل ما عرفت  
 الذي هو والله أن هذا التمسك في غالب المسائل التي يتفق فيها كسوة هذه المدة ولو كان مزارع لم يدر لا يتفق  
 فيها هذه المدة لفرض كسوة أو لم يدر أنه يجرها وقوله بقاها المتبعات عاداتهم لأن كسوة المعتاد في ما بقى سنة مثلا  
 كالكسوة الوثيقة ومعلوم لأهل السنة بالسنن المأثورة فالأشبه اعتبار عاداتهم التي هي فيهم من اعتبار عاداتهم  
 أنهم لو عتادوا التجديد كل سنة أشهر مثلا فدينهم لما من ذلك ما جرت به عادتهم فلم يقل في تلك المدة ويجب تجديدها  
 على العادة لا بما ملك ما أخذته عن تلك العادة دون ما قبلها **رحمهم الله** فتعتبر في تجديد عاداتهم العادة العامة ولو فرض  
 أنه وجهها التجديد لها على النورج على العادة وجهها صلاحها المعتاد كالسنة بالتجديد ويشترط ذلك صلاحها  
 في ما قبلها من العادة وجهها صلاحها المعتاد كالسنة بالتجديد ويشترط ذلك صلاحها

من وجب أو وادته في أن ما دفعه لها فقد به الواجبا ولا صدق النورج وادته وظالمة بحقها النورج أو التركة  
 من غير قصد صدق ظاهره أنه يكفي علوم الصادق ولا يشترط قصد الاداء على النورج وقد كثر في الكلام على ذلك  
 من أن الواجب ما يبري بدينها ولا قصد لا ينفق به كما قيل فلا بد من وقضية كلام المصنف هنا اعتقاد طاهر  
 شيخ الإسلام **رحمه الله** وبغيرهم أي حله الشرع بغير ما يبعث والاكلام في الحقيقة فأنهم قالوا في الحقيقة وإن بعث  
 الكلام بغيره وقوله وصنفه من مذهب المعتزلة **رحمهم الله** والمعتزلة في المسألة اوله أن الواجب ما يبري بدينها  
 الاداء ويجب المكسوة على من اشتد فقهاها اوله الصنف واشتد بعث ثم قال ولو تزوجها في أثناء  
 الفصل وجبت كسوة ببقية اليوم بالمتوسط فما زاد سعا ومنه تنجس وجهها كسوة الفصل الناحية في تقليله  
 باعتبار وقت الزوج في غير ذلك وتقليلها وما يقع على علمه لا بما يقع قوله في الحقيقة واحدا تفرج إليها في كل  
 سنة أشهر وقوله هنا في واجبه ويقطع كسوة أول الشتاء وصيف لما في العادة الأولى ببقية السنة التي يجب  
 لها كسوة والثانية ببقية الوقت الذي يقع ثم قال ولو مضت مدة ولم يكسها صادرة منها عليه بناء على أنه يمكن كسوة  
 الشبان وقال في المطلب فيما لو مات أو أبا هنا في أثناء ذلك الفصل قبل أن يعطيهما كسوة لم أر في المسألة نقلا ولا  
 كما يعمل أن ينكح الرجل امرأة ويطلق في يوم ويوجب لها كسوة فصل كامل ولعل الأولى أن النورج على المأمور  
 الفصل ويجب لها ما قيمتها ما يقع بل من العكاز ثم قال في بعض النسخ في سائر الأقسام والفقهاء  
 وسائر الوجوب بطريق النكاح أنها يجب به وجهها مستحاضا كالكسوة أو أنها لا يجب عليه التمسك  
 لكنه لا يجب ولا يلحقها وإن لم يقدرا وأما سائر النسخ التي هي بطلان شرطها فاشتهر الذي وقع  
 لا بد من عدم حلها كالحقيقة فلا تخافهم فيها قبل تمام الفصل لا تخافهم في الحقيقة في أثناء النورج أو غيرها  
 التي أتمت من أول الفصل ويجب النورج على الزوج في الحقيقة بأن الضرر بنا حين كسوة الزوج الفصل بغيرها  
 الحقيقة في آخر النورج فيه نظر وبقيتها في غير وجهها ذلك على ما سار في حقيقة النورج مدبر في كل ما عرفت  
 الذي هو والله أن هذا التمسك في غالب المسائل التي يتفق فيها كسوة هذه المدة ولو كان مزارع لم يدر لا يتفق  
 فيها هذه المدة لفرض كسوة أو لم يدر أنه يجرها وقوله بقاها المتبعات عاداتهم لأن كسوة المعتاد في ما بقى سنة مثلا  
 كالكسوة الوثيقة ومعلوم لأهل السنة بالسنن المأثورة فالأشبه اعتبار عاداتهم التي هي فيهم من اعتبار عاداتهم  
 أنهم لو عتادوا التجديد كل سنة أشهر مثلا فدينهم لما من ذلك ما جرت به عادتهم فلم يقل في تلك المدة ويجب تجديدها  
 على العادة لا بما ملك ما أخذته عن تلك العادة دون ما قبلها **رحمهم الله** فتعتبر في تجديد عاداتهم العادة العامة ولو فرض  
 أنه وجهها التجديد لها على النورج على العادة وجهها صلاحها المعتاد كالسنة بالتجديد ويشترط ذلك صلاحها  
 في ما قبلها من العادة وجهها صلاحها المعتاد كالسنة بالتجديد ويشترط ذلك صلاحها



کایا نے فی الفصل  
الحاقی ہم فی  
سہرہ قول الہی  
عمر بن و فی ہما  
فی قولہ قتل  
المرء فی اسقوتہ  
بج صبی

و تقبلت منه ان يترك لي ان ارجع الى ابي  
استقرت عنده وهو في ايام

فَأَن عَادَتْ لَهَا  
فِي قَلْبِهِ وَلَا هَا  
خَالِئًا لَهَا  
مِنْ الْفَصْلِ



والجواب المذكورة وهو بها سبيلان أحدهما المصداق وثالثها المحل **قوله** ومن ثم على ما جازى أن لا يكونا سبيلين  
وإن أعطا الزكاة **و** المصلحة لم يحل **قوله** أي تجبيل الزكاة **قوله** يجوزها لتجيبيل مطلقا أي لمصلحة وأكثر  
الأمثلة استحققت ذلك ما لا ينال التمسك في النهاية أما المصداق في حاله وهو غير لمصلحة مطلقا وما كانت لها فيها  
بأن يقوم به فلا مطالبة كما أتى به الموالدين من ذلك **قوله** كفى في جواب الاستحقاق قضية كفاية ذلك أن القول  
لأنه يبينه على عدم الاستحقاق فلو جازب لا لنا لا نفقة لها أو شررت فالقول قولها بيمينه كما سألني قريبا  
**و** المخرج **قوله** وهو جازب في مسقطاتها **قوله** وسقطنا منها وما يقع ذلك كما أصبح  
بأن النفقة على المحل **قوله** أن تقول مكلفة ولو سقيمة أو سقيمة **قوله** أو في غيرهما قضية هذا أن  
في المحل لا يفتقر بعرض وفيها وإن زوجت بالاجبا فلا يجب فلا يجب بعرض نفقة ولا غيرها والظن أنه  
عائز من ذلك كما عليه عرف الناس من أن المراد سقما البكر ما يتكلم في شأن أدائها وإليها  
بأنه لم يفتقر المراد إلى خروج به ما اعتد دفعه من الزوج لا صلاحي شأنه في الزمان وهو نتيجته ونفقه فلا يفتقر  
عدم تسليم الزوج ذلك عند نفقه على صناعها لا حله مانع من التمسك فلا يستحق النفقة ولا غيرها وما  
اعتد دفعه لا هل التزوجه فلا يكون لا صناع لا حله عند الزوجه التمسك **قوله** لغيره فلا يفتقر لها مستحق بقوله  
سملت **قوله** نفقة إجماعا من أنها كانت صفت وحتى يسلمها **قوله** وذلك أي الجبس المذكور ثابت لأنها  
أو لأن في مقابلة أي التمسك **قوله** ويثبت التمسك بعينه لا بالافتراد أو الزوج وبشهادة أو الثالث  
بأنها **قوله** أو بما في عيبه في هذا إنما يحتاج إليه إذا لم يسبق تمسك منها أو سبق لغيرها ولا فالقول قولها  
في عدم الغشور في عيبه كما يفرج به فقام ومن ثم لم نألفنا عليه وادعى سقوطه في **قوله** ومحو ذلك كما وال  
القاضي في عيبه على ما يأتي **قوله** فانه لا يفتقر من **قوله** وإن كان أي الأهل **قوله** ومن أي مدعي المقتصر **قوله** وجهه ظاهر  
عطف على قوله في ذلك على ما هو في الكل أي في كل الأوقات **قوله** ومثلها أي مثل جهة الظاهر **قوله** أو قطع السبب  
عطف على قوله ما ذكر **قوله** أو ذات من جهة أي وإن لم يتبع بها فيها أو في الوقت الذي سملت نفسها في ذلك  
والوجه في النفقة كما لو صارت مع بل أن لم تكن يمتنع بها في السفه في النفقة في القول المذكورة وصلى  
منه بأدائها فيها كما في قوله لا يفتقر على قول المص ولما جازب مسقطا منها أي لما سملت من النفقة

[illegible]



في معنى التثنية وهو مستقر لثبوت اليوم واللييلة قوله لان حتمها اي الحق لا يوجب عوصين هذا امر والمؤمن  
 عليه اي التمكن وادعى سقوطه اي الواجب قوله فان لم يقرض على صيغة المبني للمفعول قوله يا قريبي اي  
 في شراح قوله فرضها القاضى قوله فان قلت لم يقرض على صيغة المبني للمفعول قوله يا قريبي اي  
 وهذا يكون الاستماع في ما يقرض منه قوله وقيل يجب بان المؤمن لا يقرض على الاحتجاج وعلمهم قوله قلت مستمعين  
 وما حصل ما لا علم له لا يقرضه ومنه لا يقرضه لان قوله قوله لان الله لا يقرضه قوله لان الله لا يقرضه اي في علمهم  
قوله وان عرفت كذلك اي من جهة ففسرها او وثبتها قوله بان الله لا يقرضه قوله لان الله لا يقرضه اي في علمهم  
 وقضية التقييد فيما مر بالمكلفه خلاصه وعبارته بالمكلفه في المخرج ايضا وعليه فالمراد بالمجوزة هذا من جهة علمها  
 وجوبها وهو موقوف قول الله والمكلفه في مجزئته ومراعاة عرضها في قوله في مكنته او ممكن الا والدايع لغير المجزئ  
 المجزئة والثاني لكون المجزئة قوله فان غاب الزوج عن بلدها قد مر من المشاريع وحده ملكه في باب الصداق في  
 قول الله حتى قول ما في الوضو من قوله فخرج العبرة فيما اذا غاب الزوج الى اخره وحاصل ان مؤنة السفر لنفسها  
 عليها وكذا مؤنة طريقها ونحو ذلك وكذا قال في هذه الاصل ان بعد العقد لم يصح التسليم اعتبارا قرب محل صلاحي  
 فاعلم ان قاسم على امره وشروطه حاصلة ما قاله الله هناك ثم قال وفيما سر ذلك ان الحاضرة اذا لم تات بتمكين  
 في هذا الحاضرة في منزله واحتاجت في ذهابها اليه الى مؤنة كانت عليها وعلم ان قوله السابق اعتبارا وحول العقد  
 يعني امرين الاول انه لو وكل بغيره وكذا عقد له من يبيد كان حله التسليم في بلد لانه في هذه الحالة في العقد  
 ولعل الله خلاصه والثاني انه لو عقد بنفسه من يبيد ثم ذهب قبل التسليم الى غيره وطلبها ان تجي اليه  
 كان حله التسليم في بلد سواء كان عليه بغيره ام لا وهو محتمل انتهى ليعتبه بما قال لان قوله خلا فالظن من  
 اذ هو المقر عند حمله المخرج وما ذكره من قوله وهو محتمل باطل اذا علمنا وعلى التسليم لا على الوضو لا يخفى والله  
 والله بل يوجب اجتهادهم وان لم يقرض الا مكان وصوله اليها وسما في الغايب اعتبار وصوله اليها ان لم يتبع منه  
 المجيء اليها بعد علامه وحضه من وصوله اذا متبع منه وقيا سم اعتبارا من مكان الوصول هذا ايضا  
قوله فان غاب الزوج من بلدها ابتداء لم يقرضه قوله في بلد الغيبة وطلب حملها اليه قبل مؤنة  
 حمل عليها لتوقف التمكن اولا ويقتضي في التمكن بعد الغيبة فيه نظر قوله في المجيء بالانصب عطف على يعلم  
 ويؤثر فيه على انه خبر مبتدأ محذوف قوله من وصولها اي التوجه بنفسه وانفسا الزوج او وصولها وكيل  
 فقوله نفسه مفعول لوصوله وكذا وكيله فلان هذا العبادرة قوله او وكيله قضيتته انه مجيء قوله من وصولها  
 وكيله يتحقق معه التمكن حتى فيما اذا كان وكيله ليحملها اليه فان كان كذلك فالتقيا مع ان مؤنة حملها  
 بعد وصولها الى وكيله على الزوج لا عليها قوله وجرم بعضهم بان لم يفرضوا لدواهم قال ابن قاسم قوله شخنا

هذا معنى  
 على تاليف

على  
 اسم مكان

الاعتبار  
 محل العقد

على

الشهادته



الشيء بالمرئى عن المرأة غائب وبها وتلك معها ولا لا صفات ولم يقدّر عملها نفقة ولا اقام منفقا وضاعت  
 مصلحتها ومصلحة اولادها وحضرت الى حكم شرعي وانصفت له ذلك وشككت وانصرفت وطلبت من ان يفرض لها  
 ولا ودها على زوجها نفقة ففرض لهم عن نفقتهم نفقا معينا في كل يوم واذا فيها في اتفاق ذلك عليها وعلى اولادها  
 وفي المقدانة عليه غير مقدر ولا خد من ماله والرجوع عليه بذلك وقيل ذلك منه فقل هذا التقدير والمخرج  
 والمخرج صحيح واذا كان الزوج والنزوح كونهما عليه حين العقد فقل كما يكتب في وثائق الامكنة ومضت على ذلك  
 مدة والمال بقية بما قد ولها عن تلك المدة وادعت عليه به عند حكمي شافعي واعتز به والنزوح به فقل النزوح صحيح ولا  
 وحل اذ ما ان الزوج وتزوجه ولم يقدّر لها كسوة وانصرفت ومسالمتها الى الشافعي ان يقدّر لها عن كسوة ثمانية  
 التي خلقت على استحقاقها نفقا واجبا بذلك وقدّر لها كما يفعل القضاة لان قبل ذلك ولا وهل يفعل القضاة

اولا من الفروض ملزمة مالا ولا عن النفقة او الكسوة غفلا نفية او الحضور نفقا صحيح ولا **واجب**  
 تقديري محكم والمسائل الثلاثة صحيحة اذ الحاجة واعية اليه والمصلحة تقتضيه فلم فعله وميثاق عليه بل قد يجب عليه  
 الحق ~~لأنه لا ينفك عن الزوج~~ **فصل في النفقة** ~~فصل في النفقة~~ **فصل في النفقة** ~~فصل في النفقة~~ **فصل في النفقة**  
 استحقاقها امر عيني الزوج او تطلقته **فصل** او اذن لها في الاقرار من وصريح به قول الشيخ في منجزه فان لم يظهر  
 فزعمنا القاضي واخذ منها كنفيل اي ثم ظاهرا قولنا **فصل** ~~فصل في النفقة~~ **فصل في النفقة** ~~فصل في النفقة~~ **فصل في النفقة**  
 بانها ضامن عالم يجب فان قلت هو من ضمان الدرك المتقدم قلت ليس كذلك لما تقدم ان ضمان الدرك  
 انما يكون بعد قبض المقابل وهذا ليس كذلك نعمتم الا ان يقال ان هذا مستثنى **فصل** وقد يفرض عليه شيئا اي  
 وان فرض عليه لقاضي فظن عدم العدل بعين هذا فلم يصح فرضه ويبلغوا له لو ادعى العدل وانكرت  
 انه لا يقبل منه الا بمبينة سهولة اقامتها **فصل** يكفي احكامي في العدل ومذهب **فصل** قيل لا حسن اي قال  
 بعضهم **فصل** انهم عرضوا في قضيتهم ان الدرك في السفينة اجبرها دون ولها لكن قضيتهم قول الله الطاووس  
 ارسلت له مني المجبرة او في المجبرة خلك فيه والذي يظهر ما اقتضاه كلامهم ويفهم مقبول الشيخ فيمنع  
 بالكلية دونات شديدة فان السفينة مكلفة وهو الذي صرح به الله **فصل** بل متى اشدها وعلى هذا فالقياس  
 انه لو اتهم المجبرة نفسها كفي وجوب نفقتها **فصل** ولو اتهمها عليها والقياس ان لها نفقة كالمعسر في ذلك  
 لما ياتي انه لو تمتنع بالذات لم تسقط نفقتها **فصل** وكذا يجب تسليم بالغة في قضيتهم ان المعسر لو سكت  
 نفسها وتسما لا يتدبر وقضيتهم فقل له ان لا يوا عليها فذلك في جميع قيل بعض **فصل** ومكرهه ومن ذلك  
 ما يقع كثيرا من اهل الحارة ياخذونها كمرهين لها من بيت زوجها وان كان قصدهم بذلك اصلاح  
 كنههم الزوج من التقصير في حقها بفتح النفقة **فصل** ~~فصل في النفقة~~ **فصل في النفقة** ~~فصل في النفقة~~ **فصل في النفقة**  
 قيل في الحارة به الدعي في حيث قال

تكن وبعضها بل في  
 كلها ما يحل لها  
 قال الله ص



ويعلمون  
في حقهم والله اعلم  
كما اقتضاه كلام  
ابن القري و اعلمه  
شحننا المشرك  
اليماني و هو خلافة  
بنا و هو مستوفى اجيبه  
له و هو بحق الحيلولة  
بيننا وبينكم كما اقر  
به شحننا



[illegible]

ان لها اعطاء العرفاء  
مفعولا اخذوا المفعول  
وطيلا ان ضمها  
عني و اجمع له و ضم  
انما لم يخط له انه  
التي على لفظ  
عنية نفسي  
للماء بضم السين  
وقد مرنا في  
العبارة في حاشية  
التأليف فقل  
ص

أولها من الحروف التي تبدأ بها  
أولها من الحروف التي تبدأ بها







[illegible]

١٢  
 الحمد والثناء فلا يزال  
 حمدنا لم تحلبها لم تقط  
 ففقدنا على ما هو عالم قبح  
 فماذا جرت به ذنوبنا  
 ففقدنا لأنه ما أفندنا  
 على قول في الفراض  
 أو شيء من هذا  
 ولو لم يكن فينا شيء  
 فليعلموا ولنا هي  
 لغيرنا  
 أي المقبول على نفسه  
 الخاتمة

يا ايها الذين آمنوا انزلوا من كل مكان  
 من ثيابكم واكلوا وشاربوا ولا تسرفوا  
 فيهم انهم لا يحبون السرفه  
 يا ايها الذين آمنوا انزلوا من كل مكان  
 من ثيابكم واكلوا وشاربوا ولا تسرفوا  
 فيهم انهم لا يحبون السرفه







نفسه

في مقامه بل اذن وهو محرم عليها ونذر المحرم لا ينعقد قلت اتفق الاصحاب على صحة نذر ما هو وقته الصلوة  
 مطلقا بل اذن النذر كذا في في النذر بيان توقف الصلوة على الاذن **قوله** في ما قل بين اذن وجوب ما قل بين  
 وقوله وهو وجوبه اي نذر اليمين فان ما نذر عيضا او حبة والصلوة في يومه ايضا يرجع اليه **قوله** اذا كان النذر  
 افضل او الاكبر **قوله** وفارق ما في قوله في الحين انه لا يمنع من تعجيل **قوله** ولا من سني راتبة او لا يفارق في السنين  
 بين الموكلة وغيرها اخذ من اطلاقهم قال في شره التوضيح وقضية كلامهم انه عيضا من تعجيل الراتبة مع المكثورة  
 او الوقت **قوله** هذا استواء بقوله ولو اذ وقتها بل ينبغي ان يستلزم صلوة العيدين وصلاح المصلي والمصنوع  
 والكسوف والاستسقاء وان مثلهما الا ان كان المخطوبه عقب المصلوات من التسبيح والتكبير والعيدين وغيرهما  
 بحيث فعله عقب المصلوات **قوله** جازم منها من تطويلها وعليه فيفارق بين الراتبة والفرض حيث عتق في كل  
 السن والاداب لعظم شأن الفرض في زيادة المصلحة **قوله** ويجوز اعتبار اذ في الكمال كقوله  
 الا في ما سبق بل **قوله** على كل السن والاداب **قوله** وسلطنته عطف سبب على سبب **قوله** الخط لا تجب لهما  
 اي دائما ما لم يصدق **قوله** وكذا لو ادعت طلاقا بلينا فامكورة قال في شرح الانشا وكذا لا تنفع لهما لو ادعت  
 طلاقا بلينا فامكورة وحلف كقوله الواقعي في كل ما يقسم وظاهر ان محله عالم بعد وقصد قد انتهى فاقول  
 في سبب فكنه فله ابن ابن الدم عند فيه وعلمه ما ينزل في حسم وهو مستحق بها فان حل على انه مستحق لهما  
 بل يغفل كما يمكن ان يكون هذا على خلافه فلا شك ان لا يلزم تعجيل هذا نفس المستحق لهما اما ان فيلغى وجوب موثقتها  
 عليه اخذ ما تقدم في شره قوله ولما جرت مقتضى في الاظهر فيفارق ليس بحسب اذ لا يقا من هذا على حاشي فقل من  
**قوله** عالم بقصدته فالابن قاسم ويلغى **قوله** ويجوز لهما اخذ ما في الحاشية السابقة عما قلنا من ان الدم وشيئا  
 استلها بالسنين انتهى وقد عرفت ما فيها **قوله** ولو وقع عليه عموم ليجعل بالمكان سبب لوقوع من حيثها كان  
 طلاقا على فعل شيء فعلته ولو علم به وفي علمه ارجح عليها بما انفقه في هذه الحالة فنظرهم لعدا لغيرها **قوله** ولو لم يرجع والامر قاسم  
 فيها اي في وقوع المطلاق عليه باطنا وفي اتفاق على من جازم لغيرها **قوله** كما عاين والامر كل منها مثال لان  
 اذا اطلقت اريد بها المكون **قوله** وانفسا في عقابن يتامل صورة الانفاج بمقادير العقل **قوله** ويجوز ان لا يخلو في  
 الموانع ونسقط النفقة لا السكنى بغيره فان استلحقه وجعت عليه باجرة الا رضاع وببطلان الاتفاق عليها  
 قبل الرضاع وبطلان ولها وان كان الاتفاق عليه بعد الرضاع لا ينافي ذلك بل هو وجوب عليها فاذا بان  
 خلافه وجعت كل لودتي دنيا طنت عليه فبان خلافه يرجع به وكذا لولا اتفاق على ابيهم بظن اعداءه فبان ما يرجع عليه  
 محلا في المصير ولما فيا في رجوعها بنفقة العاد كونها لا تقصر دنيا الا بفرض القاضى لتقديرات لاد هذا بغيره  
 ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما اكراب نفس وجعت في **قوله** ولو ادعت تاهي الرضاع صدقت بهيئتها

في شره قوله انفسا  
 في قوله لا يخلو  
 في قوله لا يخلو  
 في قوله لا يخلو

على ان لا رجوعا على  
 والنفقة لا على  
 رعدة

ولو لم يرجع والامر قاسم  
 وقوله لا يخلو  
 هذا محسوسه وهو  
 مستل على التبع  
 انها انكروا وقد عرفت  
 ما فيه فيما قلنا من  
 ارجح ابن ابن الدم  
 فلا يغلبه ص







الحمد لله رب العالمين

وہذا سیدہ منورہ  
الموافقة القمی  
لمسیحی فی حق الکلام  
لقد کتبتہم المضرب  
على قلوبہم ولا یسمعون  
أف و کما کثر  
ما حقوا فقالوا  
من یعمل مثالی  
وہو یفہم ما لا ید  
کافا لایستویان  
وہم مع فی حقہ



مبحث في الزوجة بأعسا والنزوح  
أو الجيلة

أما متى لم يمتد منه تفصيل حكمها فقولنا بأحكام متعلق بقوله لم تكن **ف** ولو كان غايها كماله أي ولو كان ذو صفة غايها  
 كماله أي كماله أو كان غايها يمكن للمنفقة تفصيل نفقتها بأحكامها وأما متى لم تكن كماله أي كماله بأن يبعث  
 قاضيها لقاها في بؤره فيلزم منه بدفع نفقتها أو بغيرها أن قدرت صفا للعبارة ولو كان غايها كماله  
 أي كماله وج غايها مع ماله أو كان غايها وهو حاضر **ف** كان خروجه عن كماله أو كماله عن كماله **ف** كان غايها  
 كماله **ف** قال لا أثر في **تفصيل** سوى علمه بين المأكل المتين والنايب وعلى الأماح في المأكل المتين طريقي  
 القطع بالفتح وبها قال الجمهور بمقدرة على التفصيل بأحكامها والناية على قولين وقال لا أثر في بعدت عليه علمه في  
 على النايب حتى يبعث أحكامه في حكمه بؤره ليطالبه إن كان من صفة معلوم وعلى الوجه الآخر يجوز التفصيل أو لا  
 تفصيلها وهو غايها والناية على الظاهر واليه مال ابن الصباغ وذكره الروياني وابن أهنيه صاحب لعدة في المصلحة  
 المتقوى به وقال في الشرح الصغير وأختها والناية صبياني الطهرى والرويا في وجاعة أو المصلحة المتقوى به  
 فقلت ومن مال الية لثأني في محليته وصحة ابن علي الفادق وقدره تقريرا صناد جعله في المذهب الثاني  
 الصورة فيما إذا غاب واستغنى خبره قال الفراء في لأن نقد النفقة بالقطع فيه كقصد رهاها لا عسار والعبارة  
 وعبادة الرويا في في محليته ولو غاب مع المال ولا ينفق وأحكام عليه قال الشافعي لا يفرق بينها لعل في عيب  
 العسار وقال بعض أصحابنا فيه قول آخر أنه المنع بصفته وهو غايها والناية على الظاهر وجاعة أو لا وجاعة  
 والمصلحة في زمانها لا نه يتعد وحصول المنع بكتاب الينا على في الشافعي وقال ابن الصباغ في المصلحة  
 النسيان على أنه إذا قدرت النفقة لعلم مالها صريح علمه إمكان أخذها منه حيث هو بكتاب حكمي أو غير  
 يكون له لم يعرف هو صفة أو عرفها لكن قدرت مطالبته عرفه ماله في العسار والاعسار ولم يعرف فلها المنع  
 بأحكامه وحكمه كذا في الثابت عسره فان قدرت النفقة بذلك كقصد رهاها لا عسار والفرق بين العسار عيب  
 منق صنف ثم حكمي وجه المنع ثم قال والأختاء بالفتح هو الصحيح والوجه عند الفراء ذكره ذلك في مسألة  
 المنقود ولصاحب أبي الحسن ابن الشرح والرويا في المصنف في نفقاته وتقريره انتهى وقال الفراء  
 في النفا وحاذق وأحكام على الاستقراض على الفتى الغايها في أن كماله فليقبل وإن لم يتق بالعادة المقرضا  
 وكانت المدة تطول وراعى الينا على المنع أصوب كان له ذلك انتهى وحكم امتناعه ظاهرا مع اعتدائه ماله عسار  
 تفصيل منه بالناية حكمي حقيقة مع العسار والرويا في **منع** قال لا أثر في وإذا لم يورثا المنع والنايب من غير طلاق  
 يعلم أنه من غير عسر فكذلك أحكام لأن السبب في تحقيقه وقال ابن عسرون في الاستقراض إذا غاب بالقطع  
 حذره ولم يورث من غير عسر فإنه يثبت لها المنع على الصحيح الوجهين ومن ثم في بقية منه والاصح في  
 المذهب وغيره خلافه والنبه الماورد على الأكثرين ولا تجله فالواجب مؤهبا في المسألة المنع والحناء







ان البينة انما استندت على ما استند اليه من الحكم قد كان ولم يطق عدله وكل  
 ما من كنهه فهو مطلق والبقاء كما هو معنى الاستصحاب في شرح مختصر الشيخ ابن الحاجب رحمه الله  
 فالبينة انما استندت على ذلك على الاستصحاب كما قاله في شرح الان شاذ **قوله** او ذكرته تقوية في بعض النسخ  
 ان البينة انما ذكرته قوله لان بناء على تقوية الشهادة لا شك كما يات في باب الشهادات في بحث  
 التسامع وح فقولنا وان ذكرته عطف على قوله وان علم في وان جعل بدلا عن جملة وان علم في معناه  
 على ما قيل وذكره في الاستصحاب تقوية لمعلم بما شهد به بان يخرج عن الشهادة ثم قالوا استند الى  
 وهذا المعنى بعيد للفرق بين الصورتين **ثم** قال لان معنى فعل المذهبين ثلثتان وفيه انه  
 معصرا هل يقول بالفتح استصحابا فلا عسارا ويعلم استصحابا بالروام الدكاج مع احتمال في العسار  
 اجاب بان يصلح بالفتح بناء على استصحابا لا عسارا قال فان شئت البينة باساره لان بناء على الاستصحاب  
 جاز بها ذلك ان لم يقم زواله ولم يتشكك في سماع الفسخ حينئذ قلت ومحال عدم التشكك في  
 طاعت البينة ولا سيما اذا كان كسوبا محترفا فحق **قوله** لهم ولو حضر وغاب ما فلا نأخذ قال المش في شرح الان  
 ثم العجز كما في اما لكونه معصرا حقيقة او حكما فان غاب ماله عاقبة انقص فلها الفسخ ولا يلزم فيها انقص  
 بالانقضاء والطول نعم حيث لا نفرح وعينه انه لو قال ما حضر مدة الاحتمال اجيب وفي قول البقوع في  
 موسرا الاثنية وعينية ماله بانة اذا كان ماله العجز من جهة وان غاب هو موسر فقد انقضى حاصلة والعقد رهن  
 محصيا قال ان معنى وهذا الفرق لا يقع وبان كان ماله عرضا لا يربح فيها وبان كان له دين على غيره  
 بقدر ردة احصا وماله الفايض مسافة انقص ومحال على معصرا وكان التي عليها دينه هي رة وقدر لانها  
 في حاله الا عسار لا يقبل في حقها والمحصر فظهر منظره فيها في حال الديار ولا سيما في هذا التقاضي فانه محقق  
 بالانقضاء فان كان على موسر حاضر فلا فسخ فان غاب مدنيه الموسر وماله بدونه مسافة انقص فمقتضى  
 كما لو غاب الموسر اليه يميل كلام الرافعي وقيل فسخه لغيره ها فان كان ماله عاقبة انقص فلها  
 الفسخ جز ما انفق قال ابن قاسم ويخفى وبالأولى اذا غاب مع ماله المسافة المذكورة لانها لا يلزم فيها  
 لانها ضار يمكنه بمجرى الاقتراض من معصرا يترك ولا كذلك الفايض لانها انقضاء هو معصرا يترك  
 مع ماله من غيرا فانه منقضى او تركه نفعها فلا وجه للفرق ويخفى حمل النص على ما من له مال دون  
 المعصرا واحتمل ان يكون له مال كذلك ليوافق هذا ويمكن ان يحمل على ذلك ايضا في شرح المنهج  
 عسار بان لا يقال له حاضر في البلد مع احتمال في دون المسافة او لا ماله حاضر معلوم ثم يعلم حضوره  
 دون مسافة انقص فلا يخالفنا فنقول ان النص فليقتل فان ردة الشارح في شرح المنهج ظاهر

ما استندت  
 بدلت فيها الفسخ  
 وحل يوقف  
 هذا الفسخ على  
 الاحتمال نعم  
 يوقف عليه  
 كما قاله في شرح  
 المحرم ص

انما خذ كل  
 في التماس  
 تراضا القوم  
 كل منهم صاهب  
 حساب وغيره  
 انقضاء

في خلاف هذا







بين متبرع عليه ومتبرع ومنه ان عسرا لا بد بالانفاق على زوجته فتأخر المدين الذي يلزمه اعطافه بالنفقة  
 عنه <sup>فقط</sup> نظر ظاهره او فلا يجب عليها القبول ولها الفسخ كما لو تبرع عن الزوج اصله الذي ليس هو في حرم  
 ولا يقيم لانه لا يمكن من ادخال المال في ملكه <sup>وكذا اي مثل الكسب على اي كسب لا يلقى ومنه السؤال</sup>  
 حيث كان لا يقابله <sup>فقط</sup> من تبرع له اجرة اسبوع <sup>فقط</sup> من تبرع له اسبوعا لم يطل اسبوعا لما روي في حديثنا ان لا يبرأ  
 هو الفدية في الاموال وصورة كل يوم ان لم ينفق بنحو استدانته فمن لم ينفق على اهله فليس له ان يبرأ  
 حيث كانت مدة تبرع على اسبوع وان زاد على النفقة اضغاثا لانه مقصر بتركه الاقتران كالوفاة ما لم يكن الفدية  
 انما لا يبرأ الا ما زاد على مدة ايام التي هي مدة اموال الشراء لم تكن مقصود قوله ويعلم من ذلك اننا لو كنا  
 نعلمها من مظانته بغير خلافه لانا حيث اتفقنا بالمواساة متبرع عليها الفسخ وان طالت المدة التي بقيت حصولها  
 غلقتها فيها وقد ينظر فيه بما كان الفرق بين هذا والمواساة الذي يمكن استحلال صنفها منه بالمحسوس وبوجه وهذا  
 قد ينفق وعليها الوصول اليها فتتضرع من غير غاب ماله اشبه وقد تقدم فيها انه اذا لم يستدرك كان الفسخ  
 تنصرت لها بالقيمة فليتنا مل <sup>فقط</sup> وما استدانته <sup>فقط</sup> انما كانا لو ادرك فليتمتع الفسخ حيث استدان <sup>فقط</sup>  
 وان لم يجز له اجرة اسبوع بل شيئا من سنة مثلا بل وان لم يكن اجرة مطلقة فليتنا فليتنا <sup>فقط</sup> كونه بمنزلة الفسخ  
 حتى لو متبرع من الاستدانة بالانفاق لم يفسخ محله فيه فيما ذكر <sup>فقط</sup> لو متبرع او من الاستدانة <sup>فقط</sup> فلا يفسخ به اي  
 باستناع القادر وعليه فيجبره الحاكم على الاكتساب <sup>فقط</sup> ولا امر العجز <sup>فقط</sup> اي كبره <sup>فقط</sup> وخرج ما جادل الحكم هذا  
 الكلام يدل على ان مراده غير الكسب كما اشار اليه في قوله وكذا غيره <sup>فقط</sup> وما يعطاه من المنجم ومن نحو المنجم ما  
 يعطاه الطبيب الذي لا يتخصص المرض ولا يحسن الطب ولكن يطالع كتب الطب وما يخذ منها ما يصرفه للمريض  
 فان ما يخذ لا يستحقه ويحرم عليه التصرف لانه انما يعطاه اجرة على طين المعرفة وهو عا وعينها ويحرم  
 عليه وصف الدواء حيث كان مستنده مجرد ذلك كما افاده الشارح في حاشية الفتاوى كبري <sup>فقط</sup>  
 وانما يفسخ بعجزه في قضيته ان المعسر المفادير على نفقة المعسر لا يفسخ باستناعه منها ولو قد روي بعض نفقة  
 بان قد روي نصف مد من الفالب الذي هو الواجب على بقية من غير الفالب فينبغي ان لها الفسخ اذ هو <sup>عاض</sup>  
 عن واجب نفقة المعسر في الموضع وشره فان نفق المومراى او المومراى مداهم تغنى ويمضى الما قومي <sup>فقط</sup>  
 انتهى <sup>فقط</sup> قد يقال لما هو فائدة ذلك مع انه لا يفسخ اذا كان مومراى او مومراى <sup>فقط</sup> وان لم ينفق  
 واقول ان الفسخ في الصورة الاولى وهو كون الزوج معسرا بالانفاق سواء كان يتماحها او بعضها فليتنا  
 عدم القدرة في الثانية المقدرة ثابتة ولكنة محتج والاستناع لم الصور التي سبقت انفا <sup>فقط</sup> باكله  
 زيادة يقينا وللمزيد لا نصف مد غذاى في وقتة ونصفه عشاءى في وقتة قال في الروض وكان يحصل لى

قال ابن قاسم  
 خم











عبدالله بن محمد بن عبد الله  
ابن علي بن ابي طالب  
عليه السلام



وهو ص

صاحبة انفق رده لمخوف و هذا ايضا يحمل النفقة ويخوف فما قاله بن قاسم من قد يحمل الحاق على من مال مقدور عليه  
وعلى هذا يترجم علم المال والعجز عنه بمنزلة مسافة القصر متى ما مضت به الصبيحة انما لم يتكلم هذا العجز  
اصلا بل حاله على المار انما هو في النفقة ومخوف من جهة كيف يضاف على الذي لم يمتدح والنفقة انفقته  
و لا يتيسر بيعه بمقدرة قرابية ولا فولي كمال الغايب فوق مسافة القصر **فهي** نعم تسقط به اي برضاها وضميمة  
ولا نه لا وجه له برضاها ايضا **فهي** تنفقه يومه اي يوم القرضي **فهي** المص ولو رخصت باعساده بالمهر وعلوم ان الكلام في  
الشرعية فلا موضوع غير حاله لا يقال يشترط لصحة النكاح ليداد الزوج بما لا يصدق لانا نقول ذلك فيما  
زوجت بالاجابة وخاصة اما من زوجت باذنها فلا يشترط ذلك في صحة نكاحها ولا سعيته على انه قد تزوج  
بالاجابة ولو سر وقت العقد ثم يعلق ما بيده قبل القبض **فهي** ولا يفي من كان من مؤنتها سكنت عن الباقية  
اطلاق شرع المهرج انما هو لتصفية وليس منع نفقتها ليبدأ بها الى الفسخ وعليه فيمكن الفرق بينه وبين  
حيث كان لسيدها اجابا في ذلك بقوله لها اصبري او جوعي بان نفقة الحر سببها القرابة ولا يكتفي  
اسقاطها عند العجز بخلاف الامة فانه قد سر على ان له وجوبها عنه بان يبيعها او يزوجها وكان وجوبها عليه  
من هذه الحيثية واذ نفقة القريب وان كانت نفقة القريب تسقط بمحض الزمان ثم رأت ان لا يفي بقوله قوله  
المص لا يجب عليك كفايته في فلو تن زوجت سقطت نفقتها بالعتق وانا عسر في وجهها الى فنيها وهو  
يتفق في انما حيث عكفت من الفسخ ولم يفسخ لا يبرم من كانت مؤنتها عليه قبل ذلك ثم يبرم من  
حيث لم يوجبه منفق **فهي** كالشرعية هنا قضيتها انما اذا رخصت باعساده بالمهر حتى يفسخ الفسخ وهو  
لما قد ساه من انه لا اثر له في غير الشرية فليزوج الا ان يقال ان معنى قوله هذا كاشية في ان لها الفسخ  
ولا يكلف الصبر الى الكشد ولا سيما ان رضاها باعساده لا اثر له فيكفي وتمكن من الفسخ حاله وبعضهم  
قال ان معنى قوله كاشية ان لها الفسخ **فهي** المص ولو عسر في وجه امته قال في المروءة ونظايب الامة في وجهها  
بالنفقة فلو اعطاها مبر وسكنها السيد وتعلق بها فليس يبيعها قبل ابدانها ولها ابرامه من نفقة اليوم  
لا الامس ما السيد بالعكس وان ادعى التملك فامرت الامة في القول قولها فان صدقة السيد من مؤنتها  
فقط والمحضرة للسيد في الحاضرية او الاستقبلة قال في شهره ولو اقرت بالقبض وانكح السيد  
فالمقول قولها لان القبض لهما بحكم النكاح او صريح الاذن انتهى **فهي** لم يبرم من سيدها اعطاه او بان لم يكن  
يكن ابا او ابنا لزوج **فهي** قال في شهره الوهن **فهي** لو كانت امته المولى عسر في وجهه اصلا صوله الذي يبرم  
اعطاهم مؤنتها عليه كاشية في وجه فلا يفسخ له ولا لها وبحقهم نظايرها كالولد في امته بعبده ويحكم انتمى وقد  
يشكل كون امته زوجة اصلا صوله بما قلناه في محرمة النكاح انه لا يبيح مملوكة وان مملوكة فزعمه كملوكة ولم

فعل النكاح  
ومن يبيع  
احال ص

يعيد الفسخ











السؤال لا غير والمعتبر انما هو المشكك المذكور ووجهه في كلامه بطلان ما قاله ابن قاسم انه قد يقوى  
 المشكك بان حاجته وحاجة عياله مقدان على الدين وعلى حاجة بعضه فكيف يبيع ما يحتاج اليه المقدم لحاجة  
 المئخر وانما يتضح الاستحلال بان حاجة البعض مقدمة على وفاة الدين بعد انتفاء حاجة المقدمه وحاجته  
 بان حاجته المقدمه هي حاجة اليوم والليله والكلام فيما اذا انتهى لوجهين احدهما انه ليس في كلامه شيء  
 وانما هو من حيث حاجته وحاجة عياله وانما اجاب عن الاشكال كما ذكرنا وتأنيها لم يشر الى حاجة اليوم والليله  
 في الاشكال وانما هو في ما بينهم من كلامه مقايسته كما صرح به انتهى في قوله ففهم في حاجة المستحق في كيفية  
 بيع العقار قال في شرح الاشارة وان كان عقار او قتر من عليه قد راسل ببيع شيء من العقار لم يبيع له في ذلك  
 ان يبيع منه كل يوم جزء بقدر الحاجة لا وحجة الغرض في نظير من العبد وصوبه الذي يري واعلمه بالعقود  
 ووجه الاشارة في ذلك في غير العقار ايضا واذا انكر كشي من كلامه الوافي انه لو لم يوجد من شيء لا يبيع  
 الاقتضاء ببيع جميع انتهى فاقوله ابن قاسم في الترديد بعد التام في العقد فيقول بما قاله في شرح الاشارة في بيعه  
 ما ذكره هذا فقد وقع في حيزه ببيع قوله ولم يوجد عطف على تقدير قوله كلامه وانما كان في الاضام فتضيقة انه يبي  
 المذبح ادم ذوجه الاصل وقد جزم في فضلا لا عفاق بانه لا يبي من كذا ادم ولا فقعه ظاهرها ولا تنقيح قوله والادوم  
 عاجز عنه قوله وانما لم يبي من اى مكسب قوله ولعلته هذه اى الممنوع في انضباطها اى او هي بقدره من جهة الشايع  
 محله فم اى محله في الدين فانه لا انضباط له من جهة الشايع ومختلف ما خلد في حاله ليدون فقد ملك في ذلك بالنسبة  
 لشخصها كثيرا بالنسبة لا من غير انه قد يبي ما يقتضى محله واليدون في كل يوم كاعراضه في حال من مال غيره بغير  
 اختيار منه قوله ولا يجز عليه سؤال فضيقة انه لو وقعت له الزكوة بلا سؤال وجب قبولها وعليه خيف في بيعه في  
 عدم وجوب العقول لمجته لو هو وانما هو المكسب بخلاف الموكى فانه لا منته لم على الفقير لان ما له ما وجب عليه فانه  
 لا يوفى ولا يود عدم وجوب قبولها بل عدم صوبه لفقته الا قارب لان ذلك في من ينفق عليهم مروة وطا  
 وانهم من مكسبها اى بالعقد وكذا قوله بعد غير مكسب قوله كلفه اى حيث كان فربما بخلاف الاصل ليوافق  
 ما يأتي في كلامه اسم وانما قيل ما ليدفع ما حقه ذوره ابن قاسم ودلسم انه شامل للاصل وهو مشكل مع  
 ما اقول في من ينفق لادوم منته الاصل وان قد مر على المكسب لان تكليفه المكسب ليس في المبدأ مشرعا بالمعروف  
 اعلم منها وكذا غير في المخرج بقوله كفاية اصل وفروع لم عليها وانما هو عن كسب يبيع وقال في شرحه  
 وبما ذكر في علم انما لو قد راعى كسب لا يوفق قوله وجب لا يصلح لا فروع انتهى لان يكون هذا محمولا على المذبح اى  
 على طريق المحرم ويرد على الثاني ان السب في مقتضى عليه باين المحرم وعقود واعلم اى اطلاق قوله المذبح والمذبح  
 كسوبا كسها وقوله هذا قلت الثالث في وجوب كسبها لا اصل كسوبا انتهى بل يكلفا المكسب فيبقى لو صغير  
 قوله وانما يجوز ان يكون وما بعده من ذكرها هو بعد العلم قوله المكسب لان المكسب ينفق كذا في المذبح  
 من المذبح

ما فضل من اليوم  
 والمصلحة في قوله

انما هو ان يبي ما في كسبه من كذا وكذا  
 انما هو ان يبي ما في كسبه من كذا وكذا

السابق



معكم وعليه فيوجه الاصل وينفق عليه من اجرة كاعلم فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد  
 يكون له من حق فيه لعدم القدرة على القيام بحقوقه فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد  
 الخروج ما ضرر فلو كان كما يبا فقد سبق ان الدبيب يتقرر له فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد  
 والاحتج ان يكون معك الحجة على من كانت عليه قبل المعراج ويدل على هذا التفسير بقوله لم يجمع بين التفتيق  
 وكذا في تصفية والمجتمعة اذا عسر وجهها به فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد  
 والا وجبت لتفتيقه حيا او لا من انزل منزلة امرته فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد  
 وقد ذكر في قسم المصطلحات ان من لم يحرم ما دبره بالكسب وجرت به لكنه لا يتقبل بالعلم ولو اكتسب لا يتقبل عنه  
 قول له الشهادة فلتجب لتفتيقه انتهى اي بشرط انما لا يتقبل منه الاشتغال فانما لا يتقبل منه ما عدا ما بين المشتغلين لا قلت  
 ان من حفظ القرآن في ايام الصبي ثم نسيه بعد البلوغ وكان لا يتقبل بحفظه منه من اكتسب حل يلوذ بك اشتغال  
 بالعلم ام لا قلت ان من يتعلم القرآن في غير احواله وقاتل كسب لان كاشغاله بالعلم والا فلا فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد  
 ويحتمل ان يقال قال في شرح الارشاد ويغري بين ما هنا وانه ما من دالة اوسع بدليل انه يعطى ثم من غاب ماله وما  
 معه كفاية العلم بالغالب ولا نفقة لها وايضا والحاجة ثم انتم اذن بشرط تحقق الحاجة في الحال حلها هذا هو الحق  
 على التصفيح على كسب قد وعليه ولا ياتي به وينفق عليه من فانه تركه في بعض الايام او حرم وجبت لتفتيقه على ولديه انتهى  
فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد  
 مفرقة واجرة حمام متداولة حتى اليه بنحو ان لا يمسح بل لا يبعد وجوب ما غسل من الاكل من فانه لم يجز  
 لظهور الحق فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد  
 ذلك فالتفتيق عينا او مظهر قبل ان يصل الى الفرض من كسب الابدال وانما يتقرر له فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد  
 اقول قد وجبت الاذرعى وشرح الحاجة والامرى وغيرها فاما وجبت ما قاله من ينفق وجوب فاش وكل ما قاله  
 في التفتيق واجدة الموفق فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد  
 على قوله حاله في قوله حاله اي ينفق برغبته قال في شرح الارشاد وانه يعطى في سنة ومنها وانه يعطى لكن عدل  
 ان قوله ورغبته عطف على قوله في قوله كونها في فادهم فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد  
 هذا علم من قوله اول الفصل حتى نحو دواء واجرة طبيب فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد  
 اي كلفت في بيده بعد قبضها وجب ان لها له وان يكون ذلك له وجوب كفايته وهو المقصود به فانه يمكن بالتداف  
 لها من مضمونها فتصير دينا في ذمتهم فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد فانما يتقرر له فقيه فانه ما من احد

وقال في شرح كل من  
 امره الولد التفتيق  
 والكسب  
 وقال في شرح في سنة  
 الارشاد ومعرفة  
 القريب استلزام  
 لا يجب تحريكها  
 لا منها ما ساء  
 انتهى على قريبا  
 حقيقته ص



لعل

قال في شرح الادبارة ومن ثم القريب استماع لا يجب تليها لانها من سارة ومجتهدا ان لم يحكمها له من لى منه لمعنا  
لو عكس تقفه فامير اقل ان يا حكمها لم يرفع عليه بها ولو انطقها او تقف في يد يد بعد قبضها ابد لها له المنطق وان  
تتروك ذلك لو جوب كفايته وهو المقصود بهذا الميم نعم بانها قد فيها انصير دينا في ذمته وقيدته انما  
باخذيل فغيره لا يفيها بالانكاف لتقصير المنطق بالذم الميم من المصنوع وسبيله ان يطعمه او يلوكله طاعة  
سليم شيئا ويجب ايضا ان لا يبدل لوان بها عاينه او تصديق بها لم يجب ابدالها امر ما دامت باقية لا يحرم عليه  
ان يملكها لغيره لان جميع ما يجب القريب استماع ومن ثم لم يحركه الا اعتياض عنه الذي قال في القاموس تلف كفتح  
حلت ما لفته افناه وذهبت منه تقف وطفا هذا انتهى قوله هذا اي سقوطها ففني عبارة الشارح وانما  
المنطق ما تلف او حلت بيده في يده فالجيد لا يصير حاضرا فيما تلف في يده حيث قصر بالذم الميم فاقا لاسم قاسم  
ان المعنوم في هذه العبارة بانها لو دخلنا لثالثا لثالثا نفسها او لا تكون في وكان يمكن ان يقال ان ثلثها او ثلثت  
تقصير بها يمكن من الاستماع بها ان سقط لكن كلامهم محال فانه انتهى كلامهم فشا ومنه معقول الذم بل ما ينفرد  
به الصبياني اذ كيف يفهم من العبارة هذا المعنى حتى ان المجازين لا يتصورون ان ثلثها ان ثلثها نفسها فضلا عن  
يتم معنى عبارة على ان لا يجرم وهو قوله بعد جواب بالامكان لكن كلامهم محال فانه من ثلثها واهلها  
قوله انتهى لم يرد ان المنطق اي وان ان المنطق في الاتفاق عليه والمنطق صارت قرضا على الاذن وان لم ينطق  
فقله التي بمبيعة الحوت صفة هذه الصفة المعقول لا يلفظ الذي حتى يكون صفة القريب لانه يكون قوله القريب  
وانما في وقته في بعض النسخ ومن ثم القريب الذي لم يرد ان يجرم من ثلثها في قوله نعم لو افناه في مثلي هذا ايضا  
بعضا فارد الكل اي لو فني احد والرد والافا قال مثلا اي ممكن به ليصرف في غيرها ولو من لا هاد وقوله عليه  
مستقل به حيث قوله اذا كان في قوله لا يجرم وجبت لدفع الحاجة قوله احتياجه الفرع في حق بالذم الميم لانه من ثلث  
من كل الاقارب فاقا له ابن قاسم لم يضره المسئلة بنفقة الفرع ليس شئ قوله لا بعد الاقارب اي بالاعتقاد قوله قيل  
فعليه اي عدم صيرورة دينا الاستثنا لفظي ان عبارة يدل على صيرورة دينا على المنطق وليسوا يصير دينا على  
المستقر في حقه في ملكه فاقصنا انما هو ان يصير دينا على المنطق والاستثنا ظاهرا يدل على كونها دينا على المستقر  
في يصير الاستثنا لفظيا لا حقيقيا قوله ويدعي ذلك اي كون الاستثنا لفظيا قوله بل هو اي ان ثلثها عليه عا  
نظام صيرورة دينا الامع الا قمارا قوله وما في كثير من الة قوله بان وردت عليهم في شرح الادبارة قال فيمن في استقرار  
واجب القريب من نفقة وكسرة فتصير دينا واذن القريب بطلبه على من لا يلب به في حال الفقر ثم انما هو القاموس  
بالامعيا وكذا ما ذكر في الاستحقاق الحقة او استماع ولا تستقر به وان ذلك لم يسقط مطلقا فانها وما ذكره من استقرار  
بغيره ففني القاموس بالامع هو ما شئ عليه شيئا ان كان في ذلك والامع لا يجرم لانه فيمن اي المقتل به وهو المعتدل  
او لا بالامع اي قرضا لثالثا







مکتبہ اسلامیہ

[illegible]

قَدْ وَلَّوْهُ غَيْرَ وَصِيَّتِهِ اَوْ وَلَّوْهُ  
غَيْرًا وَصِيَّتَهُ عَلَى الْمَوْتِ وَغَيْرِهَا  
عَلَيْهِمْ وَاصْبِرْ إِلَى الْحَقِّقِ

المص والت  
في ما بالماقات

١٠ - الى جميع القاضين  
كل عقود اى كاد  
قاص ولا يصبه











تو له محضانه  
مقبل و قوله  
يا اي  
ثامنه لا قوله  
مع



او ما يقتضيه معناه لا في ذلك والثاني على خلافه **قولهم** انهم كلام الله تسليم الذكور لمطلقا ولو لم يشترط هو  
تقديم كلام الله له في قوله وصار به ابن الصباغ وصار به ان وكفى كلام تسليم المشتهر لم يمكن حمل الا على كلام  
دعية والثاني على خلافه **قولهم** فلا حضارة لهم وان كان من ان حضارة سلم له ولا في غير المقاضى في يقوم بها  
ولا نقلا عما في القرابة **قولهم** بالولادة الحقيقة اي لانه منها ولو من ربا او نسبتة اليه شرعا **قولهم** الله عليه  
اي على الاب **قولهم** كانهما هما العالم **قولهم** من السبب يقال للحاشية **قولهم** قيل هذا مخالف قال في شرح الاشارة وتقديم  
الخاتمة على من جعلها هو ما في انهما في كلامه وعينه وهذا يعتقد كانه عليه السلام وعينه وان وقع في الرتبة  
واصلها هذا فغيرها عن بنى الاخوت والا في قال ابن قاسم في قوله قيل هذا مخالف في اي لا قضا وهذا تقديم  
بنى الاخوة والا في الاخت على الخاتمة لانها اقرب قال في الحاشية هذا مخالف لما به من قبل من تقديم الخاتمة على  
بنات الاخوة والا في قوله على القولين الجديد والقديم انتهى قال شيخنا ابو السمتي عقبه لا يقال مبتدأ في  
والا في لست اقرب من الخاتمة لانا نقول هذا معارض بالمثل فيا في القرعة وبالجملة فمسئلة الخاتمة  
مستفادة من ذلك انتهى **قولهم** لا من اي قيل قوله واجد **قولهم** لا من اي قيل قوله انتهى **قولهم**  
والله فالانتي قال في شرح الاشارة وبما انه تقدم الاخت لا يبين ثم لاب ثم لام ثم الخ في لا يبين  
مستفادة من ذلك **قولهم** ثم لاب ثم لام في الانوار فاذا فهمت عبارة الخاتمة من تقدم ذات لا يبين مطلقا  
وان ذات الاب وذات الام تقدم كل منهما على الخاتمة ليسا ويدا في الاول غير مراد وان قوله بعضهم طاف  
المشاكل من تقدم الاخت لادم على الخ لا يبين ولو وافقه اطلاق الشيخين تقدم الاخت على الخ  
وقضية ظاهر كلام الحاروي ان من الاخ لا يبين ثم لاب تقدم كل منهما على بنت الاخت لادم وليس مراد  
بدليل قوله بعد تقدم بنت الاخت على بنت الخ واذا قدمت عليها مع تقدمها على ابن الخ فلان  
تقدم على ابن الخ اولي مني وبما تقدمنا ان رفع ما نعمة ابن قاسم من ابيه **قولهم** لا من اي قيل قوله  
مستفادة من ذلك انتهى **قولهم** ما لم يدعها لا لثبوتها اي بغير من علمته لم قضيت على غيره قال في شرح الاشارة  
ومعنى هذا ان الذكور فلا تقدم على الذكور في محل لولا ان انشي لعلمهم احكام بالاثبات نعم يصدق في جميع  
ودعوا لا لثبوتها اذ لا تقدم الا من علمها لثبوتها وانما تثبت منها لا مقصود  
ولان الامام لا يتبعه من ولا يكتفى ولا يما من ولا يما من خاتمة **قولهم** لا يكتفى ولا يما من خاتمة  
في المذكور **قولهم** لكن ليس له اي السيد وقوله ثم من هذا شامل لاب والام وقصر بعض على الام حيث قال  
لتخصيص القول فيه ان الولد لا يتبع هذا نتم لسيده الا اذا كان قبل السبع وامه حرة **قولهم** من هذا يوافق كثر في التفسير

ومع ذلك اشارة  
الى وهو محتمل **قولهم**  
وقه اي بتقديم  
انتم اي كما ان قوله  
ومع ذلك وجه والضمير  
في عليه يرجع الى  
تقدم بما صرح وتبين  
عليه اي على ما ذكر من  
المصداقين اعني افعال  
تقديم البنت وقول  
تقديم اخدة **قولهم** ولا  
او ليس الاب المحبوب لها  
للبنت بل الام صاحبها  
يرصد المحبوبين بنا على  
وصيغ النسب في الحديث  
اي تقدم في محله **قولهم**  
فالاحصالي اي حاصل ما ذكر  
من معنى الترتيب بمعنى  
ان الحب اخدة هيبتة  
وهي محبة بالاب  
صورة محبة بالجد  
فان يحبني المقدم  
يقول لا اي الامام  
المقدم وقوله والبنت  
من حيث هي اي والبنت  
محبة من حيث هي







حاشية

وذلك الكلام بها في غير محله كما صرح متنا في الروايات قبله من عطف غير محيز ولعمري ان كلامه في مثل هذه المواضع لا يجرى  
وتمويله لم يتم وبتحريكه لعلكم والعلامة المستطاف قال في المسمى **تفسير** طلق المشجان وعني كما ان الام لا تجبر  
على الحضانة قال ابن قاسم حقا اذا لم يجب عليها **المؤنة** فان وجبها لها بان لم يكن لها اب ولا مال فتجبر انتهى قوله  
ومعنى من لا اتفاق **قوله** اذا اعرأ ويصلح لهما به الكفاية يعني وانما يكون الاصل من من لوم اذا اريد بالانفاق الكفاية  
فحق له الاصلام مستند وقوله ومنه خبره وقوله اذا اعرأ وعنه ما فهم من وجوب الضمير في لوم والافاق  
كما هو براه **قوله** ولا يلزم ان لا اخلام **قوله** بقصد الوجوب اي باجرة الرضاع **قوله** هذا كله في غير الميز اي يسوء افعى قايده  
ولا كما لو كان مؤطلا فمع التخصيص في مقابلته الذي هو المميز **قوله** بمرضا بطل قبيل الاذن وهو من ياكل وحده  
وحده الى اخر ما هناك وما هناك من الحكم بالتمييز لا يتوقف على بلوغه سبع سنين وانما اذا هاجرها بل تميز  
بقي الله عند الله والفق في ظاهره وما لا اول فقياس ما مر في كون لا يئ من بالصلاة قبل السبع وانما ان لا يجبر  
حيث لم يبلغها اي السبع وقد ايقنا ما في عدم الامر بالصلاة لا فيما مر من مشقة فحقت عنه حيث لم يبلغ السبع  
مجلسا في ما هنا فانما يعنى على معرفة ما فيه من صلاح النفس وعلمه فيقتل بالتمييز وانما يجبر ونرا السبع **قال**  
الحكم وانما اقر قايده اي وان لم يغير قايده عند هذا **قال** في شرح الميزاج ان اقر قايده اي من المكار في التميز  
ويغني ان يكون كالا فراق من المكار **قال** لم يفتى قايده لكن لا يجبرها بان اختلف محلهما وكان كل منهما لا يات  
لداخلى لان ذلك في معنى الفراق من المكار فاذا كان ياتى للاخر احيانا ولا ياتى فيها للقيام بحاله **قوله** كان  
عند من اقر قايده عند هذا **قال** في معنى ان يفتى بغيرها لان طوعا او سعيه قلعه محله فيفتى في يفتى عند الله  
كما يستعمل فيما عني **قوله** وانما يعنى بالاعلام المميز **قال** في المصباح الاعلام ان ابن الصغير ثم قال قال الاذوي سمعت  
يعرب بقوله للموارد حين لم يولد كذا علام وسعته فيقولون حقه هل له علام وهو فاعلى في كل عام فلا يفتى  
العلام ما يحترق في العا من من العلامة الطائر الشارب والمكمل خلق ومن حان يولد الى ان يشب فتلى **قوله** علام  
اعترافا لان في كل عام العلامة المميز **قال** في المصباح العلامة ان ابن الصغير ثم قال قال الاذوي سمعت  
وهو في الحقيقة وفي الاخت من الام لا ولد لها بالام اما لو كانت لاب ففقه نظر وقد علم ان الاشادة الى البناء  
على التمسك في مقتضى التخصيص يعني بها وانما لا تجبر بهن وباني الاخت لاجاب والعمه وبه صرح الماورا  
فقال في ما فيه باني الاب وباني غير الام واحدا منها من نسلا المصانفة فانما لا يربط بالاب لم يميز بينهما  
وبينه وانما لا يربط بالام كالحالات فلهذا ذكرها في الميزاج **قوله** علام لا ولد لها بالام **قوله** وظاهر كلامهم ان التميز  
باني ذكوريين اي لا فرق بين اوثق بين كافر بين واخلاق وجوب فقه الاذوي في الاشياء عن هذا وما يفتى  
عن ابن القلان وعن مقتضى كلام غيره من جملته بينهما وهو ان وجهه لا انه اذا ضمير باني المصانفة يعني المصانفة

قوله في بيان وصفا  
اي في صورة كونا  
الما في هو التوافق  
ص

حاشية  
قوله لا يفتى له لغة  
قوله لا يربط لغة  
كانت بغيره لا وضرها  
وضمير احدهم موبخ  
الى قوله اشياء ص







[illegible]



شرع الارشاد على وجهه في عصبة كالحال والعملام **قوله** ان لا قرب الى معقول القول المثلث ومقره عا في  
 في الروضة وقوله لكن اطلاق البعدي في رده اي قول المتولي قال في شرع الارشاد فليس بلا في نظره اي المحضون  
 عنها او البلية مع اقامة العلم وابن الاخ في الاب وحيد فلا ينما اصل في القرب فلا يفتي غيرهما كعنايتها  
 والاشي متقاربون فالقريب منهم يفتي محظوظ هذا ما يعلّم الشبان عن المتولي واقره لكن صريح الحاشية  
 محله في فقال اذا انتقل اقام عصبة بعد الاب واقام ابا عدمه فالمتعلقون او فيهم واعتقدوا **البعدي**  
 واستشهد به بعض النسخ بل قال ان المتولي في تفرقة التي لا يعمل بها **قوله** كانا والحاشية كان البعد  
 اولى **قوله** من محلة الحرية لا متقارب الحرية منها **قوله** الحقة صفة بنية وقوله وكذا قوله الثقة صفة بعد  
**قوله** ومفها ومنه الزوجة **فصل** في معرفة المالك وتوابعها **قوله** الاما تبا نعم ان نعم بنه  
 وجبت نفقة وان لم ينفخ السيد وهي سلة عن فرة النقل **قوله** قلت لان موجب في وايضه فربما عيّن التخصيص  
 بنحو البيع والاعتاق ولا كذلك **قوله** سادسة القريب بل الوجوب القرابة لا تقدم او المالباب وهي زوجة  
 والنساء حكمه **قوله** وكذا في السفر على الوجه **قوله** وطهره ولد فيع لم فقد اتد في ذلك حاجة وحيد ففهم  
 ثانيا وهكذا غاية الامران ما يتم بتقدير المدفوع لغيره ولم تأديه على ذلك وانما فيهم فقد دفع نحو هذه  
 وقيل بذلك وجوبه في دفع اذا كان في عقد الحدث بعد الطهارة **قوله** والواجب والاشيع والربى نظير ما  
 او في علفا الدواب وسقيها وقضيتها اهالة الشها هنا على نفقة القريب ان الواجب الشيع المعتاد والدم الان  
 يقال المراد بالشيع الذي قدم في نفقة القريب اوله لا تامة فلا يخالف ما هنا **قوله** انهم من غالب قوتهم ولما اعطى  
 السيد وقبقة طعاما لم يجز له بتدليله بما يقتضيه تا هو خير لاكل الاصل في المصالح **قوله** والاى وان يكن من غالب  
 وقيق البلد بان لم يكن في العبد وقيق حتى يمتد طالعهم من غالب قوت البلد ولا عباد على تلك العباد ففهم  
 ما قال ابن قاسم ان في قرب هذا الجزاء على هذا الشرط شئ لا يفتي الاضلك في المالك من صادق باضلك في وقيق البلد  
 لكنه دون قوت السادات عاودة انتهى **قوله** وعليه اي على اعتبار غالب قوت حملوا الجبر يعني ان السيد لو كان ياكل  
 من غالب قوت البلد يجب وفاه حاله ان لم او يطعمه من طعامه وكذا التباس ما قال ابن قاسم انه قد يقال في  
 لقوله من طعامه ومن لبا ساء ويجاب بان لا يدفع قوتهم انه انما يجب له عاودة والغالب تميز بينه وبين العبد  
 انتهى فاسدوا النسخ يدل على ان عليه طعامه وكسوته من طعامه وكسوته فكيف يجب على مثل هذا القول وهذا عدم  
 الحاجة الى قوله من طعامه ومن لبا سم وكيف يقبل **قوله** من شئ من راحة من العلم ويتكلم مثل هذا **قوله** انهم وكسوتهم  
 ولا يكفي ستر العورة وان لم يتأذى بكر ولا غيره لان ذلك بعد تحريمه قال لا يفتي وهو ياكل ما اخرج  
 اسودان ومفها في المطلب والقيمة انما قاله بقوله وان لم يضره لان فيه لم يوف بلا دفا اشارة الى ما  
**قوله**

نفقة المولى  
 او المقتدى  
 ص

والاد  
 بذلك  
 اخرج  
 به

في شرع الارشاد على وجهه في عصبة كالحال والعملام **قوله** ان لا قرب الى معقول القول المثلث ومقره عا في  
 في الروضة وقوله لكن اطلاق البعدي في رده اي قول المتولي قال في شرع الارشاد فليس بلا في نظره اي المحضون  
 عنها او البلية مع اقامة العلم وابن الاخ في الاب وحيد فلا ينما اصل في القرب فلا يفتي غيرهما كعنايتها  
 والاشي متقاربون فالقريب منهم يفتي محظوظ هذا ما يعلّم الشبان عن المتولي واقره لكن صريح الحاشية  
 محله في فقال اذا انتقل اقام عصبة بعد الاب واقام ابا عدمه فالمتعلقون او فيهم واعتقدوا **البعدي**  
 واستشهد به بعض النسخ بل قال ان المتولي في تفرقة التي لا يعمل بها **قوله** كانا والحاشية كان البعد  
 اولى **قوله** من محلة الحرية لا متقارب الحرية منها **قوله** الحقة صفة بنية وقوله وكذا قوله الثقة صفة بعد  
**قوله** ومفها ومنه الزوجة **فصل** في معرفة المالك وتوابعها **قوله** الاما تبا نعم ان نعم بنه  
 وجبت نفقة وان لم ينفخ السيد وهي سلة عن فرة النقل **قوله** قلت لان موجب في وايضه فربما عيّن التخصيص  
 بنحو البيع والاعتاق ولا كذلك **قوله** سادسة القريب بل الوجوب القرابة لا تقدم او المالباب وهي زوجة  
 والنساء حكمه **قوله** وكذا في السفر على الوجه **قوله** وطهره ولد فيع لم فقد اتد في ذلك حاجة وحيد ففهم  
 ثانيا وهكذا غاية الامران ما يتم بتقدير المدفوع لغيره ولم تأديه على ذلك وانما فيهم فقد دفع نحو هذه  
 وقيل بذلك وجوبه في دفع اذا كان في عقد الحدث بعد الطهارة **قوله** والواجب والاشيع والربى نظير ما  
 او في علفا الدواب وسقيها وقضيتها اهالة الشها هنا على نفقة القريب ان الواجب الشيع المعتاد والدم الان  
 يقال المراد بالشيع الذي قدم في نفقة القريب اوله لا تامة فلا يخالف ما هنا **قوله** انهم من غالب قوتهم ولما اعطى  
 السيد وقبقة طعاما لم يجز له بتدليله بما يقتضيه تا هو خير لاكل الاصل في المصالح **قوله** والاى وان يكن من غالب  
 وقيق البلد بان لم يكن في العبد وقيق حتى يمتد طالعهم من غالب قوت البلد ولا عباد على تلك العباد ففهم  
 ما قال ابن قاسم ان في قرب هذا الجزاء على هذا الشرط شئ لا يفتي الاضلك في المالك من صادق باضلك في وقيق البلد  
 لكنه دون قوت السادات عاودة انتهى **قوله** وعليه اي على اعتبار غالب قوت حملوا الجبر يعني ان السيد لو كان ياكل  
 من غالب قوت البلد يجب وفاه حاله ان لم او يطعمه من طعامه وكذا التباس ما قال ابن قاسم انه قد يقال في  
 لقوله من طعامه ومن لبا ساء ويجاب بان لا يدفع قوتهم انه انما يجب له عاودة والغالب تميز بينه وبين العبد  
 انتهى فاسدوا النسخ يدل على ان عليه طعامه وكسوته من طعامه وكسوته فكيف يجب على مثل هذا القول وهذا عدم  
 الحاجة الى قوله من طعامه ومن لبا سم وكيف يقبل **قوله** من شئ من راحة من العلم ويتكلم مثل هذا **قوله** انهم وكسوتهم  
 ولا يكفي ستر العورة وان لم يتأذى بكر ولا غيره لان ذلك بعد تحريمه قال لا يفتي وهو ياكل ما اخرج  
 اسودان ومفها في المطلب والقيمة انما قاله بقوله وان لم يضره لان فيه لم يوف بلا دفا اشارة الى ما  
**قوله**











[illegible]



وفتات

بل يقول غلام جادتي وفاتى فلا كراهة في اضافته وبان غير المكلف كرمي العاد وبان لغيره وبان  
 لم يولد للفلسفة والاشتماء في دينه يا سيدي **قوله** ومقتل القبط الى قوله ذلك كقولهم ولعلنا لا نعلم  
 وبقي ما لم يرد عليه في الاعمال الشافعية من تقاضا لنفسه فليس يجب على السيد منعه منها فيه نظر والافضل يعلم  
 المطلوب لانه الذي ادخل الضد على نفسه ومقتل المكلف لانه قد يولد في الضرر يجب الى الله فيه او من جهة السيد  
 وفي ذلك تفويت ما لية على السيد بتكليفه فيجب اليه فينزل منزلة ما لو باشر الله فيه **قوله** وبان افق عطفها  
 لقوله بيع المسلم وقوله ثم وم اى يفتقد المغنية ههنا اى هل منها على الفساد وصميم وفقد راجع لقوله  
 بيع عليه **قوله** ويحوزها رهنه المحاربة ان يخرج هذا من اصابعه ماشاء والا فكل ذلك مثل ذلك انتهى قاله  
 شرح الاشارة المحاربة هو ضرب من مملوك عليه محتمل كسبه المباح ليدوم كل يوم او اسبوع مثلا كما كسبه  
 فاصلا عن مائة ان جعلها في كسبه فخر يصح في **قوله** بشرط رضاها في لا يكلف الرقيق من اهل بيته رضا  
 ولا يكلف السيد ذلك بل يرضاه لانه عقل معاينة فاعلمت فيها الرضا لا تكفاته كاشا والنية في ما ذكرناه  
 فبقوله وفيها صحتها في كاتباته فان ضربا عليه من اجابا اكثر مما يليق بحاله والوجه انه منع منه وهو غير لانه  
**قوله** انهم اذا افسدوا صلاهم اى التفت الخوف فيها اى المحاربة في لا بد من المحاربة ما اى افسدوا من اى طهرت  
 قال ابن تيمية انما لا يخفى انه قد يفتى في كسبه لو طهرت اى كسبه له ذلك فقد وقاله ان كان كاتبا يراه  
 وعرفه حصوله يجوز اعتبارها وان لم يتعد ويبيع بل قد يكون اصيل من بيعة انتمى ليس بشئ او ليس في **قوله**  
 ما نراه انتم وانتم وبعده على والى كسبه كلام الشريفة عبد الله طه فقولوا حتى تطلع على حقيقة الحال  
 واسمها الرها والاطال **قوله** المحترمة عطفه واية المحترمة قال في شرح الاشارة ولان من اكل علف دابة لم يجرها  
 وكذا علف ماشية بائنه يحجب اى غلط او في من بائنه يقطع الرعي او قل يحجب لا يكفيها لجذب ونحوه  
 فيجب علفها وان يفهم الى الرعي من العلف لا يكفيها وذلك لحرمة الرعي ونحوه المحترمة وحلت امرها **قوله**  
 في هرة حبستها لا هي **قوله** طهرتها ولا هي **قوله** ما اكل من حشاش لا يرضى بفتح الحاء وكسر هاء هو  
 وانهم يقبضون بالاسامة انه ليس له ان يهلك بها الى الرعي وان لم تالفه بل يسميها وبه صرح الماوروي  
 وخرج بالحرمة الفلاسفة الخس وبجيب غصب علفه يجب عليه لانه اشتركت على العلف وحينئذ جرحها  
 بالعدو وسقيها ما والى طهارة والعدو ولا في الشتم وحرم تكليفها على العدم ما لا تطيق الدوام  
 عليه انتهى **قوله** وسائر علف على علف **قوله** وذلك **قوله** **قوله** اى من اكل علف دابة  
 وسائر علفها وسائر ما ثبت لحرمة الرعي **قوله** وعليه ولا يشيع قد تقدم في نفقة القريب بشئ ما  
 ويليق بجيب كونه الرعي حلالا ورضيعة ورضاعا وحيث يمكن عدم من الترويع على العاصي والمطيع

عنه اتم الجميع



المجموع ما قام المشيع والحبابة وما استباح فحاجب كافي لا بانه وعينها انتهى فقوله نظيره ما وجد استباحة  
في انما هو ما وجد المشيع على ما مر في نفقه القريب هذا المشيع عرفا لا الحبابة فيه فالجواب انما وجب عليه  
من كفاية الدابة اول المشيع سقيا حاصل بالوعى والعلف او ربا وكذا المرى **قوله** ولما لا له اجبراج فخصمه  
منه في نفقه المرافق انه لا يبيع منها الا ان لم يكن له مال غير هذا وتقدم من المشي في نفقه المرافق انما هو  
ما هو لا يصلح من بيع الوقت وغيره من احوال المسقى **قوله** اوله مال عطف على قوله ولما لا له **قوله** ولم تغاير في الاجابة  
**قوله** فان تقدم ذلك كله اتفق عليها من حيث ثم احيا سير قال في شرح الارشاد **قوله** في نفقه المرافق وما  
فيه ما في شرحه من اجابه **قوله** الا ما يفسد غضب وقولنا انه شرح الارشاد **قوله** لو كان عند من هو لا يملك  
يوكل وصيوان لا يوكل **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة  
ما كوله ام ليس في نفقه فيه **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة  
وشرح فيه نظرا واحتمالا انتهى والظن تقدم على ما كوله في حالين ارباب يوجب له انما كوله وقول لو كان  
ما كوله حال الحيوة يساوي ما في شرحه وعني ما كوله قيمته عشرين درهما قالوا فيه انما كوله  
ان كان من عدم الضرد ثم دلت شرح الارشاد بعد ما قلت **قوله** في نفقه غير ما كوله  
ويوجب انما كوله لدفع الضرر عنها حينئذ **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة  
عنا حديثا والذى يتجه منه قوله ايضا انه لا يفرق بين ان يوصي ما في القيمة او يوصي ما في ما  
ما كوله لثاني ما في شرحه وهو ما يوصي الذي ذكرته **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة  
كقوله لا لا لا ومن ثم لو كان بعينها واذ غدا له ان يوصي ما يوصي **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة  
وصحبه **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة  
وقولنا الشحيان **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة  
لكلام الشافعي في نفقهه والاصحاب **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة  
وصحبه **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة  
ولو عدل به الى ليس غيرا فان قيل ما في ذلك من هذا **قوله** لا يوصي الا نفقة  
ما من محرمها لطعام والشراب وهو ما سوا هذا **قوله** لا يوصي الا نفقة **قوله** لا يوصي الا نفقة  
سيتحقق ان لا يبيع في الغاية حليب **قوله** كين باجم **قوله** كين باجم **قوله** كين باجم  
الشافعي محل على كراهية التصرح ان على من وخلق ليس في هذا كبره **قوله** وهو ان ينفق اموال **قوله**



ابن النبطي

كترك سقي ذرع او فانه يكره وقوله وون ترك شراعة الارض في بلي يكره **قوله** والكراهية هي حصة من سبلها  
 لا يجوز قال في النهاية لان تركها ضار بها وفوق غيره بجهة الروع واليه يشير قوله لم يذكر  
 قال في الاقضية ولهذا ياتى منه ففعلنا على الحيوان ولا ياتى منه بغيره ففعل عن الروع وفعل شيئا  
 معناه لمعه كراهتها حتى تنجب وكذا يكره ترك سقي ذرع والكسبي وعند الامكان لما فيه من ضاعة  
 طال قال في السقاية وقضية عدم كسرها ضاعة لانها مكنة صالحة في مواضع يتجرعها كالقار والعتاق في البحر  
 وبعدهم كسرها ان كان سببها ترك اعمال لانه قد تشق ومنه ترك سقي الاشجار او حوصلة بتوافق الاعمال  
 فانه جائز خلافه في السقاية وقضية الاستسقاء لان الاعتراض عليهم بان تجرم ترك الاعمال لا يكفي  
 بل لا بد من تقييدها بالمشاققة ليجازي ومن نحو رد بط الدراهم في الحكم ووضع اعمال في اكره سقا قال ابن  
 النجار في مسئلة ترك سقي الاشجار وصورتها ان تكون له ثمرة تقى عيونته سقيها والا فلا كراهية وكذا  
 قال في الوارد بترك السقي تخفيف الاشجار ولاجل البناء والوقود فلا كراهية ايضا انتهى وهذا في مطلق السقي  
 لا المحجور عليه ففعل وليه عاوة عقاره وحفظه يتجرع ونحوه بالسقي وعينه في المطلق اما الوقوف فيجب  
 على ناظره عاوة وحفظه على ما تحققت عنده من امان ريعه او من جهة شربها الدواقف ولما اذا لم  
 يتعلق به حق لعينه فاما لو اوقعها ثم اقبل ففعل عاوة فاداد بقاء الاجارة فان لم يفعل تخير المستاجر  
 قال في الدرعي لو غاب كرسيد عن مال غيبه طويلا ولا مايب له حل يلزم محال ان ينصب من غير عقارة  
 وسقي وزعم وشعره من مال الظاهر نعم لا في علم حفظه بحسب كالحجورين وكذا لو لم يدعون وتركه من غار  
 وعينه وتعلق به ديون مستفرقة وقد ربيعه في الحال فالظن ان على الحاكم ان يسي في حفظه بالحق  
 بالسقي وعينه الى ان يباع في ديونه حيث لا وارث خاص يقوم بذلك ولم يحضر في هذا فصل خاص ففعل  
 وهو انه والزيادة في العاوة على ما جرت عليه في الاول في ما قبل بكذا ههنا وفي صحيح ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم قال ان المرء ليس يوجب نفقة كلها الا في هذا التراب وفيه سنائة واحد كل ما نفقة من ادم  
 في التراب فهو عليه وبال يوم القيامة الا ما لا يد منه اي ما لم يقصد في الاتفاق في البناء من مقصد صالحا  
 كما هو معلوم ويكره لاندلس ان يمد على الوقوف وانفسه او ماله او خدمه من غير مسلم في ارض كسبية وفي رواية  
 عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا على انفسكم ولا على  
 اولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على اموالكم لا تقا فقا من بعد ساعة يسأل فيها عطاء  
 فيستجيب له وما قبل ان الله لا يقبل دعا حبيب على حبيب فضيع **قوله** سببها ترك هذه الاشياء

صحيح

فلا يعلم من ذلك



قد يعلم من ذلك انه لو كان ما لم يوصفوا بقرب ما ضحي ذواله والملكه جازله فضل واضحا جازلا قوله ولو قيل  
 يمنع تركه ان سبها هذه بلا مشقة كما هو ظنكم لم يحصل **قال** مشقة العمل تدعى من الاحتكام حيث لم يشق العمل  
 فوجه كذا كما تناولنا ويناو بقرينة او يحتمل على طرف القرب مع تعذر عدالة عنه ولو لم يتنا ولم يصدق او ضاح  
 او تركه حتى كذا او غيره عليهم ان لم يفعل سمعوا وحوطوا هو جازلا **والجواب** ان مقامين لهذا انما ان لم يكن  
 عنده **قال** وعطفه ود القرب قال في شرح ملاوي شاور ويؤيد في تفسيره ود القرب عند حصول قوله وان هذا كذا  
 لتفصيل فان لم يكن كما يجوز في الخالول **قال** من ورثا الموت او على ما لكه ذلك **قال** كالبماية او تحليلة لا كذا  
 وهذا ليس من المملوك وحقيل فائدت **والجواب** اعلم محمد لله هذا فاعلم انما هذه هي ثمة القليلة

الحكمة ما يقتضي لمراتب التحفة المحتاج قبيل القرب ستة من وصفا

عباد كذا على يد مولانا السيد اجعلها ورضا لاض في ولا يعمل

سعي عبثا وان تر وصفا على الصفا والفضل

ويجوز له ولا فاما ظاهر او باطنا والفضل

عليه بنا محمد وعلى اله واصحابه

كلهم لا نقه بشانه صلوات الله عليهم

وآلهم في شهادته

سنة من رمضان سنة

سنة من رمضان سنة

بعد الا لغير

و محمد لله